

د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونقضية
العراق والعالم

المجلد الرابع

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية ونقضية

العراق والعالم

المجلد الرابع

د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونقضية
العراق والعالم

المجلد الرابع

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

عنوان الكتاب: أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الرابع.

المؤلف: علي خضير مرزا.

الطبعة الأولى: حزيران/يونيو 2025.

الناشر: شبكة الاقتصاديين العراقيين.

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

كتاب إلكتروني مجاني.

جميع الحقوق محفوظة.

هذا كتاب إلكتروني مجاني، لذلك لا يسمح بتوزيعه كلاً أو جزءاً، بأي شكل من الأشكال، لقاء ثمن أو ربح. ويمكن الاقتباس منه لأغراض الدراسة والبحث بشرط الإشارة إليه.

التأليف: لمؤلف هذا الكتاب حقوقه المعنوية فيه.

رغم الجهد والعناية التي بذلها المؤلف في البحث والكتابة فإنه وكذلك الناشر لا يتحملون أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب في ما يتعلق بأي خطأ أو نقص في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

رقم الصفحة	رقم الورقة	تاريخ النشر
ب	المجلد الرابع للكتاب	
		2023
1	1	27 أيار/مايو
23	2	6 آب/أغسطس
31	3	22 تشرين الأول/أكتوبر
61	4	10 كانون الأول/ديسمبر
		2024
83	5	حزيران/يونيو، غير منشورة سابقاً
125	6	6 حزيران/يونيو
141	7	5 أيلول/سبتمبر
147	8	30 تشرين الأول/أكتوبر
165	9	24 كانون الأول/ديسمبر
		2025
183	10	19 شباط/فبراير

المجلد الرابع للكتاب

صدر المجلدان الأول والثاني لهذا الكتاب في شباط/فبراير 2021، ويحتويان، فيما بينهما، دراسات وبحوث وتعليقات وتعقيبات كتبتها ونشرتها، باللغة العربية، خلال السنوات 2011-2020. أما المجلد الثالث فلقد صدر في نيسان/أبريل 2023 وهو يحتوي ما كتبه ونشرته خلال الفترة نيسان/أبريل 2021-نيسان/أبريل 2023. وهو يشمل، أيضاً، مواضيع تتعلق بالسياسات والمسائل (*issues*) والتطورات الاقتصادية/الاجتماعية والنفطية/الغازية والمؤسسية في العراق، قصيرة/متوسطة وبعيدة المدى.¹ أما هذا المجلد (الرابع) فهو يحتوي ما كتبه ونشرته خلال الفترة نيسان/أبريل 2023- آذار/مارس 2025. وهو يشمل، مواضيع متعددة نفطية/غاز طبيعي ونقدية تتعلق باختلال التوازن في سوق الصرف ومالية تتعلق بعلاقة الموازنة الاتحادية وميزان المدفوعات وموازنة القطاع العائلي/الخاص وباقي الموازنات والدين العام الداخلي والخارجي. وتشمل المواضيع أيضاً قضايا تنموية تتصل بالدوافع والتوجهات التنموية والسمة الريعية للاقتصاد خلال المائة سنة الأخيرة وكذلك ملاحظات حول خطة التنمية الوطنية 2024-2028. هذا إضافة لورقة حول التفاوت الاقتصادي في العراق.

وتتصرف الورقة الأولى إلى مسألة معالجة الغاز الطبيعي وتوفره خلال السنوات الماضية والمستقبلية واستمرار حرقه. حيث يتبين من الورقة أن الجهود الحالية في معالجته وتوفيره وتقليل حرقه هي جهود مرحب بها وفي الاتجاه الصحيح. ولكن هناك ملاحظات حول اسبقيات الاستثمار والجهات التي تقوم به والتوقيت الزمني لإيقاف حرق الغاز. كما تثير ملاحظة مهمة تتعلق بعدم وجود منظور *outlook*، حديث، متوسط/بعيد الأمد حول النفط/الغاز/الطاقة في العراق. إذ أن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة *INES* وضعت قبل أكثر من عشر سنوات، والتي تغيرت الظروف العالمية والمحلية خلالها بشكل جوهري، لا سيما مدى سرعة التوجه نحو الطاقات المتجددة، من ناحية، واختلاف الطاقات

¹ يمكن تنزيل المجلدات الثلاث للكتاب من خلال الروابط التالية:

المجلد الأول: [Merza-Iraq-&the-World-Volume-I](#)

المجلد الثاني: [Merza-Iraq-&the-World-Volume-II](#)

المجلد الثالث: [Merza-Iraq-&the-World-Volume-III](#)

الإنتاجية المتحققة للنفط والغاز في العراق خلال العقد المنصرم عما ورد فيها، من ناحية أخرى. كما تتناول الورقة مسألة أسعار الغاز المستورد للعراق وكذلك الاستثمار المشترك في إنتاجه.

وفي مجال اختلال التوازن في سوق الصرف في العراق تتناول ثلاث أوراق في هذا المجلد مسألة الطلب والعرض على الدولار ودور السوق الرسمي (النافذة/المنصة) والسوق الموازي في تحديد سعر الصرف الموازي ودور الرقابة الدولية (وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي) في هذا المجال. وبالرغم من استمرار التصريحات بقرب انتهاء الفجوة الملموسة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي لا زالت الفجوة واسعة نسبياً حيث بلغت نسبة الفجوة بينهما حوالي 13% (نسبة الفرق للسعر الرسمي) في نيسان/أبريل 2025، مما يبين استمرار اختلال التوازن في أسواق الصرف.² هذا بالرغم من أن توجه البنك المركزي العراقي للتحويل في تمويل استيرادات القطاع الخاص من أسلوب النافذة/المنصة إلى أسلوب التمويل من خلال خطابات الائتمان *letters of credit*، في هذه السنة 2025،³ استُهدف منه المساهمة في تقليل نسبة الفجوة، من ناحية، ومكافحة غسيل الأموال بما فيها أموال الفساد، من ناحية أخرى. لذلك بالرغم من أن الأوراق الثلاث حول سوق الصرف، في هذا المجلد، تغطي، فيما بينها، الفترة 2022-2024 فقط، ولكن يمكن استخدام منهجية التحليل والأرقام والعرض فيها لبيان أن التفاعل في سوق الصرف الموازي بين الطلب على الدولار (ومن ضمنه ذلك الذي لم يشبع في السوق الرسمي)، من ناحية، والعرض منه، من ناحية أخرى، قاد إلى توازنهما/مساواتهما عند سعر صرف موازٍ تخطى سعر الصرف الرسمي بحوالي متوسط نسبة الفجوة المبيّنة لشهر نيسان/أبريل 2025.

وفي المجال التنموي، تتناول ثلاث أوراق، فيما بينها، مسألة السمة الريعية للاقتصاد العراقي، من ناحية، والدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية، من ناحية أخرى، خلال المائة سنة الأخيرة. إذ تتناول ورقتين، من الأوراق الثلاث، أثر اختلاف الدوافع والتوجهات التنموية، بالرغم من استمرار

² بلغ متوسط سعر الصرف في السوق الموازي في بغداد (متوسط "مكاتب" الحارثية والكفاح وكرادة داخل)، في نيسان/أبريل 2025، حوالي 1,468 دينار للدولار مقابل سعر صرف رسمي 1,300 دينار. أنظر: تقرير "أسعار صرف الدولار شهر نيسان لسنة 2025 في محافظة بغداد" الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في أيار/مايو 2025.

³ أنظر البيان الصادر، عن البنك المركزي العراقي، في 1 كانون الثاني/يناير 2025، حول التحويلات الخارجية، https://cbi.iq/news/print_news/2755.

السمة الربعية، في اختلاف الجهود والإنفاق التنموي. ويتبين من هاتين الورقتين أنه بينما قاد ارتفاع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، عموماً، خلال فترتي مجلس الأعمار 1958-1951 ومجلس التخطيط 1958-1980 إلى تصاعد الجهود والإنفاق التنموي، أدى تواضعها، سواء أثناء فترة الحروب والعقوبات الدولية حتى سنة 2002 أو بعد تغيير 2003 حتى سنة 2022، إلى تواضع الجهود والإنفاق التنموي. فبخلاف ما كان متبعاً في فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط خلال السنوات 1951-1980، حيث كان أعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج والخطط التنموية يتم "دورياً" من قبل بنى مؤسسية وإدارية تحت إشراف وأسناد أعلى سلطة سياسية/اقتصادية في البلاد تم التخلي، فعلياً، عن اتباع مناهج وخطط تنموية خلال فترة الحروب/العقوبات الدولية حتى 2002. كما تُرك إعداد الخطط والمناهج التنموية، بعد تغيير 2003، لعملية روتينية تقوم بها وزارة التخطيط، بحيث أصبحت هذه الخطط والمناهج محدودة الفائدة والتطبيق، عموماً.

وبالرغم من عدم تحقيق أسس لنمو مستدام خلال فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، غير أن مساهمة نمو نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، خلالهما، لمصلحة مساهمة الأنشطة غير-النفطية. فلقد بلغت مساهمة نمو ناتج استخراج النفط/الغاز حوالي 32%، في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 1951-1958، وانخفضت إلى حوالي 29% خلال الفترة 1958-1980. لابل أنها انخفضت في أواخر الفترة الثانية إلى حوالي 20% (1975-1980). في المقابل، فإن الاعتماد المتزايد على النفط الخام، من ناحية، وتواضع السياسات والدوافع/التوجهات التنموية التي قادت لانخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض خلق الطاقات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير-النفطية، من ناحية أخرى، قادت إلى ارتفاع مساهمة نمو ناتج استخراج النفط والغاز، في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي، بشكل ملموس إلى 67% خلال السنوات 2003-2022، أي أكثر من ثلاث مرات مساهمته خلال السنوات 1975-1980.

وبالإضافة للمتغير/العامل الأساس المتمثل بالدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية في التأثير في مستوى النمو وتفاوته بين الفترات المختلفة، يُشار، بشكل عام، إلى

متغيرات/عوامل أخرى ترد ضمن منهجية تحليل النمو، من خلال تفاعل علاقات القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية والتسويات والمصالح/الصفقات المتبادلة بينها وكذلك مع النخب الاقتصادية/الاجتماعية في مكونات العراق ومناطقه، التي تؤمّن استمرارها، وانعكاس ذلك في تسريع أو أبطاء النمو الاقتصادي.

وفي مقارنة الإداء الاقتصادي في العراق خلال السنوات 2003-2022 مع الأداء الاقتصادي العالمي (مجموعة مختارة من الدول)، يتم تناول علاقة النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الإجمالي)، من ناحية، والإطار المؤسسي، كما تقيسه مؤشرات الحوكمة التي يُعدها البنك الدولي، من ناحية أخرى. ويلاحظ من هذه المقارنة أنه بالرغم من تحقيق العراق لمتوسط نسبة نمو مُناسبة في الناتج المحلي الإجمالي مقدارها 5.1% سنوياً، وهي تساوي حوالي ضعف نمو السكان، خلال العقدين المنصرمين، في ظل حالة متواضعة من الحوكمة/البنى المؤسسية، فإن ذلك لا يعني عدم أهمية هذه البنى. وإنما ينصرف إلى حقيقة أن هذا النمو تحقق، في "موروث" مؤسسي ريعي، من خلال الزيادة في كمية إنتاج النفط الخام، من ناحية، وتحسن أسعار وعوائد تصديره، وما قاد إليه من ارتفاع النفقات في الميزانية الاتحادية، وانعكاسها على زيادة نواتج الأنشطة غير المتاجر بها، بأكثر من الأنشطة السلعية غير-النفطية، من ناحية أخرى. وهو بالنتيجة نمو غير مستدام.

وتُبْرَز الورقة الثالثة في المجال التنموي، المتعلقة بخطة التنمية الوطنية 2024-2028، تواضع التأطير التنموي في العراق، حيث يتبين منها انخفاض دقة وشمول هذه الخطة وقصر مداها الزمني. فلقد جاءت لتكرر استمرار الهيكل الإنتاجي الأحادي في العراق، فعلياً، في سنة الهدف 2028 كما في سنة الأساس 2022 وافتقدت لمسار بعيد المدى على طريق التنويع الاقتصادي وغاب فيها قائمة للمشاريع بحيث نتج عن ذلك اهداف لا تتماشى مع المسار المبين فيها.

أما الورقة المتعلقة بالموازنة الاتحادية والموازنات الأخرى، بما فيها ميزان المدفوعات (التغير في الاحتياطيات الدولية) والدين العام (الداخلي والخارجي)، فهي تبين بشكل مترابط العلاقة الأساسية بين التوازنات الداخلية والخارجية والتي قادت إلى زيادة الاحتياطيات الدولية خلال السنوات 2004-2022. ولكن يتبين من الورقة أنه بالرغم من ردف هذه الاحتياطيات أساساً بالفائض المتجمع للموازنة الاتحادية

غير ان الدين العام الداخلي نما بشكل سريع لا يمكن تبريره في الوقت الذي تحقق الفائض في الموازنة الاتحادية، من ناحية، وما تقود إليه زيادة الدين من تزايد عبء خدمته (الفائدة والأصل)، من ناحية أخرى. وبينما بدأت سنة 2004 بعد تغيير 2003 بدين عام خارجي مهيم فأنة تناقص خلال العقدين المنصرمين (وهو لا زال يشمل "الدين الخليجي") في الوقت الذي أرتفع فيه الدين العام الداخلي حتى اقتربا من التساوي في 2023 وتخطى الدين الداخلي للخارجي بعد ذلك.

وفيما يخص ورقة التفاوت الاقتصادي في العراق فهي ورقة موسعة اعتمدت على حسابات تفصيلية مباشرة وغير مباشرة. وبالرغم من تعدد وتشعب أسباب التفاوت الاقتصادي، فإن الورقة تُركّز على أثر العرض من والطلب على العمل، من ناحية، ودور الاسترباح *rent-seeking*، لا سيما من الربيع النفطي، والفساد، من ناحية أخرى، في تفاوت الدخل والثروات في العراق. وفي كل من هذين البعدين يلعب الاستخدام في الجهاز الحكومي والقطاع العام، من ناحية، والإدارة العامة وسياساتها وممارساتها والمؤسسات التي تعمل من ضمنها، من ناحية أخرى، دور جوهري. ويتبين في الورقة أن المؤشرات حول التفاوت أصبحت قليلة وغير منظمة في العراق. فبعد نشاط مناسب خلال العقد الأول بعد تغيير 2003 في إعداد مسح حول الدخل والإنفاق والفقر، والتي على أساسها تعد مؤشرات حول التفاوت في الدخل، تراجع هذا النشاط خلال العقد الأخير بحيث غاب، فعلياً، إعداد مؤشرات منظمة بعد سنة 2012. أما فيما يخص التفاوت في الثروات فلا تتوفر عنها مؤشرات منظمة مباشرة، أصلاً.

ونتيجة لغياب مؤشرات منظمة عن تفاوت الدخل بعد سنة 2012، تم في هذه الورقة حساب مؤشرات أخرى تكملية/إضافية تغطي السنوات 2012-2023، لممثل مقارب *proxy* ولكنه جزءي، وهو تفاوت الرواتب/الدخل في التوظيف الحكومي الذي يُكوّن حوالي نصف الاستخدام في العراق. ويتضح من الورقة أن هناك بُعد مهم في التوظيف الحكومي، يتعلق "بنمط" مخصصات غلاء المعيشة في سلم الرواتب الحكومية، في وجود نوع من العلاقة العكسية، عموماً، بين مستوى الراتب الاسمي ونسبة غلاء المعيشة، مما يساهم في تخفيف تفاوت الدخل في هذا التوظيف. لذلك تشير مؤشرات تفاوت الدخل لكل السكان خلال السنوات 2006-2012 ولموظفي الدولة خلال السنوات 2012-

2023 تفاوتاً "معتدلاً"، نسبياً، في العراق، بالمعايير الدولية، سواء استُخدمت مؤشرات معامل جيني أو حاصل قسمة حصة العَشر الأعلى (الأغنى) على العَشر الأدنى (الأفقر).

غير أن هذه المؤشرات مأخوذة من بيانات لا تغطي، بشكل كافٍ، مجالين مهمين في المجتمع والاقتصاد. الأول هو الاقتصاد غير المنظم/الظل، *informal*، الذي يمثل نسبة مهمة من الاقتصاد الكلي والذي يتسم بتهرب ضريبي واستخدام نقدي أكبر، عموماً. أما المجال الآخر فيتمثل في الفساد الحكومي واستغلال المنصب، ومن ثم الريع النفطية، والذي يقود إلى تخطي الدخول الفعلية لفئة ملموسة من موظفي الدولة للرواتب التي يستلموها، سواء في الدرجات الوظيفية العليا، أو في الدرجات المتوسطة والدنيا. وتمتد الاستفادة من أموال الفساد واستخدام النفوذ، من خلال المحسوبية والمصالح المشتركة، إلى القطاع الخاص. وبالنتيجة فإن التفاوت الفعلي في العراق هو، بأغلب الظن، يتخطى، بدرجة أو بأخرى، المؤشرات الواردة في هذه الورقة؛ سواء في الداخل أو مقارنة بدول العالم.

ومن المناسب الإشارة إلى أن معظم الأوراق في هذا المجلد تم تنقيحها *revised*، في ضوء الآراء والتعليقات والمداخلات والتصحيحات التي أثّرت حولها بعد نشرها.

وكما في المجلدات الثلاث السابقة، رُتبت الأوراق في هذا المجلد حسب التسلسل الزمني وليس حسب مجموعات المواضيع المغطاة. ويعود ذلك إلى الرغبة في بيان التحليلات والآراء التي كونتها خلال العام المنصرمين، في ضوء الظروف والمؤثرات المختلفة الفاعلة ومن ثم عدم اليقين الذي كان سائداً، من ناحية، والبيانات والمعلومات المتاحة في حينه، من ناحية أخرى.

وفيما يخص ترقيم صفحات هذا المجلد، كما في المجلدات الثلاث السابقة أيضاً، هناك ترقيمين في كل صفحة. ففي أسفل الصفحة يظهر رقم مزدوج، متكون من عددين. يبين الأول تسلسل الصفحة في الورقة المعنية، ويبين الثاني عدد الصفحات في تلك الورقة. أما في أعلى الصفحة يظهر رقم واحد يبين تسلسل الصفحة في المجلد.

الأوراق

المجلد الرابع

حول معالجة الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجه في العراق¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

في جهود الإدارة الحكومية لتوفير الغاز الطبيعي (الجاف/المُعالج)، لا سيما كوقود لمحطات الكهرباء، والذي يتطلب زيادة طاقات معالجته (ويتضمن إيقاف حرقه) في الحقول النفطية المُنتجة حالياً، من ناحية، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي/المُعالج الحر والمصاحب لمقابلة الحاجات المستقبلية، من ناحية أخرى، دخلت في مفاوضات/اتفاقات/عقود مع شركات عاملة وجديدة وكذلك تفعيل/تطوير عقود في جولات التراخيص النفطية/الغازية التي أبرمت خلال الفترة السابقة، ولم تنفذ بشكل مناسب. وتتصرف هذه الورقة إلى إثارة بعض الملاحظات/الاستفسارات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية، عموماً، لبعض هذه الاتفاقات/العقود.

ومع الترحيب بجهود الإدارة الحكومية في هذا المضمار، والتي طال انتظارها، ولكن من المناسب، أيضاً، توضيح بعض جوانبها التي تتعلق بالغاز. على سبيل المثال، بالرغم من الكلفة الكبيرة لاتفاقية توتال+Total فإن ما ستضيفه لطاقة معالجة الغاز الطبيعي المصاحب هو 600 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، مقمق/ي، فقط، في ما سمي مجمع غاز رطاوي *Ratawi gas hub*، في الوقت الذي بدأت شركة قائمة وهي شركة غاز البصرة، منذ حوالي عامين، بإضافة طاقات جديدة مقدارها 400 مقمق/ي.² وتتوي إضافة 200 مقمق/يوم في ما بعد. هذا إضافة لطاقتها القائمة البالغة 1,000 مقمق/ي. لذلك حتى بالرغم من وجود جوانب أخرى عديدة لاتفاق توتال+Total تتصرف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لحقل رطاوي النفطي، مشروع تصفية مياه من الخليج العربي، محطة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، الخ، تثير هذه الورقة الاستفسار التالي: في ما يخص الغاز الطبيعي، حصراً: هل هناك موانع تعاقدية أو قانونية أو مالية، الخ، في قيام شركة غاز البصرة بالتوسع المطلوب، لا سيما وأن الجانب العراقي يشارك بنسبة 51% فيها، مقابل 30% في توتال+Total؟ وينصرف استفسار آخر حول مدى مساهمة جولة التراخيص الخامسة في توفير الغاز الطبيعي "المُعالج"، سواء كان الحر أو المصاحب، من مشاريع صغيرة نسبياً فيها؟ مع العلم أنه في ما عدا مذكرة لوزارة النفط حول ثلاثة مشاريع نفطية صغيرة في الجولة الخامسة نُشرت، على الموقع الإلكتروني للوزارة،

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 27 أيار/مايو 2023.

² يشير تعبير توتال Total+ إلى مشروع اتفاقية مشاركة في الإنتاج بين العراق وشركتي توتال-انرجيز TotalEnergies وقطر-انرجي QatarEnergy. وتساهم به شركة توتال-انرجيز بنسبة 45%، والجانب العراقي (شركة نفط البصرة) 30%، وشركة قطر-انرجي 25%. ويمتد مداه الزمني إلى 30 سنة. أنظر: *Iraq Oil Report, IOR, 4 May, 2023*.

في سنة 2018، ليس هناك في المجال العام معلومات وبيانات كافية، فنية واقتصادية وغيرها، لا سيما عن الطاقات الإنتاجية والإنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي، الخ، لجميع الحقول النفطية والغازية، في هذه الجولة. أنظر: مرزا (2018-ب)، وكذلك (Mills & al-Khateeb (2018).

ولكن قبل التعرض لهذه الملاحظات/الاستفسارات نعرض في الفقرتين التاليتين بعض الأوليات المناسبة.

ثانياً: مكونات الغاز الطبيعي

يتكون الغاز الطبيعي الذي يخرج مع النفط من آبار النفط (الغاز المصاحب) أو من مكامنه الأخرى (الحر وغاز القبة) من خليط من غاز و"سوائل"، أي أنه غاز "مبلل *wet*". وبهذه الحالة من غير الممكن استخدامه كوقود أو كمادة أولية بدون معالجته، أي عزل مكوناته. وبشكل عام من الممكن تقسيم مكونات الغاز، لا سيما الهيدروكربونية، حسب درجه "جفافها" كما يلي:

غاز جاف <i>Dry Gas</i> عند نقله بالأنابيب، أو غاز طبيعي مُسال <i>Liquified Natural Gas, LNG</i> عند نقله بالسفن. (80-90% ميثان، في كلا الحالتين).	Methane	ميثان
	Ethane	ايثان
غاز البترول السائل <i>Liquified Petroleum Gas, LPG</i> .	Propane	بروبان
	Butane	بيوتان
مكثفات/غازولين طبيعي (يمزج مع النافثا والمكونات الأخرى للغازولين/البنزين).	Pentane	پنتان
	Hexane	هكسان
مكونات أخرى، مثل: كبريتيد الهيدروجين، ثاني أوكسيد الكربون، بخار الماء، وأحياناً الهليوم والنيتروجين.		

ملاحظة: يتبقى تداخل بين المكونات/الاشكال أعلاه حتى بعد عزلها عن بعضها.

وتُستخدم هذه "المكونات/الاشكال" كوقود في البيوت/المكاتب والنشاطات الأخرى الصناعية والتجارية والزراعية والخدمات والنقل، الخ، وكذلك كلقيم *feedstock* في الصناعات البتروكيمياوية.

ثالثاً: قيمة الغاز الجاف (الطبيعي) المستورد

(2-3) سعر الغاز المستورد

توفرت في أواخر آب 2023 معلومات عن معادلة تسعير الغاز الإيراني للعراق، وكذلك معادلة تسعيره في ما لو استورد العراق الغاز من قطر بشكل *LNG*، في عبد المهدي (2023). والمعادلتين هما كما يلي:

(أ) سعر الغاز الإيراني للعراق (كما وردت في "ص 23 من العقد" بين البلدين):

$$(1) \quad IP = 0.1088 \times BP + 0.08$$

IP: Iranian Price \$/MMBtu,

BP: Brent Price, \$/bbl,

0.08: \$/MMBtu, maintenance, transport, etc.

(ب) سعر الغاز القطري LNG فيما لو استورد العراق الغاز من قطر "بموجب عقد":

$$(2) \quad QP = 0.1226 \times BP$$

QP: Qatari price, \$/MMBtu

أما إذا استورد من قطر "بدون عقد" فيكون السعر، حسب عبد المهدي (2023)، هو السائد في اليابان (و/أو كوريا الجنوبية).

ويضاف للسعر القطري كلفة إعادة تغييز regasification الغاز الطبيعي المسال LNG.

لنطبق هاتين المعادلتين على السنوات 2017-2022 وأشهر 2023، فيما يتعلق بسعر الغاز

المستورد للعراق في الجدول (1) أدناه:

الجدول (1) أسعار الغاز المستورد للعراق من إيران ومقارنته بالأسعار الإقليمية والعالمية

دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، \$/MMBtu					سعر خام برنت دولار/برميل	BP
سعر الغاز العالمي			سعر الغاز المستورد للعراق تطبيق المعادلتين (1) و (2)			
الولايات المتحدة (Henry Hub) (فوري Spot)	أوروبا (متوسط عقود وفوري)	اليابان LNG (عقود)	من قطر LNG (فيما لو استورد من قطر) QP	من إيران IP		
3.0	5.7	8.6	6.7	6.0	54.4	2017
3.2	7.7	10.7	8.7	7.8	71.1	2018
2.5	4.8	10.6	7.9	7.0	64.0	2019
2.0	3.2	8.3	5.2	4.7	42.3	2020
3.9	16.1	10.8	8.6	7.7	70.4	2021
6.4	40.3	18.4	12.2	10.9	99.8	2022
						2023
3.3	20.2	20.2	10.2	9.1	83.1	كانون الثاني
2.4	16.5	18.4	10.1	9.1	82.7	شباط
2.3	13.8	16.0	9.6	8.6	78.5	آذار
2.2	13.5	14.4	10.3	9.2	84.1	نيسان
2.1	10.1	13.4	9.3	8.3	75.7	أيار
2.2	10.4	12.7	9.2	8.2	74.9	حزيران
2.6	9.5	12.5	9.8	8.8	80.1	تموز

المصدر: سعر خام برنت وسعر الغاز العالمي: World Bank's Commodity Prices, the Pink Sheet.

ملاحظات: (1) في حالة استيراد الغاز بدون عقد من قطر يكون السعر هو سعر الغاز في اليابان المبين في الجدول.

(2) ينبغي إضافة كلفة إعادة التغييز regasification لسعر الغاز القطري.

وبافتراض صحة المعادلتين (1) و(2) أعلاه، اللتان وردتا في عبد المهدي (2023)، فكما يتضح من الجدول (1) فإن سعر الغاز الإيراني المستورد للعراق هو أقل من سعره في ما لو استورد من قطر وكذلك أقل من سعر العقود في اليابان وسعر الغاز في أوروبا (وهو متوسط لأسعار عقود وفورية). مع ملاحظة أنه لا تتوفر أسعار متاحة للغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط لمقارنتها. ولكن جميع هذه الأسعار، بما فيها للغاز الإيراني المستورد للعراق، هي أعلى، بفارق ملموس، من سعر الغاز الفوري في الولايات المتحدة، كما يبدو من الجدول.

(2-3) قيمة الغاز المستورد

بدأ العراق باستيراد الغاز الجاف من إيران في سنة 2017 ولا زال مستمراً. ولكن لا توجد بيانات رسمية، في المجال العام، عن كمية الغاز الجاف المستورد ولا قيمته. ولا بد من اللجوء إلى مصادر ثانوية لمعرفة الكمية المستوردة وطرق غير مباشرة لتقدير قيمتها.

فمن ناحية الكمية تتوفر بيانات تنشرها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *Energy Information Administration, EIA* عن "الغاز الجاف" الذي يستورده العراق للسنوات 2017-2021. كما تنشر منظمة أوبك في مجموعاتها الإحصائية السنوية *Annual Statistical Bulletins* استيراد العراق من "الغاز الطبيعي"، تتوفر حالياً حتى 2022. وفي ما عدا 2017 تختلف أرقام كمية الاستيراد بين إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة أوبك. وفي ما يخص القيمة فإن بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي تحتوي قيمة استيراد العراق من "المنتجات النفطية" (فوب وسيف *fob & cif*) كأجمالي بدون تحديد تفاصيل هذه المنتجات، للفترة 2003-2022. أما الموقع الإلكتروني لشركة تصدير النفط، سومو *State Oil Marketing Company, SOMO* فإنه يحتوي استيراد العراق من "المنتجات النفطية" تفصيلاً (وهي غازولين، ديزل، كيروسين) لسنة 2022 فقط، بمبلغ 5,300 مليون دولار، ولكن ليس لسنوات سابقة.³ وبينما كانت وزارة النفط تنشر بيانات شهرية عن إنتاج الغاز الطبيعي واستخداماته وما يحرق منه وكذلك بيانات عن استيرادات "المنتجات النفطية"، ولكن ليس الغاز، فأنها توقفت عن ذلك.

وباستخدام سعر استيراد الغاز الإيراني في الجدول (1) أعلاه مع الكميات المستوردة حسب مصدري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة أوبك يمكن تقدير قيمة الاستيرادات كما في الجدول (2) أدناه.

³ منذ عام 2017 توقف العراق عن استيراد غاز البترول السائل *LPG* بسبب توسيع طاقة إنتاجه في شركة غاز البصرة، ليصبح بعد ذلك مُصدراً له.

الجدول (2) قيمة الغاز المستورد للعراق من إيران

قيمة الغاز المستورد من إيران مليون دولار		كمية الغاز الجاف المستورد من إيران مليار قدم مكعب		سعر الغاز الإيراني للعراق	
بيانات أوبك للكمية × السعر الإيراني	بيانات إدارة معلومات الطاقة للكمية × السعر الإيراني	بيانات أوبك ASBs 2023-2022	بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	دولار لكل ألف قدم مكعب	
308	307	51.4	51.2	6.0	2017
1,131	1,174	144.8	150.3	7.8	2018
1,519	1,817	215.6	257.9	7.0	2019
1,191	1,704	254.3	363.9	4.7	2020
2,663	2,117	343.9	273.3	7.7	2021
3,643		333.0		10.9	2022

المصادر:

سعر الغاز: الجدول (1) أعلاه بافتراض أن كل 1,000 قدم مكعب يعادل مليون وحدة حرارية بريطانية MMBtus. بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

<https://www.eia.gov/international/data/country/irq/natural-gas/dry-natural-gas-production?pd=3002&p=00g&u=0&f=A&v=mapbubble&a=->

بيانات أوبك: OPEC's Annual Statistical Bulletins, ASBs, 2022, 2023.

وبسبب اختلاف كمية الاستيراد المبينة في الجدول بين إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة أوبك

بعد سنة 2017 يلاحظ اختلاف قيم الاستيرادات عند استخدامهما في الحساب بعد هذه السنة.

من ناحية أخرى، يمكن تقدير قيمة الاستيرادات بمقارنة قيمة استيراد المنتجات النفطية الواردة في موقع

شركة تصدير النفط سومو (5,300 مليار دولار) مع قيمة استيراد "المنتجات النفطية" الواردة في ميزان

المدفوعات لسنة 2022 (7,270 مليون دولار) بحيث يمكن الاستنتاج أن "المنتجات النفطية" في ميزان

المدفوعات تشمل استيراد الغاز الجاف بينما لا تشمله في رقم سومو. لذلك فإن الفرق بينهما والبالغ 1,970

مليون دولار يمكن اعتباره بأنه قيمة الغاز الجاف المستورد في عام 2022. ولكن في ضوء انخفاض هذه

القيمة عن تلك الواردة في الجدول (2)، من ناحية، وحقيقة التأخر في تسديد قيم الاستيراد من إيران، من ناحية

أخرى، يمكن اعتبار الـ 1,970 مليون دولار جزء من القيمة المستحقة لعام 2022 وربما أيضاً يشمل مستحقات

لأعوام سابقة. إذ يلاحظ من الجدول أن استيرادات 2022 ربما تصل قيمتها إلى 3,643 مليون دولار.

أما للسنوات السابقة لعام 2022 فإن قيمة استيرادات "المنتجات النفطية"، بدون كمياتها، والتي تشمل المنتجات الثلاث (غازولين، ديزل، كيروسين) للسنوات 2017-2020 زائداً الغاز البترولي السائل LPG للسنوات التي تسبقها فتتشر في المجموعة الإحصائية السنوية (واحصاءات التجارة الخارجية) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (مع العلم بأنه لا تتوفر بيانات عن 2021 فيها لحد الآن). وبشكل عام تتقارب قيمة استيرادات "المنتجات النفطية" لأرقام الجهاز مع ما يرد في ميزان المدفوعات للسنوات السابقة على 2017. أما بعد 2017 وحتى 2020 فهي تختلف عنها مما يثير في الذهن، كما أشير له أعلاه، ان الفرق بينهما هو قيمة الغاز الجاف الطبيعي المستورد. غير أن الفرق لا يمثل سلسلة منسجمة لهذه السنوات. إذ ينتج عن حساب الفرق قيمة صفر لسنة 2017 وقيمة "سالبة" لسنة 2018 وقيم غير منسجمة ولا متوافقة مع الكميات المستوردة (ولا الأسعار في السوق الدولية) للسنتين 2019 و2020.⁴ لذلك فإن الجدول (2) يبين أرقاماً أكثر انسجاماً لقيمة الغاز المستورد للسنوات 2017-2022، بالرغم من اختلاف القيم المقدرة باستخدام مصدري إدارة المعلومات الأمريكية وأرقام أوبك، لكمية الاستيراد.

رابعاً: مشاريع استغلال الغاز الطبيعي 2022-2026

(1-4) زيادة طاقة معالجة الغاز المصاحب من الحقول النفطية المنتجة حالياً

في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تم التوصل لاتفاق أنشاء شركة غاز البصرة *Basra Gas Company* كمشاركة إنتاج *production-sharing*، لفترة 25 سنة قابلة للتديد، بين الجانب العراقي (شركة غاز الجنوب، 51%) وتحالف شركتي *Royal-Shell/Mitsubishi* (44% لرويال-شل و5% لميتسوبيشي). وكان يُستهدف من هذه الشركة إقامة مشروع لمعالجة الغاز المصاحب من الحقول الثلاثة الرملية والزبير وغرب-القرنة-1. ولقد قُدِّرت تكاليفه، حينئذ، بحوالي 17.2 مليار دولار، منها 4.4 مليار دولار لإقامة مصنع الغاز الطبيعي المسال *LNG*. وعند وصوله للطاقة الإنتاجية القصوى فإن استخدامه لمادته الأولية، التي يجهزها الشريك العراقي، وهي الغاز الطبيعي الخام، *raw gas*، تصل إلى 2,000 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، مقمق/ي، يُستخدم منها حوالي 30% (600 مقمق/ي) في مصنع الغاز الطبيعي المسال *LNG*. وفي ذلك الوقت (الخمس أشهر الأولى من 2012) كان إنتاج الحقول الثلاثة من الغاز المصاحب يساوي حوالي نصف

⁴ ضمن "إحصاء مشاريع الكهرباء" الذي يصدر دورياً عن الجهاز المركزي للإحصاء ترد قيمة "الخدمات والمواد الأولية" والتي ينبغي أن تشمل قيمة الغاز المستورد. إن أحدث نشرة متاحة في الموقع الإلكتروني للجهاز تعود لسنة 2018. وفي هذه النشرة يتبين أن قيمة "الخدمات والمواد الأولية زادت من 1.51 ترليون دينار في 2016 إلى 1.87 ترليون في سنة 2017 وإلى 2.86 ترليون دينار في 2018. ولا شك أن الفرق بين عامي 2017/2018 وعام 2016 يشمل قيمة الغاز المستورد، لان استيراد الغاز، كما أشير له في المتن، بدأ في عام 2017.

هذه الطاقة الإنتاجية. لذلك ورد في اتفاقية المشروع أنه عند عدم كفاية إنتاج الحقول الثلاثة من الغاز المصاحب لاستغلال طاقة المشروع يُستكمل المتبقي من الحقول الأخرى في البصرة أو في الجنوب عموماً.⁵ وكان مخططاً، في المقابل، أن ينتج المشروع مجموعة من المنتجات هي: (أ) الغاز الجاف *dry gas* الذي يُستخدم محلياً، لا سيما في توليد الكهرباء، (ب) الغاز البترولي السائل *LPG*، للاستهلاك المحلي، (ج) المكثفات *condensates* (لاسيما الغازولين الطبيعي) للاستهلاك المحلي و/أو التصدير، (د) الغاز الطبيعي المسال *LNG* للتصدير.

ولقد تبين من دراسة لي نُشرتها في 2012، (Merza (2012)، أن المشروع يستطيع تمويل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وغيرها وتحقيق ربحية مناسبة، إذا تم تحقيق مستهدفاته التصديرية. وفي تحديد عوائد وتكاليف المشروع وربحيته استخدمت الدراسة الاسعار العالمية بتطبيق المعادلات الرياضية والطريقة التي نصت عليها مسودة وثيقة اتفاقية المشروع.⁶ وتمشياً مع تصريح لوزارة النفط، في حينه، في أن المستهلك المحلي سيدفع أسعار مدعومة للغاز الجاف والغاز البترولي السائل *LPG* فلقد افترضت الدراسة أن شركة غاز الجنوب (الشريك العراقي في شركة غاز البصرة) ستتحمل ضمن تكاليفها (في المشروع) الفرق بين الأسعار المدعومة (للغاز-الجاف والغاز-البترولي-السائل التي يدفعها المستهلك المحلي) والأسعار العالمية، للمنتوجين، الوارد طريقة تحديدهما في مسودة الاتفاقية. وفي ضوء هذه المعطيات (وأخرى مشمولة في الدراسة) فإن المشروع ككل وكل من مساهميه يحققون معدلات عائداً ملموسة على رأس المال المستثمر، *IRR*، *Internal Rates of Return*. أنظر أيضاً مرزا (2018-أ، الفصل 7).

ولو كانت قد تمت الموافقة على هذا المشروع بطاقة 2,000 مقمق/ي لما اضطر العراق إلى استمرار حرق الغاز بكميات كبيرة، في الجنوب على الأقل، ولما اضطر إلى استيراده من أيران ابتداءً من 2017، ولكان استفاد من تصدير الغاز الطبيعي المسال *LNG*، ولا سيما ارتفاع أسعاره بعد عام 2020. بالطبع كان يمكن تقليل حرق الغاز، بشكل كبير أيضاً، في ما لو تم إلزام الشركات المتعاقدة في جولات التراخيص، لا سيما الأولى والثانية، في معالجة الغاز المصاحب المنتج في حقولهم.

⁵ في ضوء ما كان مستهدفاً، في وقته، لإنتاج الحقول الثلاثة (رميلة، غرب-القرنة-1، زبير) من النفط ليصل إلى حوالي 3.7 مليون برميل يومياً (م-ب-ي) خلال السنوات 2018-2038 فإن إنتاجها من الغاز المصاحب لهذا الإنتاج من النفط يصل إلى حوالي 2,000 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، مقمق/ي، في تلك السنوات، مما يساوي الطاقة القصوى للمشروع. أنظر: Merza (2012).

⁶ يمكن تنزيل هذه الدراسة باستخدام الرابط التالي:

<http://iraqieconomists.net/en/wp-content/uploads/sites/3/2013/01/Geopolitical-Risk-October-2012-3-1-1.pdf>.

ولقد أثّرت اعتراضات على مشروع شركة غاز البصرة في حينه، من قبل خبراء نفطيين ومراقبين وسياسيين عراقيين، وهي في عمومها، باعتقادي، غير مقنعة في ضوء محصلة تفاعل النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية للمشروع؛ انظر الملحق أدناه. وربما ساهمت هذه الاعتراضات، من بين عوامل أخرى، في دفع السلطات النفطية إلى إعادة مفاوضاتها مع تحالف رويال-شل/متسوبيشي مما نتج عنها إنشاء المشروع في 13/2012 بطاقة إنتاج/معالجة متدنية (حوالي 250 مغمق/ي)، مع إلغاء إقامة مصنع الغاز الطبيعي المُسال *LNG*⁷. ولكن بالرغم من ذلك فإن طاقة معالجة الغاز لشركة غاز البصرة زادت تدريجياً بثبات منذ ذلك الحين لتستقر عند حوالي 1,000 مغمق/ي بين أواخر 2018 وأوائل 2023. مع استمرارها في إنتاج الغاز الجاف لتزويد محطات الكهرباء بالوقود وإنتاج الغاز البترولي السائل *LPG*، والمكثفات الأخرى، لغرض الاستهلاك المحلي والتصدير.⁸ كما يجري، منذ حوالي عامين، إنشاء طاقات إضافية لمعالجة الغاز المصاحب بحوالي 400 مغمق/ي، ويتوقع إنجازها خلال السنوات 2023-2025، وحينئذ ستصل الطاقة القصوى لهذه الشركة إلى حوالي 1,400 مغمق/ي. وهذه تساوي طاقة المشروع الأصلي في اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ناقصاً طاقة مصنع الغاز الطبيعي المُسال *LNG*. كما تنوي الشركة إضافة 200 مغمق/ي في ما بعد.

لذلك في ضوء عدم كفاية طاقة معالجة الغاز المصاحب، في العراق، طيلة العقد المنصرم منذ إنشاء شركة غاز البصرة، واستمرار حرق أكثر من نصف الغاز المنتج ومن ثم استيراده، يثار استفسار حول سبب

⁷ جرى، على سبيل المثال، نقاش جاد، بوجهات نظر متعددة، حول مشروع شركة غاز البصرة، على الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012 ووثق في ملف على موقع الشبكة. أنظر: شبكة الاقتصاديين العراقيين (2012)، <http://iraqieconomists.net/ar/2012/10/23/>، ملف-اتفاقية-شركة-غاز-الجنوب/.

⁸ ورد في الموقع الإلكتروني لشركة غاز البصرة أن الإنتاج الفعلي وصل مستوى قياسي، في كانون الأول/ديسمبر 2018، بحوالي 1,035 مغمق/ي، https://www.shell.iq/en_iq/about-us/projects-and-sites/basrahgascompany.html. وفي 13 آذار 2023، ورد في الموقع الإلكتروني "المريد" ما يلي: "كشفت شركة غاز البصرة، أن معدل إنتاج الغاز لديها ارتفع إلى أربعة أضعاف [مرات] إنتاجها منذ تأسيسها قبل 10 سنوات، ووصل إلى 950 مغمق (مليون قدم مكعب قياسي) يومياً. وقال مدير هيئة الإنتاج العليا وكيل مدير شركة غاز البصرة، مرفاً كاظم الأسدي في لقاء خاص مع المريد، إن الشركة وصلت أعلى معدل قياسي هذا العام بلغ 1,040 مغمق/ي، مستدركاً أن ذلك السقف وصل إلى يوم واحد خلال هذا العام، لكنه يعتبر رقم قياسي ضمن عمل الشركة وأداءها...". أنظر: <https://www.al-mirbad.com/detail/133605>. وتتضمن زيادة الإنتاج "أربع مرات" أن طاقة الإنتاج/المعالجة عند تأسيس الشركة في 13/2012 كانت لا تتجاوز 250 مغمق/ي.

عدم اتخاذ قرار لزيادة طاقة المعالجة فيها (بأكثر من 400 مقيم/يوم) وبما يسد النقص، وبالذات في الغاز المُعالَج (الجاف)، لا سيما وأن الجانب العراقي يمتلك 51% من رأس المال والمشاركة الإنتاجية فيها؟ ولكن بدلاً من زيادة طاقة المعالجة لشركة غاز البصرة وزيادة الحقول التي تغطيها، بالمستوى اللازم، دخل العراق في تفاوض مع شركة TotalEnergies لمعالجة جزء من غاز الجنوب المصاحب، ربما بمتوسط كلفة استثمارية أعلى لوحدة طاقة المعالجة (في ما يخص الغاز) ونسبة مشاركة أقل وطاقة معالجة للغاز يصل أقصاها 600 مقيم/ي (لمعالجة الغاز المصاحب من حقول رطاوي ومجنون وغرب-القرنة-2 وطابا ولحيس). وتبلغ الكلفة المقدرة للمشروع ككل 27 مليار دولار، بما فيها تطوير حقل رطاوي النفطي ومحطة لتصفية مياه من الخليج العربي لحقن الماء المصفى في المكامن النفطية ومحطة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، الخ، مع عدم وجود وحدة للغاز الطبيعي المسال LNG.⁹

وعلى كل حال، بالإضافة لمشروع توتال+Total (600 مقيم/ي) هناك مشاريع أخرى في مجال توسيع طاقات معالجة الغاز المصاحب. فكما تمت الإشارة إليه تم البدء (قبل عامين) بإنشاء معمل غاز البصرة التابع لشركة غاز البصرة، لفصل سوائل الغاز بطاقة 400 مقيم/ي يُنفَّذ على مرحلتين (كل مرحلة 200 مقيم/ي). ويؤمل أن يتم التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى في نهاية أيار/مايو 2023.¹⁰ كما يجري إنشاء

⁹ لا تتوفر بيانات حديثة، في المجال العام، عن تجزئة الكلفة الكلية "المتداولة"، 27 مليار دولار، حسب جوانب أو مكونات مشروع اتفاق توتال+Total، التي حتى يمكن أن يكون بعضها كلف مشتركة joint costs. ولكن في ملاحظاته الموزعة عبر الإنترنت في 8 أيلول/سبتمبر، 2021، ذكر الخبير أحمد جباد، نقلاً عن تصريح لوزير النفط، أن: "الكلفة الاستثمارية" لمشروع تطوير الغاز المتكامل (مجمع غاز رطاوي) تبلغ 5 مليار دولار "...". واعتقد أن هذه الكلفة تتعلق بالطاقة القصوى للمشروع البالغة 600 مقيم/ي. وبالرغم من عدم وضوح التفاصيل، والحاجة إلى بيانات أوسع وأدق، فإن هذه الأرقام تشير، بشكل أولي خام، إلى ارتفاع الكلفة الاستثمارية لوحدة طاقة المعالجة في مشروع اتفاق توتال+Total، مقارنة بما ورد في الإعلام عن الكلفة الاستثمارية للطاقة الإضافية (400 مقيم/ي) لشركة غاز البصرة بحوالي 3 مليار دولار. مع ملاحظة أنني لم أجد تأكيداً رسمياً لكلفة الطاقة الإضافية لشركة غاز البصرة.

¹⁰ ذُكر في تقرير فيديو على موقع Facebook لشركة غاز البصرة بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير، 2022، أنه بعد إنشاء معمل البصرة لفصل وتسييل الغاز الطبيعي [غاز البترول السائل LPG والمكثفات] ستزداد الطاقة الإنتاجية لشركة غاز الجنوب [من 1,000 مقيم/ي إلى 1,400 مقيم/ي]. من جانب آخر، "قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط السيد حيان عبد الغني خلال تفقده ومتابعته [لإنشاء هذا المعمل]، ان هذا المشروع يعد من المشاريع الاستراتيجية المهمة في قطاع الغاز، بطاقة 400 مقيم/ي، ينفذ على مرحلتين، طاقة كل وحدة إنتاجية منهما 200 مقيم/ي، وبين عبد الغني ... بدء التشغيل التجريبي للمعمل [المرحلة الأولى] وتدشينه نهاية شهر أيار/مارس [2023]". أنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، 17 نيسان/أبريل، 2023.

وحدة معالجة للغاز في حقل حلفاية في ميسان، بإشراف الشركة المقاوله الصينية CPECC، 300 مقمق/ي، وفي حقل الناصرية والغراف وحدة معالجة 200 مقمق/ي. أي أن المشاريع الإضافية لمعالجة الغاز المصاحب المنتج حالياً في "المنطقة الجنوبية" (بصرة، ميسان، ذي قار؛ حسب تصنيف وزارة النفط)، من المتوقع أن تبلغ 1,500 مقمق/ي، خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة.¹¹ هذا في الوقت الذي حُرِق في العراق في 2021 ما يبلغ حوالي 1,434 مقمق/ي، مع ملاحظة أن حوالي 93% منه، أي 1,331 مقمق/ي، حُرِق في المنطقة الجنوبية؛ أنظر: الجدول (3). لذلك فإن طاقة المُعالجة التي ستضاف حتى عام 26/2025، في "المنطقة الجنوبية"، ستكفي لمعالجة الغاز الطبيعي المصاحب المنتج في هذه المنطقة، بمستوى سنة 2021.

أما عند تخطي هذا المستوى في السنوات التي تعقب عام 2021، بالنسبة للمنطقة الجنوبية وللعراق ككل، فسيظهر عجز جديد في معالجة الغاز، يمكن تلافيه بإنشاء طاقات إضافية أخرى للمعالجة في المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطى/الشمالية (حسب تصنيف وزارة النفط) سواء للغاز المصاحب و/أو الغاز غير المصاحب، كما يتبين جانب منه في الفقرة التالية.

(4-2) زيادة طاقة إنتاج الغاز الطبيعي الحر والغاز المصاحب

تتطوي مشاريع الغاز الحر، لا سيما حقول عكاس في الأنبار والمنصورية في ديالى (وبدرجة أقل زيادة الإنتاج من حقل سيبية في البصرة) على طاقات إنتاج ملموسة يتراوح مجموعها بين 764 و1,360 مقمق/ي؛ الجدول (4) أدناه. مع العلم أن هذه الحقول كانت قد أُحيلت في جولة التراخيص الثالثة في عام 2010، التي كانت متعلقة بها؛ أنظر مرزا (2018-أ، ص. 157). غير أنه بالإضافة لتأخر تنفيذها لأسباب تعود للشركات المقاوله الكورية والتركية (KOGAS, TPAO) فإن احتلال العصابات الإرهابية داعش لمناطقها اعتباراً من

¹¹ قارن هذه الكمية مع ما صرح به وزير النفط في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، 2022: "ان الكميات المتوقع اضافتها الى الانتاج الوطني من مشاريع استثمار [استغلال] الغاز المصاحب تصل إلى اكثر من 1,100 مقمق (مليون قدم مكعب قياسي باليوم) في غضون السنوات القليلة القادمة". أنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، 5 تشرين الثاني/نوفمبر، 2022، <https://oil.gov.iq/?page=1267>. ومن المناسب الإشارة إلى أن 1,500 مقمق/ي المذكورة في المتن هي إضافة على الطاقات الإنتاجية/المعالجة كما كانت قائمة في عام 2021 في حين أن تصريح وزير النفط ربما قد يكون مقارنة بسنة 2022. وهو ربما اعتبر المرحلة الأولى من معمل البصرة، العائد لشركة غاز البصرة، والتي قطعت شوطاً كبيراً في التشييد بأواخر 2022، عائدة لتلك السنة. وربما يسري الأمر على جزء من طاقة المعالجة في حقل حلفاية، الذي أنجز منه في شباط/فبراير، 2022 حوالي 51% حسب الموقع الإلكتروني لوزارة النفط في 19 شباط/فبراير، 2022، الخ.

عام 2014 والقتال الذي أعقبها حتى القضاء على هذه العصابات حال دون تنفيذ عقود عكاس والمنصورية. مع ملاحظة أن وزارة النفط حققت، بعد انسحاب شركة *KOGAS*، من خلال الجهد الوطني، إنتاجاً في حقل عكاس بلغ حديثاً 60 مغمق/ي، كما تهدف إلى أوصول الإنتاج إلى 400 مغمق/ي.¹² وتبدي حالياً شركة كورية أخرى *KPM* رغبتها في تشغيل هذا الحقل وتستهدف الوصول لطاقة 960 مغمق/ي، مقارنة مع 400 مغمق/ي التي كانت تهدف إليها الشركة الكورية *KOGAS* في جولة التراخيص الثالثة، قبل انسحابها.¹³ ولكن لم يتم الوصول إلى قرار بشأن احالة حقل عكاس حتى الآن، ويتوقع أن يتم عرضه في جولة التراخيص السادسة.¹⁴ أما حقل المنصورية فلقد ورد في بيان لوزارة النفط أحالته لشركة صينية ليصل إلى طاقة 300 مغمق/ي.¹⁵ وفي ما يخص حقل سيبية فلقد وصل إنتاج الغاز فيه في أوائل 2023 إلى حوالي 64 مغمق/ي ويتوقع أن يزداد مستقبلاً إلى 100 مغمق/ي. الجدول (4).

أما مشاريع الجولة الخامسة فهي مشاريع صغيرة نسبياً، أربعة منها لإنتاج النفط ومن ثم الغاز المصاحب وأثنان لإنتاج الغاز الحر، وهي جميعاً حقول حدودية. الجدول (4).

ومن المناسب التأكيد على أن المشاريع المذكورة أعلاه سواء للغاز الحر أو للنفط/الغاز-المصاحب لا علاقة لها بالغاز المصاحب الذي ينتج ويحرق حالياً. وهي تمثل إضافة لإنتاج الغاز الذي يؤمل أن تتم معالجته (ولا يحرق منه شيء بالنسبة للغاز المصاحب)، والذي سيساهم في سد العجز الممكن مستقبلاً نتيجة لزيادة حاجة توليد الطاقة الكهربائية والاستخدامات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية والمنزلية، المشار إليها أعلاه. هذا إضافة لسد الحاجة للغاز كمادة أولية في مشاريع بتروكيماوية قائمة ومستقبلية.

¹² أنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط في 30 آذار/مارس، 2023.

¹³ انظر: *Iraq Oil Report, IOR*, 11 April, 2023.

¹⁴ في 18 حزيران يونيو، أعلنت وزارة النفط جولة التراخيص السادسة ولكن لم يكن من ضمنها حقل عكاس، أنظر:

Iraq Oil Report, IOR, 18 June, 2023.

¹⁵ "أعلن وزير النفط... احسان عبد الجبار اسماعيل أن الوزارة تعمل على تنفيذ ثلاثة مشاريع واعدة لاستثمار [استغلال] الغاز في محافظات البصرة، وميسان، وذي قار سوف تضيف أكثر من 1,000 مغمق/ي الى الانتاج الوطني... وأشار الى نجاح الوزارة في إحالة عقد المنصورية الغازي في محافظة ديالى الى احدى الشركات الصينية العالمية لاستثمار الغاز الحر، وبكمية تصل الى 300 مغمق/ي". الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، 30 نيسان/أبريل، 2021.

كذلك من المناسب ملاحظة أنه نتيجة لارتباط إنتاج الغاز المصاحب بإنتاج النفط الخام، ومن ثم تحديد توفره بمستوى إنتاج النفط، من ناحية، والأمل بإيقاف حرقه في الأمد المتوسط مما سيوفره خلال هذا الوقت لسد الحاجات التي يسدها استيراده حالياً، من ناحية أخرى، سيتعزز دور حقول الغاز الحر، أو جانب منها، كمنتج متبقي *swing producer*، في سد الحاجات الإضافية المتنامية للغاز في الأمد المتوسط/البعيد نتيجة لتوسع الطاقات الإنتاجية لتوليد الكهرباء وغيرها من الاستخدامات. وفي هذا المجال، فإن إمكانية تحول حقول الغاز الحر، أو جانب منها، كمنتج متبقي يتضمن أن تكون الجهة التي تستغلها مستعدة للقبول بتخفيض الإنتاج، إن تطلبت موازنة العرض والطلب ذلك. وهذا يتطلب بدوره أن تكون الدولة ضامنة أو تتحمل كلفة التخفيض، أي الدخل الذي سيخسره المستثمر أو المقاول في هذه الحقول نتيجة لتخفيض الإنتاج.

(3-4) الحاجة لمنظور متوسط/بعيد الأمد حديث لميزان النفط والغاز/الطاقة في العراق

تثير الاستفسارات الواردة في الفقرة (1-4) أعلاه والطاقات التي اقترحت/أقرت للغاز (والنفط) والمفاوضات/الاتفاقات التي جرت أو أبرمت خلال السنوات الثلاث الماضية، والسنة الحالية، والتي ورد ذكر بعضها في الفقرتين (1-4) و(2-4)، مسألة الحاجة لمنظور *outlook* مستقبلي متوسط/بعيد الأمد، يبين من بين متطلبات عديدة، تطور مقدار الحاجة للغاز وكيفية إشباعها، وتنظيم تطور العرض من والطلب على الطاقة عموماً، داخلياً وخارجياً، من خلال مؤسسات وسياسات قائمة على تخطيط سليم وعمليات متابعة وتقييم مستمرين. وفي غياب مثل هذا المنظور، غالباً ما يتم اللجوء لحلول وبرمج مستعجلة وغير مفسرة أو مبررة اقتصادياً بشكل منهجي مُقنع، لبعض منها. وبالرغم من إشارة المنهاج الوزاري (تشرين الأول /أكتوبر 2022) للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة *Integrated National Energy Strategy, INES* كإطار تلتزم به الإدارة الحكومية، إلا أن هذه "الاستراتيجية" وضعت قبل أكثر من عشر سنوات، والتي تغيرت الظروف العالمية والمحلية خلالها بشكل جوهري، لا سيما مسألة مدى سرعة التوجه نحو الطاقات النظيفة، من ناحية، واختلاف الطاقات الإنتاجية المتحققة للنفط والغاز في العراق، خلال العقد المنصرم، عما ورد فيها، من ناحية أخرى. أنظر: مرزا (2022).

لذلك يكون من المناسب تحديث هذه الاستراتيجية أو وضع استراتيجية بديلة، ذات منظور متوسط/بعيد الأمد لتكون نقطة إشارة وخارطة طريق لقطاع الطاقة في العراق، من ناحية، ومن ضمن مسار مستدام للتنمية، لا سيما للتنوع الاقتصادي، من ناحية أخرى.

خامساً: المشاركة في الإنتاج والمشاركة في الأرباح

بعد تغيير 2003 كانت اتفاقية شركة غاز البصرة أول شكل من أشكال المشاركة في الإنتاج *Production-Sharing Agreement, PSA* بين الجانب العراقي (الاتحادي) والشركات النفطية. وفي مثل هذه الاتفاقيات تُحدد حصص المشاركين في الإنتاج ومساهماتهم المتناسبة مع هذه الحصص في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية والتسويقية، الخ. ويتضمن ذلك أن المساهمين يشاركون في الربح ويتحملون الخسارة بالتناسب مع حصصهم المذكورة. من جانب آخر، جاءت جولة التراخيص الخامسة بمبدأ مشاركة "الشركة المقاوله" في الأرباح *Profit-Sharing Agreement* بنسب تُحدد عند احالة العقود. وخلافاً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج، لا تُحدد اتفاقية المشاركة في الأرباح حصص إنتاجية للجانبين العراقي والأجنبي ولا بما يتناسب معها من المساهمة في التكاليف. فهي إذن ليست اتفاقيات مشاركة في الإنتاج، فالجانب الأجنبي يشارك في الأرباح ولكنه لا يشارك في تحمل الخسائر. أنظر: مرزا (2018-ب). ومن الجدير ذكره أن بحث Mills & al-Khatteeb (2018, pp. 12-19) يوضح النتيجة ذاتها، وهي أن عقود الجولة الخامسة لا تعتبر عقود مشاركة في الإنتاج. ففي تصنيف أنواع العقود النفطية/الغازية الاستخراجية في العراق يُصنّف هذا البحث العقود الإتحادية في الجولات الأربعة الأولى بأنها عقود خدمة *Technical Service Contracts* وعقود الجولة الخامسة بأنها عقود مشاركة في الإيرادات/الأرباح *Revenue-Sharing*، أما عقود إقليم كردستان فيُصنّفها بأنها عقود مشاركة في الإنتاج *Production-Sharing Contracts*؛ ص. 13.¹⁶

وخلافاً لعقود جولات التراخيص الثالثة والرابعة التي كانت قائمة على منح الشركة المقاوله رسم أتعاب *remuneration fee* ثابت عن كل برميل معادل (للنفط) من الغاز المنتج/المُعالج في حقول الغاز، يبدو من الآن فصاعداً سيكون شكل التعاقد أما مشاركة في الأرباح كما في عقود جولة التراخيص الخامسة، أو مشاركة في الإنتاج، كما يبدو من مشروع اتفاقية *Total+Total*. وربما سيطبق ذلك على حقول عكاس والمنصورية،

¹⁶ بالرغم من اختلاف عقد مشاركة - الأرباح عن عقد مشاركة-الإنتاج فبسبب المشاركة في الأرباح، ففي كلاهما تُدفع للدولة اتاوة/ريع (*royalty* 25% في الجولة الخامسة)، نفس المصدر ص. 14. وينطبق دفع الإتاوة/الريع أيضاً على عقود الامتياز سابقاً في العراق، سواء قبل خمسينيات القرن الماضي عندما كانت عوائده، من الشركات النفطية صاحبة الامتياز، في ما عدا تأمين حد أدنى من العوائد ومزايا طفيفة أخرى، تقتصر على الإتاوة/الريع، أو بعد "مناصفة" الأرباح، في أوائل الخمسينيات، وتحسن الشروط، عموماً، لمصلحة العراق، حتى تأمين هذه الشركات (خلال 1972-1975).

التي كانت قد أحييت برسم أتعاب ثابت في جولة التراخيص الثالثة عام 2010، بمقدار 5.5 دولار و7.0 دولار لكل برميل معادل من الغاز، على التوالي؛ بعد إعادة احالتها.¹⁷

سادساً: ملخص واستنتاجات

- (1) تثير هذه الورقة الاستفسار التالي: في ما يخص معالجة الغاز الطبيعي المصاحب هل هناك موانع تعاقدية أو قانونية أو مالية، الخ، في قيام شركة غاز البصرة بالتوسع المطلوب، لا سيما وأن الجانب العراقي يشارك بنسبة 51% فيها، مقابل 30% في مشروع اتفاقية *Total*؟
- (2) كذلك يثار استفسار حول مدى مساهمة عقود جولة التراخيص الخامسة في توفير الغاز الطبيعي "المعالج"، سواء كان الحر أو المصاحب، من مشاريع صغيرة نسبياً فيها؟ مع العلم أنه في ما عدا مذكرة لوزارة النفط حول ثلاثة مشاريع نفطية صغيرة في الجولة الخامسة نُشرت في سنة 2018، ليس هناك في المجال العام معلومات وبيانات كافية، فنية واقتصادية وغيرها، لا سيما عن الطاقات الإنتاجية والإنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي، الخ، لجميع الحقول النفطية والغازية، في هذه الجولة.
- (3) نتيجة لارتباط إنتاج الغاز المصاحب بإنتاج النفط الخام، ومن ثم تحديد توفره بمستوى إنتاج النفط، من ناحية، والأمل بإيقاف حرقه في الأمد المتوسط مما سيوفره خلال هذا الوقت لسد الحاجات التي يسدها استيراده حالياً، من ناحية أخرى، سيتعزز دور حقول الغاز الحر، أو جانب منها، كمنتج متبقي *swing producer*، في سد الحاجات الإضافية المتنامية للغاز في الأمد المتوسط/البعيد نتيجة لتوسع الطاقات الإنتاجية لتوليد الكهرباء وغيرها من الاستخدامات. ويتضمن ذلك أن تكون الجهة التي تستغلها مستعدة للقبول بتخفيض الإنتاج، إن تطلبت موازنة العرض والطلب ذلك. وهذا يتطلب بدوره أن تكون الدولة ضامنة أو تتحمل كلفة التخفيض، أي الدخل الذي سيخسره المستثمر أو المقاول في هذه الحقول نتيجة لتخفيض الإنتاج.

(4) يتم حالياً التعاقد بمشاريع نفطية وغازية بدون وجود منظور، حديث، متوسط/بعيد الأمد حول النفط/الغاز/الطاقة في العراق. فبالرغم من إشارة المنهاج الوزاري (تشرين الأول/أكتوبر، 2022) للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة *INES* كإطار تلتزم به الإدارة الحكومية، إلا أن هذه "الاستراتيجية" وضعت قبل أكثر من عشر سنوات، والتي تغيرت الظروف العالمية والمحلية خلالها بشكل جوهري، لا سيما مسألة مدى سرعة التوجه نحو الطاقات النظيفة، من ناحية، واختلاف الطاقات الإنتاجية المتحققة للنفط والغاز في العراق خلال العقد المنصرم عما ورد فيها، من ناحية أخرى. لذلك يكون من المناسب

¹⁷ لرسم الأتعاب أنظر: مرزا (2018-أ، ص. 157). وفي ما يخص تعبير برميل معادل للنفط *barrel of oil equivalent* فإنه يعني كمية الغاز الطبيعي (حوالي 6,000 قدم مكعب قياسي) التي ينتج عنها طاقة *energy* مساوية للطاقة التي يطلقها برميل واحد من النفط الخام، والتي تساوي حوالي 5.8 مليون *BTU* (وحدة حرارية بريطانية).

تحديث هذه الاستراتيجية أو وضع استراتيجية بديلة، ذات منظور متوسط/بعيد الأمد لتكون نقطة إشارة وخارطة طريق لقطاع الطاقة في العراق، من ناحية، ومن ضمن مسار مستدام للتنمية، لا سيما للتنوع الاقتصادي، من ناحية أخرى.

(5) خلافاً لعقود جولات التراخيص الثالثة والرابعة في منح الشركات المقاوله رسم أتعاب ثابت عن كل برميل معادل (للنفط) من الغاز المنتج/المُعالج في حقول الغاز، يبدو من الآن فصاعداً سيكون شكل التعاقد أما مشاركة في الأرباح كما في عقود جولة التراخيص الخامسة، أو مشاركة في الإنتاج، كما يبدو من مشروع اتفاقية توتال+Total. وربما سيطبق ذلك على حقول عكاس والمنصورية، التي كانت قد أحييت برسم أتعاب ثابت في جولة التراخيص الثالثة 2010، بعد إعادة احالتها.

(6) خلافاً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج، فأن اتفاقية المشاركة في الأرباح لا تحدد حصص إنتاجية للجانبين العراقي والأجنبي ولا بما يتناسب معها من المساهمة في التكاليف، وفيها يشارك الجانب الأجنبي في الأرباح ولكنه لا يشارك في تحمل الخسائر. فاتفاقية المشاركة في الأرباح أذن ليست اتفاقية مشاركة في الإنتاج.

(7) تتسم البيانات الرسمية، المتاحة في المجال العام، لاستيرادات (وصادرات) الغاز والمنتجات النفطية، قيمةً وكميةً، بتواضع الاتساق والشمول والتفصيل. فليس هناك بيانات رسمية عن استيرادات الغاز المصاحب (الجاف). أما استيرادات المنتجات النفطية (عدا الغاز) فتتوفر، تفصيلاً، في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بالقيمة دون الكمية وبتأخر حوالي سنتين، عادة. وفي بيانات ميزان المدفوعات تتوفر استيرادات ما يطلق عليه "المنتجات النفطية" كمجموع وبشكل مستمر ولكن بالقيمة فقط ودون تفصيل أو الإشارة إلى استيرادات الغاز، التي أعتقد أنها تشملها منذ 2017، وبشكل عام تتقارب مع بيانات قيمة الاستيراد في احصائيات التجارة الخارجية قبل 18/2017. وبعد أن كانت وزارة النفط توفر بيانات عن إنتاج الغاز وحرقة توقفت عن ذلك. أما شركة تصدير النفط، سومو، فتوفر بيانات تفصيلية عن استيراد (وصادرات) المنتجات النفطية كميةً وقيمةً (دون شمولها للغاز) ولكن لسنة 2022 فقط. إن هذا التقطع وتواضع الاتساق والشمول والتفصيل يعيق من تقديم صورة وتحليل مناسبين، والذي يظهر واضحاً، على سبيل المثال، من شح وتضارب تقديرات قيمة الغاز المستورد، المتاحة في المجال العام.

(8) أتيح في المجال العام، مؤخراً، ما وصف "بمعادلة" تحديد سعر الغاز الإيراني المستورد للعراق، بدلالة سعر خام برنت. وتساعد هذه المعادلة، في حالة صحتها، على تقدير أكثر دقة لقيمة استيراد الغاز من إيران إلى العراق، في حالة غياب بيانات رسمية عنها، كما يتبين في هذه الورقة.

(9) تناقش هذه الورقة، في الملحق، مشروع شركة غاز البصرة كاتفاق مشاركة في الإنتاج، وتجد أن الرأي القائل: "بأن عقد المشاركة في الإنتاج، في هذا المجال، مع شريك أجنبي، يتعارض مع الدستور العراقي"، غير قائم على تسبب مُقنع.

الجدول (3) الطاقات القائمة في العراق والطاقات الإضافية لمعالجة الغاز المصاحب في الحقول المنتجة حالياً في المنطقة الجنوبية

(1) إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي في العراق 2021		
مقّمق/ي		
2,756	إنتاج الغاز المصاحب.	
1,323	ناقصاً الطاقة القائمة لاستغلال ومعالجة الغاز المصاحب.	
1,434	يساوي الغاز المصاحب المحروق في العراق:	
1,331	منه المحروق في المنطقة الجنوبية (93%).	
(2) طاقات إضافية لمعالجة الغاز المصاحب في المنطقة الجنوبية 2022-2026		
مقّمق/ي	الحقل	المحافظة
300	الشركة المقاولّة الصينية CPECC: حلفاية.	ميسان
200	الناصرية، الغراف.	ذي قار
400	شركة غاز البصرة: الرميلة، غرب القرنة-1، الزبير.	البصرة
600	توتال+Total. رطاوي، مجنون، غرب القرنة-2، طوبا، لحيس.	
1,500	مجموع الطاقات الإضافية لمعالجة الغاز المصاحب في الحقول المنتجة للنفط	

المصادر:

(1) إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي في العراق 2021: مرزا (2022)، والموقع الإلكتروني لوزارة النفط.

(2) طاقات إضافية لمعالجة الغاز المصاحب في المنطقة الجنوبية 2022-2026:

(أ) حلفاية: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط 19 شباط/فبراير، 2022.

(ب) الناصرية، غراف: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط 19 أيلول/سبتمبر، 2021، و 29 أيار/مايو، 2023.

(ج) شركة غاز البصرة:

الموقع الإلكتروني لوزارة النفط 14 نيسان/أبريل، 2023.

الموقع الإلكتروني لشركة غاز البصرة:

https://www.shell.iq/en_iq/about-us/projects-and-sites/basrahgascompany.html

(د) توتال+Total:

OilPrice.com: 4 April, 2023.

Iraq Oil Report, IOR: 4 April, and 4 May 4, 2023.

ملاحظة: "المنطقة الجنوبية" حسب تصنيف وزارة النفط تشمل محافظات: البصرة، ميسان، ذي قار.

الجدول (4) الطاقات الإنتاجية المتوقعة لحقول الغاز الحر والجديدة للغاز المصاحب (للنفط) 2022-2026

إنتاج الغاز مقّمق/ي	إنتاج النفط (الذروة Plateau) أ-ب-ي	الحقل	
(1) غاز حر			
960 - 400		عكاس	الأنبار
300		المنصورية	ديالى
100 - 64		سيبة	البصرة
1,360-764		المجموع	
(2) عقود جولة التراخيص الخامسة			
مشروعين للغاز الحر			
		جلابات-الكمز، خشم-الأحمر-انجانا	ديالى
أربعة مشاريع للنفط الخام (والغاز المصاحب)			
72	118	نفط-خانة	ديالى
		حويزة	ميسان
133	218	سندباد، خضر-الماء	البصرة
		المجموع	

المصادر:

(1) الطاقة الإنتاجية المتوقعة لحقول عكاس والمنصورية: *Iraq Oil Report, IOR: 11 April, 2023*.

(2) الطاقة الإنتاجية القائمة والمتوقعة لحقل سيبة:

(i) Reuters (2018) 'Kuwait Energy starts producing natural gas from field in southern Iraq', 25 April.

(ii) Oil & Gas Field Profile: Siba Conventional Gas Field, Iraq, 26 April, 2023, <https://www.offshore-technology.com/marketdata/oil-gas-field-profile-siba-conventional-gas-field-iraq/>.

(3) عقود جولة التراخيص الخامسة:

(أ) إنتاج نفط الذروة للحقول النفطية المبيّنة في الجدول: مرزا (2018-ب).

(ب) إنتاج الغاز المصاحب للحقول النفطية المبيّنة في الجدول: قُدِّرَ بما يساوي: إنتاج الذروة للنفط × معدل الغاز المصاحب (605 قدم مكعب) لإنتاج برميل النفط في المنطقة الجنوبية كمتوسط للسنوات 2010-2018، وهي السنوات التي توفرت عنها بيانات. مع العلم أنه تم اختيار المنطقة الجنوبية (بصرة، ميسان، ذي قار؛ حسب تصنيف وزارة النفط) وذلك لاستثناء إقليم كردستان الذي زاد أنتاج الغاز الحر فيه بأسرع من باقي العراق. من جانب آخر، لم يُطرح من إنتاج الغاز الكلي في المنطقة الجنوبية إنتاج الغاز الحر من حقل سيبة (والذي بدأ من الصفر في 2010 ووصل إلى 64 مقّمق/ي في أوائل 2023) لأن الطرح لا يؤثر كثيراً على حساب عدد براميل الغاز المصاحب لإنتاج برميل النفط في المنطقة الجنوبية.

ملاحظة: مقّمق/ي: مليون قدم مكعب قياسي يومياً، أ-ب-ي: ألف برميل يومياً.

الملحق

مشروع شركة غاز البصرة كاتفاق مشاركة في الإنتاج

انصب أحد الاعتراضات على مشروع شركة غاز البصرة في حينه (2012/2011)، من قبل خبراء نفطيين ومراقبين وسياسيين عراقيين، في كونه عقد مشاركة في الإنتاج *Production-Sharing Agreement*. وأصل هذا الاعتراض هو في مجال استخراج النفط الخام (والغاز)، وهو ينصرف إلى أن الشركة النفطية المشاركة في الإنتاج تسجل الاحتياطات النفطية (و/أو الغازية) في ميزانياتها المالية، فهي تعتبرها ملكية لها. وهذا، حسب المعارضين، يتناقض مع المادة (111) في الدستور العراقي في أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في الاقاليم والمحافظات". مع ملاحظة أن هذا الاعتراض لم يثار على عقود الخدمة في جولات التراخيص النفطية الأربعة، التي عُقدت خلال السنوات 2009، 2010، 2012، التي تستلم بموجبها الشركة المقاوله رسم أتعاب *Remunerations Fee* ثابت لكل برميل منتج، مما يتضمن، حسب المعارضين، أن عقود الخدمة لا تتعارض مع المادة (111).

وهنا من المناسب ملاحظة أن شركة غاز البصرة (التي يشارك تحالف رويال-شل/متسوبيشي ب 49% من إنتاجها، كما أشير له في المتن) لا تقوم باستخراج الغاز الذي تعالجه وإنما تستلمه من الشركات الأخرى المنتجة (للنفط) بما فيها شركة رويال شل نفسها؛ والتي كانت أحد المقاولين في عقود الخدمة في كل من حقل غرب-القرنة-1 (وحقل مجنون)؛ حتى منتصف 2018.¹⁸

وفي الحقيقة فإن تسجيل شركة النفط أو الغاز للاحتياطات النفطية و/أو الغازية، ضمن مجال عملياتها، في ميزانياتها المالية، لا يعني، بحد ذاته، اعتبارها ملكية لها، ابتداءً. فوفقاً لهيئة الأوراق المالية والتبادل *Securities Exchange and Commission, SEC* الفدرالية الأمريكية، على سبيل المثال، يتعين على جميع شركات النفط/الغاز إبلاغ مستثمريها [مالكي أسهم هذه الشركات] عن الاحتياطات النفطية/الغازية في مجال عملها، في كافة أنحاء العالم، من خلال معلومات تكميلية *supplemental* للبيانات المالية. غير

¹⁸ في آذار/مارس 2018 باعت شركة رويال-شل حصتها في عقد مقاوله غرب-القرنة-1 إلى شركة Itochu اليابانية لقاء 406 مليون دولار. وفي حزيران/يونيو 2018 تخلت عن حقل مجنون لتقوم باستغلاله شركة نفط البصرة الحكومية منذ ذلك الحين. أنظر: Reuters, March 23 & June 27, 2018.

أن من المهم ملاحظة أنه حسب هذه الهيئة فإن النفط/الغاز الذي لا يزال تحت الأرض (ضمن هذه الاحتياطات) لا يعتبر أصلاً *Asset* إلى أن يتم استخراجهِ وتسويقه.¹⁹

ويسري اشتراط الهيئة حول تسجيل الاحتياطات النفطية/الغازية على جميع الشركات (المسجلة في الولايات المتحدة) سواء كانت العمليات النفطية من قبل الشركة نفسها *Equity* أو من قبل شركات تابعة موحدة *Consolidated Subsidiaries*.²⁰ وفي حالة العمليات في العراق ينطبق ذلك سواء كانت الشركة المعنية مشاركة في الإنتاج، كما في التراخيص النفطية في إقليم كردستان، أو تعمل كمقاول (خدمة) برسم أتعاب ثابت كما في التراخيص النفطية التي منحت في عقود جولات التراخيص الأربع (2009-2012) في باقي أنحاء العراق. وسنبين تطبيق ذلك، في أدناه، على شركة Exxon/Mobil، التي كانت تعمل في العراق حتى 2022/2021.²¹

فلقد نشرت هيئة الأوراق المالية والتبادل *SEC*، على موقعها الإلكتروني، تقرير يتعلق بشركة Exxon/Mobil لسنة 2018 وبينت فيه، من بين مؤشرات عديدة، الاحتياطات النفطية والغازية في عملياتها، في العالم، بقياس البراميل والأقدام المكعبة، على التوالي.²² فلقد بلغت الاحتياطات النفطية (مطورة وغير

¹⁹ أنظر: INVESTOPEDIA، <https://www.investopedia.com/ask/answers/09/oil-company-reserves-balance-sheet.asp#:~:text=How%20Do%20Oil%20Companies%20Record%20Oil%20Reserves%3F&text=According%20to%20the%20Securities%20Exchange,information%20to%20the%20financial%20statements>

وكذلك الموقع الإلكتروني للهيئة، <https://www.sec.gov>.

²⁰ لا تخضع الشركات النفطية المسجلة في الدول الأخرى، خارج الولايات المتحدة، لنفس الاشتراط في تسجيل الاحتياطات الدولية. على سبيل المثال، فإن ما يسمى المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية *International Financial Reporting Standards, IFRS*، والذي تلتزم به 140 دولة/سلطة، لا توجد فيه متطلبات محددة للإفصاح عن الاحتياطات والموارد؛ ولكنه، مع ذلك، يتضمن، في هذا المجال، شرطاً عاماً للكشف عن المعلومات الإضافية اللازمة لعرض مناسب. أنظر: PowerWaterHouseCoopers (2008, p. 42).

²¹ أعلنت شركة Exxon/Mobil التزامها التخلي عن حصتها (32.7%) في حقل غرب-القرنة، في أوائل 2021، بعد أن كانت أهم مقاول في هذا الحقل عند منحه في الجولة الأولى والثانية للتراخيص النفطية في 2010/2009. وفي أوائل 2022 أعلنت وزارة النفط العراقية بأنها "ستمتلك" *acquire* حصة الشركة؛ أنظر: S&P Global, Commodity Insight, 5, January 2022. وفي نيسان/أبريل 2022 انسحبت الشركة من كردستان من آخر ترخيص لها في الإقليم، رقعة بريمام الغازية، بدون أن تنتج أي برميل نفط أو قدم مكعب غاز من حقولها النفطية والغازية في كردستان، منذ دخولها الإقليم في 2011؛ أنظر: MEES, 29 April, 2023.

²² ورد هذا التقرير في الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والتبادل *SEC Securities and Exchange Commission*، الرابط التالي: <https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/34088/000003408819000010/xom10k2018.htm>

مطورة) في مجال عمل الشركة في العالم 24.3 مليار برميل في تلك السنة (ص 6). ولقد ورد في التقرير أن البيانات الواردة فيه، بما فيها هذه الاحتياطات النفطية، تشمل أعمال Exxon/Mobil في حقل غرب-القرنة- West Qurna Phase I، I، والذي كانت تعمل فيه كمقاول في عقد خدمة برسم أتعاب ثابت للبرميل المنتج، وكذلك في إقليم كردستان، والذي كانت تعمل فيه كمشارك في الإنتاج (ص 16).

وبالنتيجة، يتبين مما تقدم، أن تسجيل الاحتياطات كملحق في ميزانية شركة Exxon/Mobil المالية، يسري، حسب الهيئة، على كونها مقاول بعقد خدمة برسم أتعاب ثابت للبرميل المنتج في حقل القرنة -1 وكذلك على كونها مشارك بعقد مشاركة في الإنتاج في الإقليم. لذلك فأن الاعتراض، من قبل بعض الخبراء العراقيين المشار إليه آنفاً، على عقود المشاركة في الإنتاج بكونها تتعارض مع المادة (111) من الدستور، من ناحية، وقبولهم، ضمناً، لعقود الخدمة في جولات التراخيص الأربعة، بكونها لا تتعارض مع المادة (111) من الدستور، من ناحية أخرى، يبدو متناقضاً.

مصادر الورقة

مرزا، علي خضير (2018-أ) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

مرزا، علي (2018-ب) "مسائل اقتصادية-نفطية، معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية الخمسة في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ولقد أعيد نشر نسخة منقحة منها في: علي خضير مرزا (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.

_____ (2022) "جوانب من سياسات واستراتيجية النفط والغاز/الطاقة في العراق 2003-2022: آن الأوان لمسار مستدام"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولقد أعيد نشر نسخة منقحة منها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثالث*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل:

Merza-Iraq & the World Volume III.

عبد المهدي، عادل (2023) "عادل عبد المهدي يرد على انتقادات الدكتور وليد خدوري"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 21 آب/أغسطس، <http://iraqieconomists.net/ar/2023/08/21/> عادل-عبد-المهدي-يرد/.

شبكة الاقتصاديين العراقيين (2012) *ملف اتفاقية شركة غاز الجنوب*، 23 تشرين الأول/أكتوبر، <http://iraqieconomists.net/ar/2012/10/23/ملف-اتفاقية-شركة-غاز-الجنوب/>.

PowerWaterHouseCoopers (2008) *Financial reporting in the oil and gas industry - International Financial Reporting Standards*, Global Energy, Utilities and Mining, April.

Merza, A. (2012) 'Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq', *Energy & Geopolitical Risk*, Volume 3, No. 9, October, <http://iraqieconomists.net/en/wp-content/uploads/sites/3/2013/01/Geopolitical-Risk-October-2012-3-1-1.pdf>.

Mills, R., L. al-Khatteeb (2018) *Iraq 5th Bid Round: Analysis*, Iraq Energy Institute, Publication Number: IEI190518, 19 May.

حول التوازن في سوق الصرف في العراق مرة أخرى¹

د. علي مرزا

عادت الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق للارتفاع مجدداً خلال الفترة حزيران-أيلول 2023، ولا سيما بعد حظر 14 من المصارف الخاصة العراقية، مؤخراً، من الاشتراك في مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي.²

ويبدو من وجهة نظر الإدارة الحكومية/الاقتصادية الآن أن هذا الارتفاع سببته عوامل تعود أساساً للمضاربة والتهرب". ففي مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء، في 1 آب/أغسطس، شدد فيه على دور "المضاربين والمهربين" في السوق الموازية.³ وفي مقابلة تلفزيونية في 27 تموز/يوليو، برنامج المحاييد (2023)، ذكر محافظ البنك المركزي أن ارتفاع نسبة الفجوة يعود لتفاعل العرض والطلب. وذكر أنه ليس هناك مشكلة في العرض إذ لدى البنك المركزي القدرة على اشباع الطلب الملتمزم بالامتثال لقواعد الصيرفة الدولية.⁴ المشكلة، في رأيه، هي في الطلب "غير الممتثل" لهذه القواعد.

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 6 آب/أغسطس 2023.

² أنظر الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/2386>. وكانت صحيفة *West Street Journal, WSJ* ذكرت في يوم 2023/7/19 ان وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك حظرا 14 مصرفاً عراقياً من التعامل بالدولار، "الولايات المتحدة تحظر 14 مصرفاً عراقياً في حملة على تجارة إيران بالدولار *U.S. Bans 14 Iraqi Banks in Crackdown on Iran Dollar Trade* <https://www.wsj.com/articles/u-s-sanctions-14-iraqi-banks-in-crackdown-on-iran-dollar-trade-33ef9f35>.

³ في مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء في 1 آب/أغسطس، 2023، نقلته قناة العراق الإخبارية الفضائية، بالإضافة للإشارة إلى إجراءات توفير الدولار بسعر الصرف الرسمي لصغار التجار بشروط ميسرة، من خلال المصرف العراقي للتجارة، *Trade Bank of Iraq, TBI*، وحوافز تمويلية وضريبية، فإنه شدد، في معرض رده على سؤال حول أسباب استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق، على دور "المضاربين والمهربين" في السوق الموازية. ووصف الأمر بمعركة معهم. وأشار إلى القاء القبض، بمساعدة حكومة إقليم كردستان، على شبكة من كبار المضاربين في الإقليم، يسندهم جهات/أشخاص أكبر. وبالرغم من الأهمية الكبيرة للبعد الأمني في مكافحة المضاربة و"التهرب"، لا بد أيضاً من تجفيف منابع الفساد، الذي يمول نوعاً أساسياً من الطلب على الدولار في السوق الموازية (والرسمية). وينصرف الأمر ذاته بالنسبة للاستعمالات غير القانونية الأخرى. أما المضاربة فيمكن تقليل أو تحييد آثارها من خلال تنظيم سوق الصرف بمؤسسات وبنى أساسية تتبنى أنظمة وممارسات دولية رصينة، من ناحية، وتستخدم التكنولوجيات الرقمية والبرمجية الكفوءة، من ناحية أخرى، بما يسهل ويساعد، من بين فوائد أخرى، على الرقابة والمتابعة والحد من المضاربة.

⁴ بالرغم من انخفاض أسعار تصدير النفط في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، غير أن عوائد التصدير استمرت بما يسمح بتمويل مبيعات النافذة ربما حتى بمستوى ما قبل تطبيق قواعد الامتثال. فخلال السبعة أشهر الأولى من 2023 بلغ مجموع العوائد النفطية

فبالنسبة للطلب من خلال منصة البنك المركزي الإلكترونية للحوالات *transfers* (الاستيراد) والنقد *cash* (حاجات شخصية، كالعلاج، السفر، الدراسة، الخ) فهو يُشبع بسعر الصرف الرسمي. وكلاهما ملتزم بقواعد الامتثال *compliance*، حسب محافظ البنك المركزي.

في المقابل، فإن وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك لا زالا يتابعان ويدققان في مدى الامتثال، كما تبين من حظرهما الـ 14 مصرفاً عراقياً، المشار إليها أعلاه، من التعامل بالدولار في تموز 2023، ولقد ألتزم البنك المركزي بقرار الحظر بعد صدوره. وكذلك تبين من مراقبتهما المستمرة للمبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي. واخيراً زيارة مساعدة وزيرة الخزانة الأمريكية لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية لبغداد في 12 أيلول ومقابلتها لرئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي. ولقد صدر تصريح لمسؤول أمريكي أثناء الزيارة لوكالة رويترز، في أنه "بالرغم من التحسن في الرقابة العراقية لكن لا زالت مصارف عراقية تنهرب من العقوبات على إيران ولكن أيضاً تمارس غسل الأموال والرشوة والابتزاز والاختلاس والاحتياطي". وورد في التصريح أيضاً "أن رقابة الولايات المتحدة لا تستهدف إيران فحسب، بل هي جزء من حملة أوسع لتطبيع النظام المالي العراقي ومكافحة عدد كبير من الجرائم المالية". أنظر، (Reuters (2023).

ولقد قادت متابعة ورقابة وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك للمبيعات اليومية إلى التدقيق في المبيعات واستثناء بعضها من التنفيذ، بدواعي نقص امتثالها. حيث يلاحظ من الجدول (1) في الملحق، أدناه، الاختلاف بين مجموع المبيعات اليومية المبينة والمتحقق فعلاً من هذه المبيعات بعد فرض تطبيق الامتثال في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ولحد الآن. فلقد أنخفض معدل التنفيذ من 100% خلال أشهر كانون الثاني/يناير-تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى حوالي 83% في تشرين الثاني/نوفمبر وإلى 49% في كانون الأول/ديسمبر. وبعد ارتفاعه تدريجياً إلى حوالي 94% في آذار/مارس وحوالي 100%% في

حوالي 52.7 مليار دولار (مقارنة بحوالي 71.9 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2022). أما رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي فلقد بلغ حوالي 109 مليار دولار في نهاية أيار/مايو 2023. أرقام عوائد تصدير النفط من الموقعين الإلكترونيين لوزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو، ورصيد الاحتياطي من "الموقع الاحصائي" ضمن الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.

نيسان/أبريل 2023 عاد للانخفاض إلى حوالي 71% في أيار/مايو و84% في حزيران/يونيو، ليصل إلى حوالي 61% في آب/أغسطس. ولا شك أن عدم تنفيذ نسبة غير قليلة من المبيعات يساهم بإضفاء درجة من عدم اليقين حول توقعات السوق مما يضيف، بدوره، عاملاً لخلخلة التوازن في سوق الصرف (تقلب سعر صرف فيها). وفي السياق ذاته، فإنه يقود لزيادة الطلب في السوق الموازية، بسبب لجوء الطلب غير المُنفذ لهذه السوق لإشباع حاجته منها، بالرغم من أنه اعتُبر "ممتثلًا" لقواعد الصيرفة الدولية عند قبوله في المبيعات اليومية للنافذة، مما يساهم بارتفاع سعر صرف الدولار في هذه السوق.

أما بالنسبة للطلب "غير الممتثل"، الذي زاد اعتماده على السوق الموازية، بعد فرض تطبيق شروط الامتثال، فهو يشمل، حسب محافظ البنك المركزي، طلب "صغار" التجار (لا سيما للتجارة الخارجية/الاستيراد)، والطلب المتعلق بغسيل الأموال (ومن ضمنه تهريب أموال الفساد والاستعمالات غير القانونية الأخرى). وهذه الأنواع من الطلب تُشبع حاجتها، الآن بشكل متزايد، في هذه السوق، والتي يتسرب لها جزء من مبيعات النافذة، وكذلك المصادر الأخرى للعرض فيها، نتيجة لتصاعد سعر صرف الدولار فيها.

إن هذا التقسيم للطلب وطرق إشباعه (بواسطة العرض في السوقين الرسمي والموازي) يدخل في أساس خلخلة التوازن في سوق الصرف، من وجهة نظري. وهو يماثل التقسيم الذي ذكرته في مداخلتي "حول التوازن في سوق الصرف في العراق" المنشور في شبكه الاقتصاديين العراقيين في 10 نيسان/أبريل، مرزا (2023)، وكما يلي:

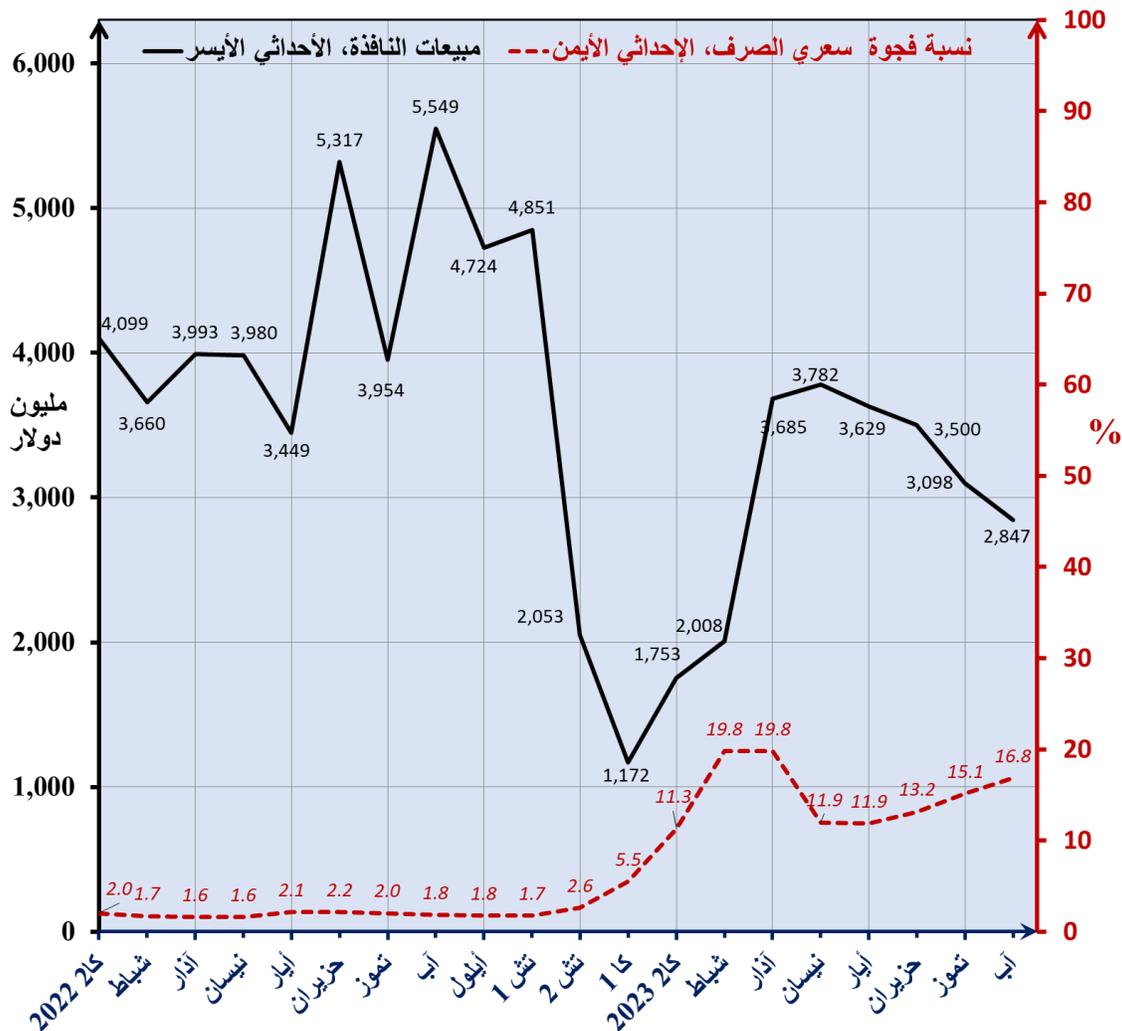
- (1) الطلب المتعلق بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج، [المعاملات].
- (2) الطلب المتعلق بعوامل الحيطه والمضاربة/الاسترباح.
- (3) الطلب المتعلق "بخروج" رأس المال، *capital flight*.
- (4) الطلب المتعلق بغسيل الأموال بما فيها تهريب أموال الفساد والاستعمالات غير القانونية الأخرى.

ومما يلفت النظر ان بعض التحليلات والمناقشات الاقتصادية لسوق الصرف في العراق، التي أعقبت فرض قواعد الامتثال، نحت إلى تجنب أو اهمال أنواع الطلب المبين في (2) و(4) أي المضاربة/التحوط وغسيل الأموال والاستعمالات غير القانونية الأخرى، في العرض والتحليل والاستنتاجات والتتبؤ. وفي ظل هذا التجنب/الإهمال، توقعت هذه التحليلات/المناقشات أن سوق الصرف "ستستقر" بمرور الزمن بامتثال الطلب المتعلق بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج (المعاملات) وذلك المتعلق بخروج رأس المال المبينان في (1) و(3) أعلاه، على التوالي، لقواعد الصيرفة الدولية. وكذلك عندما يتعود المتعاملون، في سوق الصرف، في تحويلاتهم الرأسمالية باستخدام حساب رأس المال (الذي هو محرر فعلياً إن لم يكن أسمى) بدلاً من الحساب الجاري، لميزان المدفوعات.

ولكن بعد مرور حوالي تسعة أشهر منذ فرض قواعد الامتثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتزام المُنفذ من مبيعات نافذة البنك المركزي بهذه القواعد، حسب محافظ البنك المركزي (أنظر أيضاً الملحق، أدناه)، وزيادة مبيعات النافذة من الدولار بحيث تشمل فعلياً، أن لم تكن أسمى، الخروج "القانوني" لرأس المال ضمن فقرات ميزان المدفوعات، لا زال طلب غسيل الأموال (بما فيه أموال الفساد والاستعمالات غير القانونية الأخرى) والمضاربة/التحوط، من أهم عوامل استمرار اختلال التوازن في سوق الصرف. فبعد أن انخفضت نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق من 20% في شباط/فبراير وأذار/مارس 2023 إلى حوالي 12% في نيسان/أبريل وأيار/مايو، عادت للارتفاع إلى حوالي 13% في حزيران/يونيو وإلى حوالي 15% في تموز/يوليو، كما يتبين من الشكل (1) أدناه.

وبالنتيجة، يؤكد استمرار اختلال التوازن، حالياً، التوقع "المشروط" الذي ورد في مداخلتي مرزا (2023-ب)، في 10 نيسان/أبريل 2023، حيث ذكرت ما يلي: "وعلى سبيل التكرار أقول إنه حتى لو طُبقت شروط الامتثال 'كاملة' فستبقى الاستعمالات غير القانونية تؤثر في سوق الصرف وتساهم في إمكانية انفصال الأسواق، بالرغم من الإجراءات الأمنية، على أهميتها...". أنظر أيضاً مرزا (2023-أ).

الشكل (1) مبيعات النافذة ونسبة فجوة سعري صرف السوق والرسمي 2023-2022



المصادر: رُسم الشكل باستخدام بيانات من المصادر التالية:

(1) كانون الثاني 2022 - آذار 2023: مرزا (2023-ب).

(2) نيسان - حزيران 2023: المبيعات الشهرية: الموقع الإحصائي ضمن موقع البنك المركزي، أنظر الملحق، أدناه.

سعر صرف السوق: الجهاز المركزي للإحصاء،

[https://www.cosit.gov.iq/documents/indices/CPI/DOLLAR/2023/\\$-june-2023.pdf](https://www.cosit.gov.iq/documents/indices/CPI/DOLLAR/2023/$-june-2023.pdf).

(3) تموز/يوليو 2023:

المبيعات الشهرية لشهر تموز (3,573 مليون دولار) محتسبة من تجميع المبيعات اليومية لهذا الشهر (4,241 مليون دولار)، ثم ضرب هذا الرقم "بمعامل تصحيح" يساوي نسبة تنفيذ المبيعات اليومية لشهر حزيران (84.3%)، مع الأخذ بالاعتبار تقريب الأرقام؛ أنظر الملحق، أدناه.

سعر صرف السوق تموز 2023: موقع شفق نيوز، <https://shafaq.com/ar>.

ملاحظة: المبيعات تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

الملحق

المبيعات اليومية والشهرية لنافذة البنك المركزي العراقي: نسب التنفيذ

لقد قاد فرض تطبيق الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تفاوت ملموس بين الأرقام الشهرية الناتجة من تجميع المبيعات اليومية للدولار من نافذة البنك المركزي العراقي التي ينشرها البنك على موقعه الإلكتروني، والمتحقق منها فعلاً، والذي تبينه الأرقام الشهرية التي تظهر في "الموقع الإحصائي" ضمن نفس موقعه الإلكتروني، في الوقت الذي كانت فيه متطابقة قبل تشرين الثاني 2022، كما يتبين في الجدول (1) أدناه:

الجدول (1) المبيعات الشهرية لنافذة البنك المركزي العراقي، مليون دولار

رقم تجميع المبيعات اليومية	رقم الموقع الإحصائي	نسبة تنفيذ المبيعات % $100 \times (1) \div (2)$	
(1)	(2)	(3)	
4,099	4,099	100	2022
3,980	3,980	100	كانون الثاني /يناير
3,953	3,954	100	نيسان /أبريل
5,549	5,549	100	تموز /يوليو
4,724	4,724	100	آب /أغسطس
4,852	4,851	100	أيلول /سبتمبر
2,482	2,053	82.7	تشرين الأول /أكتوبر
2,409	1,172	48.6	تشرين الثاني /نوفمبر
2,027	1,753	86.5	كانون الأول /ديسمبر
2,537	2,008	79.2	2023
3,906	3,685	94.3	كانون الثاني /يناير
3,794	3,782	99.7	شباط /فبراير
5,138	3,629	70.6	آذار /مارس
4,154	3,500	84.3	نيسان /ابريل
4,241	3,098	73.0	أيار /مايو
4,662	2,847	61.1	حزيران /يونيو
			تموز /يوليو
			آب /أغسطس

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

المبيعات اليومية للدولار: https://www.cbi.iq/currency_auction

المبيعات الشهرية للدولار: "الموقع الإحصائي" ضمن الموقع الإلكتروني:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy>.

ملاحظة: المبيعات تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

ويعود سبب زيادة رقم التجميع على رقم "الموقع الاحصائي"، ضمن الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كما ذكره محافظ البنك المركزي في المقابلة المشار إليها أعلاه، إلى "أن أرقام المبيعات اليومية التي تنشر على الموقع الإلكتروني للبنك الإلكتروني [عادة في نفس اليوم] لا تتحقق كلها". إذ يتم التأكد، دولياً، من مدى امتثال المبيعات اليومية لقواعد الصيرفة الدولية ويستثنى تنفيذ المبيعات التي لا تمتثل لهذه القواعد. وينعكس هذا الاستثناء ومن ثم "التنفيذ الفعلي" في الأرقام الشهرية التي تظهر في "الموقع الاحصائي" بعد انقضاء الشهر. لذلك فإن أرقام "الموقع الاحصائي" الشهرية هي الأدنى.

إن هذا التفاوت لم يكن موجوداً قبل فرض تطبيق قواعد الامتثال. إذ كما يلاحظ فإن رقمي التجميع و"الموقع الإحصائي" (العمودين الأول والثاني)، في الجدول (1) أعلاه، متطابقة للأشهر كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر 2022 والذي يعني أن نسبة التنفيذ للمبيعات اليومية كانت 100%. وبعد فرض التطبيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أصبحت نسبة التنفيذ حوالي 83% في تشرين الثاني/نوفمبر لتتحدّر إلى 49% في كانون الأول/ديسمبر 2022 وتعود للارتفاع إلى 94% في شهر آذار/مارس وحوالي 100% في نيسان/أبريل ولتتخفّف مجدداً إلى حوالي 71% في أيار/مايو و83% في حزيران/يونيو 2023.

من جانب آخر، فإن استمرار التفاوت، وزيادة نسبته مؤخراً، يشير إلى أن الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية لا زال غير كامل، في الأقل حسب وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك.

مصادر المداخلة

برنامج المحاييد (2023) "البنك المركزي العراقي - تحديات سعر الصرف وآفاق الحلول"، القناة الفضائية

العراقية الإخبارية، 27 تموز/يوليو، <https://www.youtube.com/watch?v=cP3fp4y8j1Q>.

مرزا، علي (2023-أ) "الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية - أسواق الصرف والسلع والخدمات في العراق"، شبكة

الاقتصاديين العراقيين، 25 شباط/فبراير، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا (2023) أوراق

اقتصادية ونفطية-العراق والعالم، المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان،

[Merza-Iraq & the World Volume III.](#)

_____ (2023-ب) "حول التوازن في سوق الصرف في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10

نيسان/أبريل، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا (2023) أوراق اقتصادية ونفطية-العراق والعالم،

المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان،

[Merza-Iraq & the World Volume III.](#)

Reuters (2023) 'U.S. Treasury official says Iraq must act to avoid further action on

banks', 14 September, [https://www.reuters.com/world/us-treasury-official-says-](https://www.reuters.com/world/us-treasury-official-says-iraq-must-act-avoid-further-action-banks-2023-09-14/)

[iraq-must-act-avoid-further-action-banks-2023-09-14/](https://www.reuters.com/world/us-treasury-official-says-iraq-must-act-avoid-further-action-banks-2023-09-14/).

الدوافع والتوجهات التنموية في العراق

1980-1951، 2003-2022¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة²

تعرّضتُ في ورقتي مرزا (2022-ج)، للأداء الاقتصادي التنموي خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط خلال السنوات 1951-1958 و 1958-1980، على التوالي، ولاحظت أن حصة الشخص من الاستثمار وكذلك متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير-النفطي كانت أعلى، في المتوسط، خلال السنوات 1958-1980 منها خلال السنوات 1951-1958.³ من جانب آخر سنلاحظ في هذه الورقة أن الأداء التنموي بعد تغيير 2003 تخلف مقارنة بكلا فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط.

وتحتاج هذه النتائج إلى تفسير/تبرير، لا سيما ما يتعلق بفترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، في ضوء "شعور" متداول، في المجال العام، مفاده أن الفترة التي أعقبت تغيير عام 1958 حتى 1980 اتسمت "بتخلخل الاستقرار" مقارنة بالفترة التي امتدت من 1951 إلى 1958 (من ضمن السنوات 1921-1958) ومن ثم فإن الأداء الاقتصادي/التنموي خلال فترة مجلس الإعمار يُتوقع أن يكون أفضل (أعلى) من فترة مجلس التخطيط.

وبافتراض دقة البيانات التي استخدمتها في الحساب، سأشير، في الفقرتين رابعاً وخامساً أدناه، إلى ما أعتقد أنه متغير/عامل أساس ساهم في النتيجة المتحققة، خلافاً للتوقعات. وهذا المتغير/العامل يتمثل في

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

² اشكر د. عمر الجميلي على ملاحظاته على نسخة أولية، وكذلك على اقتراحاته وتزويدي ببعض المصادر المفيدة.

³ الناتج غير-النفطي يساوي الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً ناتج (القيمة المضافة الإجمالية) لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ضمن نشاط التعدين والمقالع *mining & quarrying*. في المقابل، فإن القيمة المضافة في أنشطة مثل تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية، الخ، والتي تستخدم النفط الخام و/أو الغاز الطبيعي الخام، كمادة أولية *feedstock*، هي جزء من الصناعة التحويلية *manufacturing* وهي بذلك جزء من الناتج غير-النفطي.

استمرار الدوافع والتوجهات التنموية للقيادات السياسية بعد 1958 وحتى قيام الحرب العراقية الإيرانية. وفي ذات السياق، سأعرج على الأداء التنموي بعد تغيير 2003 وألاحظ تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية، عموماً، وانعكاس ذلك على تواضع الأداء التنموي، مقارنة بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. وبالإضافة لهذا المتغير/العامل الأساس، سأشير أيضاً، بشكل عام، إلى متغيرات/عوامل أخرى ترد ضمن مناهج تحليل النمو من خلال تفاعل علاقات القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية (بنى وقيادات/جماعات/نخب سياسية) والتسويات والمصالح/الصفقات المتبادلة بينها وكذلك مع النخب الاقتصادية/الاجتماعية في مكونات العراق ومناطقه، التي تؤمن استمرارها، وانعكاس ذلك في تسريع أو أبطاء النمو الاقتصادي.

ولكن قبل ذلك سأستعرض الأداء التنموي بعد تغيير 2003 في ثانياً وأقارنه مع الأداء التنموي للفترتين

1951-1958، و1980-1980 في ثالثاً، أدناه.

ثانياً: الأداء التنموي بعد تغيير 2003 في العراق

(1-2) قياس مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي

في التعرض لقياس وتحليل وتفسير الأداء التنموي، من المناسب مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية، ونمو الأنشطة الاقتصادية المساهمة فيه، من ناحية أخرى، لمعرفة مدى "التحول" في الهيكل الاقتصادي وإمكانية تحقيق نمو مستدام *Sustainable*. ويقصد بالنشاط الاقتصادي ذلك الذي تصنفه "الحسابات القومية" بأحد عناصر الناتج المحلي الإجمالي والتي يُكوّن مجموع قيمها المضافة الإجمالية (أي نواتجها) ذلك الناتج. وتشمل هذه الأنشطة: الزراعة والتعدين (بما فيه استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) والصناعة التحويلية والكهرباء/الماء والتشييد/البناء والنقل/الاتصالات/الخزن والخدمات المالية وغير المالية والسكن والحكومة العامة، الخ، انظر قائمة الأنشطة في الجداول (5)-(7)، في الملحق أدناه. وهناك مؤشران يحدد تفاعلها مساهمة كل نشاط في نمو الناتج المحلي الإجمالي. الأول، هو نسبة نمو ناتج (أو القيمة المضافة الإجمالية) للنشاط، والثاني، هو حصة القيمة المضافة الإجمالية للنشاط في الناتج المحلي الإجمالي في "سنة الأساس" التي ينطلق منها الحساب. مع ملاحظة أن مجموع المساهمات يساوي واحد (100%).

(2-2) اتجاهات النمو الاقتصادي بعد تغيير 2003

اتسمت نسبة النمو الاقتصادي بارتفاعها نسبياً خلال العقد الأول، بعد تغيير 2003 في العراق، لتتخف بعد ذلك، ثم تتحول إلى نسبة نمو سالبة خلال الأربع سنوات المنتهية في 2022. فلقد بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.1% سنوياً خلال الفترة 2002-2013 لينخفض إلى 4.6% سنوياً خلال الفترة 2013-2018 ويتحول إلى نمو سالب -1.2% سنوياً خلال الفترة 2018-2022، كما يتبين من الشكل (1) والجدول (1) أدناه. وبالرغم من بلوغ متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، خلال هذين العقدين ككل، حوالي 5.5% سنوياً (وهو يتخطى متوسط نسبة نمو السكان البالغة 2.5% سنوياً خلال العقدين)، فإن المصدر الغالب لهذا النمو كان نمو ناتج نشاط استخراج النفط والغاز. إذ بلغ متوسط نسبة مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67%، أي حوالي ثلثين نسبة النمو ($67\% \times 5.5\% = 3.7\%$). هذا في الوقت الذي كان مجموع مساهمة النشاطين الزراعة والصناعة التحويلية حوالي 2% فقط. بعبارة أخرى، فإن تطور الإنتاج "المادي" للاقتصاد وحصّة الشخص منه إنما حقق معظمها (ثلثيها) نشاط استخراج النفط والغاز، الموجه أغلبه للتصدير. ولكن ما ساهم جدياً في اسناد "تطور" مستوى معيشة السكان، والنشاط الاقتصادي عموماً، كان في الحقيقة، ليس فقط التطور المادي لنشاط استخراج النفط والغاز، وإنما أيضاً زيادة أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط الخام مقارنة بما قبل 2003. ذلك أن زيادة أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط تقود إلى زيادة "كمية" الاستيرادات (عند تخطي متوسط نسبة الزيادة في أسعار تصدير النفط الخام متوسط نسبة الزيادة في أسعار الاستيرادات) بما يساهم في تغطية الحاجات المحلية من السلع والخدمات. من جانب آخر، بالرغم من النمو المناسب لنشاط الصناعة التحويلية (5.3% سنوياً خلال السنوات 2002-2022) فإن الركود في الناتج الزراعي (نمو 0.2% سنوياً، فقط)، قاد إلى نمو متواضع لمجموع الزراعة والصناعة التحويلية (1.5% سنوياً)، وبالمحصلة تخلف القطاع السلعي غير النفطي في سد الطلب الداخلي، وبالنتيجة زيادة الاعتماد على الاستيرادات.

وبالإضافة للسنوات 2002-2022 ككل، يبين الشكل (1)، مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الفرعية المشار إليها أعلاه، والتي انخفض متوسط نسبة النمو السنوية للناتج، بتتابعها. ولقد اتسمت هذه الفترات، في كل منها، بالعنف و/أو الظروف غير الاعتيادية ثم شيء من "الهدوء". فخلال الفترة 2003-2013 أعقب تغيير 2003 نزاع مجتمعي تطور إلى نزاع مسلح خلال السنوات 2004-2008، ليعقبه هدوء نسبي خلال السنوات 2008-2013. وخلال الفترة 2013-2018 احتلت

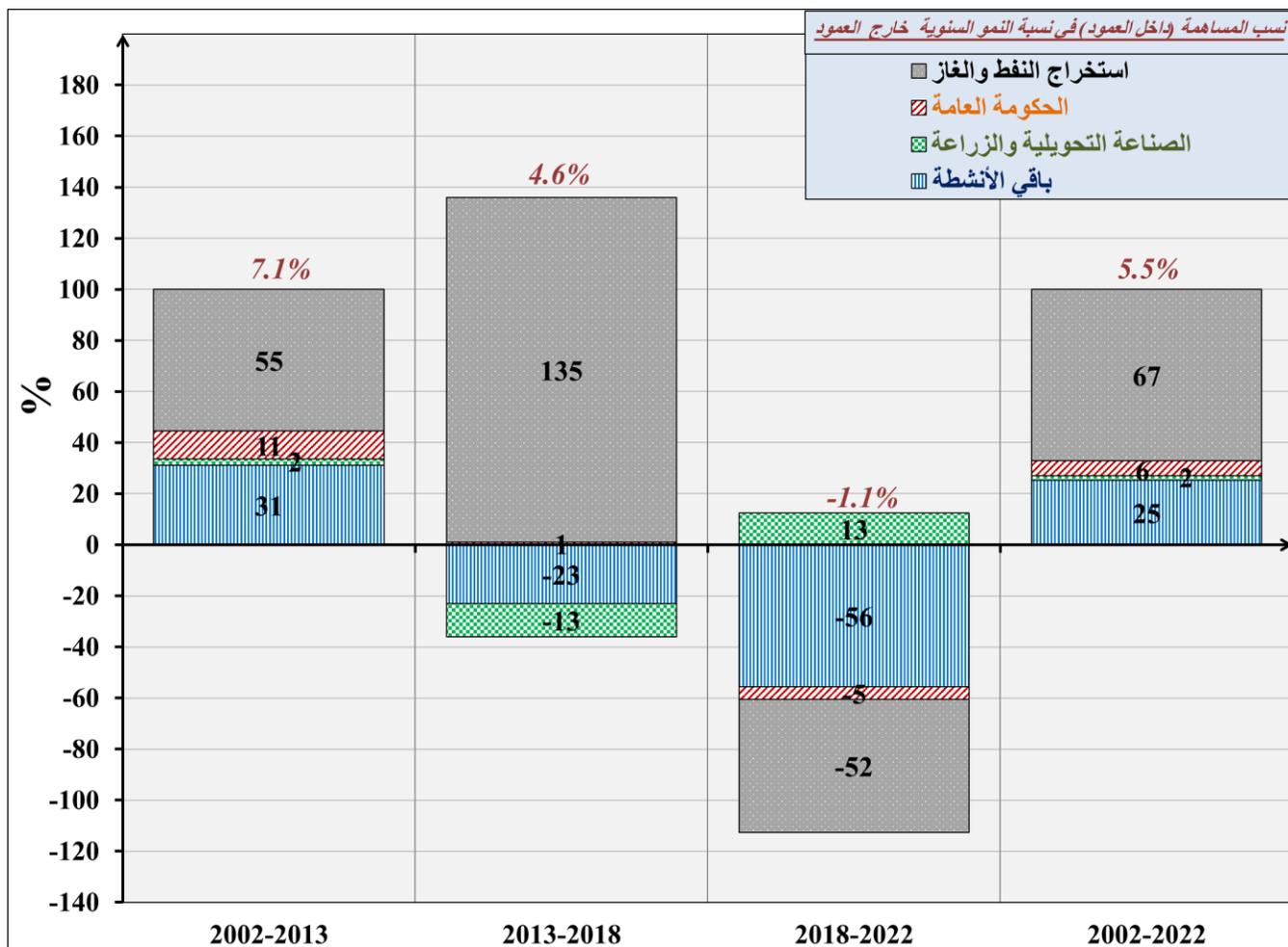
عصابات داعش الارهابية الموصل وما حولها، في حزيران/يونيو 2014، وبلغ تأثيرها حدود العاصمة بغداد، وما جره احتلالها من تدمير بنى أساسية ومؤسسية وأصول إنتاجية وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي ليتحول الوضع بعد دحرها في 2017 إلى هدوء نسبي. وفي الفترة 2018-2022 حل وباء كوفيد 19، في 2020، وما اعقبه من انهيار في أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط في تلك السنة، ليتحسن الأمر بعد انحساره، عموماً، وعودة أسعار وعوائد تصدير النفط إلى مستويات مناسبة.

ولقد شَهِدَت بعض من هذه الفترات الفرعية، اختلافاً في مساهمات الأنشطة الاقتصادية مما انعكس في تغير نسبة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سلباً أو إيجاباً، كما يتبين من الشكل (1)، ولكن، كما أشرت آنفاً، مع استمرار الأهمية الغالبة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي. ففي الوقت الذي كان النمو في كمية إنتاج النفط/الغاز في مقدمة العوامل الأساس في النمو الموجب في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الأوليتين فإن انخفاض/ركود كميته خلال الفترة الثالثة كان مساهم أساس في النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتبين من الشكل. أنظر أيضاً أسفل الجدول (7) حول كمية إنتاج النفط الخام (وسعر تصديره) خلال السنوات 2002-2022.

وفي ما يخص الناتج غير-النفطي، يبين الشكل (2) أدناه، صورة واضحة عن عجزه في المساهمة في تحقيق نمو مستدام *sustainable growth*. إذ يلاحظ أن محركات نمو الناتج غير-النفطي خلال السنوات 2002-2022 كانت في نشاطات الحكومة العامة (بما فيها جهاز الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة) والأنشطة الأخرى غير المتاجر بها (كهرباء/ماء، إنشاء/بناء، تجارة، نقل/خزن، تمويل، ملكية دور السكن، والخدمات الأخرى) والتي تستجيب، عموماً، لتغير الإنفاق، لا سيما الأنفاق العام الذي يعتمد على العوائد النفطية. أما الصناعة التحويلية والتي يمثل نموها، طويل الأمد، أهم محرك ممكن للنمو المستدام فكان مجموع ناتجها مع الزراعة أما يمر بتدهور أو نمو معتدل/متواضع، كما أشير له آنفاً.

ويبين نمو/تدهور حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير-النفطي ومن مجموع الزراعة والصناعة التحويلية ذات التوجهات، الأنف ذكرها، في الأهمية الغالبة لنشاط استخراج النفط/الغاز في نمو حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.9% سنوياً خلال السنوات 2002-2022، من ناحية، والأهمية الغالبة، للنشاطات غير المتاجر بها في نمو حصته من الناتج غير-النفطي بنسبة 2.3% سنوياً خلال السنوات ذاتها. أنظر أسفل الجدول (3) في الملحق أدناه.

الشكل (1) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي
2022-2002



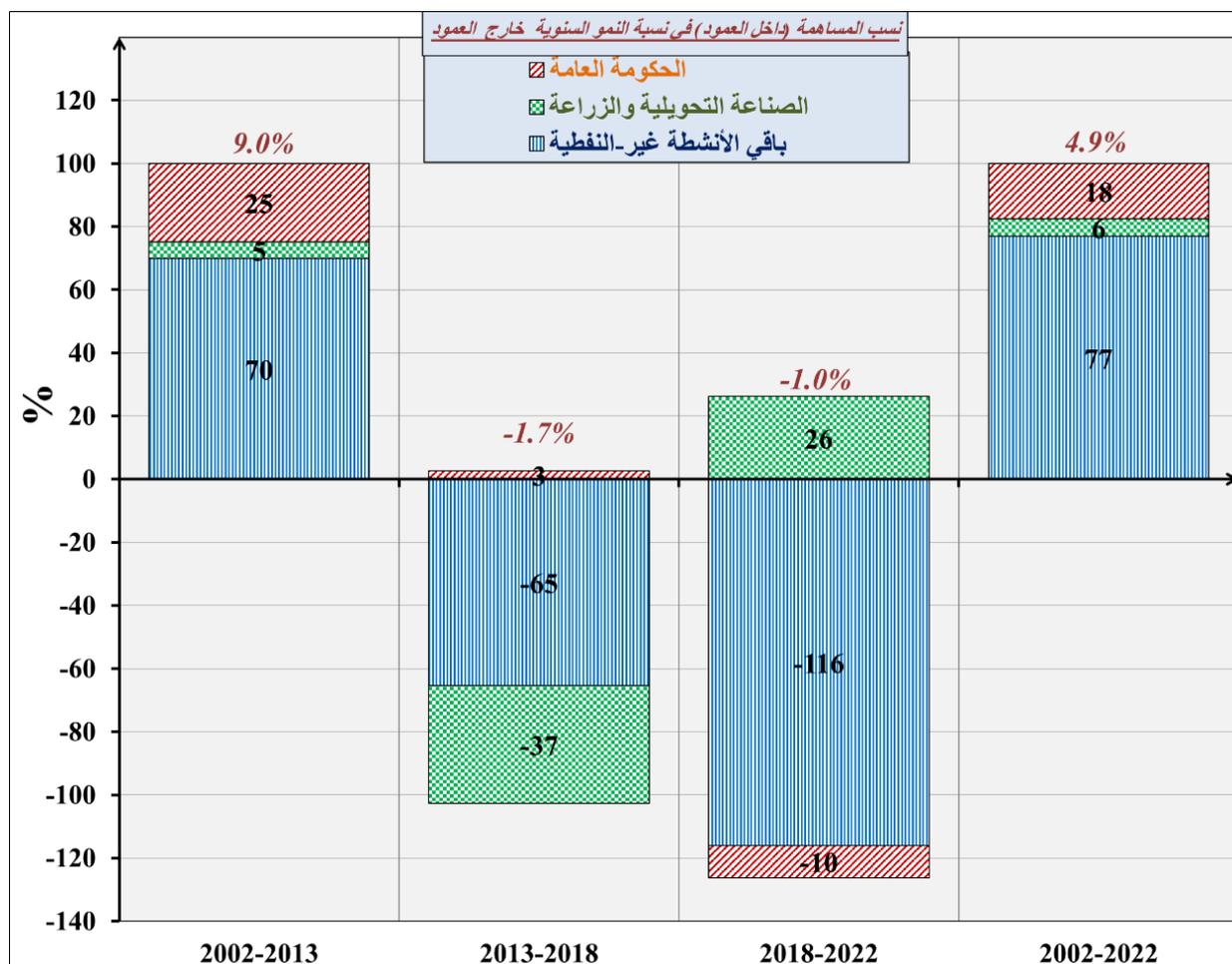
المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (1) في الملحق أدناه.

ملاحظات:

- (أ) النسبة المئوية في أعلى العمود في الخارج تمثل متوسط نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة *Imputed Banks' Service Charges*) للفترة الميينة.
- (ب) الأرقام داخل الأعمدة تمثل نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي. الأرقام الموجبة تمثل نسب مساهمة موجبة والسالبة تمثل نسب مساهمة سالبة.
- (ج) مجموع الأرقام داخل كل عمود يساوي 100 أو -100 تبعا لإشارة متوسط نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي.

الشكل (2) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير-النفطي

2022-2002



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (2) في الملحق أدناه.

ملاحظات: أنظر ملاحظات الشكل (1).

ثالثاً: مقارنة الأداء التنموي خلال الفترات الثلاث

كما أشرت له آنفاً، يتضح من مرزا (2022-ج) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير-النفطي ونمو حصة الشخص فيهما كانوا، عموماً، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1958-1980 (الفترة الثانية) منها خلال فترة مجلس الإعمار 1951-1958 (الفترة الأولى) غير أن كلاهما لم يحقق نمواً ملموساً في القطاعات السلعية، لا سيما الصناعة التحويلية. فلقد استمرت الصناعة التحويلية، في كلاهما، منصبة أساساً على اشباع الطلب الداخلي، مما ساهم، بالإضافة لعوامل أخرى، بعرقلة إمكانية تحقيق نمو مستدام.

وفي ما يتعلق بمقارنة الأداء التنموي خلال الفترة الثالثة 2003-2022 بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، نستعرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي خلالها، كما وردت، عموماً، في الفقرة ثانياً أعلاه، وما يقابلها خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، كما وردت في مرزا (2022-ج).⁴

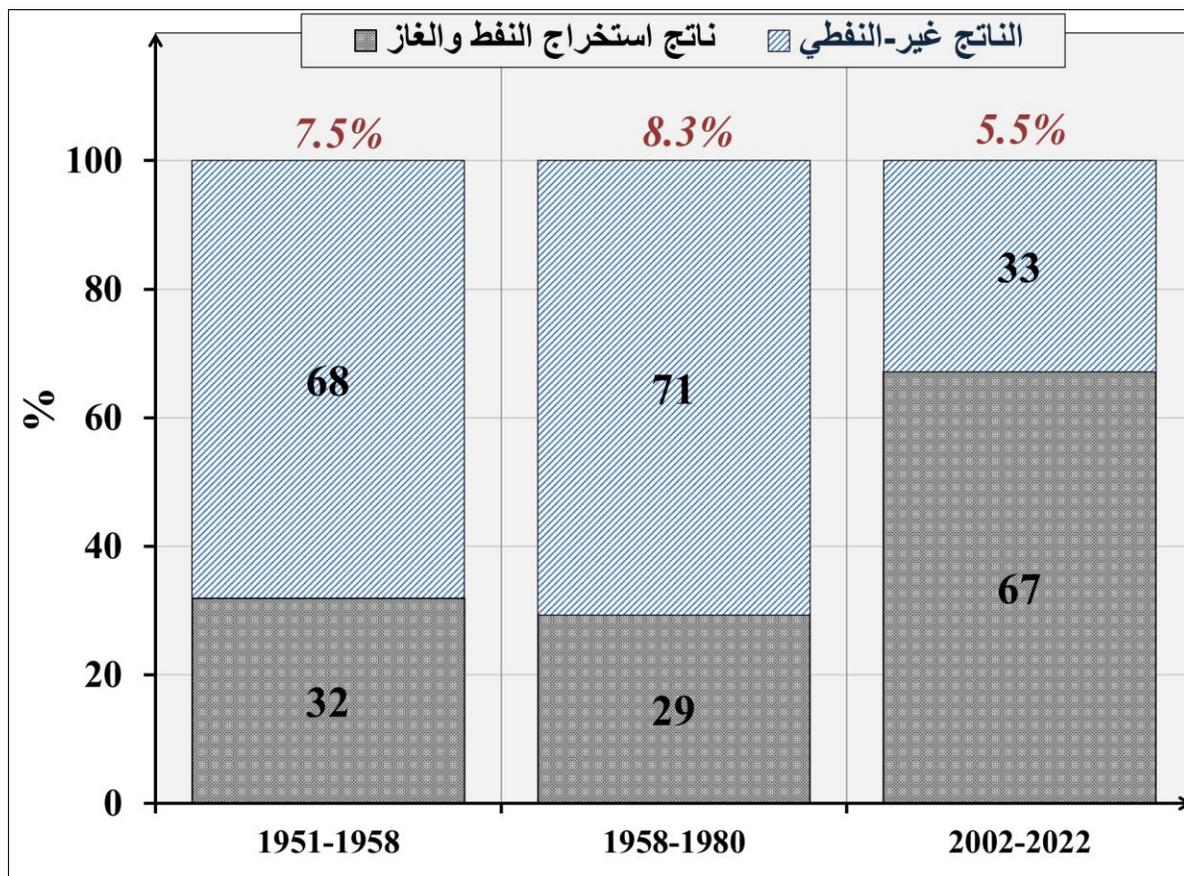
يلاحظ من الشكل (3) والجدول (4) أدناه، ما يلي:

(1) مقارنة بفترتي 1951-58 و 1958-80، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير-النفطي وحصّة الشخص منهما خلال السنوات 2002-2022 كانوا أقل منها خلال الفترتين المذكورتين.

(2) بالرغم من عدم تحقيق أسس لنمو مستدام خلال فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، غير أن من الواضح أن مساهمة نمو نشاط استخراج النفط والغاز في نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، خلالهما، لمصلحة مساهمة الأنشطة غير-النفطية. فلقد بلغت مساهمة نمو ناتج استخراج النفط/الغاز حوالي 32% في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1951-1958 وانخفضت إلى حوالي 29% خلال الفترة 1958-1980. لابل أنها انخفضت في أواخر الفترة الثانية إلى حوالي 20% (1975-1980). في المقابل، فإن الاعتماد المتزايد على النفط الخام، من ناحية، والسياسات والظروف التي قادت لانخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض خلق الطاقات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير-النفطية، من ناحية أخرى، قاد إلى ارتفاع مساهمة نمو ناتج استخراج النفط والغاز بشكل ملموس إلى 67% خلال السنوات 2003-2022، أي أكثر من ثلاث مرات مساهمته خلال السنوات 1975-1980. أنظر الشكل (3) أدناه.

⁴ تحتوي هذه الفقرة حسابات إضافية، لتلك التي وردت في مرزا (2022-ج)، لفترتي 1951-1958 و 1958-1980، تتمثل بحساب مساهمة نشاطي استخراج النفط الخام/الغاز وباقي الأنشطة الاقتصادية (غير-النفطية) في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسوة بما تم في هذه الورقة للفترة 2002-2022، كما مبين في الجدول (4) في الملحق في هذه الورقة.

الشكل (3) نسب مساهمة نمو الناتج غير-النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي للفترات الثلاث



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (4) في الملحق أدناه.
ملاحظات: أنظر ملاحظات الشكل (1).

رابعاً: الدوافع والتوجهات التنموية وعوامل مؤسسية وأخرى مؤثرة 1951-1980، 2003-2022

بالإضافة لعوامل متعددة مؤسسية وغير مؤسسية، سيتم التطرق لبعضها في أدناه، فإن مستوى النمو ونمطه خلال الفترات الثلاث المبينة آنفاً وربما حتى خلال فترة الحروب والعقوبات الدولية 1980-2002، تأثر بمتغير/عامل أساس تمثل في مستوى "الدوافع والتوجهات التنموية" للقيادة السياسية/التركيبية المؤسسية. وعلى أساس هذا المتغير/العامل "انعقدت" التسويات السياسية و"الصفقات" بين النخب السياسية والاقتصادية، بتعايير Pritchett, et al (2018). أنظر أيضاً (OPM (2019).⁵

⁵ يُستشف من Bates, et al (2014) أن العوامل المؤسسية، بالرغم من أهميتها الكبيرة في التأثير على المسار الاقتصادي والتنموي، إنما تتأثر بشكل أساس بالقرارات والدوافع والتوجهات السياسية.

(1-4) الفترتين الأولى والثانية 1958-1951 و1958-1980

في الفترتين الأولى 1958-1951 والثانية 1980-1958 كانت هناك دوافع وتوجهات تنموية واضحة للإدارة السياسية/الاقتصادية تبينت في "المناهج الاستثمارية" لمجلس الإعمار و"الخطط الاقتصادية" لمجلس التخطيط. وكانت هذه الدوافع والتوجهات، لا سيما في بلد نفطي، متغيراً/عاملاً أساسياً في النمو المتحقق. وفي كلتا الفترتين، ظهر ذلك في نشاط شمل القطاعين العام والخاص.

ففي الفترة الأولى، التي تمتد جذورها إلى تأسيس الدولة في 1921، تُمثل الرسالة المنسوبة للملك فيصل الأول، في 1932، مثلاً واضحاً في هذا المجال.⁶ لا سيما الأهداف التي تبناها الملك (توحيد البلد ومكوناته والسير في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، الخ) والتي في ضوءها، من بين دوافع أخرى، "أُبرمت" الصفقات السياسية وغير السياسية وتكونت البنى المؤسسية التي تم تبنيها. وبعد وفاته المبكرة، بالإضافة لاستمرار "الصفقات" مع ملاك الأراضي-الزراعية/شيوخ العشائر شملت الصفقات تشجيع طبقة التجار، في تجارتي الاستيراد والتصدير (تصدير التمور والصوف والقمح والشعير والقطن، الخ). ونواة من الصناعيين (في القطاعين الخاص والعام) في التعويض عن الاستيراد في الزيوت النباتية والنسيج، والإسمنت، والجلود، الخ. غير ان الصفقات الأهم استمرت مع اصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة/ شيوخ العشائر. وكانت هذه الصفقات تتصرف، بالإضافة إلى تأمين معيشة القسم الغالب من السكان (سكان الريف، الذين كانوا يكونون بين حوالي 75% من المجموع الكلي للسكان في عام 1921 وحوالي 60% في عام 1951)، إلى أهداف سياسية/اقتصادية. ⁷ فالأهداف السياسية/ الأمنية كانت تتصرف إلى تأمين إسناد الحكومات في مجلس النواب إضافة للمساهمة في تأمين السيطرة على الوضع الأمني في البلد لا سيما من خلال تطبيق "قانون العشائر" في الريف. أما الأهداف الاقتصادية فانصرفت، قبل اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية في أوائل الخمسينيات، إلى تأمين تمويل جانب الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال الصادرات الزراعية التي كانت عماد الصادرات حينئذ. هذا إضافة لتمويل الميزانية العامة من خلال الضرائب الزراعية. انظر حسن (1965)، (1972) Jalal، (1961) Langley، مرزا (2018).

ولقد قادت زيادة العوائد النفطية في أوائل خمسينيات القرن الماضي إلى تحالفات وصفقات مع الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التجارية والصناعية ظهرت في امتيازات ضريبية وتمويل ميسر من بنوك عامة زراعية

⁶ تاريخ الرسالة المنسوبة للملك فيصل الأول هو 15 آذار/مارس 1932. ولقد نُشرت كمقدمة في كتاب الحسني (2008)، الجزء الأول، الذي ظهرت طبعته الأولى في تموز، 1948.

⁷ نسبة سكان الريف إلى المجموع الكلي للسكان المبينة في المتن تمثل نسبة سكان "الريف والبدو الرحل وشبه الرحل" إلى المجموع الكلي للسكان. وهي محتسبة من الجدول (1)، وبياناته الخلفية، الوارد في مرزا (2018، ص. 42).

وصناعية، الخ، وغيرها، لتشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري وحتى الزراعي، خارج إطار الملكيات/الإقطاعات الكبيرة، خلال الفترة 1944-1958؛ (El-Joumayle & Yousif (2019). ولقد امتد النشاط الاستثماري عموماً إلى مشاريع قطاع عام لم يقدم عليها القطاع الخاص.

أما في الفترة الثانية 1958-1980 ففي ما عدا "فسخ العهد/الصفقة" مع ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة استمرت ذات السياسات حتى عام 1964، وما بعده عموماً، والذي تم خلاله تأميم مشاريع خاصة صناعية وغير صناعية، ومؤسسات مالية وغيرها، لتؤشر تزايد دور القطاع العام والذي استمر توسعه بخطى سريعة حتى عام 1980. لقد كان توسيع القطاع العام مدفوعاً بعاملين. الأول، تزايد عوائد النفط لا سيما بعد تأميم شركات النفط الأجنبية وتساعد أسعار وعوائد تصديره، خلال السنوات 1972-1980. أما العامل الثاني فيتمثل في الحاجة السياسية لتحقيق مكاسب شعبية للحزب/الجماعة الحاكمة تجاه فئات/أحزاب/جماعات سياسية مُنافسة/مناوئة. لذلك أنصب التوجه التنموي، بجانب كبير منه، في التوسع في دور القطاع العام الإنتاجي، بالإضافة لدوره في توسيع البنى الأساسية والمؤسسية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أهمية أثر تواجد الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبية المؤسسية، أو غيابها، على الأداء التنموي يمكن ملاحظته أثناء نظام 1968-2002. فبعد الدوافع والتوجهات التنموية والبنائية الملموسة التي أتمم بها عقد سبعينيات القرن الماضي، منذ تغيير 1968، تغير الأمر بشكل درامي في منتصف 1979. فلقد قاد تحييد معارضة الفئات السياسية الأخرى، لا سيما المناوئة، خلال السنوات 1976-1979، وتصفية المعارضة الداخلية في الحزب الحاكم في ("اجتماع" قاعة الخلد) تموز/يوليو 1979، إلى سيطرة صدام حسين على جميع مقاليد السلطة بدون منازع. وفي هذا المنعطف تحولت توجهات القيادة السياسية/التركيبية المؤسسية للنظام من توجهات تنموية داخلية إلى توجهات جيوسياسية إقليمية/خارجية بسياسات أثبتت أنها معرقة للنمو والتنمية وتعكس سياسات النظام التنموية خلال السبعينيات (التنمية الانفجارية). ولقد استمرت التوجهات التنموية المتواضعة بعد ذلك حتى تغيير النظام في أوائل 2003، بالرغم من رفع شعار "الحرب والتنمية" في بداية الحرب العراقية-الإيرانية.

(2-4) الفترة الثالثة 2003-2022

اتصفت القيادة السياسية/التركيبية المؤسسية بعد تغيير 2003، من بين صفات عديدة، بثلاث سمات أساسية. الأولى تمثلت في تواضع الدوافع والتوجهات التنموية الجادة، سواء في المناهج/البرامج الوزارية و/أو وثائق الأحزاب/الجماعات النافذة، مرزا (2022-ب)، والتركيز بدلاً من ذلك، عموماً، على أهداف تحقيق الأغلبية في مجلس النواب والانتفاع من وتوزيع الربح النفطية. والسمة الثانية، النابعة من الأولى، هي سيادة الصفقات الاقتصادية والسياسية المعلنة وغير المعلنة بينها، بما فيها "المحاصصة"، بغية تحقيق هذه الأهداف. والسمة

الثالثة تمثلت في اتباع/تطبيق ما يسمى الحرية "الاقتصادية للسوق" والتي تترجم بأوصاف عديدة من بينها النيولبرالية أو أصولية السوق *market fundamentalism* (Silvers (2023). ولقد بدأت السمتين الثانية والثالثة بالتطبيق في الوقت ذاته، تقريباً بعد التغيير. فالسمة الثانية بدأت بالتطبيق منذ تشكيل مجلس الحكم أثناء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة، كما بيّنتُ في مرزا (2022-أ، 2022-ب)، في ظل غياب رؤية تنموية واضحة لدى الإدارة السياسية/الاقتصادية والتركيبية المؤسسية عموماً، في ما خلا رؤى عامة ينقصها التفصيل ظهرت في "خطط ومناهج" رسمية، غير مُلزِمة فعلياً، وبدون إسناد/متابعة من مجلس تخطيط و/أو هيئة سياسية/اقتصادية عليا مُشرفة تتمتعان بإجماع سياسي عام على طريق التنمية والنمو. فبخلاف ما كان متبعاً خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، حيث كان أعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج والخطط الاقتصادية يتم "دورياً" من قبل بنى مؤسسية وإدارية تحت إشراف وأسناد ومتابعة أعلى سلطة سياسية/اقتصادية في البلاد، تُركّز إعداد "الخطط" الاقتصادية، بعد تغيير 2003، لعملية روتينية تقوم بها وزارة التخطيط، التي هي "تابعة" لمُكوّن لا يمتلك سلطة عامة ملزمة سياسياً ولا اقتصادياً. لذلك في ظل المحاصصة في توزيع الحقائق الوزارية، من ناحية، وغياب قائمة مشاريع وتوقيتات وآلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم، من ناحية أخرى، أصبحت هذه "الخطط والمناهج" محدودة الفائدة وغير قابلة للتطبيق، عموماً.

وبالنتيجة، في ظل تواضع/غياب رؤى والتزام تنموي جامع انصرفت الصفقات السياسية والاقتصادية بعيداً عن نخب اقتصادية تستهدف التنمية والاستثمار المنتج. وبدلاً من ذلك اتجهت نحو قطاع خاص أغلبه يستهدف الحصول على الربح بالمحسوبية والاقتراس مع التركيبة المؤسسية، بشكل قانوني أو غير قانوني (فساد). أما مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، فلقد ورثت وجزء كبير منها مثقل بالديون والتخمة في القوى العاملة والاعتماد على إعانات الميزانية، ولقد أهمل إصلاحها بشكل واضح. ولقد سهّل ومهّد لذلك، كما بينت في مرزا (2018، 2020-ب، 2022-أ) ممارسات سلطة الائتلاف المؤقتة وتوصيات المنظمات الدولية (لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في تقليل الاستثمار في النشاط الإنتاجي في القطاع العام لمصلحة الاستثمار في القطاع الخاص. وهذا فعلياً ما ألّزمت به الإدارات الاقتصادية المتعاقبة. ولكن في هذا السياق لم يستطع القطاع الخاص تعويض هذا النقص، لا سيما في النشاط الزراعي والصناعي. إذ لم يظهر ضمن نخب القطاع الخاص المُقرّبة من الأحزاب/الجماعات السياسية ومتخذي القرار، من مختلف المكونات والمناطق، أمثلة شاخصة في تنفيذ مشاريع صناعية (وزراعية) تساهم في التنوع الاقتصادي. هذا في ما عدا إنشاء وحدات تكرير نفطية ومشاريع كهرباء صغيرة أو متوسطة الحجم في إقليم كردستان وغيرها في المناطق الأخرى من العراق، عموماً. بعبارة أخرى، بينما أدت الصفقات والمحسوبية الاقتصادية في دول أخرى، ككوريا الجنوبية وسنغافورة والصين، الخ، إلى إنشاء صناعات موجهة للتصدير وتحويل نشاط الصناعة التحويلية، عموماً، إلى

محرك أساس للنمو المستدام، اقتصر المحسوبين، من القطاع الخاص، في العراق، على الأحزاب/الجماعات والقيادات السياسية، تقريباً، على طبقة اقتصادية "ريعية" في التجارة والتمويل والأنشاء، الخ. أما السمة الثالثة، فتمثلت في تطبيق "الحرية الاقتصادية"، بعد 2003 والتي كانت انعكاساً للفكر النيولبرالي، وأصولية السوق، لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة والمنظمات الدولية، لا سيما تبنيها فعلياً لإجماع واشنطن *Washington Consensus* المُحَدِّد لتقييد دور الدولة، واستمرار هذا التأثير حتى الوقت الحاضر، من ناحية، وضمور مؤسسات الدولة، من ناحية أخرى. وبالإضافة لإفراغ وزارات الدولة من العديد من كوادرها المقتدرة مهنيّاً، قاد التطبيق النيولبرالي فعلياً إلى تحجيم دور الدولة وتدني قابلياتها الإدارية على التخطيط والتنفيذ. ولا شك أنه كان لتفاعل القيادة السياسية/التركيبية المؤسسية، من ناحية، ومحركي الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من ناحية أخرى، أثر بارز في هذا التواضع. لا سيما دور هذا التفاعل في استمرار الحلقة المفرغة التي قادت العراق إلى فخين متفاعلين. الفخ الأول، هو تدني القابليات الإدارية التنفيذية والاقتصادية لجهاز الدولة، والثاني هو استمرار الفخ الريعي وما ينطوي عليه من تقلب في النمو الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق التحول الهيكلي الإنتاجي نحو التنوع الاقتصادي. الجدول (3).

ومن المناسب الإشارة إلى عامل آخر نتج عن آلية المحاصصة السياسية/الاقتصادية ساهم جدياً في إضعاف قدرة الإدارة الاقتصادية والتوجه التنموي. فلقد اتسمت حصيلة ممارسات: (أ) تأليف الحكومات بعد كل انتخابات نيابية، و(ب) مداوات مجلس النواب في إقرار كل موازنة اتحادية، بتقطع التواصل بين الإدارات الحكومية المتعاقبة. فعقب كل انتخاب لمجلس النواب يستغرق تأليف الحكومة الجديدة فترة تزيد على ستة أشهر ووصلت إلى أكثر من سنة في الإدارة الحالية (2023/2022). وأثناء ذلك تبذل حكومة تصريف الأعمال أقل الجهود التنموية والخدمية وما من شأنه تطوير والمحافظة على مناخ محاب للنمو والأداء الكفوء. ويقود تأخر إقرار الموازنة إلى نتائج مماثلة بالرغم من تطبيق قاعدة 12/1 من موازنة السنة السابقة. فغالباً ما تقرر الموازنة بعد مرور عدة أشهر من بداية السنة المعنية، ووصل إلى ستة أشهر في سنة 2023. هذا مع ملاحظة أن سنة 2022 لم تقرر فيها موازنة. وعند "مفاوضات" تأليف الوزارة بعد كل انتخاب، تتغلب دواعي المحاصصة وتقاسم المناصب على دواعي استبقاء العناصر المهنية المقتدرة التي تحفظ "الذاكرة الوظيفية" وتؤمن الاستمرارية للخطط والبرامج الاقتصادية. وتتغلب الدواعي ذاتها عند التفاوض على إقرار الموازنة بحيث تتخذ المنافع المالية لأغلب المجموعات والمناطق المختلفة، أسبقية على المنافع التنموية. ويشمل ذلك إقليم كردستان الذي تكون لممثليه بمجلس النواب، عادة، سلطة إتمام الأغلبية، والتي تمكنهم من تحقيق الاستقلالية الفعلية للإقليم بعيداً عن الالتزام بنظرة تنموية موحدة للعراق ككل.

مما تقدم، بالإضافة للعوامل المؤسسية والعوامل الأخرى الفاعلة، يتبين أن الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية تعتبر متغيراً/عاملاً أساسياً لتفعيل واستمرار التنمية والنمو أو عرقلتهما.

خامساً: مؤشرات - البنى المؤسسية/الحوكمة والنمو الاقتصادي

ينتج عن تفاعل المتغيرات/العوامل الفاعلة، الداخلية والخارجية، التاريخية والحاضرة والتوقعات المستقبلية، بنى مؤسسية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتطبيقات من قوانين وممارسات وإجراءات تقود إلى مناخ محاب أو معرقل للأداء الاقتصادي والاجتماعي المنتجين. وتتراوح القوانين والممارسات والإجراءات المحابية من تأمين حرية التعامل الاقتصادي، بمختلف جوانبه، للجميع بالتساوي بدون تمييز، واحترام حقوق الملكية الخاصة، ومكافحة الفساد، وتطبيق المعايير الدولية في العمليات المالية، كالمثال لقواعد الصيرفة الدولية، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والتأمين على الودائع في البنوك، وتطبيقات المحاسبات الحكومية الدولية، إلى تأمين شبكة حماية اجتماعية، الخ. ويمتد ذلك أيضاً إلى تأمين تطبيق القانون، وإقامة هيئات فعالة مثل هيئة النزاهة والرقابة والتدقيق على الأداء الحكومي، الخ.

ويمكن قياس أثر هذه القوانين والممارسات والإجراءات والتطبيقات في مؤشرات تبين مدى التزام الإدارة السياسية/الاقتصادية والاجتماعية في العمل على تأمين مناخ محاب للنمو والأداء الاقتصادي والاجتماعي المنتجين. وتتوفر عدة قياسات تصدر من منظمات ومؤسسات وجهات دولية، تبين ذلك. على سبيل المثال، مقياس الحوكمة *Governance* الذي يعده وينشر نتائجه سنوياً البنك الدولي لمختلف دول العالم ومن ضمنها العراق. حيث تُقارن الدول المختلفة، في عناصر ستة للحوكمة يبين كل منها وكذلك متوسطها ترتيب الدول في مدى تكوين بنى مؤسسية مناسبة. وعناصر الحوكمة الستة، حسب مؤشر البنك الدولي، هي كما يلي:

- (1) السيطرة على الفساد Control of Corruption.
- (2) فعالية الحكومة Government Effectiveness.
- (3) الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب Political Stability and Absence of Violence/Terrorism.
- (4) الجودة التنظيمية Regulatory Quality.
- (5) سيادة القانون Rule of Law.
- (6) الصوت والمساءلة Voice and Accountability.

ولا يتوفر هذا المؤشر للفترات الثلاث، في هذه الورقة، ككل، وإنما للسنوات 1996-2022، فقط. وبالرغم من ذلك سنعرضه هنا لبيان أن تواضع الدوافع والتوجهات التنموية بعد تغيير 2003 قاد إلى حوكمة/بنى مؤسسية ضعيفة في العراق، بالقياس الدولي، مما ساهم بدوره بتدني الأداء الاقتصادي والنمو.

إن أرقام مؤشرات عناصر الحوكمة الستة للبنك الدولي تُنشر للدول المختلفة بشكل انحرافات بوحدات معيارية للتوزيع الاحتمالي الطبيعي، *normal distribution*، حول المتوسط (العالمي) صفر. ولكن لغرض التبسيط فأنها تُرتب أيضاً، من قبل البنك الدولي، في عشرة "أعشار" *percentiles*. فالدول التي تقع في أدنى عُشر (0-10) هي في الدرجة الدنيا من الحوكمة/البنى المؤسسية في حين تلك التي تقع في أعلى عُشر (91-100) هي في المرتبة العليا.

ويحتوي الجدول (8)، في الملحق أدناه، مؤشرات الحوكمة للعراق ومجموعة مختارة من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، بما فيها جميع الدول المجاورة للعراق. وبالنسبة للعراق أُوردت في هذا الجدول مؤشرات عناصر الحوكمة الستة المشار إليها أعلاه، وكذلك متوسطها. ولكن بسبب محددات حجم الجدول أُوردت، بالنسبة للدول الأخرى، فقط متوسط مؤشرات هذه العناصر.

يلاحظ من الجدول أنه بينما تحسنت مؤشرات مختلف عناصر الحوكمة في العراق بعد تغيير 2003، مقارنة بالسنوات 1996-2002، ولكنه تحسن هامشي، لا سيما وأن العراق خلال الفترة السابقة كان تحت طائلة العقوبات الدولية لفترة طويلة، بحيث يُتوقع أن أي تغيير فيه يقود إلى أداء أفضل. ولكن بالرغم من انتقال العراق من قعر العُشر الأدنى إلى قمته بين 2003 و2021، كما يتبين من متوسط العناصر الستة لمؤشرات الحوكمة في الجدول، ولكنه لا زال في العُشر الأدنى. ولو استثنى عنصر الصوت والمسائلة، والذي تحسن نتيجة لتحسن "الحرية في التعبير" (وليس في تحسن المسائلة) لتراجع موقع العراق في العُشر الأدنى نفسه. من جانب آخر، من الصعوبة قبول ما يبينه الجدول من تحسن موقع العراق في ما يتعلق بالفساد خلال الفترة المبينة، في الوقت الذي طغت في السنوات 2022-2023 في وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية والقضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، الخ، نكر حالات سرقة الأموال العامة (وأبرزها "سرقة القرن") والمنشآت العامة (وأبرزها، درامياً، تفكيك مصرفي بيجي) والنفط والمنتجات النفطية، الخ، خلال الفترة المبينة.

ولقد ترافقت حالة العراق في أدنى عُشر، من بين الدول المبينة في الجدول (8) ومن ضمنها الدول المجاورة (في ما عدا سوريا خلال السنوات 2012-2021)، مع تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، من ناحية، وتواضع الأداء الاقتصادي عموماً، وانخفاض الاستثمارات المنتجة، من ناحية أخرى. وباعتقادي فإن تواضع الدوافع والتوجهات التنموية كان أهم متغير/عامل مسبب لهذا التدهور. إذ بالرغم من تكرار توصيات تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوصيات عديدة أخرى، طيلة العقدين المنصرمين، مرزا (2018، 2020-أ، 2020-ب)، لتكوين و/أو تفعيل بنى مؤسسية واجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية، اثبتت جدواها في الدول المجاورة وفي العديد من دول العالم الأخرى، إلا أن التركيبة السياسية، والمتمثلة بقيادة الأحزاب والمجموعات المختلفة والجهاز الحكومي الإداري ومجلس النواب،

وطبيعة المحاصصة، قادت جميعها إلى التردد والتماهل الواضح في التطبيق، وفي أحيان كثيرة العزوف، عن القيام بهذه الإصلاحات. على سبيل المثال، أن استمرار ضعف الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية هو مثال للتردد والتماهل الذي لا زال مستمراً بالرغم من إجراءات اتخذت لتحسين الامتثال بضغط من المجتمع الدولي، لا سيما وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك، منذ تشرين الثاني/نوفمبر، 2022.

من جانب آخر، فإن ارتفاع متوسط مؤشر الحوكمة لا يترافق بالضرورة مع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي. فمعظم الدول المتقدمة، المبينة في الشكل (4) والجدول (8) أدناه، تتسم بأنها ضمن الأعشار الثلاثة الأعلى للحوكمة (71-100) ولكنها ليست الأعلى من ناحية النمو الاقتصادي خلال العقدين السابقين. ويعود ذلك أساساً، من بين عوامل أخرى، إلى نضجها التنموي الذي ينطوي على تباطؤ النمو، عموماً، كما يتبين في الشكل والجدول (9). أنظر أيضاً (Pritchett, et al (2018, Ch. 1). في المقابل، فإن الصين التي تتسم بحوكمة/بنى مؤسسية منخفضة نسبياً (حيث تقع في العُشر الثالث/الرابع)، وهي أدنى من الدول المتقدمة، اتسمت بنمو عالٍ خلال العقدين المنصرمين، والذي بلغ 8.5% سنوياً؛ الشكل (4). والآن يُنظر للهند على أنها ستتخطى في النمو الاقتصادي حتى نمو الصين في السنين القادمة. هذا بالرغم من موقعها المنخفض نسبياً في مقياس الحوكمة، والمقارب للصين، كما يتبين من الشكل والجدول (8).

ولكن، في المقابل، لا بد من تحقق حد أدنى من الحوكمة/البنى المؤسسية بما يساند الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في حالة وجودها. ولا يمكن معرفة هذا الحد الأدنى إلا بالإشارة لدول نمت بشكل سريع في ظل أو قريبة من هذا الحد. وربما تقدم الصين مثلاً لذلك عند انطلاقها التنموي في أواخر العقد الثامن/بداية العقد التاسع من القرن الماضي. ولا بد أن متوسط مؤشر الحوكمة فيها كان حتى أقل منه في 1996 المبين في الجدول (8)، أي أقل من 38 (في العُشر الثالث/الرابع). وبالرغم من ذلك بلغ متوسط نسبة النمو خلال السنوات 1990-2002، التي سبقت العقدين المنصرمين، حوالي 10.1% سنوياً.⁸ وبمستوى أعلى قبل ذلك. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الدوافع والتوجهات التنموية، التي تواجدت في الصين، عوضت، مرحلياً، عن تخلف بعض عناصر الحوكمة/البنى المؤسسية في تفعيل النمو. بالطبع فإن استمرار النمو في الصين قاد لتحسين البنى المؤسسية نفسها، وسيقود كذلك في الهند أيضاً. أنظر أيضاً (Krugman (2023).

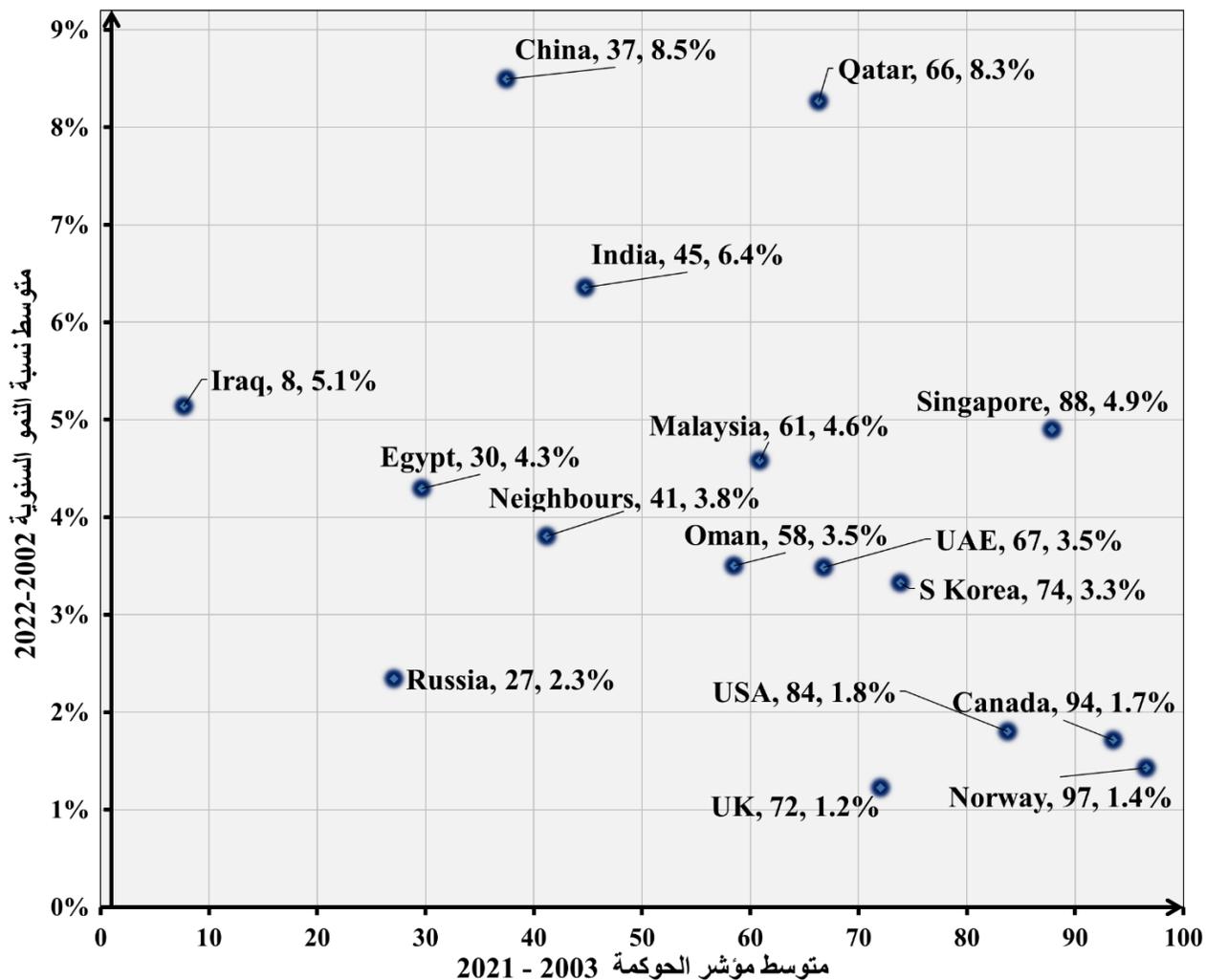
ومن المناسب الإشارة إلى أن تحقيق العراق لمتوسط نسبة نمو مقدارها 5.1% سنوياً، وهي تساوي حوالي ضعف نمو السكان، خلال العقدين المنصرمين، في ظل حالة متدنية من الحوكمة/البنى المؤسسية، لا يعني عدم أهمية هذه البنى بقدر ما يعني أن هذا النمو تحقق في "موروث" مؤسسي ريعي، كما تمت الإشارة إليه في ثانياً أعلاه، من خلال الزيادة في كمية إنتاج النفط الخام، من ناحية، وتحسن أسعار وعوائد تصدير

⁸ نسبة 10.1% سنوياً، في المتن، محتسبة من بيانات البنك الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي للصين، بقياس القوة الشرائية المُعادلة PPP، <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD>.

النفط، وما قاد إليه من ارتفاع النفقات في الميزانية الاتحادية، وانعكاسها على زيادة نواتج الأنشطة غير المتاجر بها، بأكبر من الأنشطة السلعية غير-النفطية، من ناحية أخرى. وهو بالنتيجة نمو غير مستدام.⁹

الشكل (4) مقارنة العراق بمجموعة مختارة من الدول - مؤشر الحوكمة/البنى المؤسسية ونسبة نمو الناتج

المحلي الإجمالي PPP 22/2021-2002



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات من الجدولين (8) و(9) في الملحق ادناه.

ملاحظات: (1) لكل دولة في الرسم يبين الرقم الأول من اليسار متوسط مؤشر الحوكمة والرقم الثاني نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة، PPP.

(2) تشير Neighbours إلى متوسط الدول المجاورة للعراق (عدا سوريا، لا تتوفر لها بيانات في مصدر الجدول (9)).

⁹ متوسط نسبة النمو السنوية للعراق للسنوات 2022-2002 ومقداره 5.1% الوارد في المتن والمأخوذ من الجدول (9) في الملحق أدناه، يختلف عنه في الشكل (1) أعلاه والجدول (1)، في الملحق، ومقداره 5.5%. ويعود السبب الأهم في ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (9) مقاس بالقوة الشرائية المعادلة PPP "بالدولار الدولي International \$" في حين أنه مقاس بالدينار في الشكل (1) والجدول (1). وبالرغم من ذلك فأنهما متقاربان.

ساساً: ملخص واستنتاجات

(1) تَعَرَّضْتُ في ورقتي مرزا (2022-ج) للأداء الاقتصادي التنموي خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط خلال السنوات 1951-1958 و 1958-1980، على التوالي، ولاحظت أن حصة الشخص من الاستثمار وكذلك متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير-النفطي كانت أعلى، في المتوسط، خلال السنوات 1958-1980 منها خلال السنوات 1951-1958. وبافتراض دقة البيانات التي استخدمتها في الحساب، فأني أعتقد أن متغيراً/عاملاً أساسياً ساهم في النتيجة المتحققة، وهو استمرار الدوافع والتوجهات التنموية للقيادات السياسية بعد 1958 وحتى قيام الحرب العراقية-الإيرانية.

(2) يتبين من هذه الورقة تواضع الأداء التنموي بعد تغيير 2003 مقارنة بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. وفي ذات السياق تلاحظ الورقة تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، عموماً، وانعكاس ذلك على تواضع الأداء التنموي، بعد تغيير 2003.

(3) بخلاف ما كان متبعاً خلال فترتي المجلسين، حيث كان أعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج والخطط الاقتصادية يتم "دورياً" من قبل بنى مؤسسية وإدارية تحت إشراف وأسناد أعلى سلطة سياسية/اقتصادية في البلاد، تُرك إعداد "الخطط" الاقتصادية، بعد تغيير 2003، لعملية روتينية تقوم بها وزارة التخطيط، التي هي "تابعة" لمُكَوَّنٍ لا يمتلك سلطة عامة ملزمة سياسياً ولا اقتصادياً. لذلك في ظل المحاصصة في توزيع الحقائق الوزارية، من ناحية، وغياب قائمة مشاريع وتوقيتات وآلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم، من ناحية أخرى، أصبحت هذه "الخطط والمناهج" محدودة الفائدة وغير قابلة للتطبيق، عموماً.

(4) بالرغم من عدم تحقيق أسس لنمو مستدام خلال فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، كما هو الحال بعد تغيير 2003، غير أن مساهمة نمو نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، خلالهما، لمصلحة مساهمة الأنشطة غير-النفطية. فلقد بلغت مساهمة نمو ناتج استخراج النفط/الغاز حوالي 32% في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1951-1958 وانخفضت إلى حوالي 29% خلال الفترة 1958-1980. لابل أنها انخفضت في أواخر الفترة الثانية إلى حوالي 20% (1975-1980). في المقابل، فأن الاعتماد المتزايد على النفط الخام، من ناحية، وتواضع السياسات والدوافع/التوجهات التي قادت لانخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض خلق الطاقات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير-النفطية، من ناحية أخرى، قادت إلى ارتفاع مساهمة نمو ناتج استخراج النفط والغاز بشكل ملموس إلى 67% خلال السنوات 2003-2022، أي أكثر من ثلاث مرات مساهمته خلال السنوات 1975-1980.

(5) بالإضافة للمتغير/العامل الأساس المتمثل بالدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في التأثير في مستوى النمو وتفاوتته بين الفترات المختلفة، تشير هذه الورقة، بشكل عام، إلى متغيرات/عوامل أخرى ترد ضمن منهجية تحليل النمو، من خلال تفاعل علاقات القيادة السياسية/التركيبية المؤسسية والتسويات والمصالح/الصفقات المتبادلة بينها وكذلك مع النخب الاقتصادية/الاجتماعية في مكونات العراق ومناطقه، التي تؤمّن استمرارها، وانعكاس ذلك في تسريع أو أبطاء النمو الاقتصادي.

(6) يتوفر مقياس للحوكمة *Governance* يعده وينشر نتائجه سنوياً البنك الدولي لمختلف دول العالم ومن ضمنها العراق. حيث تُقارن الدول المختلفة، في عناصر ستة للحوكمة يبين كل منها وكذلك متوسطها ترتيب الدول في مدى تكوين بنى مؤسسية تساهم في الحفاظ على مناخ محاب أو معرقل للأداء الاقتصادي/الاجتماعي المنتج الذي يمكن أن يساهم في تحقيق نمو مستدام. وهذه العناصر هي: السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب والجودة التنظيمية وسيادة القانون والصوت والمساءلة.

(7) ترافقت حالة العراق في أدنى عشر، من بين الدول المشمولة بمقياس الحوكمة، ومن ضمنها دول الجوار، مع تواضع/غياب الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبية المؤسسية، من ناحية، وتواضع الأداء الاقتصادي عموماً، وانخفاض الاستثمارات المنتجة، من ناحية أخرى. وبالرغم من تحقيق العراق لمتوسط نسبة نمو مقدارها 5.1% سنوياً، وهي تساوي حوالي ضعف نمو السكان، خلال العقدين المنصرمين في ظل حالة متدنية من الحوكمة/البنى المؤسسية، فإن ذلك لا يعني عدم أهمية هذه البنى. وإنما ينصرف إلى حقيقة أن هذا النمو تحقق، في "موروث" مؤسسي ريعي، من خلال الزيادة في كمية إنتاج النفط الخام، من ناحية، وتحسن أسعار وعوائد تصدير النفط، وما قاد إليه من ارتفاع النفقات في الميزانية الاتحادية، وانعكاسها على زيادة نواتج الأنشطة غير المتاجر بها، بأكبر من الأنشطة السلعية غير-النفطية، من ناحية أخرى. وهو بالنتيجة نمو غير مستدام.

(8) يلاحظ أن الصين التي تتسم بحوكمة/بنى مؤسسية منخفضة نسبياً حققت نمواً اقتصادياً عالياً خلال العقدين المنصرمين. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الدوافع والتوجهات التنموية، التي تواجدت في الصين، عوضت، مرحلياً، عن تخلف بعض عناصر الحوكمة/البنى المؤسسية في تفعيل النمو. بالطبع فإن استمرار النمو في الصين قاد لتحسين البنى المؤسسية نفسها. وبالرغم من ذلك، عموماً، لا بد من تحقق حد أدنى من الحوكمة/البنى المؤسسية بما يساند الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في حالة وجودها. وربما كان مستواها في الصين عند انطلاقتها في أواخر العقد الثامن/أوائل العقد التاسع من القرن الماضي قريباً من هذا الحد.

الملحق

الجدول

الجدول (1) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للنواتج المحلي الإجمالي 2002-2022، %

المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للنواتج المحلي الإجمالي				متوسط نسبة النمو السنوية				الأنشطة الاقتصادية
22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	
67	-52.0	135.0	55.5	6.0	-1.2	9.8	5.5	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
6	-4.9	1.0	11.0	5.6	-0.8	0.3	11.9	الحكومة العامة (الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة)
2	12.5	-13.1	2.4	1.0	4.7	-8.1	1.5	الزراعة والصناعة التحويلية
25	-55.7	-22.9	31.1	8.0	10.4	5.5	9.2	باقي الأنشطة الاقتصادية
100	-100	100	100	5.5	-1.1	4.6	7.1	النواتج المحلي الإجمالي (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)

المصدر: مختصر من الجدول (3) أدناه.

ملاحظة: في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A(1+g)^t$ ، بعد تحويلها إلى معادلة خطية $semi-logarithmic$. وهذه الطريقة في الحساب تقلل أثر القيم المتطرفة، ومن ضمنها تلك الواقعة في السنة الأولى والأخيرة في كل فترة. وفي المعادلة يمثل t السنوات و Y_t المتغير المُعتمد و A حد ثابت.

الجدول (2) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة غير-النفطية في متوسط نسبة النمو السنوية للنواتج غير-النفطي 2002-2022، %

المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للنواتج غير-النفطي				متوسط نسبة النمو السنوية				الأنشطة الاقتصادية
22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	
17.6	-10.1	2.7	24.8	5.6	-0.8	0.3	11.9	الحكومة العامة (الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة)
5.5	26.2	-37.3	5.3	1.0	4.7	-8.1	1.5	الزراعة والصناعة التحويلية
76.9	-116.0	-65.4	69.9	8.0	10.4	5.5	9.2	باقي الأنشطة غير-النفطية
100	-100	-100	100	4.9	-1.0	-1.7	9.0	النواتج غير-النفطي (مجموع الأنشطة عدا النفط/الغاز)

المصدر والملاحظة: أنظر مصدر وملاحظة الجدول (1) أعلاه.

الجدول (3) نسب نمو الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي 2002-2022، %

السببية النمو نسبة متوسط في المساهمة غير للناتج-النفطي				السببية النمو نسبة متوسط في المساهمة الإجمالي المحلي للناتج				السببية النمو نسبة متوسط				الاقتصادية الأنشطة
22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	22/2002	22/2018	18/2013	13/2002	
3.0	17.9	-33.3	0.5	1.0	8.6	-11.7	0.2	0.8	4.6	-9.8	0.2	والصيد والغابات الزراعة
				67.2	-52.0	135.0	55.5	6.0	-1.2	9.8	5.5	والغاز الخام النفط استخراج
0.1	-2.6	-2.4	0.6	0.0	-1.3	-0.8	0.3	3.7	-13.3	-10.4	23.5	التعدين من الأخرى الأذواع
2.5	8.2	-4.0	4.9	0.8	3.9	-1.4	2.2	1.8	5.2	-3.3	5.3	التحويلية الصناعة
2.6	-18.6	0.7	3.4	0.9	-8.9	0.2	1.5	9.0	-12.4	0.8	17.7	والماء الكهرباء
12.1	-87.4	-88.5	25.4	4.0	-41.9	-31.0	11.3	6.8	-15.0	-12.7	21.2	والتشييد البناء
34.2	54.8	36.3	2.1	11.2	26.3	12.7	1.0	5.0	4.4	6.3	0.5	والخزن والمواصلات النقل
19.9	-58.5	14.7	23.4	6.5	-28.1	5.1	10.4	7.3	-4.5	2.2	12.9	الخ والمفرد الجملة تجارة.
1.7	-41.8	1.2	3.3	0.6	-20.1	0.4	1.5	8.5	-22.6	0.9	24.9	والتأمين البنوك
3.9	-2.0	-10.6	7.8	1.3	-0.9	-3.7	3.5	5.4	-0.3	-2.4	16.2	السكن دور ملكية
17.6	-10.1	2.7	24.8	5.8	-4.9	1.0	11.0	5.6	-0.8	0.3	11.9	العامه الحكومة
2.4	40.1	-16.8	3.9	0.8	19.2	-5.9	1.7	3.9	24.6	-9.3	9.5	الشخصية الخدمات
5.5	26.2	-37.3	5.3	1.8	12.5	-13.1	2.4	1.0	4.7	-8.1	1.5	مجموع الزراعة والصناعة التحويلية
100	-100	-100	100	32.8	-48.0	-35.0	44.5	4.9	-1.0	-1.7	9.0	غير الناتج-النفطي (عدا الأنشطة مجموع والغاز الخام النفط استخراج)
				100	-100	100	100	5.5	-1.1	4.6	7.1	الأنشطة مجموع: المحلي الناتج الإجمالي (المحتسبة البنوك خدمة رسوم فيه بما)
												الشخص حصة
								2.9	-3.0	2.4	4.0	الإجمالي المحلي الناتج من (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)
								2.3	-2.9	-3.7	5.9	النفطي غير الناتج من
								-1.5	2.7	-10.0	-1.4	التحويلية والصناعة الزراعة من

المصادر:

- (1) متوسط نسبة النمو السنوية محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية للأرقام في الجدول (5) أدناه. أنظر ملاحظة الجدول (1) أعلاه.
- (2) نسب المساهمة محتسبة من الجدول (5) أدناه.

الجدول (4) نمو الناتج والسكان ونسب مساهمة نمو الناتج غير-النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي

متوسط نسبة النمو السنوية % ، 22-2002 ، 80-1958 ، 58-1951

مساهمة نمو الناتج النفطي وغير-النفطي في متوسط النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي		متوسط نسبة النمو السنوية						
المجموع	الناتج النفطي غير-النفطي	الناتج النفطي	السكان	الناتج غير-النفطي		الناتج المحلي الإجمالي		
				حصة الشخص	الكلية	حصة الشخص	الكلية	
100	68.1	31.9	2.8	2.7	5.6	4.6	7.5	مجلس الإعمار: 1958-1951
100	70.7	29.3	3.3	5.6	9.1	4.8	8.3	مجلس التخطيط: 1980-1958
100	71.3	28.7	3.2	4.6	7.9	3.8	7.1	1969-1958
100	73.2	26.8	3.3	8.5	12.1	7.7	11.3	1980-1969
100	77.4	22.6	3.4	5.6	9.2	4.6	8.1	1975-1969
100	79.5	20.5	3.2	10.7	14.2	9.6	13.1	1980-1975
100	32.8	67.2	2.5	2.3	4.9	2.9	5.5	بعد التغيير: 2022-2002
100	44.5	55.5	2.9	5.9	9.0	4.0	7.1	2013-2002
100	-35.0	135.0	2.1	-3.7	-1.7	2.4	4.6	2018-2013
-100	-48.0	-52.0	2.0	-2.9	-1.0	-3.0	-1.1	2022-2018

المصادر:

1980-1951: مرزا (2022-ج)، الجدول (4).

2022-2002: الجدول (3) أعلاه.

أرقام مجلس الإعمار ومجلس التخطيط:

متوسط نسب النمو السنوية: مرزا (2022-ج).

مساهمة نمو الناتج النفطي وغير-النفطي في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي: محتسبة من البيانات في مرزا (2022-ج).

ملاحظة: حول طريقة احتساب متوسط نسب النمو السنوية أنظر ملاحظة الجدول (1) أعلاه.

الجدول (5) الناتج المحلي الإجمالي 2002-2022، بأسعار 2007، مليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الاقتصادية الأنشطة
6,763	7,562	9,519	7,773	5,318	3,863	4,599	4,613	7,309	7,459	6,020	5,774	4,950	4,898	4,738	5,494	7,548	7,236	5,508	4,690	6,618	والصيد والغابات الزراعة
129,425	115,486	116,243	133,001	127,885	129,589	135,143	108,625	90,196	86,436	83,806	74,230	65,955	65,347	63,963	58,988	52,895	50,136	54,159	38,088	60,480	والغاز الغام النفط استخراج
130	294	157	275	274	250	250	253	328	501	466	458	450	425	240	286	221	210	130	35	64	التعدين من الخري الأرواح
2,642	2,590	2,170	2,313	2,168	1,926	1,787	1,724	2,065	2,653	2,931	2,870	2,363	2,223	1,634	1,818	1,479	1,339	1,353	1,742	2,437	التحويلية الصناعة
1,384	1,242	1,616	2,137	2,051	1,939	2,252	2,152	2,093	1,872	1,643	1,387	1,176	950	760	973	554	504	436	206	520	والماء الكهرباء
5,462	5,478	5,752	12,979	8,002	8,987	8,556	9,403	14,544	15,252	12,025	8,322	8,295	5,291	4,971	4,928	4,677	4,430	2,134	766	3,194	والتشييد البناء
19,470	19,067	15,194	16,077	17,092	16,160	15,273	14,055	13,444	12,676	10,307	7,706	7,559	6,984	6,831	7,333	7,217	9,656	9,948	6,514	12,243	والخزّن والمواصلات النقل
15,286	14,616	14,546	16,975	17,859	14,673	13,396	15,136	14,835	14,911	14,450	11,310	10,262	9,106	7,550	6,973	7,150	6,651	5,995	2,761	4,866	الخ والمغرد الجملة تجارة
1,135	1,083	1,948	2,765	2,549	2,276	1,877	1,519	1,659	3,019	2,605	1,919	1,495	897	1,871	1,542	663	590	476	170	358	والتأمين البنوك
8,780	9,688	9,495	9,376	9,060	8,051	7,786	7,436	9,889	9,590	9,374	9,337	9,065	8,801	8,548	9,322	8,001	7,381	7,160	1,321	1,284	السكن دور ملكية
16,494	19,493	17,570	18,182	17,763	16,976	16,728	15,611	17,347	17,355	16,416	15,892	14,734	13,849	12,778	12,146	11,415	7,576	6,722	5,605	5,571	العامّة الحكومة
6,194	2,680	2,104	2,272	2,242	2,126	2,339	3,973	2,156	3,960	3,471	2,343	2,275	2,074	2,015	2,157	2,128	2,053	1,991	1,122	1,091	الشخصية الخدمات
9,405	10,152	11,688	10,086	7,487	5,790	6,386	6,337	9,374	10,113	8,950	8,644	7,313	7,121	6,372	7,312	9,027	8,574	6,862	6,432	9,055	مجموع الزراعة والصناعة التحويلية
83,740	83,792	80,070	91,124	84,377	77,228	74,843	75,873	85,669	89,247	79,708	67,320	62,625	55,499	51,935	52,973	51,053	47,626	41,853	24,931	38,245	غير الناتج-النفطي (الأنشطة مجموع والغاز الغام النفط استخراج عدا)
213,164	199,278	196,313	224,125	212,262	206,817	209,986	184,498	175,865	175,683	163,513	141,550	128,579	120,846	115,898	111,961	103,947	97,762	96,012	63,019	98,725	الأنشطة مجموع: المحلي الناتج الإجمالي (المحتسبة البنوك خدمة رسوم فيه بما المحتسبة البنوك خدمة رسوم Imputed Banks' Service Charges)
756	781	911	1,983	1,730	1,687	1,054	881	530	693	926	886	753	130	1,103	505	460	428	396	327	308	الرسوم، ناقصاً الأنشطة مجموع الشخص حصة (الف دينار/شخص)
212,409	198,497	195,403	222,141	210,533	205,130	208,932	183,616	175,335	174,990	162,588	140,664	127,826	120,717	114,795	111,456	103,487	97,334	95,616	62,692	98,417	م الإجمالي المحلي الناتج ن (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)
1,982	2,023	1,973	2,290	2,163	2,020	1,997	2,066	2,379	2,543	2,330	2,019	1,928	1,753	1,690	1,777	1,765	1,697	1,537	944	1,492	النفطي غير الناتج من
223	245	288	253	192	151	170	173	260	288	262	259	225	225	207	245	312	306	252	243	353	التحويلية والصناعة الزراعة من
42.2	41.4	40.6	39.8	39.0	38.2	37.5	36.7	36.0	35.1	34.2	33.3	32.5	31.7	30.7	29.8	28.9	28.1	27.2	26.4	25.6	مليون السكان،

المصادر: أنظر مصادر الجداول (5)-(7)، أدناه.
ملاحظات:

(أ) خلال السنوات 2002-2011 تتوفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بأسعار سنة 1988، ولكن ليس بأسعار سنة 2007، التي بدأ استخدامها اعتباراً من سنة 2012. ولكن في نشرة التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، شباط 2015، بالإضافة للقياس بالأسعار الجارية، وردت بيانات سنة 2012 حسب الأنشطة الاقتصادية بأسعار 1988 وكذلك بأسعار 2007. أنظر عمود 2012 في هذا الجدول والجدول (6) أدناه. ولقد استُخدمت هذين المقياسين لسنة 2012 لتحويل بيانات الأنشطة الاقتصادية للسنوات 2002-2011 الواردة في الجدول (6) أدناه من القياس بأسعار 1988 إلى القياس بأسعار 2007، وذلك لتوحيدها مع السنوات 2012-2022. غير أن استخدام هذا التحويل ينتج عنه بيانات لسنة 2007 تختلف عن بيانات هذه السنة (2007) بالأسعار الجارية (كما هي واردة في الجدول 7 أدناه) بمقدار 6% كمتوسط. لذلك قُررتُ أن أضع في الجدول (5) لسنة 2007 ذات الأرقام بالأسعار الجارية لهذه السنة الواردة في الجدول (7).

(ب) ورد في المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، للجهاز المركزي لإحصاء، الباب الثاني، الجدول (1/2)، انخفاض وارتفاع عدد السكان بين 2014 و2017 بحيث يقود ذلك إلى تقلب غير مبرر في نسب النمو السنوية. لذلك تم في هذا الجدول إعادة احتساب عدد السكان للسنوات 2015-2021 لتتوافق مع نسبة نمو سنوية ثابتة بين سنتي 2014 و2022.

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي 2002-2012، بأسعار 1988، مليار دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الاقتصادية الأنشطة
4.94	4.74	4.06	4.02	3.89	4.48	6.20	5.94	4.52	3.85	5.43	والصيد والغابات الزراعة
30.62	27.12	24.10	23.88	23.37	20.78	19.33	18.32	19.79	13.92	22.10	والغاز الخام النفط استخراج
0.17	0.17	0.17	0.16	0.09	0.09	0.08	0.08	0.05	0.01	0.02	التعدين من الأخرى الأذواع
2.09	2.05	1.69	1.59	1.17	1.12	1.06	0.96	0.97	1.24	1.74	التحويلية الصناعة
1.59	1.35	1.14	0.92	0.74	0.60	0.54	0.49	0.42	0.20	0.50	والماء الكهرباء
4.06	2.81	2.80	1.79	1.68	1.61	1.58	1.50	0.72	0.26	1.08	والتشييد البناء
1.99	1.49	1.46	1.35	1.32	1.16	1.40	1.87	1.92	1.26	2.37	والخزّن والمواصلات النقل
5.53	4.33	3.93	3.48	2.89	2.54	2.74	2.55	2.29	1.06	1.86	الخ والمفرد الجملة تجارة.
1.36	1.00	0.78	0.47	0.97	0.82	0.35	0.31	0.25	0.09	0.19	والتأمين البنوك
7.32	7.29	7.08	6.87	6.67	6.47	6.25	5.76	5.59	1.03	1.00	السكن دور ملكية
11.40	11.03	10.23	9.62	8.87	8.53	7.93	5.26	4.67	3.89	3.87	العامة الحكومة
1.08	0.73	0.71	0.65	0.63	0.58	0.66	0.64	0.62	0.35	0.34	الشخصية الخدمات
7.03	6.79	5.75	5.61	5.06	5.60	7.25	6.90	5.49	5.09	7.17	مجموع الزراعة والصناعة التحويلية
41.54	36.99	34.04	30.91	28.92	28.00	28.76	25.34	22.02	13.24	18.41	غير الناتج-النفطي (عدا الأنشطة مجموع والغاز الخام النفط استخراج)
72.16	64.11	58.14	54.79	52.29	48.78	48.09	43.66	41.81	27.16	40.51	الأنشطة مجموع: المحلي الناتج الإجمالي (المحتسبة البنوك خدمة رسوم فيه بما)
0.48	0.46	0.39	0.07	0.58	0.27	0.24	0.22	0.21	0.17	0.16	المحتسبة البنوك خدمة رسوم <i>Imputed Banks' Service Charges</i>
71.68	63.65	57.75	54.72	51.72	48.51	47.85	43.44	41.61	26.99	40.34	الرسوم، ناقصاً الأنشطة مجموع GDP

المصادر: أنظر مصادر الجداول (5)-(7)، أئناه.

الجدول (7) الناتج المحلي الإجمالي 2002-2022، بالأسعار الجارية

المحلي الناتج في الحصة الإجمالي، %			دينار مليار																		الاقتصادية الأنشطة			
			أولية 2022	أولية 2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		2004	2003	2002
22-2018	18-2013	13-2002																						
3.6	3.9	4.9	10,923	9,971	13,131	10,411	7,572	6,598	7,832	8,161	13,129	13,046	10,485	9,918	8,366	6,833	6,042	5,494	5,569	5,064	3,694	2,487	3,513	والصيد والغابات الزراعة
45.0	40.7	50.3	219,354	137,597	63,336	114,386	120,174	88,665	67,400	65,194	116,940	125,574	126,436	115,256	72,905	55,998	87,208	58,988	52,807	42,378	30,782	20,355	29,017	والغاز الخام النفط استخراج
0.1	0.2	0.3	210	299	286	445	442	400	397	397	506	871	790	743	665	566	313	286	223	151	74	17	28	التعدين من الخري الأرواء
2.1	2.1	2.2	6,853	6,714	5,582	5,903	5,464	4,820	4,436	4,235	4,999	6,286	6,919	6,133	3,679	3,411	2,644	1,818	1,473	971	938	304	624	التحويلية الصناعة
2.1	2.6	1.4	5,191	4,829	5,550	7,355	7,150	6,486	6,451	5,928	5,847	4,904	4,441	3,443	2,910	2,312	1,844	973	779	588	442	65	79	والماء الكهرباء
4.4	6.3	5.1	8,762	12,380	11,303	18,576	12,442	13,409	12,261	12,515	19,098	20,202	15,416	10,359	10,263	5,634	6,586	4,928	3,450	2,685	683	217	674	والتشييد البناء
9.3	9.1	6.1	33,402	30,260	22,723	23,906	25,467	23,982	22,619	20,801	19,453	18,088	14,440	10,176	9,452	8,520	8,574	7,333	6,743	5,888	4,429	2,284	3,238	والخزن والمواصلات النقل
7.6	8.8	6.9	23,276	20,716	19,636	23,035	24,502	20,072	18,594	21,327	20,932	20,532	19,637	14,116	12,459	10,309	8,393	6,973	6,350	4,199	3,247	1,915	2,546	البحر والمفرد الجملة تجارة،
1.2	1.6	1.3	2,239	2,133	3,748	5,011	4,580	4,008	3,294	2,622	2,994	5,044	4,225	2,795	2,064	1,132	2,403	1,542	690	521	317	161	255	والتأمين البنوك
5.9	6.6	6.9	16,349	17,796	17,594	17,318	16,706	15,183	14,506	13,794	17,617	16,216	15,449	15,161	13,303	12,248	11,027	9,322	7,255	4,955	3,374	230	222	السكن دور ملكية
16.4	16.1	12.4	45,141	53,028	49,352	48,422	43,030	37,293	36,479	34,799	41,651	37,743	32,147	27,065	23,977	21,233	20,920	12,146	8,690	5,116	4,446	1,326	601	العامية الحكومة
2.4	2.1	1.9	12,856	6,969	5,173	4,988	4,553	3,720	4,506	6,431	4,186	6,240	5,342	3,454	3,062	2,611	2,490	2,157	2,036	1,395	1,074	533	445	الشخصية الخدمات
5.7	6.0	7.1	17,775	16,685	18,713	16,314	13,037	11,418	12,268	12,395	18,128	19,332	17,404	16,051	12,045	10,244	8,686	7,312	7,042	6,035	4,631	2,791	4,137	مجموع الزراعة والصناعة التحويلية
100	100	100	165,202	165,095	154,078	165,371	151,910	135,972	131,374	131,009	150,410	149,172	129,292	103,361	90,200	74,808	71,236	52,973	43,260	31,533	22,717	9,540	12,226	الناتج غير النقطي (مجموع الأنشطة عدا استخراج النفط الخام والغاز)
			384,555	302,692	217,414	279,758	272,084	224,636	198,774	196,203	267,351	274,746	255,727	218,618	163,105	130,806	158,444	111,961	96,067	73,911	53,499	29,894	41,243	الأنشطة مجموع: المحلي الناتج الإجمالي (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحسنة)
			1,491	1,539	1,752	3,600	3,165	2,971	1,850	1,522	930	1,158	1,502	1,291	1,040	163	1,418	505	479	377	264	309	220	المحسنة البنوك خدمة رسوم
			383,064	301,153	215,662	276,158	268,919	221,666	196,924	194,681	266,420	273,588	254,225	217,327	162,065	130,642	157,026	111,456	95,588	73,534	53,235	29,586	41,023	GDP
			4.45	3.97	4.00	4.58	4.41	4.47	4.65	3.50	3.11	2.98	2.94	2.65	2.36	2.34	2.28	2.04	1.96	1.85	2.11	1.38	2.13	الغاز النفط تصدير وسعر إنتاج كمية
			95.6	68.6	38.2	61.1	65.6	49.3	36.1	44.7	91.6	102.3	106.0	105.0	75.7	59.4	87.9	66.8	55.7	45.7	31.4	25.6		التصدير، سعر دولارات / برميل

المصادر:

الناتج المحلي الإجمالي وأنشطته الاقتصادية: أنظر مصادر الجداول (5)-(7)، أدناه.

كمية إنتاج النفط الخام: OPEC's Annual Statistical Bulletin 2023.

أسعار النفط: الموقعين الإلكترونيين لوزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو، SOMO.

مصادر الجداول (5)-(7)

(1) الناتج المحلي الإجمالي: الجهاز المركزي للإحصاء:

مديرية الحسابات القومية:

التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022، نشرة بتاريخ 2023.

التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي لسنة 2021، بدون تاريخ، نُزِلت في 26 أيار/مايو 2023.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2020، تشرين الثاني/نوفمبر، 2022.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2019، نشرة بتاريخ 2021.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2018، كانون الأول/ديسمبر 2020.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2017، تشرين الثاني/نوفمبر، 2019.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، كانون الأول 2018.
 التقديرات الفعلية المعدلة للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2015، أيلول 2019.
 التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014، كانون الثاني 2017.
 التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2013، شباط 2016.
 التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012، شباط 2015.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنتي 2010 و 2011، نشرة بتاريخ 2014.
 التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2009، بدون تاريخ.

المجموعة الإحصائية السنوية:

المجموعة الإحصائية السنوية 2012/2011، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.
 المجموعة الإحصائية السنوية 2010/2011، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.
 المجموعة الإحصائية السنوية 2008/2009، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

(2) السكان:

2020-2002: مرزا (2018)، الأرقام محتسبة من الفصل الثالث، الجدول (م1-1)، ص 64.

المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الثاني.

2022-2021: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

(3) ملاحظات:

(أ) القيم المضافة للسنوات 2002-2008 مأخوذة من المجموعات الإحصائية السنوية 2009/2008، 2011/2010 و 2012-2011. وفي هذه المجموعات ورد تقسيم نشاط التعدين والمقالع مفصلاً بين النفط الخام وباقي التعدين بأسعار 1988 ولكنه ورد مدمجاً بالأسعار الجارية. وكذلك الحال بالنسبة لنشاط التنمية الاجتماعية والشخصية؛ فلقد ورد مفصلاً بين الحكومة العامة والخدمات الشخصية بأسعار 1988 ولكنه ورد مدمجاً بالأسعار الجارية. ولقد لجأنا إلى فصل مكونات كل من النشاطين مقاسة بالأسعار الجارية وذلك بالتناسب مع أهميتها النسبية مقاسة بالأسعار الثابتة مع افتراض ارتفاع قيمة كل من باقي التعدين والخدمات الشخصية بتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ما لهذا الأجراء من احتمال بخس (حيث أنه يفترض ثبات الأسعار) ولكن لا توجد طريقة أخرى.

(ب) أرقام السنتين 2021 و 2022 أولية.

الجدول (8) مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي - السياسات القطرية والتقييم المؤسسي: العراق ومجموعة مختارة من الدول 1996-2021

الترتيب حسب عشرة أعشار Percentiles: (0-10) إلى (91-100)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996		
																								العراق
9	9	8	6	6	5	4	6	6	9	5	3	4	2	2	1	4	1	6	2	0	1	1	1	السيطرة على الفساد، Control of Corruption
10	10	10	10	10	10	11	15	15	15	14	12	11	9	2	1	1	1	1	0	1	1	1	1	فعالية الحكومة، Government Effectiveness
2	2	1	1	3	3	3	2	4	5	4	2	2	2	0	0	0	0	1	8	6	9	5	5	الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب، Political Stability and Absence of Violence/Terrorism
13	9	12	13	12	14	13	11	13	12	17	17	17	13	8	7	5	3	6	1	1	0	1	1	الجودة التنظيمية، Regulatory Quality
3	3	3	3	3	2	3	3	3	2	2	1	1	1	1	1	1	0	2	4	5	4	5	5	سيادة القانون، Rule of Law
22	21	22	21	21	22	18	16	16	16	18	19	18	16	16	10	10	5	8	0	1	1	0	0	الصوت والمساءلة، Voice and Accountability
10	9	9	9	9	10	8	9	10	10	10	9	9	7	5	4	4	2	4	3	2	2	2	2	المتوسط
																								دول أخرى، المتوسط
97	98	97	97	97	97	96	96	98	97	97	97	96	96	95	95	96	96	95	95	94	97	98	98	النرويج
92	93	93	93	95	95	95	95	94	94	94	93	95	94	93	94	91	92	93	94	93	93	94	94	كندا
89	89	89	89	89	89	88	88	90	90	87	87	86	87	86	86	89	87	85	87	87	86	88	88	سنغافورة
80	78	78	77	75	73	72	73	72	72	74	73	73	71	75	70	73	72	69	70	67	65	67	67	كوريا الجنوبية
79	78	81	84	84	85	84	84	85	85	85	85	84	87	85	86	84	83	84	86	91	90	90	90	الولايات المتحدة
71	71	72	71	73	72	73	72	73	72	72	73	70	73	74	75	71	71	71	74	77	76	76	76	المملكة المتحدة
70	69	69	70	69	70	70	70	68	66	65	63	65	63	65	64	64	66	64	70	65	64	65	65	الإمارات العربية المتحدة
70	66	65	63	63	66	67	67	71	71	67	70	72	67	62	63	63	64	63	62	61	60	54	54	قطر
63	63	63	64	60	60	62	65	60	58	59	60	55	56	59	61	64	62	63	62	59	59	64	64	ماليزيا
52	56	58	57	58	59	58	60	56	56	55	58	60	63	60	58	59	66	64	64	62	59	60	60	عمان
51	52	51	48	46	46	46	48	50	50	54	57	56	57	59	58	58	61	60	59	59	58	59	59	الكويت
48	48	47	48	46	46	45	41	41	41	43	43	43	45	45	47	46	43	44	43	46	45	45	45	الهند
48	45	44	45	45	47	43	46	44	44	40	46	43	43	41	40	42	39	44	44	43	41	41	41	المملكة العربية السعودية
44	44	42	43	42	39	39	38	35	35	35	34	36	36	35	34	34	34	35	33	37	36	38	38	الصين
43	44	44	44	45	45	46	45	44	44	45	44	45	46	46	46	46	44	46	47	42	47	47	45	الأردن
35	36	38	38	40	40	46	49	50	50	51	50	50	51	51	50	52	48	48	44	46	42	45	45	تركيا
28	26	26	27	26	24	24	23	23	29	29	34	38	35	34	31	36	34	36	37	41	41	38	38	مصر
27	29	30	28	27	25	25	27	26	26	26	26	26	26	27	26	28	29	30	32	24	25	28	28	روسيا
12	12	16	18	22	23	22	18	16	17	16	14	15	17	18	20	24	27	26	26	28	26	25	25	إيران
2	2	2	2	2	2	3	4	4	7	17	22	24	21	19	19	21	22	24	29	21	23	23	23	سوريا

المصدر: World Bank's Country Policy and Institutional Assessment, CPIA, downloaded 29 August, 2023

<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#>.

الجدول (9) الناتج المحلي الإجمالي بقياس القوة الشرائية المعادلة PPP: العراق ومجموعة مختارة من الدول 2002-2022

متوسط نسبة النمو السنوية، % 2022-2002	مليار دولار، بأسعار 2017																					
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		2002
5.1	409	383	377	428	406	395	403	354	338	337	313	275	256	240	232	215	211	200	196	128	202	العراق
1.4	368	356	343	348	344	341	333	329	323	316	313	305	302	299	305	304	295	288	280	270	267	النرويج
1.7	1,906	1,843	1,755	1,849	1,815	1,766	1,714	1,697	1,686	1,639	1,601	1,574	1,526	1,480	1,524	1,509	1,479	1,441	1,396	1,354	1,330	كندا
4.9	609	588	540	562	554	535	512	494	480	462	440	422	397	347	346	340	312	286	266	242	232	سنغافورة
3.3	2,347	2,289	2,198	2,213	2,165	2,104	2,039	1,981	1,927	1,867	1,810	1,767	1,704	1,596	1,583	1,537	1,453	1,380	1,323	1,258	1,219	كوريا الجنوبية
1.8	21,565	21,129	19,943	20,511	20,051	19,477	19,050	18,738	18,244	17,836	17,513	17,123	16,862	16,417	16,855	16,835	16,503	16,056	15,515	14,940	14,534	الولايات المتحدة
1.2	3,136	3,013	2,800	3,147	3,098	3,046	2,973	2,910	2,842	2,754	2,705	2,666	2,638	2,575	2,697	2,701	2,634	2,578	2,511	2,453	2,379	المملكة المتحدة
3.5	701	653	628	661	654	646	641	607	568	546	519	496	464	456	482	467	452	412	393	358	329	الإمارات
8.3	262	250	246	255	253	250	254	246	235	223	211	202	178	149	133	113	96	76	71	59	57	قطر
4.6	961	884	858	908	869	829	784	750	714	674	643	610	579	539	548	522	491	465	442	414	391	ماليزيا
3.5	162	155	150	156	157	155	155	148	140	139	132	121	118	116	109	101	96	92	89	88	91	عمان
2.0	210	194	192	210	211	206	216	210	209	208	206	193	176	180	194	189	179	166	150	136	116	الكويت
6.4	10,057	9,399	8,619	9,152	8,811	8,277	7,750	7,159	6,629	6,172	5,801	5,501	5,227	4,818	4,467	4,333	4,025	3,724	3,451	3,198	2,965	الهند
3.6	1,821	1,675	1,612	1,685	1,671	1,626	1,627	1,590	1,518	1,460	1,419	1,346	1,213	1,155	1,179	1,109	1,089	1,060	1,004	930	836	السعودية
8.5	25,685	24,939	22,996	22,493	21,229	19,887	18,595	17,403	16,258	15,135	14,044	13,020	11,885	10,742	9,820	8,955	7,840	6,955	6,243	5,670	5,153	الصين
3.6	105	103	100	102	100	98	96	94	92	89	87	85	82	80	77	71	66	61	56	52	50	الأردن
5.2	2,816	2,668	2,396	2,350	2,332	2,264	2,106	2,039	1,922	1,831	1,688	1,611	1,449	1,336	1,404	1,392	1,325	1,239	1,137	1,036	979	تركيا
4.3	1,419	1,331	1,288	1,244	1,179	1,119	1,074	1,030	986	958	938	918	902	857	819	764	714	668	640	614	595	مصر
2.3	4,027	4,112	3,894	4,000	3,914	3,807	3,739	3,732	3,807	3,779	3,714	3,570	3,423	3,275	3,553	3,377	3,112	2,877	2,703	2,522	2,350	روسيا
2.2	1,356	1,319	1,260	1,219	1,252	1,281	1,247	1,146	1,163	1,107	1,124	1,168	1,138	1,076	1,065	1,062	982	935	907	869	800	إيران

المصدر: World Bank - World Development Indicators, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD>

ملاحظات: (1) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية. أنظر ملاحظة الجدول (1)، أعلاه.

(2) متوسط نسبة النمو السنوية للعراق في هذا الجدول للسنوات 2002-2022 ومقداره 5.1% يختلف عنه في الشكل (1) في المتن والجدول (1)، أعلاه، ومقداره 5.5%. ويعود السبب

الأهم في ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في هذا الجدول مقاس بالقوة الشرائية المعادلة PPP "بالدولار الدولي \$ International" في حين أنه مقاس بالدينار في الشكل (1)

والجدول (1). وبالرغم من ذلك فأنهما متقاربان.

مصادر الورقة

الحسني، عبد الرزاق (2008) *تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، (الطبعة الأولى ظهرت في تموز/يوليو 1948).*

حسن، محمد سلمان (1965) *التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، الجزء الأول، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.*

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.*

مرزا، علي (2020-أ) "قضايا اقتصادية في العراق - الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية". ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 15 نيسان/أبريل. ولقد أُعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.*

_____ (2020-ب) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي". نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 15 كانون الأول/ديسمبر. ولقد أُعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.*

_____ (2022-أ) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق: تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 28 آذار/مارس. ولقد أُعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: [Merza-Iraq & the World Volume III](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf).*

_____ (2022-ب) "التركيبية المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق"، نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 3 حزيران/يونيو. ولقد أُعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: [Merza-Iraq & the World Volume III](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf).*

_____ (2022-ج) "الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق: مجلسي الإعمار والتخطيط

1980-1951، نسخة محدثة وموسعة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية وبنفطية - العراق والعالم، المجلد الثالث،*

منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: [Merza-Iraq & the World Volume III](#).

Bates, RH, I. Sened, S. Galiani (2014) 'The New Institutionalism, the Work of Douglas North', in Galiani, S., I. Sened (2014) *Institutions, Economic Growth, and Property Rights: The Legacy of Douglass North*, Cambridge University Press.

El-Joumayle, O., B. Yousif (2019) 'The political economy of property rights in monarchical Iraq: the quest for land reform 1944-1958', *Journal of Institutional Economics* (2019), 15, 915-931, doi:10.1017/S1744137419000225.

Jalal, F. (1972) *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965*, Routledge, London.

Krugman, P. (2023) 'Why is China in So Much Trouble?', *The New York Times*, August 31.

Langley, K. (1961) *The Industrialization of Iraq*, Cambridge: Harvard University Press.

Pritchett, L., K. Sen, & E. Werker, eds. (2018) *Deals and Development: The Political Dynamics of Growth Episodes*, Oxford University Press.

Oxford Policy Management, OPM (2019) 'Expanding development diagnostics', *YouTube Video*, November 7, 2019, <https://www.youtube.com/watch?v=u0ayZRJYpiY>.

Silvers, D. (2023) 'Understanding Neoliberalism as a System of Power', UCL *Institute for Innovation and Public Purpose, IIPP*, IIPP Lecture, April 25, <https://www.youtube.com/watch?v=hLtkJ-AgLuY>.

استمرار اختلال توازن سوق الصرف في العراق¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

عقب فرض تطبيق قواعد الامتثال *compliance* المصرفية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي من الدولار، اخذت الفجوة بين سعر صرف السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي (النافذة) بالاتساع بحيث وصلت نسبتها إلى سعر الصرف الرسمي حوالي 23% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد أن كان متوسطها أقل من 2%، قبل فرض التطبيق، بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2022. وكان هذا الاتساع، أساساً، نتيجة لحجب موافقة الرقابة الدولية على نسبة ملموسة من المبيعات اليومية، التي قادت إلى تقييد عرض دولار النافذة تجاه الطلب عليه. ومن الواضح أن حجب الموافقة يدل على عدم اكتمال تطبيق هذه القواعد، من قبل الجهات الرقابية المصرفية في العراق. إن استمرار هذا التطبيق هو أيضاً العامل الأساس للتوقع السائد بين المتعاملين في سوق الصرف باستمرار عدم كفاية عرض الدولار من النافذة لإشباع الطلب عليها، ومن ضمنه تمويل الاستيراد الخاص (التحويلات). وأيضاً توقع استمرار آثار عدم كفاية العرض من النافذة على سوق الصرف ككل (رسمي وموازي).

وحتى لو تحول العراق عن أسلوب النافذة، في تمويل الاستيراد الخاص، باتجاه الأسلوب الأفضل والأكثر شفافية وهو أسلوب خطابات الاعتماد *Letters of Credit, LC* من خلال مراسلين دوليين ملتزمين بقواعد الامتثال فأغلب الظن أن الرقابة الدولية قد تستمر حتى يتم الاقتناع بجدية التزام الجهاز المصرفي في العراق بقواعد الامتثال.

وفي ما يلي، سأحاول في هذه الورقة التي تمثل رابع ورقة، لي، حول التوازن في سوق الصرف، منذ شباط/فبراير 2023، استعراض استمرار الفجوة بين الطلب والعرض على دولار النافذة (السوق الرسمي) وانعكاسه على استمرار وتوسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي (الأساس) وسعر صرف السوق الموازية. ومنه يتبين أن استمرار عدم اكتمال الالتزام بقواعد الامتثال، من وجهة النظر الدولية، من ناحية، وما يتصل بذلك من احتمال استمرار المضاربة وغسيل الأموال (بما فيه الفساد) والاستخدامات غير القانونية الأخرى، من ناحية أخرى، هي من أهم الأسباب لاستمرار هذه الفجوة وتوسعها، ومن ثم استمرار اختلال توازن سوق الصرف في العراق.

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانياً: الرقابة الدولية على مبيعات نافذة البنك المركزي

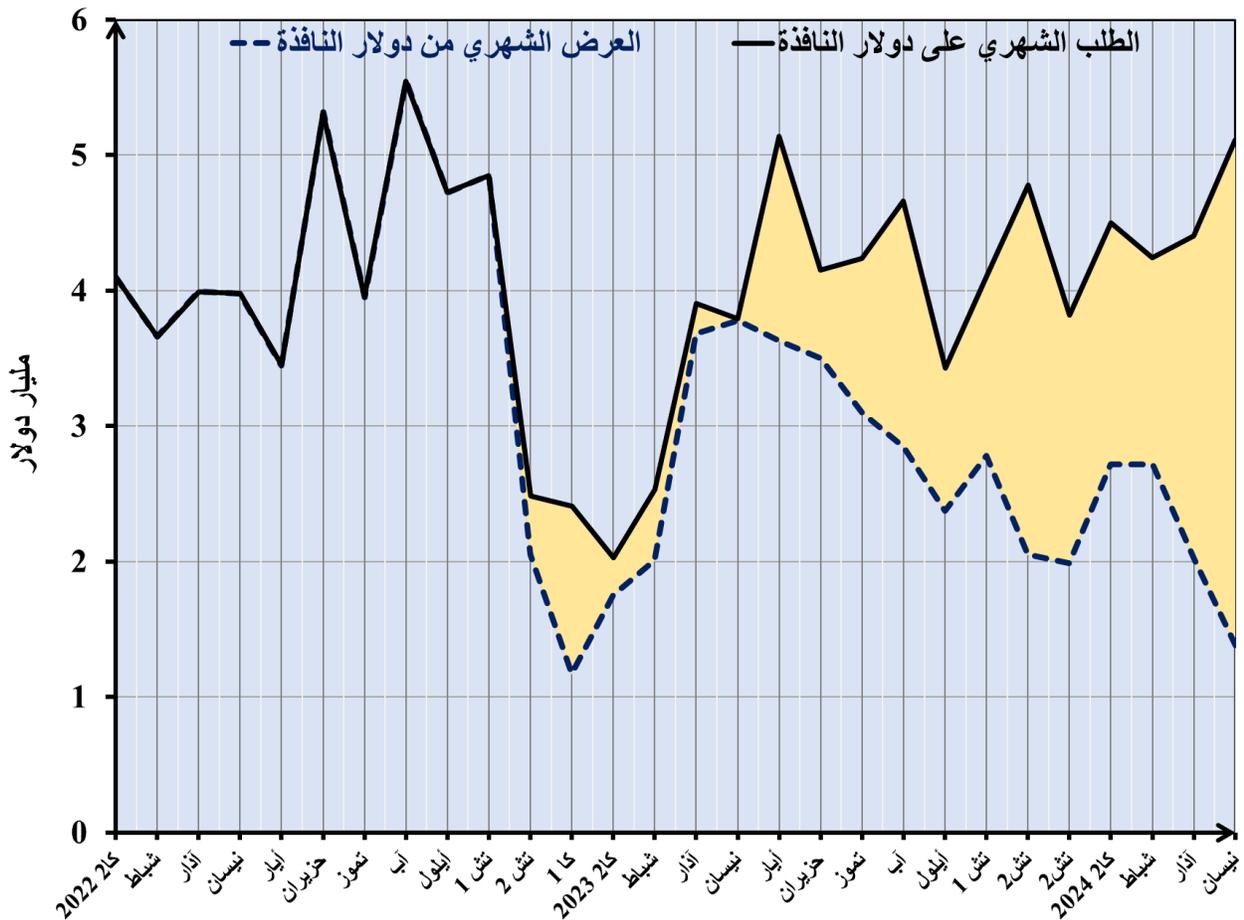
صرَّح محافظ البنك المركزي العراقي، في تموز/يوليو 2023، أن البنك (من خلال المنصة) ملتزم بقواعد الامتثال في مبيعات النافذة. ولكن المشكلة في رأيه، في أن اتساع الفجوة بين سعر صرف السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي (سعر النافذة الأساس)، يعود إلى الطلب غير الممتثل لهذه القواعد.² في المقابل، فإن الرقابة الدولية، من خلال وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي-نيويورك، تشير إلى أن الجهاز المصرفي في العراق لا زال غير ممتثل بالكامل لقواعد الصيرفة الدولية. ويُستشَفُ ذلك بوضوح من استمرار مراقبة المبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي لحد الآن، من ناحية، والحظر الذي يصدر تجاه بعض المصارف العراقية، للتعامل بالدولار، بين الحين والآخر، من ناحية ثانية، والاجتماعات/الاتصالات المتكررة التي تجري بين الجانبين العراقي والأمريكي حول هذا الموضوع، وغيره من القضايا المصرفية، من ناحية ثالثة. وتمثلت هذه الاجتماعات/الاتصالات، على سبيل المثال، بقاء محافظ البنك المركزي، بمساعد وزيرة الخزانة الأمريكية لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية في إسطنبول في 2 شباط/فبراير 2023، وزيارة مساعدة وزيرة الخزانة الأمريكية، لهذه الشؤون، لبغداد في 12 أيلول/سبتمبر، وكذلك اجتماع ممثلين من البنك المركزي بممثلين من الولايات المتحدة في أبو ظبي في تشرين الثاني/نوفمبر، الخ. ومن الجدير الإشارة إلى صدور تصريح لمسؤول أمريكي أثناء زيارة أيلول/سبتمبر لوكالة رويترز، في أنه "بالرغم من التحسن في الرقابة العراقية لا زالت مصارف عراقية تتهرب من العقوبات على إيران ولكن أيضاً تمارس غسل الأموال والرشوة والابتزاز والاختلاس والاحتيال". وورد في التصريح أيضاً "أن رقابة الولايات المتحدة لا تستهدف إيران فحسب، بل هي جزء من حملة أوسع لتطبيع النظام المالي العراقي ومكافحة عدد كبير من الجرائم المالية". أنظر: (2023) Reuters.

ولقد انطوت المتابعة والمراقبة للمبيعات اليومية على استثناء نسبة ملموسة من التنفيذ، بدواعي نقص امتثالها. إذ يلاحظ من الشكل (1)، وكذلك الجدول (1) في الملحق (1) أدناه، انخفاض نسبة تنفيذ المبيعات اليومية من 100% خلال أشهر كانون الثاني/يناير-تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى حوالي 83% في تشرين الثاني/نوفمبر وإلى 49% في كانون الأول/ديسمبر. وبعد ارتفاعها تدريجياً إلى حوالي 94% في آذار/مارس وحوالي 100% في نيسان/أبريل 2023 عادت للانخفاض إلى حوالي 71% في أيار/مايو، لتصل إلى

² في مقابلة تلفزيونية في 27 تموز/يوليو، برنامج المحاييد (2023)، نكر محافظ البنك المركزي أن ارتفاع نسبة الفجوة يعود لتفاعل العرض والطلب. وذكر أنه ليس هناك مشكلة في العرض إذ لدى البنك المركزي القدرة على اشباع الطلب الملتزم بالامتثال لقواعد الصيرفة الدولية. المشكلة، في رأيه، هي في الطلب "غير الممتثل" لهذه القواعد. فبالنسبة للطلب من خلال منصة البنك المركزي الإلكترونية للحوالات *transfers* (الاستيراد) والنقد *cash* (حاجات شخصية، كالعلاج، السفر، الدراسة، الخ) فهو يُشبع بسعر الصرف الرسمي. وكلاهما ملتزم بقواعد الامتثال *compliance*، حسب محافظ البنك المركزي.

نسبة قدرها حوالي 59% خلال الأشهر آب/أغسطس-تشرين الثاني/نوفمبر 2023. أي عدم تنفيذ حوالي 41% (وتبلغ حوالي 6.9 مليار دولار) من المبيعات خلال هذه الأشهر. وبالنتيجة ظهر، بعد فرض تطبيق قواعد الامتثال، طلب غير مشبع على دولار النافذة أخذ بالتوسع، عموماً، لا سيما بعد نيسان/أبريل 2023، ليصل أعلى مستوى له في تشرين الثاني/نوفمبر، كما يظهر من الشكل (1). ولا شك أن عدم تنفيذ هذه النسبة العالية من المبيعات يساهم بإضفاء درجة من عدم اليقين حول توقعات السوق مما يضيف، بدوره، عاملاً لاختلال التوازن في سوق الصرف. وفي السياق ذاته، فإنه يقود لزيادة الطلب في السوق الموازية، بسبب لجوء الطلب غير المشبع، كلاً أو جزءاً، إلى هذه السوق لاستكمال حاجته منها، مما يساهم بارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية، كما سيتبين أيضاً في الفقرة رابعاً.

الشكل (1) الطلب والعرض الشهري لدولار النافذة



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (1) في الملحق (1) أدناه.

ملاحظة: أنظر الملحق (1) لتشخيص الطلب على والعرض من دولار النافذة.

ثالثاً: أنواع الطلب على الدولار واستمرار فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي

يشمل الطلب "غير الممتثل"، الذي زاد اعتماده على السوق الموازية، بعد فرض تطبيق قواعد الامتثال، حسب تصريح محافظ البنك المركزي المشار له أعلاه، طلب "صغار" التجار (لا سيما للتجارة الخارجية/الاستيراد)، والطلب المتعلق بغسيل الأموال (ومن ضمنه تهريب أموال الفساد والاستعمالات غير القانونية الأخرى). وهذه الأنواع من الطلب تُشبع حاجتها، بشكل متزايد، في هذه السوق، والتي يتسرب لها جزء من مبيعات النافذة، وكذلك المصادر الأخرى للعرض فيها، نتيجة لتصاعد سعر صرف الدولار فيها.

إن تعدد أنواع الطلب، وطرق اشباعها (بتفاعلها مع "المتاح" من العرض في السوقين الرسمي والموازي)، يدخل في أساس تحقيق أو اختلال التوازن في سوق الصرف كما سيتم التطرق إليه في الفقرة رابعاً. ولقد قمت بتقسيم هذه الأنواع في ورقتين "حول التوازن في سوق الصرف في العراق" المنشورين في شبكه الاقتصاديين العراقيين في نيسان/أبريل وآب/أغسطس، مرزا (2023-ب، 2023-ج)، كما يلي:

(1) الطلب المتعلق بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج، [طلب المعاملات *transactions*].

(2) الطلب المتعلق بعوامل الحيطة والمضاربة/الاسترباح.

(3) الطلب المتعلق "بخروج" رأس المال، *capital flight*.

(4) الطلب المتعلق بغسيل الأموال بما فيها تهريب أموال الفساد والاستعمالات غير القانونية الأخرى.

ومن الجدير تكرار ما ذكرته في مرزا (2023-ب)، في أن ما يلفت النظر ان بعض التحليلات والمناقشات الاقتصادية لسوق الصرف في العراق، التي أعقبت فرض قواعد الامتثال، نحت إلى تجنب أو اهمال أنواع الطلب في (2) و(4) أي المضاربة/التحوط وغسيل الأموال والاستعمالات غير القانونية الأخرى، في التحليل والاستنتاجات والتنبؤ. وفي ظل هذا التجنب/الإهمال، تَوَقَّعتُ هذه التحليلات/المناقشات أن سوق الصرف "ستستقر" بمرور الزمن بامتثال الطلب المتعلق بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج (المعاملات) وذلك المتعلق بخروج رأس المال، المبينان في (1) و(3) أعلاه، على التوالي، لقواعد الصيرفة الدولية. وكذلك عندما يتعوّد المتعاملون، في سوق الصرف، في تحويلاتهم الرأسمالية باستخدام حساب رأس المال (الذي هو محرر فعلياً إن لم يكن اسمياً) بدلاً من الحساب الجاري، لميزان المدفوعات.

إضافة لذلك، تتجاهل بعض التحليلات والتصريحات رقابة وزارة الخزانة الأمريكية المستمرة للمبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتلجأ لتبرير التفاوض، بعودة سوق الصرف للتوازن، عقب أي اتفاق مع الجانب الأمريكي، والذي لا يتعلق بهذه الرقابة مباشرة. على سبيل المثال، التصريحات المتفائلة التي صدرت عقب الاجتماع المشار إليه أعلاه في أبو ظبي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر

2023، والذي لم يرشح منه شيء، في المجال العام، عن هذه الرقابة، وإنما تم الاتفاق فيه على تعزيز أرصدة عشرة بنوك عراقية من خلال مصارف مراسلة أمريكية. هذا في الوقت الذي بلغت فيه نسبة وقيمة مبيعات النافذة اليومية المرفوضة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، الذي تم في أوائله الاجتماع، أعلى مستوى لهما منذ فرض تطبيق قواعد الامتثال؛ أنظر الجدول (1) في الملحق (1) أدناه.

وبالنتيجة بعد مرور أكثر من سنة منذ فرض قواعد الامتثال، ومحاولة البنك المركزي إلزام مبيعات نافذته بهذه القواعد، (حسب محافظ البنك المركزي)، وعودة مستوى مبيعات النافذة اليومية من الدولار، لمستوى قريب لما كانت عليه قبل فرض تطبيق قواعد الامتثال، يستمر الاختلال في سوق الصرف، كما يدل عليه تزايد نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق لا سيما منذ نيسان/أبريل. فبعد أن انخفضت هذه النسبة من 20% في شباط/فبراير و آذار/مارس 2023 إلى حوالي 12% في نيسان/أبريل وأيار/مايو، عادت للارتفاع إلى حوالي 13% في حزيران/يونيو وإلى حوالي 15% في تموز/يوليو لتصل إلى حوالي 23% في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، كما يتبين من الشكل (3)، والجدول (1) في الملحق (1).³

رابعاً: العلاقة بين فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي وفجوة طلب النافذة

(1-4) تفاعل العرض والطلب في السوق الرسمي (النافذة) 2022-2023

يؤثر تفاعل العرض والطلب في السوق الرسمي (النافذة) بشكل جوهري على سوق الصرف ككل (الرسمي والموازي). فقبل فرض قواعد الامتثال في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 كانت مبيعات النافذة تُشبع كل الطلب على دولار النافذة، وبهذا كان هناك توازن في سوق الصرف. بعبارة أخرى، بينما كانت نافذة البنك المركزي مستعدة لإشباع الطلب بسعر الصرف الرسمي، في ظل "كفاية" العوائد النفطية والمتاح منها لنافذة البنك المركزي، فإن ذلك كان يعني توازن في هذه السوق. وكان هذا التوازن قائماً في السوق الموازية أيضاً في ظل حقيقة أن سعر صرف السوق الموازية كان قريباً جداً من سعر الصرف الرسمي. وفي السوق الموازية، يمثل

³ يعود انخفاض نسبة الفجوة بين سعري الصرف، إلى حوالي 12% في نيسان وأيار، بجانب أساس منه، إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي (الأساس) للدولار في 8 شباط/فبراير 2023 من 1,450 إلى 1,300 دينار للدولار. إذ قاد ذلك إلى انخفاض سعر صرف السوق الموازية نتيجة لتكثيف الفرق بينه وبين سعر الصرف الرسمي، تدريجياً، إلى المستوى الجديد الأقل لسعر الصرف الرسمي للدولار، من ناحية، وتوقعات المتعاملين في السوق الموازية حول احتمال "تحسن/زيادة" عرض الدولار من نافذة البنك المركزي، بعد هذا التخفيض، من ناحية أخرى. وفعلاً يلاحظ من الجدول (2)، في الملحق (2)، أن عرض النافذة من الدولار زاد خلال إشر آذار-أيار مقارنة بالأشهر الأولى بعد فرض تطبيق قواعد الامتثال، ليعود للانخفاض بعد أيار 2023.

الطلب فيها ذلك الذي يتجنب تسجيل معاملاته رسمياً تجنباً لدفع الضريبة أو لأسباب أخرى. هذا بالإضافة للطلب الذي لا يُشَبَّع في السوق الرسمي. أما "الكمية" المعروضة في هذه السوق فهي، بمعظمها، تتحدد بهامش الفرق بين سعري الصرف (من خلال الحركة على منحنى العرض *along the supply curve*).

وبعد فرض قواعد الامتثال والرقابة الدولية على تطبيقها، نقص العرض في السوق الرسمي (النافذة) عن الطلب بسبب عدم الموافقة على جانب ملموس من المبيعات اليومية، كما أشير إليه آنفاً. بعبارة أخرى، يعني نقص العرض في السوق الرسمي وجود طلب غير مُشَبَّع، كما يبينه الشكل (1). وباتجاه هذا الطلب للسوق الموازية، كلاً أو جزءاً، من ناحية، وتوقع شح الدولار، من ناحية أخرى، لا يمكن أن يتحقق التوازن في السوق الموازية بسعر الصرف الرسمي أو قريباً منه. وبالنتيجة، بينما كان التوازن في سوق الصرف الرسمي يقود إلى توازن في السوق الموازية فإن عدم التوازن في سوق الصرف الرسمي قاد إلى عدم توازن في السوق الموازية. إن التوازن في السوق الموازية يمكن أن يتحقق من خلال زيادة سعر الصرف فيها، والذي يقود بدوره، إلى زيادة الكمية المعروضة للدولار من قبل المضاربين والمكنتزين أو تحويلات المغتربين، الخ، للاستفادة من ارتفاع سعر الصرف فيها (الحركة على منحنى العرض وليس تحرك منحنى العرض، عموماً)، في ذات الوقت الذي يمكن أن يُخَفِّض هذا الارتفاع جانباً من الكمية المطلوبة.

وهنا يثار التساؤل حول علاقة فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي مع فجوة الطلب والعرض للدولار في السوق الرسمي (النافذة). بعبارة أخرى، هل يمكن تفسير نسبة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازية بدلالة نسبة فجوة العرض والطلب للدولار في السوق الرسمي (النافذة)، لا سيما وأن العرض والطلب في السوق الرسمي يمثل الجزء الغالب في سوق الصرف.⁴ غير أن ذلك لا يعني اهمال أهمية التفاعل في السوق الموازية. ولكن في ضوء حقيقة ان معظم العرض في السوق الموازية "يتبع السوق" عادة (أي يتبع مستوى سعر الصرف في السوق الموازي)، من ناحية، وتأثر حجم الطلب فيها، إضافة لطلب "التجارات الصغيرة" وغيره، بالمقدار الذي يلجأ إلى هذه السوق من الطلب غير المُشَبَّع في السوق الرسمي، من ناحية أخرى، تصبح مقارنة هذا التفسير مبررة.

لنلاحظ ابتداءً، عند النظر إلى الشكل (3)، أنه قبل تشرين الثاني 2022 عندما لم تكن هناك رقابة على امتثال مبيعات النافذة لقواعد الصيرفة الدولية، فإن نسبة الفجوة بين سعري الصرف الموازية والرسمي بلغت في المتوسط حوالي 1.9%، بين كانون الثاني وتشرين الأول 2022، ولم تتغير عن هذا المتوسط بدرجة ملموسة خلال تلك الأشهر. وهذه النسبة الضئيلة، نسبياً، تعني فعلياً ضآلة الفجوة بينهما،

⁴ هذا إضافة إلى أن المعلومات عنها متاحة نسبياً في المجال العام مقابل ندرتها للسوق الموازية.

بحيث يمكن اعتبار كل من السوقيين الرسمي والموازي في حالة توازن (بين الطلب والعرض في كل منهما) بسعر صرف متقارب جداً لكلاهما، كما أشرنا له آنفاً.

ولكن بعد فرض الرقابة والمتابعة منذ تشرين الثاني 2022 وحتى الآن، ظهرت واتسعت الفجوة بين الطلب على دولار النافذة والعرض منها (فجوة طلب النافذة). وكذلك اتسعت الفجوة بين سعري صرف السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي (فجوة سعري الصرف)⁵. وكان من المتوقع أن تتغير (تستجيب) نسبة فجوة سعري الصرف بالتناسب مع تغير نسبة فجوة طلب النافذة. إذ أن أي طلب لا يُشبع من قبل النافذة يُتوقع أن يتجه، كلاً أو جزءاً، للسوق الموازية لإشباعه مما يدفع سعر صرف الدولار فيها للأعلى. غير أن البيانات الشهرية لا تبين استجابة واضحة بين نسبتي الفجوتين لنفس الشهر؛ الشكل (2). ولكن الاستجابة تصبح واضحة عند استخدام نسبة فجوة طلب النافذة المتراكم *cumulative* لكل شهر (أي المتراكم من الأشهر السابقة، حتى الشهر المعني) وليس نسبة فجوة طلب النافذة لكل شهر (أي الفجوة المتحققة للشهر المعني فقط)⁶. ويشير ذلك إلى أن استجابة المتعاملين في سوق الصرف الموازي لتغير نسبة فجوة الطلب لم تكن "آنية" عند فرض الرقابة وإنما "تَقَوَّت" بعد ترسخ توقع المتعاملين في السوق الموازي في استمرار هذه الرقابة، وحدث ذلك بمرور الأشهر بعد تشرين الثاني 2022. لذلك في المتوسط نلاحظ ارتباطاً قوياً بين تغير نسبة فجوة سعري الصرف بتغير نسبة فجوة طلب النافذة المتراكم في الشكل (3)، حتى تشرين الثاني 2023.

ويحتوي الملحق (2) على تفاصيل تقدير إيكونومتري لهذه العلاقة للفترة كانون الثاني/يناير 2022 إلى تشرين الثاني 2023. ومن الجدير ذكره أن سبب قصر فترة التقدير حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 يعود إلى السياسات/الإجراءات الحكومية التي فُعلت بعد هذا الشهر في ما يتعلق بمصادر العرض من والطلب على الدولار ككل وليس للنافذة فقط. وأعتقد أن هذه السياسات/الإجراءات قادت إلى تغير الخلفية للعلاقة بين نسبة فجوة طلب النافذة، من ناحية، ونسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والسوق الموازية، من ناحية أخرى، والتي قد تكون أدت إلى تغيير شكل العلاقة و/أو الموثوقية الاحصائية لمعاملاتها *coefficients* المقدر. وتتبين السياسات/الإجراءات التي فُعلت بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبعض من تبعاتها، في الفقرة التالية.

⁵ تساوي نسبة فجوة سعري الصرف: (سعر صرف السوق الموازية - سعر الصرف الرسمي الأساس) | سعر الصرف الرسمي الأساس $\times 100$. وتساوي نسبة فجوة طلب النافذة لكل شهر: (الطلب-العرض) | الطلب $\times 100$.

⁶ تساوي نسبة فجوة الطلب المتراكم لكل شهر: (مجموع الطلب من الأشهر السابقة حتى الشهر المعني - مجموع العرض من الأشهر السابقة حتى الشهر المعني) | مجموع الطلب من الأشهر السابقة حتى الشهر المعني $\times 100$. أنظر الملحق (2) لتحديد رياضي لنسبة فجوة الطلب المتراكم (وغير المتراكم)، وكذلك نسبة فجوة سعري الصرف.

(4-2) تفاعل العرض والطلب منذ كانون الأول 2023

منذ كانون الأول/ديسمبر 2023 ظهرت عوامل جديدة أثرت في تفاعل العرض والطلب الكلي على الدولار تمثلت بما يلي:

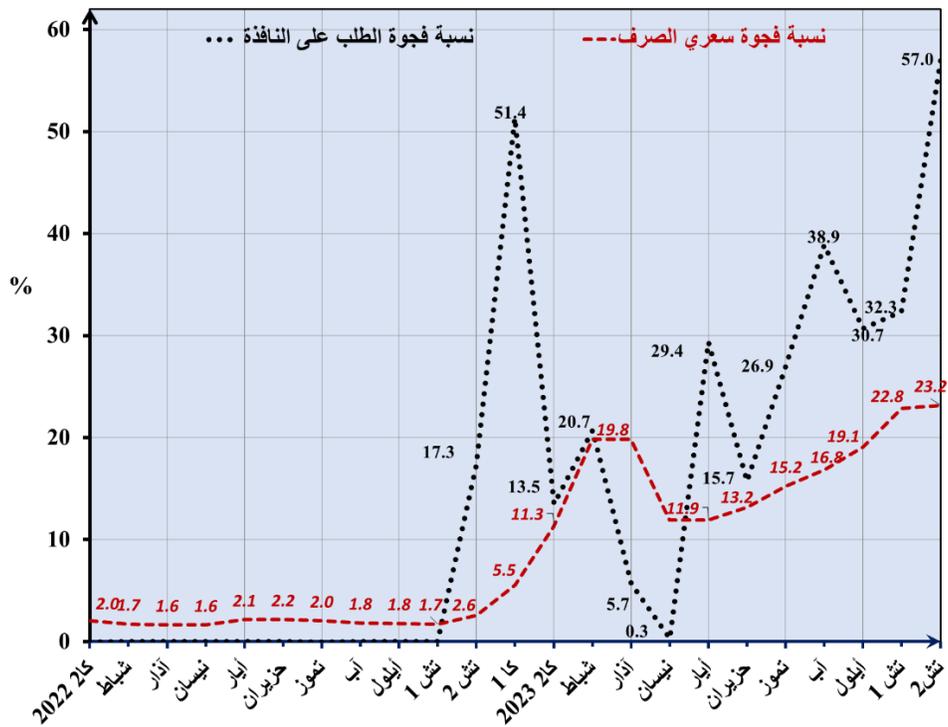
(أ) التشدد الرسمي من خلال فرض التعامل بالدينار، في التعاقدات والمقاولات المتعلقة بالنشاط الحكومي، فيما يتعلق بالمشتريات وتنفيذ المشاريع، ومعاملات أخرى محددة، واستعداد البنك المركزي تحويل كل أو جزء من قيمة هذه المعاملات إلى الدولار، بسعر الصرف الرسمي. بعبارة أخرى، يغطي هذا الاستعداد المعاملات "القانونية".

(ب) الرقابة الحكومية/الأمنية الصارمة في سوق الصرف "الموازية" في مراقبة التحويلات بحيث قيّد ذلك الطلب على الدولار فيها. ولقد قاد ذلك إلى طلب "مكبوت" *repressed demand* يمثله ذلك الجزء من الطلب غير المشبع من النافذة الذي لم يتوجه إلى السوق الموازية.

(د) ولكن في ضوء السياسات/الإجراءات الحكومية، المشار إليها آنفاً، فأن جزءاً، يبدو أنه مهم، من هذا الطلب المكبوت (لا سيما غير المضاربي) قد أُشبع من قبل البنك المركزي، بسعر الصرف الرسمي، ولكن ليس عن طريق النافذة. لذلك يلاحظ من الجدول (1) أنه بالرغم من اتساع نسبة الفجوة بين العرض من دولار النافذة والطلب عليه فأن نسبة الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي تقلصت بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023. فلقد ازدادت نسبة الفجوة بين الطلب على دولار النافذة والعرض منه من 57% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تدريجياً حتى وصلت إلى 73% في نيسان/أبريل 2024. في المقابل، انخفضت نسبة الفجوة بين سعري الصرف الموازي والرسمي من 23.3% في تشرين الثاني 2023 حتى وصلت إلى 13.3% في نيسان 2024. أنظر الشكل (1) والجدول (1).

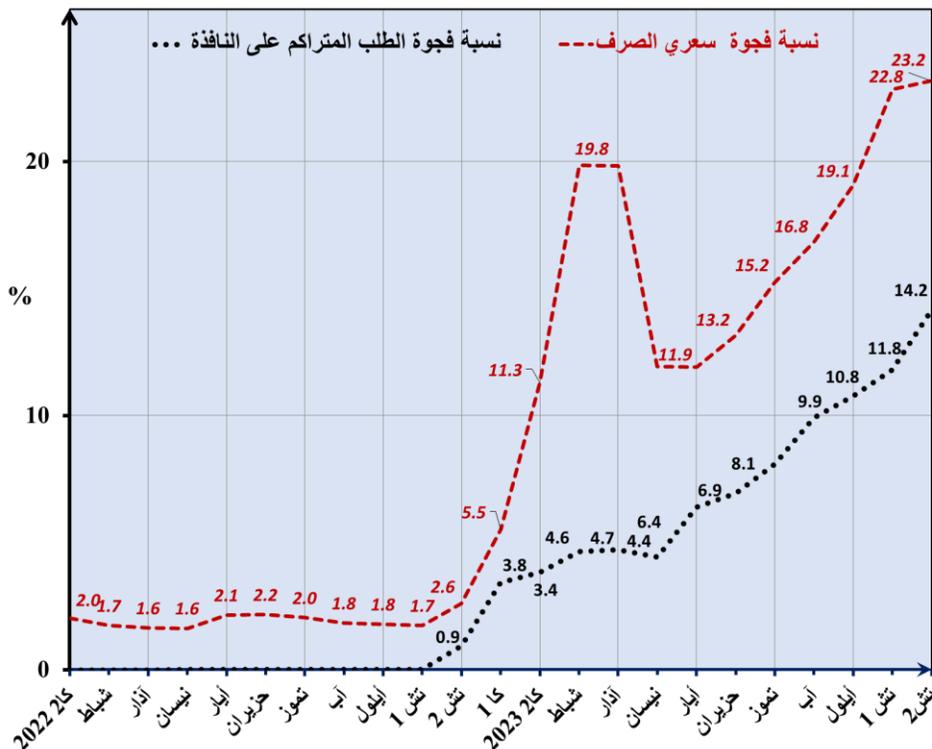
(هـ) ولكن من المناسب ملاحظة أن زيادة عرض الدولار، بالسعر الرسمي، للمعاملات القانونية المتعلقة بالمشتريات والمشاريع العامة وغيرها من المعاملات، بالرغم من أنه قاد إلى انخفاض نسبة الفجوة بين سعري الصرف باستمرار خلال الفترة كانون الأول/ديسمبر – نيسان/أبريل 2024، إلا أنه لم يكن بما يكفي لإزالة الفجوة بين السعيرين.

الشكل (2) نسبة فجوة طلب النافذة (غير المتراكم) ونسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والسوق الموازية 2022-2023



المصدر: رُسم الشكل على أساس نسبة فجوة طلب النافذة (غير المتراكم) المحتسبة من الجدول (1) في الملحق (1)، ونسبة فجوة سعري الصرف الواردة في الجدول (2) في الملحق (2).
ملاحظة: مبيعات النافذة تشمل التحويلات والنقد.

الشكل (3) نسبة فجوة طلب النافذة المتراكم ونسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والسوق الموازية 2022-2023



المصدر: رُسم الشكل على أساس أرقام الجدول (2) في الملحق (2).
ملاحظة: مبيعات النافذة تشمل التحويلات والنقد.

(4-2) مدى إمكانية زيادة عرض الدولار في السوق الموازية

من المتوقع أن يقود استمرار الاتساع في نسبة فجوة سعري الصرف إلى زيادة كمية الدولار المعروضة في سوق الصرف الموازي، للاستفادة من فرق سعر صرف السوق الموازية عن السعر الرسمي، والذي يساهم في اشباع جزءاً أو كلاً من طلب النافذة غير المشبع الذي يلجأ للسوق الموازية. ومصادر هذه الزيادة في العرض في السوق الموازي، كما أشير إليه آنفاً، تتمثل في عرض المضاربين والمكنتزين والعرض المسرب من الجهاز المصرفي وتحويلات المغتربين، الخ، وربما حتى دولارات الفساد وغيرها من غسيل الأموال، التي تستفيد مرحلياً من الفرق بين السعريين قبل أن تجد منفذاً للخروج من البلد.

ولكن في ضوء الرقم الكبير للطلب غير المشبع على دولار النافذة، والذي بلغ متوسطه خلال الأشهر أيار/مايو -تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حوالي 1.5 مليار دولار شهرياً، الجدول (1)، ربما من المستبعد أن يكون كامل هذا الطلب غير المشبع من قبل النافذة اتجه إلى السوق الموازية. فلو كان اتجه بكامله لربما قاد ذلك إلى ارتفاع أكبر بسعر صرف الدولار في هذه السوق مقارنة بما حصل فعلاً لحد الآن. وهذا الأمر يثير تساؤلاً حول إمكانية السوق الموازية لتحقيق توازن العرض والطلب فيها من خلال تفاعل زيادة سعر صرف الدولار وزيادة الكمية المعروضة منه لإشباع الطلب عليه. بعبارة أخرى، هل يمكن زيادة الكمية المعروضة للدولار في هذه السوق بما يتناسب مع الطلب الكبير غير المشبع في السوق الرسمية؟ وهل يمثل سعر الصرف في السوق الموازية حالة توازن فيها؟ على سبيل المثال، هل يمثل متوسط سعر صرف السوق الموازية الذي ساد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (حوالي 1,601 دينار للدولار) سعر التوازن في هذه السوق في ذلك الشهر، بما يساوي بين العرض والطلب فيها (بما فيه الطلب غير المشبع في السوق الرسمي)؟ بالطبع فإن زيادة سعر صرف الدولار في السوق الموازية قد يقود لتخفيض جانب من الكمية المطلوبة بما يمكن أن يؤدي لمساواتها بالكمية المعروضة. غير أن ذلك يعتمد على نوع الطلب والتوقع بشأن سعر الصرف الموازي مستقبلاً. على سبيل المثال، فإن الطلب لغسيل الأموال والفساد، الخ، قد لا ينخفض بسهولة استجابة لارتفاع سعر الصرف، في الوقت الذي قد ينخفض جانب من طلب المعاملات *transactions*، لا سيما لغرض الاستيراد. لذلك، في اعتقادي، فإن مدى إمكانية زيادة الكمية المعروضة من الدولار في السوق الموازية هو مسألة استطلاعية تحتاج إلى تحليل وتقدير احصائي/اقتصادي لتناولها.

خامساً: كفاية العوائد النفطية وسوق الصرف

منذ فرض قواعد الامتثال في تشرين الثاني 2022 وحتى الآن اتسمت العوائد النفطية ومشتريات البنك المركزي للدولار منها (أي من وزارة المالية) ومبيعات النافذة من الدولار "بكفايتها". فبينما بلغت عوائد تصدير النفط حوالي 76 مليار دولار في 2021 (متوسط 6.3 مليار دولار شهرياً) فأنها بلغت 115 مليار دولار في 2022 (متوسط 9.6 مليار دولار شهرياً)، وخلال الأحد عشر الأولى من 2023 بلغت حوالي 89 مليار دولار (متوسط 8.1 مليار دولار شهرياً). وبينما بلغت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية في 2021 حوالي 46 مليار دولار (متوسط 3.8 مليار دولار شهرياً) فأنها بلغت في 2022 حوالي 53 مليار دولار (متوسط 4.4 مليار دولار شهرياً) وخلال الأحد عشر الأشهر الأولى من 2023 حوالي 55 مليار دولار (متوسط 5.0 مليار دولار شهرياً). وبينما بلغ معدل مجموع مبيعات النافذة اليومية في كل شهر، قبل فرض قواعد الامتثال، حوالي 4.4 مليار دولار شهرياً خلال العشرة أشهر الأولى من 2022 فإنه بلغ رقماً مقارباً مقداره حوالي 4.2 مليار دولار شهرياً خلال الأشهر آذار-تشرين الثاني 2023.⁷ وتشير هذه الأرقام إلى كفاية العوائد النفطية، وكفاية مشتريات البنك المركزي منها، وكفاية مبيعات النافذة اليومية قبل وبعد فرض قواعد الامتثال، لتمويل "كامل" طلب النافذة، لولا استمرار الرقابة الدولية ورفضها لنسبة ملموسة من هذا الطلب (المبيعات اليومية)، والذي نتج عنه نقص في العرض من النافذة لمقابلة الطلب عليها، مما دفع المتعاملين في سوق الصرف لتوقع استمرار نقص العرض من النافذة، ومن ثم توقع استمرار آثاره على سوق الصرف ككل (الرسمي والموازي).

وفي سياق أهمية العوائد النفطية في هذا المجال، يمكن القول إنه لو حدث نقص كبير في هذه العوائد، في المستقبل، وهو احتمال وارد في الأمدن المتوسط والبعيد، وما يقود إليه من انخفاض مبيعات النافذة، فإن نسبة الفجوة في سعري الصرف ستكون أكبر مما يبينه الشكل (3). إذ في هذه الحالة فإن زيادة الكمية المعروضة من الدولار في السوق الموازية "تحتاج" إلى اتساع أكبر في فجوة سعري الصرف (أي ارتفاع أكبر لسعر صرف السوق الموازية) لكي تتحقق. وكبديل قد يتم اللجوء، بين حين وآخر، إلى تخفيض سعر صرف الرسمي للدينار تجاه الدولار، و/أو أتباع شكل من أشكال التعويم المُدار لسعر الصرف الرسمي، *managed floating*، لمعالجة تبعات نقص عرض الدولار الناتج عن انخفاض عوائد النفط.

⁷ بيانات العوائد النفطية مأخوذة من الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، ومشتريات البنك المركزي من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي (الموقع الإحصائي)، ومبيعات النافذة من الجدول (1) في الملحق (1).

سادساً: ملخص واستنتاجات

(1) لقد قادت الرقابة الدولية على المبيعات اليومية لنافذة البنك المركزي إلى عدم تنفيذ نسبة ملموسة من المبيعات اليومية التي قُبلت من خلال منصة البنك المركزي واعتبرت ممثلة لقواعد الصيرفة الدولية من جانب البنك. ولقد بلغت نسبة عدم التنفيذ متوسطاً قدره حوالي 41% من المبيعات اليومية خلال الأشهر آب/أغسطس-تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وبلغت اقصاها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وغالبيتها العظمى من التحويلات (التمويل الاستيراد الخاص).

(2) إن استمرار الرقابة الدولية يشير إلى استمرار عدم اكتمال التزام الجهاز المصرفي في العراق لقواعد الامتثال للصيرفة الدولية. ويقود ذلك إلى استمرار عدم كفاية العرض للدولار من نافذة البنك المركزي لمقابلة طلب الدولار عليها. وفي ضوء حقيقة أن التوازن أو الاختلال في سوق الصرف الرسمي (النافذة) هو العامل الأساس في تقرير التوازن أو الاختلال في سوق الصرف الموازية ومن ثم سوق الصرف ككل، فإن استمرار الرقابة من ناحية، وضعف الامتثال من ناحية أخرى، سيقود إلى استمرار الاختلال في سوق الصرف ككل واحتمال اتساع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق الموازية.

(3) في ضوء الرقم الكبير للطلب غير المشبع على دولار النافذة، والذي بلغ متوسطه خلال الأشهر أيار/مايو-تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حوالي 1.5 مليار دولار شهرياً، وبلغ أعلى مستوى له في تشرين الثاني/نوفمبر، يثار تساؤل حول إمكانية السوق الموازية لتحقيق توازن العرض والطلب فيها، من خلال تفاعل زيادة سعر صرف الدولار وزيادة الكمية المعروضة منه لإشباع الطلب عليه، بما فيه ذلك الجزء من الطلب غير المشبع في السوق الرسمي، الذي يتجه نحو السوق الموازية. وفي اعتقادي هذه مسألة استطلاعية تحتاج إلى تحليل وتقدير احصائي/اقتصادي لتناولها.

(4) حتى لو تحول العراق عن أسلوب النافذة، في تمويل الاستيراد الخاص، باتجاه الأسلوب الأفضل والأكثر شفافية وهو أسلوب خطابات الاعتماد *Letters of Credit, LC* من خلال مراسلين دوليين ملتزمين بقواعد الامتثال فإن الرقابة الدولية قد تستمر حتى يتم الاقتناع بجدية التزام الجهاز المصرفي في العراق بقواعد الامتثال.

(5) سينتقل تأثير اتساع نسبة الفجوة في سعري الصرف إلى التأثير في نسبة زيادة أسعار السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم والتأثير سلباً في مستويات المعيشة وآفاق النشاط الاقتصادي؛ مرزا (2023-أ).

(6) إن احتمال انخفاض أسعار ومن ثم عوائد النفط مستقبلاً، وهو احتمال وارد في الأمدين المتوسط والبعيد، سيضيف عاملاً جوهرياً في نقص العرض من الدولار ومن ثم زيادة اختلال سوق الصرف. وقد يقود ذلك، بين حين وآخر، إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي للدینار تجاه الدولار، و/أو أتباع شكل من أشكال التعويم المُدار لسعر الصرف الرسمي، *managed floating*، لمعالجة تبعات نقص عرض الدولار الناتج عن انخفاض عوائد النفط.

(7) يؤكد استمرار اختلال التوازن، حالياً، التوقع "المشروط" الذي ورد في مداخلتي مرزا (2023-ب)، في 10 نيسان/أبريل 2023، حيث ذكرت ما يلي: "وعلى سبيل التكرار أقول إنه حتى لو طُبقت شروط الامتثال 'كاملة' فستبقى الاستعمالات غير القانونية تؤثر في سوق الصرف وتساهم في إمكانية انفصال الأسواق، بالرغم من الإجراءات الأمنية، على أهميتها...". أنظر أيضاً مرزا (2023-ج).

الملحق (1)

نسبة تنفيذ مبيعات نافذة البنك المركزي

الطلب على والعرض من دولار النافذة

لقد قاد فرض تطبيق الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تفاوت ملموس بين الأرقام الشهرية الناتجة من تجميع المبيعات اليومية للدولار من نافذة البنك المركزي العراقي التي ينشرها البنك على موقعه الإلكتروني، والمتحقق منها فعلاً، والذي تبينه الأرقام الشهرية التي تظهر في "الموقع الاحصائي" ضمن نفس موقعه الإلكتروني، في الوقت الذي كانت فيه متطابقة قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ويعود سبب زيادة رقم التجميع على رقم "الموقع الاحصائي"، ضمن الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كما ذكره محافظ البنك المركزي في المقابلة المشار إليها آنفاً في المتن، إلى "أن أرقام المبيعات اليومية التي تُنشر على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي [عادة في نفس اليوم] لا تتحقق كلها". إذ يتم التأكد، دولياً، من مدى امتثال المبيعات اليومية لقواعد الصيرفة الدولية ويستثنى تنفيذ المبيعات التي لا تمتثل لهذه القواعد. وينعكس هذا الاستثناء ومن ثم "التنفيذ الفعلي" في الأرقام الشهرية التي تظهر في "الموقع الاحصائي" بعد انقضاء الشهر.⁸

⁸ من المناسب الإشارة إلى أن البنك المركزي قام مؤخراً بتحديث لأرقام بعض المبيعات اليومية لبعض الأشهر التي أعقبت فرض تطبيق قواعد الامتثال. غير أن الملاحظ أنه لجأ، بخلاف باقي الأشهر بعدها، إلى تغيير أرقام شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، باستبدال أرقامها قبل التحديث بما تم تنفيذه فعلاً، بعد إجراء التدقيق الدولي، أي أصبحت تمثل العرض اليومي للدولار وليس الطلب اليومي عليه الذي تمثله أرقام ما قبل التحديث. لذلك فإن هذه الورقة، مع تبنيها للأرقام المحدثة لباقي الأشهر بعد تطبيق قواعد الامتثال، إلا أنها استبقت الأرقام غير المحدثة لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، التي تمثل الطلب. أنظر الجدول (1) أدناه وفقرة "المصادر" تحته.

ويوفر فرض تطبيق قواعد الامتثال ما يقترب من "تجربة طبيعية *natural experiment*"، يمكن استخدامها لتشخيص الطلب على والعرض من دولار النافذة.⁹ فبينما يمكن القول أنه قبل فرض القواعد كان العرض يساوي الطلب، بسبب تحقق التوازن في سوقي الصرف الرسمي والموازية بسعر صرف متقارب جداً في السوقين، فإنه بعد فرض القواعد واختلاف أرقام مجموع المبيعات اليومية، لكل شهر، عن الأرقام الشهرية للموقع الإحصائي للموقع الإلكتروني للبنك المركزي، من ناحية، واختلاف سعري الصرف الرسمي والموازي، من ناحية أخرى، يمكن القول أن الأرقام الشهرية في "الموقع الإحصائي للموقع الإلكتروني للبنك المركزي" أصبحت تمثل "العرض" الشهري للدولار من النافذة، في حين تمثل أرقام مجموع المبيعات اليومية، لكل شهر، "الطلب" الشهري على الدولار من النافذة.

وبالإشارة للجدول (1) أدناه، يمكن استطلاع هذا التشخيص وتبعاته. إذ يلاحظ إن رقم "مجموع المبيعات اليومية للشهر" في العمود الأول ورقم "الموقع الإحصائي للشهر" في العمود الثاني في الجدول (1)، متطابقة للأشهر كانون الثاني/يناير-تشرين الأول/أكتوبر 2022 والذي يعني أن نسبة التنفيذ للمبيعات اليومية كانت 100%، أي أن العرض كان يساوي الطلب، خلال هذه الأشهر. وبعد فرض التطبيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أصبحت نسبة التنفيذ حوالي 83% في تشرين الثاني/نوفمبر لتتحد إلى 49% في كانون الأول/ديسمبر 2022 وتعود للارتفاع إلى 94% في آذار/مارس وحوالي 100% في نيسان/أبريل ولتتخفض مجدداً حتى وصلت إلى حوالي 59% خلال الأشهر أب/أغسطس-تشرين الثاني/نوفمبر 2023. لا بل أنها انحدرت إلى حوالي 43% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويعني ذلك عدم اشباع الطلب كاملاً، خلال هذه الأشهر، بمقدار ابتعاد نسب التنفيذ عن 100%؛ كما يتبين من الشكل (1) في المتن.

لذلك فإن استمرار التفاوت، وزيادة نسبته مؤخراً، يشير إلى أن الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية لا زال

غير كامل.

⁹ يحتوي تقرير لجنة مؤسسة نوبل لمنح جائزة نوبل لعلم الاقتصاد لعام 2021 أمثلة عن "التجارب الطبيعية *natural experiments*"، لا سيما في سوق العمل. أنظر: (RSAS (2021).

الجدول (1) المبيعات الشهرية لنافذة البنك المركزي العراقي: الطلب والعرض، مليون دولار

نسبة فجوة سعري الصرف % {1-(5) (6)} 100 ×	أسعار الصرف دنانير للدولار		نسبة تنفيذ المبيعات % (1) (2) 100 ×	المبيعات غير المنفذة (فجوة طلب (النافذة) (2) - (1)	رقم الموقع الإحصائي للشهر العرض الشهري من النافذة S_t	رقم مجموع المبيعات اليومية للشهر الطلب الشهري على النافذة D_t	الشهر (t)	
	السوق الموازية	الرسمي الأساس						
(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)		
2.0	1,479	1,450	100	0	4,099	4,099	كانون الثاني /يناير	2022
1.7	1,475	1,450	100	0	3,660	3,660	شباط /فبراير	
1.6	1,474	1,450	100	0	3,993	3,993	آذار /مارس	
1.6	1,474	1,450	100	0	3,980	3,980	نيسان /أبريل	
2.1	1,481	1,450	100	0	3,449	3,449	أيار /مايو	
2.2	1,481	1,450	100	0	5,317	5,317	حزيران /يونيو	
2.0	1,480	1,450	100	-1	3,954	3,953	تموز /يوليو	
1.8	1,477	1,450	100	0	5,549	5,549	آب /أغسطس	
1.8	1,476	1,450	100	0	4,724	4,724	أيلول /سبتمبر	
1.7	1,475	1,450	100	1	4,851	4,852	تشرين الأول /أكتوبر	
2.6	1,488	1,450	82.7	429	2,053	2,482	تشرين الثاني /نوفمبر	
5.5	1,530	1,450	48.6	1,237	1,172	2,409	كانون الأول /ديسمبر	
11.3	1,614	1,450	86.5	274	1,753	2,027	كانون الثاني /يناير	2023
19.8	1,605	1,339	79.3	524	2,008	2,532	شباط /فبراير	
19.8	1,558	1,300	94.3	221	3,685	3,906	آذار /مارس	
11.9	1,455	1,300	99.7	12	3,782	3,794	نيسان /ابريل	
11.9	1,455	1,300	70.6	1,509	3,629	5,138	أيار /مايو	
13.2	1,471	1,300	84.3	653	3,500	4,153	حزيران /يونيو	
15.2	1,498	1,300	73.1	1,143	3,098	4,241	تموز /يوليو	
16.8	1,519	1,300	61.1	1,814	2,847	4,661	آب /أغسطس	
19.1	1,548	1,300	69.3	1,051	2,376	3,427	أيلول /سبتمبر	
22.8	1,597	1,300	67.7	1,330	2,781	4,111	تشرين الأول /أكتوبر	
23.3	1,603	1,300	43.0	2,724	2,054	4,778	تشرين الثاني /نوفمبر	
19.1	1,548	1,300	52.0	1,835	1,986	3,821	كانون الأول /ديسمبر	
17.5	1,527	1,300	60.5	1,779	2,720	4,499	كانون الثاني /يناير	2024
17.1	1,522	1,300	64.1	1,525	2,719	4,244	شباط /فبراير	
14.9	1,494	1,300	45.9	2,384	2,022	4,406	آذار /مارس	
13.3	1,473	1,300	27.0	3,731	1,380	5,111	نيسان /ابريل	

المصادر:

(1) المبيعات، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

رقم مجموع المبيعات اليومية للدولار، لكل شهر (الطلب الشهري على النافذة): https://www.cbi.iq/currency_auction. ولقد استُخدمت في هذا الجدول الأرقام التي حدّتها البنك المركزي مؤخراً، في ما عدا أرقام تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. إذ أن تحديث هذين الشهرين، بخلاف الأشهر الأخرى بعدها، انصب على استبدالها بما تم تنفيذه بعد إجراء التدقيق الدولي، أي أصبحت تمثل العرض اليومي للدولار وليس الطلب عليه. لذلك فإن أرقام هذين الشهرين في هذا الجدول تمثل الأرقام قبل التحديث، والتي تمثل الأرقام قبل إجراء التدقيق الدولي، أي تمثل الطلب على الدولار. رقم الموقع الإحصائي، المبيعات الشهرية للدولار (العرض الشهري من النافذة): "الموقع الإحصائي" ضمن الموقع الإلكتروني: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM.yyyy>.

(2) أسعار الصرف:

(أ) سعر الصرف الرسمي الأساس، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>.

(ب) سعر صرف السوق الموازية (في مدينة بغداد):

كانون الثاني 2022-شباط 2023: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>.

آذار 2023-آذار 2024: تقرير أسعار صرف الدولار لشهر كانون الأول 2023 ولشهر آذار 2024 في محافظة بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

نيسان 2024: متوسط الأرقام اليومية الواردة في الموقع الإلكتروني "شفق نيوز"، <https://shafaq.com/ar/>.

ملاحظة: مبيعات النافذة تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

الملحق (2)

تقدير معلمات العلاقة بين نسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي

ونسبة فجوة طلب النافذة المتراكم: 2023-2022

إن ارتفاع سعر صرف السوق الموازية استجابة للفجوة بين الطلب على الدولار وعرضه من النافذة وكذلك نتيجة للتوقعات المتعلقة بالرقابة الدولية على مبيعات النافذة، الذي أُشير اليهما في الفقرة رابعاً في المتن، يمكن ملاحظته من خلال تقدير معلمات *coefficients* معادلة إيكنومترية تكون فيها نسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي كمتغير تابع ونسبة فجوة طلب النافذة كمتغير مستقل، كما في المعادلة الإيكنومترية (1) أدناه. ومن التقدير يتبين، ارتفاع الحد الثابت، والذي يمثل نسبة فجوة سعري الصرف المستقلة عن تغير المتغير المستقل، من حوالي 1.88% قبل فرض تطبيق قواعد الامتثال، إلى حوالي 5.96%، بعده، أي خلال الفترة تشرين الثاني/نوفمبر 2022-تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (= 1.88% + 4.08% في المعادلة). ويمكن اعتبار هذا الارتفاع جزء من التوقعات بارتفاع سعر صرف السوق بعد تطبيق قواعد الامتثال. أما الجزء الأهم فيتبين في الاستجابة لفجوة طلب النافذة في السوق الرسمي، وهذا ما يتضح من معلمة نسبة هذه الفجوة، والتي تساوي 1.29 في المعادلة. وهي تشير إلى أن تغير نسبة فجوة طلب النافذة بقيمة 1% تقود إلى زيادة نسبة الفجوة بين سعري الصرف بقيمة 1.29%. ويتسم تقدير هذه المعلمة بالموثوقية الاحصائية *statistically significant* حيث تبلغ قيمة *t-value* 5.6.

لذلك يمكن القول كما أُشير له في المتن أنه بعد فرض قواعد الامتثال أصبح سعر صرف السوق (الموازية) يتأثر بتوقعات نقص العرض في السوق الرسمي (النافذة) وتفاعل العرض للدولار في السوق الموازية مع الطلب عليه، بما فيه ذلك الجزء من الطلب غير المشبع من النافذة الذي يتجه للسوق الموازية. وفي هذا السياق، كما ذُكر في المتن أيضاً، فإن سبب استخدام الطلب والعرض الشهري المتراكمين لدولار النافذة في حساب نسبة فجوة طلب النافذة المستخدم في المعادلة، يعود إلى أن استجابة نسبة فجوة سعري الصرف لم يكن من الممكن مشاهدتها/قياسها من خلال المقارنة بين نسبة فجوة سعري الصرف، خلال كل شهر، مع نسبة فجوة طلب النافذة لذلك الشهر، الشكل (2) في المتن. ولكن عند استخدام نسبة فجوة طلب النافذة المحسوبة من الطلب الشهري والعرض الشهري المتراكمين، لوحظ "ارتباط" أو استجابة موثوقة احصائياً بين نسبي

الفجوتين، الشكل (3). ويمكن أن يشير ذلك إلى أن تغير سعر صرف السوق الموازية تأثر، خلال الأشهر الأولى التي اعقبت فرض قواعد الامتثال، بتوقعات استمرارها أكثر منه بنسبة فجوة طلب النافذة لذلك الشهر. ولم تتحقق الاستجابة إلا بعد تأكد المتعاملين في السوق الموازية من استمرار الرقابة، والتي تبينت في تنامي قيمة المتراكم من الطلب والعرض وتدرج زيادة نسبة الفجوة المحتسبة منهما، عموماً، كما يتضح في الجدول (2).

لذلك فإن استمرار الرقابة الدولية، والتي انطوت، كما هو ملاحظ من الجدول (1)، على رفض نسبة ملموسة من المبيعات اليومية، بلغت خلال الأشهر آب/أغسطس-تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حوالي 41% من هذه المبيعات، سيقود لاستمرار الفجوة بين الطلب على والعرض من دولار النافذة. وفي ظل العلاقة بين نسبة الفجوة في سعري الصرف ونسبة فجوة طلب النافذة، المبينة في المعادلة لإيكونومترية (1)، وتوجه طلب النافذة غير المشبع للسوق الموازية، كلاً أو جزءاً، فإن ذلك يعني استمرار وربما اتساع الفجوة بين سعر صرف السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي.

المعادلة الإيكونومترية بمعلماتها coefficients المقدرة:

$$(1) \text{Gap}R_t = 1.88\% + 4.08\% \lambda + 1.29 \text{Gap}W_t^c, \quad R^2 = 0.87,$$

$$t\text{-value} \quad (1.9) \quad (2.0) \quad (5.6)$$

$$\lambda = \begin{cases} 0, & \text{January, ..., October 2022,} \\ 1, & \text{November 2022, ..., November 2023,} \end{cases}$$

$$t = \text{January 2022, ..., November 2023.}$$

حيث أن:

$\text{Gap}R_t$: نسبة فجوة سعري الصرف. وتساوي الفرق بين سعري صرف السوق الموازية والرسمي مقسوماً

على سعر الصرف الرسمي $\times 100$ ، في الشهر t .

$\text{Gap}W_t^c$: نسبة فجوة الطلب المتراكم على دولار النافذة. وتساوي نسبة الفرق بين الطلب الشهري المتراكم

على النافذة (كما مبين في مجموع المبيعات اليومية) والعرض الشهري المتراكم منها (كما مبين في

المتحقق من هذه المبيعات) مقسوماً على الطلب الشهري المتراكم $\times 100$ ، في الشهر t .

أما معادلتني تعريف وحساب نسبتي الفجوتين فهما كما يلي، تبعاً:

نسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والسوق الموازية:

$$(2) \text{Gap}R_t = \left(\frac{ERm_t}{ERo_t} - 1 \right) \times 100, \quad t = \text{January 2022, ..., November 2023.}$$

نسبة فجوة الطلب المتراكم على دولار النافذة:¹⁰

$$(3) \text{Gap}W_t^c = \left(1 - \frac{S_t^c}{D_t^c} \right) \times 100,$$

$$\left. \begin{aligned} D_t^c &= \sum_{i=1}^{i=t} D_i, \\ S_t^c &= \sum_{i=1}^{i=t} S_i, \end{aligned} \right\} \begin{aligned} t &= \text{January 2022, ..., November 2023,} \\ 1 &= \text{Jan 2022, } 2 = \text{Feb 2022, ..., } 23 = \text{Nov 2023.} \end{aligned}$$

حيث أن:

D_t : الطلب على دولار النافذة للشهر t .

S_t : عرض دولار النافذة للشهر t .

D_t^c : الطلب المتراكم على دولار النافذة منذ كانون الثاني 2022 (= 1) وحتى الشهر t .

S_t^c : العرض المتراكم لدولار النافذة منذ كانون الثاني 2022 (= 1) وحتى الشهر t .

ERo_t : سعر صرف النافذة الأساس (الرسمي) للشهر t .

ERm_t : سعر صرف السوق الموازية للشهر t .

ومما تجدر ملاحظته في هذا التوصيف الرياضي، وتبين نتيجة استخدامه في حساب عمود "نسبة فجوة طلب النافذة المتراكم" في الجدول (2) أدناه، أن متراكم الفجوة بين الطلب والعرض (أي الطلب المتراكم ناقصاً العرض المتراكم) يساوي الفجوة بين الطلب والعرض (أي الطلب ناقصاً العرض) لذلك الشهر فقط، خلال الأشهر قبل فرض تطبيق قواعد الامتثال. ويعود ذلك إلى أن الفجوة لكل من هذه الأشهر تساوي صفراً نتيجة لتساوي الطلب والعرض خلالها، كما يظهر في عمود (3) في الجدول (1) أعلاه. من جانب آخر، وفي ضوء ذلك، فإنه بالنسبة لأشهر ما بعد تطبيق قواعد الامتثال، فإن متراكم الفجوة لكل شهر منها الذي يبدأ حسابه من كانون الثاني/يناير 2022 يساوي متراكم الفجوة الذي يبدأ حسابه من تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

¹⁰ إن نسبة فجوة الطلب المتراكم $\text{Gap}W_t^c$ المَعْرِفَة في المعادلة (3) والمستخدمَة في تقدير المعادلة الإيكونومترية (1) هي المستخدمة أيضاً في الشكل (3) في المتن. أما نسبة فجوة الطلب (غير المتراكم) $\text{Gap}W_t$ المستخدمة في الشكل (2) في المتن فهي تُعَرَّف وتُحَسَب كما يلي:

$$(3)' \text{Gap}W_t = \left(1 - \frac{S_t}{D_t} \right) \times 100, \quad t = \text{January 2022, ..., November 2023.}$$

الجدول (2) نسبة فجوة سعري الصرف الرسمي والموازي ونسبة فجوة طلب النافذة المتراكم

نسبة فجوة سعري الصرف %	نسبة فجوة طلب النافذة المتراكم %	المتراكم الشهري مليون دولار		الشهر (t)	
		رقم الموقع الإحصائي عرض النافذة المتراكم S_t^c	رقم مجموع المبيعات اليومية طلب النافذة المتراكم D_t^c		
$GapR_t = (ER_{mt}/ER_{ot} - 1) \times 100$	$GapW_t^c = (1 - S_t^c/D_t^c) \times 100$				
2.0	0	4,099	4,099	كانون الثاني /يناير	2022
1.7	0	7,759	7,758	شباط /فبراير	
1.6	0	11,752	11,751	آذار /مارس	
1.6	0	15,732	15,731	نيسان /أبريل	
2.1	0	19,181	19,180	أيار /مايو	
2.2	0	24,498	24,497	حزيران /يونيو	
2.0	0	28,452	28,451	تموز /يوليو	
1.8	0	34,001	34,000	آب /أغسطس	
1.8	0	38,725	38,724	أيلول /سبتمبر	
1.7	0	43,576	43,576	تشرين الأول /أكتوبر	
2.6	0.9	45,629	46,058	تشرين الثاني /نوفمبر	
5.5	3.4	46,801	48,467	كانون الأول /ديسمبر	
11.3	3.8	48,554	50,494	كانون الثاني /يناير	2023
19.8	4.6	50,562	53,027	شباط /فبراير	
19.8	4.7	54,247	56,933	آذار /مارس	
11.9	4.4	58,029	60,727	نيسان /أبريل	
11.9	6.4	61,658	65,865	أيار /مايو	
13.2	6.9	65,158	70,018	حزيران /يونيو	
15.2	8.1	68,256	74,259	تموز /يوليو	
16.8	9.9	71,103	78,920	آب /أغسطس	
19.1	10.8	73,479	82,347	أيلول /سبتمبر	
22.8	11.8	76,260	86,457	تشرين الأول /أكتوبر	
23.3	14.2	78,314	91,235	تشرين الثاني /نوفمبر	

المصادر:

- (1) طلب وعرض النافذة المتراكم الشهري: يساوي مجموع الطلب (العرض) من شهر كانون الثاني 2022 إلى الشهر المعني في الجدول. ولقد احتسب المتراكم من الطلب والعرض الشهري باستخدام الأرقام الشهرية في الجدول (1) أعلاه.
- (2) نسبة فجوة سعري الصرف: الجدول (1).

ملاحظة: مبيعات النافذة تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

مصادر الورقة

برنامج المحاييد (2023) "البنك المركزي العراقي - تحديات سعر الصرف وآفاق الحلول"، القناة الفضائية

العراقية الإخبارية، 27 تموز/يوليو، <https://www.youtube.com/watch?v=cP3fp4y8j1Q>.

مرزا، علي (2023-أ) "الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية - أسواق الصرف والسلع والخدمات في العراق"، شبكة

الاقتصاديين العراقيين، 25 شباط/فبراير، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا (2023) أوراق

اقتصادية ونفطية-العراق والعالم، المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان،

[Merza-Iraq & the World Volume III.](#)

_____ (2023-ب) "حول التوازن في سوق الصرف في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10

نيسان/أبريل، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا (2023) أوراق اقتصادية ونفطية-العراق والعالم،

المجلد الثالث، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان،

[Merza-Iraq & the World Volume III.](#)

_____ (2023-ج) "حول التوازن في سوق الصرف في العراق - مرة أخرى"، شبكة الاقتصاديين

العراقيين، 6 آب/أغسطس. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (2).

Reuters (2023) 'U.S. Treasury official says Iraq must act to avoid further action on

banks', 14 September, <https://www.reuters.com/world/us-treasury-official-says-iraq-must-act-avoid-further-action-banks-2023-09-14/>.

Royal Swedish Academy of Science, RSAS (2021) *Answering Causal Questions*

Using Observational Data, Scientific Background on the Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 2021, The Committee for the Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, October, 11.

التفاوت الاقتصادي في العراق¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تمثل هذه الورقة استطلاعاً أولياً لموضوع على درجة عالية من الأهمية، يشار له مراراً في الكتابات الاقتصادية والاجتماعية في العراق لا سيما بعد تغيير 2003، في تصاعد التفاوت الاقتصادي (في الدخل والثروات) والنابع أساساً من طريقة استغلال الربيع النفطي وانتشار الفساد وتنافس الفئات السياسية والاجتماعية على حصتها من هذا الربيع. ويتخذ هذا التنافس بعداً مهماً في ظل تواضع الجهود التنموية في التخلص من الفخ الربيعي من خلال العمل على بناء مصادر بديلة للنفط، بحيث أصبح الربيع النفطي هو الأساس في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وأصبح توزيعه من العوامل الأساسية في زيادة التفاوت الاقتصادي أو تناقصه.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لتناول التفاوت غير أن المؤشرات حوله قليلة وغير منظمة في العراق. فبعد نشاط مناسب خلال العقد الأول بعد تغيير 2003 في إعداد مسح حول الدخل والإنفاق والفقر، والتي على أساسها تعد مؤشرات حول التفاوت في الدخل، تراجع هذا النشاط خلال العقد الأخير بحيث غاب، فعلياً، أعداد مؤشرات منظمة حول التفاوت بعد عام 2012. نتيجة ذلك أصبح تناوله يعتمد بجزء مهم منه على تحليلات عامة اقتصادية واجتماعية بدون مؤشرات منظمة. هذا إضافة لتناوله بمقالات ونقاشات صحفية وفي وسائل التواصل الاجتماعي. أما التفاوت في الثروات وهو يمثل ركناً أساسياً في التفاوت الاقتصادي فليس له بيانات منظمة مباشرة، أصلاً، ويبقى تناوله معتمداً على مؤشرات عامة وفي بعض الأحيان انطباقية.

تبعاً لذلك، تتناول هذه الورقة موضوع التفاوت الاقتصادي في العراق، عموماً، بما في ذلك إعداد مؤشرات إضافية تكميلية لتفاوت الدخل/الرواتب في الجهاز الحكومي، للسنوات 2012-2023، وذلك للتعويض، جزئياً، عن النقص بعد عام 2012، في المؤشرات التي تغطي السكان ككل. وبذلك فهي ورقة استطلاعية هدفها تطير النقاش حول التفاوت الاقتصادي ومؤشراته المعدة فيها، على أمل أن يدفع ذلك إلى استعادة وتوسيع شمول المسوح والدراسات التي تتناول البيانات والتحليل والتوصيات بشأنها، لا سيما بعد اتساع مظاهر التفاوت خلال السنوات الأخيرة في العراق.

¹ ورقة أنجزت في حزيران 2024، غير منشورة سابقاً.

ثانياً: التفاوت الاقتصادي في العالم (1-2) التطور الاقتصادي والتفاوت

لقد رافق التفاوت في الدخل والثروات، مختلف مراحل التطور الاقتصادي في دول العالم. وفي دراسته لدول متقدمة، لا سيما الولايات المتحدة، وبعض الدول النامية، لاحظ الاقتصادي الأمريكي كوزنتس أن التفاوت في الدخل (والثروات) يزداد في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي ليعود إلى الانخفاض في المراحل اللاحقة؛ (Kuznets (1955). وهذا ما حدث، على سبيل المثال، من ارتفاع التفاوت في الدول المتقدمة بين أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، لينخفض بعد الحرب حتى سبعينيات القرن العشرين. وخلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة، عموماً، أقل تفاوتاً من الدول المتقدمة الأخرى. ولكن منذ تصاعد التوجهات النيو-ليبرالية في سبعينيات/ثمانينيات القرن الماضي، أخذ التفاوت يزداد في دول متقدمة ونامية/صاعدة، لا سيما في الولايات المتحدة التي أزداد التفاوت فيها مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، عموماً؛ أنظر: (Piketty (2014). وبالإضافة لحدوثه بين فئات المجتمع المختلفة، في كل دولة، ينصرف التفاوت الاقتصادي أيضاً إلى التفاوت بين الدول.

ويقود التفاوت إلى مشاكل متشعبة، اجتماعية واقتصادية، لا سيما إحلال بذور النزاع وتهديد السلام الاجتماعي، وفئوية/شخصية تتعلق بنوعية الحياة والصحة والإنتاجية، وحتى، كما لوحظ، تقصير العمر المتوقع، لاسيما لمن هم في السلم الأدنى من الدخل، الخ؛ (Sen (2017). هذا إضافة إلى إمكانية تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي؛ (World Bank (2005). وكمثال واضح على التوتر الاجتماعي ما حدث أثناء وباء كوفيد 19 في العالم. ففي الوقت الذي عانت فئات واسعة من الطبقة العاملة، في مختلف أنحاء العالم، من انخفاض دخولها أو فقدان عملها حققت فئة صغير من الأغنياء، في الدول المتقدمة والصاعدة، زيادة ملموسة في دخولها وارتفاعاً درامياً في ثروتها.

(2-2) أسباب التفاوت

طُرحت في الأدب الاقتصادي أسباب عديدة لزيادة التفاوت وانخفاضه. وكما يلي:

- (1) سوق العمل. يعتبر تفاعل العرض والطلب في هذه السوق من أهم العوامل للتفاوت في الدخل. فزيادة الطلب على فئة أو فئات مهارية محددة يزيد من معدلات أجورها مقارنة بفئات أخرى تقل معدلات أجورها و/أو تفقد عملها، مما يزيد أو يخفض التفاوت.
- (2) الضرائب. كون نسب شرائحها تصاعدياً أو ثابتة/تنازلية *progressive or regressive*. فالضرائب التي تتسم بنسب تصاعدياً (مع تزايد مستوى الدخل و/أو الإنفاق) تقلل التفاوت بقدر أنفاق حصيلتها على

الإعانات الاجتماعية وتدريب ورفع مهارة القوة العاملة، أو نسب ثابتة/تفاضلية تقلل المتوفر للمساعدات والتدريب ومن ثم تزيد التفاوت.

(3) التعليم. يزيد اكتساب المهارات الفرصة لإيجاد عمل وتزداد الفرص كلما زادت المهارة مما يزيد معدلات الأجور ويولد اتجاهًا نحو زيادة التفاوت أو انخفاضه بين من هم أقل وأكثر تعليمًا واكتساباً للمهارات.

(4) انتشار تطبيق مبادئ/توصيات إيديولوجية النيو-ليبرالية الاقتصادية. أدى اتساع تطبيق توصيات/مبادئ النيو-ليبرالية المتعلقة بتقليل الضوابط *deregulation* في الأسواق وحرية فصل العمال من ناحية، وإضعاف النقابات العمالية، من ناحية أخرى، إلى زيادة البطالة، لا سيما للمهارات المتدنية، وانخفاض القيمة الحقيقية لمعدلات أجورها ومن ثم زيادة التفاوت بين الفئات المهارية المختلفة، خاصة في الدول المتقدمة، وبالذات الولايات المتحدة. ولقد لاحظ (Piketty (2014، في هذا المجال، أن حصة العُشر الأعلى غنى من السكان في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، زادت خلال الثلاث العقود والنصف التي تلت سبعينيات القرن الماضي على حساب حصة الأعشار الأدنى. ولا يعود ذلك فقط إلى المستوى التعليمي والمهاري والصحي، الخ من الميزات المهنية *meritocracy* لهذه الفئة، وإنما أيضاً أساساً نتيجة للتغير السياسي والمؤسسي باتجاه ليبرالية السوق وإعادة الهيكلة المالية وغير المالية، وتراجع تصاعدية نسب ضرائب الدخل، وإضعاف قوانين الحد الأدنى لمعدلات الأجور، الخ، من ناحية، ونتيجة لتصاعد القوة السياسية والمالية والأرثية/العائلية *dynastic* التي يملكها العُشر الأعلى، من ناحية أخرى. ولقد تبين أثر هذه العوامل، إضافة لعوامل أخرى، في تخطي معدل العائد *rate of return* على استثمارات رأس المال لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ($r > g$)، في أغلب الدول المتقدمة، وبالذات في الولايات المتحدة. وتتملك فئات الأعشار الأعلى من الفئات الدخلية أغلب هذه الاستثمارات (المادية والمالية)، لا سيما رجال الأعمال والمستثمرين الماليين والمدراء التنفيذيين *CEOs* والصناديق المالية، والسيادية والتحوطية، الخ. أنظر أيضاً (Stiglitz (2024).

(5) التقدم التكنولوجي/الامتة والذكاء الاصطناعي. يقود التقدم التكنولوجي والامتة، عموماً، إلى زيادة التفاوت بين دخول الفئات العاملة من خلال التعويض عن القوة العاملة غير الماهرة لمصلحة القوة الماهرة وأصحاب الأعمال. ولكن التجربة السابقة أثبتت أنه بعد فترة تزداد المهام *tasks* التي تقود لزيادة الطلب على العمل، لا سيما الأقل مهارة، ومن ثم تخفيض التفاوت. غير أن تطور الذكاء الاصطناعي *Artificial Intelligence*، حديثاً، أخذ يحل الآلة ليس فقط محل العمل غير الماهر ولكن أيضاً العمل الماهر،

وبدرجة أكبر العمل متوسط المهارة؛ (Banerjee (2024), Maskin (2024). ومن غير الواضح في ما إذا سيستمر هذا الأثر للذكاء الاصطناعي في الأمد الطويل.²

(6) العولمة *globalization*. تغيّر أثر العولمة على التفاوت في الدخل والثروات، حسب تغير أشكالها، خلال القرن والنصف الماضية وكما يلي؛ (Maskin (2024):

(أ) في الفترات السابقة من العولمة قادت زيادة التبادل التجاري في العالم وبالذات أتباع الدول لمبدأ الميزة المقارنة *comparative advantage* إلى زيادة التخصص مما قاد بدوره إلى توزيع دخل أكثر مساواة بين وفي الدول المتبادلة. وسبب ذلك أن الدول المتقدمة تركز على إنتاج ما تحسن قوتها العاملة أداءه في التخصص (سلع صناعية) والدول الصاعدة/النامية على إنتاج ما تحسن قوتها العاملة، الأقل مهارة من الدول المتقدمة، في إنتاجه من سلع أولية. ويقود التبادل بتصدير السلع الصناعية للدول النامية والسلع الأولية للدول المتقدمة إلى زيادة الطلب على القوة العاملة في كل منهما مما يقود لزيادة معدلات الأجور وتقليل التفاوت. وهذا ما حدث في القرن التاسع عشر (والنصف الأول من القرن العشرين).

(ب) ولكن في العولمة الحالية ظهر بُعد مهم لم يكن شائعاً سابقاً وهو بالإضافة للتبادل في السلع والخدمات أخذ "الإنتاج المشترك" يتسع بين الدول. بعبارة أخرى، فإن سلع وخدمات متعددة يجري تصميمها في دول معينة وتجرى برمجة انتاجها في دول أخرى وتشارك دول عديدة في انتاج اجزاء تستخدم في انتاجها، ربما في مواقع متعددة. ولقد قاد ذلك إلى زيادة الطلب على أنواع محددة من المهارات دون أخرى في كل بلد، لا سيما الدول الصاعدة/النامية، مما قاد إلى زيادة التفاوت بين الفئات العاملة في تلك الدول. على سبيل المثال، قادت المشاركات في الإنتاج في دول آسيا وأمريكا اللاتينية إلى زيادة الطلب على الفئات غير الماهرة التي استُخدمت في التصنيع مما نتج عنه زيادة معدلات أجورها. في ذات الوقت، لم يزداد الطلب على فئات أكثر مهارة منها، بذات الخطى، وربما انخفض، مما قاد لتخلف معدلات أجورها. ونتج عن ذلك، بدوره، زيادة التفاوت في الدخل. وهذا يفسر زيادة التفاوت، على سبيل المثال، في الصين بالرغم من التقدم السريع فيها وكذلك في الهند.³

² حسب (Banerjee (2024)، نتيجة لعدم اليقين من اتجاه تأثير التقدم التكنولوجي ومن ضمنه الذكاء الاصطناعي، أزداد الطلب على التعليم المتعلق بالاختصاصات العالية، لا سيما في العالم المتقدم والصاعد، وذلك للتحوط من التأثير السالب للإحلال النابع من التقدم التكنولوجي. ولقد قاد ذلك لزيادة كلف التعليم في هذه الاختصاصات. ويقود الاختلاف في إمكانية قدرة الدفع للحصول على شهادة في هذه الاختصاصات، بين الفئات الموسرة والفقيرة، إلى زيادة التفاوت الاقتصادي، الخ.

³ حسب (Banerjee (2024)، تَسبَّب أحد أوجه التفاعل الداخلي والخارجي، في ظل زيادة التفاوت الاقتصادي خلال العقدين الماضيين في أغلب الدول المتقدمة والعديد من الدول الصاعدة، بحلقات مفرغة *vicious circles* تَسبَّبَتْ، بدورها، بمفاقمة التفاوت. فالزيادة الملموسة لدخول الفئات الموسرة (لا سيما تلك المولدة من ثرواتها المتنامية، التي بدورها لا تحفز على الاستثمار)

(7) الجنس *gender*: بشكل عام استمرت أجور النساء أقل من أجور الرجال في مختلف الدول. ويعود قسم من أسبابها إلى المشاكل التي تثار من الحمل والولادة اللذان يقودان للتغيب أو ترك العمل، هذا إضافة للانحياز الاجتماعي والحضاري *cultural*.

(8) العرق *race*: تقود النظرة المجتمعية ضد أعراق محددة، تجاه الأعراق الأخرى في الدول المتقدمة و/أو النامية/الصاعدة إلى التمييز في الأجور وفي الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عموماً مما يقود لزيادة التفاوت.

(9) انتشار الاقتصادات/الأسواق غير المنظمة أو الظلية *informal* وشيوع استخدام النقد فيها على حساب الاستخدام المصرفي واتسامها، عموماً، بالتهرب الضريبي. كما يكوّن التهريب والتعامل غير المشروع نسبة ملموسة من مبادلاتها، الخ، لا سيما في الدول النامية.

(10) الاسترباح والسوك الريعي *rent-seeking* والذي يقويه الانحياز السياسي واستخدام النفوذ وتكوين المؤسسة والقواعد التي تقود إلى توسيع مجال المحسوبية *cronyism* واستغلال ما توفره الجماعات السياسية من اعمال ومجالات استرباح وفساد، وغسيل للأموال؛ (2012) Stiglitz.

(11) البطالة والفقر. بالرغم من أن البطالة والفقر هما، بجانب مهم منهما، نتاج العوامل الأنفة المسببة لتفاوت الدخل والثروات، إلا ان استمرارهما، بمستوى عالٍ لفترة طويلة يزيد من درجة التفاوت، إضافة لتكريس الظواهر السلبية الاقتصادية وغير الاقتصادية والنزاع الاجتماعي.

(2-3) سياسات وإجراءات تخفيف التفاوت

تتراوح المعالجات، في مجال تخفيف التفاوت، من تدخل الدولة في زيادة الضرائب على الفئات الأغنى، من ناحية، وزيادة الإعانات، بما فيها المنح النقدية، وشمول الفئات الأفقر بالعاية الصحية والتعليم، إلى توفير إعادة التأهيل والتدريب، ومنح الحقوق السياسية وتوفير المجال للمشاركة العامة، من ناحية أخرى. ويحتل دور الدولة (و/أو المؤسسات الدولية) بعداً مهماً في إعانة تمويل برامج تدريبية لرفع مهارة الفئات العاملة التي ينخفض أو يركد الطلب عليها في سوق العمل، أما مباشرة، أو بحفز المنشآت على تدريب هذه الفئات و/أو تصميم برامج خاصة للتدريب.

رافقها نمو أبطأ لطلبها على السلع والخدمات. وفي الوقت ذاته، تقيّد نمو طلب الفئات الأفقر بسبب النمو الأبطأ لدخولها، مع انخفاضه للشرائح الأدنى منها، مقارنة بالفئات الموسرة. من جانب آخر، وبالارتباط بذلك، تغير أحد جوانب هيكل التجارة الدولية باتجاه نمو الطلب على السلع والخدمات التي تطلبها الفئات الموسرة، *brands*، بأسرع من نمو الطلب الاعتيادي مما قاد إلى تحقيق أرباح عالية للشركات المنتجة لهذه السلع والخدمات مقارنة بالشركات الأخرى. وتؤثر محصلة هذه التطورات في تقييد إمكانية النمو الاقتصادي، ومن ثم مقاومة التفاوت.

وتتصرف فلسفة البنك الدولي، في تخفيف التفاوت، إلى تمهيد المجالين الاقتصادي والسياسي لتوفير فرص "متماثلة للجميع" في الأمد الطويل، ومن ضمنها الفئات الفقيرة، ولكن بدون التأثير سلباً على حوافز الاستثمار والتقدم التكنولوجي والتي تمثل أهم دوافع/عوامل النمو والتنمية. هذا إضافة لتشجيع تأسيس جمعيات المنتجين *producer organizations* لزيادة القوة الاقتصادية في التسويق للمنتجين الصغار، من ناحية، وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، والارشاد، والتكنولوجيا، الخ، من ناحية أخرى؛ (World Bank (2005).

ثالثاً: التفاوت الاقتصادي في العراق

(1-3) العوامل الفاعلة

لعل أغلب العوامل التي ورد ذكرها آنفاً لأسباب تفاوت الدخل والثروات تؤثر في توزيع الدخل والثروات في العراق. غير أن مدى تأثير أي منها يحتاج إلى استطلاع احصائي وتحليلي اقتصادي/اجتماعي/سياسي لبيان أهميته. وفي هذه الورقة سأركز على أثر العرض من والطلب على العمل، من ناحية، ودور الاسترباح *rent-seeking* والفساد، من ناحية أخرى، في تفاوت الدخل والثروات. وفي كل من هذين البعدين يلعب الاستخدام في الجهاز الحكومي والقطاع العام، من ناحية، والإدارة الحكومية وسياساتها وممارساتها والمؤسسات التي تعمل من ضمنها، من ناحية أخرى، دوراً جوهرياً.⁴ وسأتناول هذا الدور المزدوج في هذه الفقرة والفقرة رابعاً، أدناه، قبل أن أنتقل إلى الفقرات التي تتعلق بالبطالة والفقير ونتائج قياس التفاوت في العراق، لأنتهي بملخص واستنتاجات.

(2-3) أثر التوظيف العام في تخفيف التفاوت

يلعب التوظيف العام (في الجهاز الحكومي والقطاع العام)، في العراق، دوراً بارزاً في التأثير في درجة التفاوت الاقتصادي للسكان ككل نتيجة للعوامل التالية:

(1) يمثل التوظيف العام (في الجهاز الحكومي ومنشآت القطاع العام) أهم "مُشغِّل" للقوى العاملة في العراق، لا سيما بعد تغيير 2003. إذ تزايد، منذ ذلك الحين بشكل مستمر، في ما عدا فترة برنامج صندوق النقد الدولي 2016-2019 ووباء كوفيد 19 في 2020/2021، ليرصن دوره المهم في عام 2023، نتيجة

⁴ المقصود بالجهاز الحكومي هو ذلك المُمَوَّل في الموازنة العامة الاتحادية. ويشمل الموظفين في الوزارات والتشكيلات الإدارية/الحكومية والقوات المسلحة والتعليم والصحة العاميين والضمان الاجتماعي. أما القطاع العام فيشمل المنشآت الحكومية/العامة في المجالين الإنتاجي والخدمي كالصناعات العامة والمصافي وحقول النفط، الخ من المنشآت ذات "الميزانيات المستقلة".

للزيادة الكبيرة في الاستخدام في الجهاز الحكومي. ففي عام 2014 قُدرت نسبته من الاستخدام الكلي بحوالي 43%؛ مرزا (2018) ومصادر أخرى.⁵ وحسب تقديراتي في هذه الورقة تزايدت هذه النسبة إلى حوالي 47% في عام 2021، ووصلت إلى حوالي 49% في 2023؛ أنظر الجدول (1) أدناه. فلقد بلغ عدد "القوى العاملة" في الجهاز الحكومي في 2023 حوالي 4.1 مليون شخص، ويضاف لهذا العدد حوالي نصف مليون في منشآت القطاع العام، بحيث يبلغ المجموع (التوظيف العام) حوالي 4.6 مليون. وبمقارنة السنتين 2021 و2023 يلاحظ أن التوظيف العام أزداد بحوالي 810 ألف الشخص، بحيث أن هذه الزيادة هي التي قادت لزيادة نسبة التوظيف العام في الاستخدام الكلي من 47% إلى 49% بين السنتين، لا سيما وأن زيادة الاستخدام غير الحكومي كانت زيادة محدودة في 2023. ويمكن الاستدلال على محدودية أهمية الاستخدام غير الحكومي من حقيقة أن الزيادة الصافية في الاستخدام بين سنتي 2021 و2022 كانت زيادة محدودة وتحققت جميعها في الاستخدام غير الحكومي. ومن المناسب الإشارة إلى أنه نتيجة لزيادة الاستخدام في الجهاز الحكومي في 2023، بالإضافة للزيادات الأخرى المحدودة غير الحكومية، انخفض معدل البطالة في الاقتصاد ككل من متوسط 16% في 2021/22 إلى ما أقدره بحوالي 7.6% في 2023؛ الجدولين (1) و(2).

(2) من جانب التأثير في شكل ونمط توزيع الدخل، من المناسب ملاحظة بُعد مهم في التوظيف الحكومي، وهو أن نمط مخصصات غلاء المعيشة في سلم الرواتب الحكومية، في وجود نوع من العلاقة العكسية، عموماً، بين مستوى الراتب الاسمي ونسبة "مخصصات غلاء المعيشة"، يساهم في تخفيف التفاوت في الرواتب/الدخل بشكل مهم في هذا التوظيف. مع ملاحظة أن المخصصات الأخرى المتعلقة بالمنصب والشهادات العليا والدرجات الخاصة (ومخصصات الخطورة)، الخ، تميل إلى الدفع باتجاه زيادة التفاوت. ولكن محصلة تأثير مجموع المخصصات قادت عموماً إلى تأثير تخفيضي للتفاوت بين رواتب العاملين في الدولة ومن ثم للدخل عموماً في المجتمع. هذا بالطبع إضافة لنفقات الرعاية الاجتماعية والحصة التموينية التي تؤثر بالاتجاه ذاته.⁶

⁵ يتبين من مرزا (2018، ص 55) "أن حصة الجهاز الحكومي من الاستخدام الكلي، بلغت 30% في 2007 وارتفعت إلى حوالي 36% في السنتين 2012 و2014. وإذا أضفنا العاملين في المنشآت العامة (القطاع العام) ترتفع النسبة من 38% في 2007 إلى حوالي 43% في السنتين 2012 و2014". أنظر أيضاً الجدول (1). مع ملاحظة أن نشاط "المنشآت العامة"، أو القطاع العام، هو من ضمن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أي عدا الجهاز الحكومي. ولقد ورد في: (UNESCO 2019) Vol 1, p. 35، "أن الحكومة وفرت 40% من إجمالي الاستخدام في العراق في 2014، ومن ضمن ذلك وفرت 60% من استخدام النساء". وفي كردستان وفرت الحكومة في 2014 حوالي 45% من استخدام الرجال و80% من استخدام النساء".

⁶ بالإضافة للراتب الاسمي تُدفع مخصصات تمثل نسباً من الراتب الاسمي أو مبالغ مقطوعة. وهناك مخصصات متعددة. فمخصصات غلاء المعيشة، والتي تم تبنيتها في سنة 1941 أثناء الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتصاعد التضخم، وُعِدَّت في

(3) ارتفاع حصة الأجور (تعويضات العاملين أو "المشتغلين"، بتعبير الحسابات القومية) للجهاز الحكومي (نشاط "الحكومة العامة"، الذي لا يشمل العاملين في القطاع العام) في الأجور الكلية للاقتصاد عموماً، وفي القطاع غير النفطي خصوصاً، خلال العقدين المنصرمين. حيث زادت هذه الحصة في الأجور الكلية من حوالي 50% خلال السنوات 2005-2007 إلى حوالي 54% خلال السنوات 2019-2021. في المقابل، زادت هذه الحصة في الناتج غير النفطي، بين الفترتين، من حوالي 51% إلى حوالي 56%. وفي ذات الاتجاه ارتفعت حصة الأجور الكلية (تعويضات العاملين) في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 17% خلال السنوات 2005-2007 إلى حوالي 30% خلال السنوات 2019-2021. وفي المقابل، زادت حصة الأجور في الناتج غير النفطي، بين الفترتين، من حوالي 37% إلى حوالي 48%. الجدول (2).

رابعاً: قضايا مؤسسية وهيكلية وتأثيرها في التفاوت الاقتصادي في العراق

(1-4) المجالين العام والخاص

إن الصورة التي تقدمها مؤشرات التفاوت في العراق، سواء كانت لمجموع السكان أو لموظفي الدولة من تفاوت "معتدل" نسبياً، مقارنة بالعديد من الدول، كما سيتبين في الفقرة سادساً أدناه، إنما تمثل جانب من واقع التفاوت. فعلى مستوى السكان ككل فإن مؤشرات التفاوت في الدخل، والتي تُحتسب، عادة، من بيانات مسوحات الإنفاق والدخل والتي بالرغم من شمول مجتمعي الإحصائي مشاركين في الاقتصاد/السوق "المنظم" *formal* وغير المنظم/الظل *informal*، هي في الحقيقة أقل تمثيلاً للأنشطة الظلية، بسبب تجنب المُستطلعين، في هذه الأنشطة بالذات، تزويد ارقام دقيقة للدخل، في استمارات المسح مقارنة بالمشاركين بالأنشطة المنظمة. لذلك فإن انحيازها، فعلياً، للجانب المنظم للاقتصاد يقلل من درجة شمولها ويزيد من حقيقة التفاوت للمجتمع الإحصائي ككل عما تبينه المؤشرات المحتسبة من هذه المسوح. مع ملاحظة أن بيانات الإنفاق ربما تكون، من ناحية الإفصاح، أفضل من بيانات الدخل في قياس التفاوت في "الدخل"⁷. ولا شك أن التهرب الضريبي

سنة 1960، تُدفع لموظفي الجهاز الحكومي بنسب "متنازلة" مع الراتب الاسمي. وابتداءً من سنة 1989 استُبدلت مخصصات غلاء المعيشة لبعض الدرجات الوظيفية المهنية بمخصصات "الخطورة". كما تم تعديل حجم ونسب وشمول مخصصات غلاء المعيشة للدرجات في سلم الرواتب الدنيا في سنة 2022. ولقد استُحدثت أيضاً مخصصات المنصب والشهادة والمنطقة الجغرافية. وبعد تغيير سنة 2003 تزايدت المخصصات الخاصة والحماية، الخ، لا سيما للمناصب العالية.

⁷ عند قياس التفاوت في الدخل في العراق لسنة 2005، على سبيل المثال، كما سيتبين في الفقرة سادساً أدناه، يظهر بأن معامل جيني يساوي 0.379. أنظر الجدولين (2) و(6). ولكن عند قياس التفاوت في الإنفاق لنفس السنة، باستخدام نفس مصدر البيانات المبين في الجدولين (2) و(6)، يظهر أن معامل جيني يساوي 0.452، أي أنه يبين تفاوتاً أكبر. وفي ضوء النقاش في

واتساع استخدام النقد والتهريب، الخ، في المجالات/الاسواق الظلية يعرقل ليس فقط الإفصاح عن الدخل وإنما أيضاً صعوبة متابعة صحة بيانات المسوح المختلفة، من ناحية، أو إمكانية اللجوء إلى سجلات الضريبة للمساعدة في قياس التفاوت في الدخل، من ناحية أخرى. ويعود ذلك إلى أن سجلات الضريبة نفسها تشكو من ضعف الشمول لا سيما للمجالات/الأنشطة الظلية.⁸

أما على مستوى موظفي الدولة، فبالرغم من أن بيانات رواتب/تعويضات الموظفين تتسم بالدقة نسبياً، سواء في تخصيصات الموازنة، أو في الأرقام الفعلية لتعويضات الموظفين فيها التي تنشرها دورياً وزارة المالية، فإنها لا تعكس الدخول الفعلية "المستلمة" لفئة ملموسة من الموظفين. إذ أن انتشار المحاصصة والفساد، اللذان تسندهما قوى إدارية مؤثرة، في استغلال الأموال والأصول العامة وفي الاسترباح من الريع النفطي *rent-seeking*، والمحسوبية، في المجالين العام والخاص، من ناحية، والإطارات المؤسسية والإدارية والقانونية التي تشكلت لتجنب المسائلة، الخ، من ناحية أخرى، قاد، خلال العقدين الماضيين، إلى بروز فئات منتفعة (داخل وخارج التوظيف العام) زادت، بشكل قانوني و/أو غير قانوني، دخولها وثروتها العقارية وغير العقارية بجانب توسيع سلطتها ونفوذها. أنظر أيضاً: (Jiyad 2023).

ولقد تطورت هذه الفئات وعلاقتها إلى ما يماثل طبقة، أخذت سماتها بالتشكل والتميز في محلات سكن ونمط استهلاك وأماكن ترفيه ومدارس تعليم، الخ، متشابهة من ناحية، وأحياناً مقتصرة عليها، من ناحية أخرى.⁹ هذا إضافة لمظهر آخر سواء لموظفي الدولة أو في القطاع الخاص يتمثل في إقامة نسبة مهمة من عوائلهم في الخارج، بحيث من الصعوبة مسح احوالهم المعيشية (لأسباب مادية أو حمائية من خلال النفوذ المؤسسي والأمني، والإقصائي للرقابة والمسائلة) لمعرفة أثرها في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل ما أُطلق عليه "سرقة" القرن في 22/2021 (3.8 ترليون دينار) وامثالها وسرقة النفط ومنتجاته، لا سيما منذ ما بينته تقارير المفتش العام لوزارة النفط في 2005 و2006، وتقكيك مصرفي بي جي، الخ، وما

المتن حول المجالين/النشطين المنظم وغير المنظم/الظلي، ربما يكون التفاوت في الإنفاق هو الأكثر تمثيلاً للتفاوت في الدخل. بالطبع هذه الملاحظة بحاجة إلى عينة أوسع، من ناحية، واختبار وتدقيق متأبين، من ناحية أخرى.

⁸ من المناسب هنا ملاحظة أن عدداً من الاقتصاديين في العالم المتقدم استخدم سجلات الضريبة للمساعدة في قياس التفاوت في الدخل والثروات، مثل Kuznets في ثلاثينيات- خمسينيات القرن الماضي و Piketty في أعماله عن قياس التفاوت لا سيما في كتابه (Piketty 2014).

⁹ لقد تَرَصَّن نفوذ شخصيات وجماعات من ضمن هذه الطبقة من خلال إنشاء قنوات تلفزيونية ومواقع تواصل اجتماعي. ولقد رَشَّح أن هذه القنوات ومواقع التواصل الاجتماعي تدفع رواتب وأجور عالية مقارنة بالعمل في الدولة أو حتى في القطاع الخاص "الاعتيادي".

يُتداول، في المجال العام، عن حصص "المكاتب الاقتصادية" للأحزاب من المشتريات والمشاريع الحكومية، ومبالغ رواتب ومخصصات واقطاعات الأراضي الممنوحة لكبار موظفي الدولة والدرجات الخاصة فيها، و"حماياتهم"، أمثال بارزة في زيادة نسبة الريع النفطي الذي يتجه نحو فئات متنفذة في الجهاز الإداري وغير الإداري وفئات في المجتمع، ذات علاقة بالمؤسسية العامة، مما يقود لزيادة التفاوت في الدخل والثروات.

وفي هذا المجال، ونتيجة للتشدد في التحويل الخارجي (من خلال نافذة البنك المركزي) في السنوات الأخيرة، أخذ جزء مهم من أموال الفساد وما زاد عن "الحاجة" من الرواتب والرشاوى، الخ، وما لم يهرب من أموال الفساد إلى الخارج، يتجه نحو امتلاك العقارات والأسواق التجارية والمطاعم في الداخل، مما قاد لزيادة أسعار الأراضي والتضخم عموماً. وبهذا ظهر للعيان جانب من الثروات والدخول المستمدة من أموال الفساد ومظاهره، من ناحية، وتبعاتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية أخرى.

(2-4) الفساد وتضخيم حجم الميزانية العامة

يقود أنواع من الفساد الشائعة في العراق إلى تضخيم حجم الميزانية العامة الاتحادية. على سبيل المثال ما يلي:

(1) في ما يخص ما يُتداول في المجال العام عن حصص "المكاتب الاقتصادية" للأحزاب والجماعات المتنفذة من تخصيصات المشتريات والمشاريع الحكومية *government projects & procurements*، فهذه الحصص إنما تتدرج ضمن تكاليف السلع والخدمات والمشاريع الاستثمارية في الميزانية. والتي يتم "زيادتها" لتشمل هذه الحصص وتظهر، في المجال العام، كأرقام كلية في الموازنة بدون تفصيل للمشاريع أو المشتريات بحيث من الصعب متابعتها والتحقق منها.

(2) وعلى نفس الغرار، فأن الرشاوى الكبيرة، التي يدفعها متعاقدون لتسهيل منح العقود، لتوريد السلع والخدمات أو تنفيذ المشاريع العامة، تنعكس أيضاً في زيادة تخصيصات كلفة السلع والخدمات الموردة أو انشاء المشاريع لتمولها الميزانية العامة. أما بالنسبة للرشاوى "الصغيرة" فأنها لا تظهر عادة في زيادة التكاليف في الميزانية العامة، وهي تتم عبر سلسلة من الشبكات "التعاونية" في الدوائر المختلفة (ربما على شاكلة الرشاوى الكبيرة)، بحيث تُسهّل معاملات دافعي الرشوة في إنجازها بدون تعقيد إداري مصطنع أو غير مصطنع. وتزداد الرشوة بمقدار عدم قانونية طلب المعاملة.

(3) الموظفون "الفضائيون" أو الوهميون. منذ تغيير عام 2003 رافق تزايد عدد موظفي الدولة ظهور بواحد تعيينات غير حقيقية في الجهاز الحكومي، بما فيه القوات المسلحة، ومن ضمنه إقليم كردستان. أي أن هذه التعيينات تتضمن إضافة أعداد من الموظفين تصرف لهم الرواتب الشهرية والمخصصات وليس لهم وجود و/أو أنهم متغيبون. ولقد أطلق على هذه الظاهرة في العراق "الفضائيون". ويستلم هذه الرواتب

موظفون آخرون وقوى متنفذة في الجهاز الإداري وتوزع على فئات منتقعة بحيث تمثل دخول إضافية لرواتبهم. ولقد ظهرت تقديرات لعدد الفضائيين، غير أن من الصعب التثبت منها.¹⁰ ولقد اقترحت إجراءات ووسائل عديدة، طُبِقَ بعضها، لتقليل عدد الفضائيين في السنوات السابقة. وبالرغم من انخفاضهم لا زال تواجدهم مستمر. ومن الوسائل المقترحة إجراء تعداد لموظفي الدولة (والذي لم يتم لحد الآن)، من ناحية، وتطبيق قواعد المالية/المحاسبية الحكومية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، من ناحية أخرى، بما في ذلك أتمتة مدفوعات الرواتب وتبني البطاقة الوطنية الموحدة في التدقيق.

(4) الاستهلاك بالمجان للكهرباء مباشرة من الشبكة الوطنية بشكل غير قانوني. أدت هذه الممارسة إلى المساهمة في انخفاض العوائد من توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. ولقد قاد ذلك، بدوره، من بين عوامل أخرى كالتسعير المنخفض وضعف إجراءات وتكنولوجيا القياس والجباية، وتواضع كفاية إدارة الطلب، الخ، إلى الحاجة لزيادة الدعم المالي من خلال الميزانية العامة الاتحادية.

(5) هناك فقرات في الميزانية العامة من الصعب معرفة مآلاتها. على سبيل المثال، في موازنتي 2012 و2016 فقرة بعنوان "مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات". ولقد ورد في كلا الميزانيتين عدد الموظفين وتخصيصات رواتبهم لهذه المديرية. وبقسمة الرواتب على عدد الموظفين يتبين أن متوسط الراتب الشهري للموظف في هذه المديرية في موازنة 2012 بلغ حوالي 173 مليون دينار/موظف/شهر وفي موازنة 2016 حوالي 124 مليون دينار/موظف/شهر. وهذه الرواتب تعادل حوالي 148 ألف دولار/موظف/شهر في موازنة 2012 و105 ألف دولار/موظف/شهر في موازنة 2016. ومن الواضح أن هذا لا يمكن أن يكون متوسط الراتب الشهري لموظفي هذه المديرية. ومن الصعب التأكد من هذا الأمر لأن النفقات الفعلية على الرواتب/تعويضات الموظفين في تقارير وزارة المالية لا تبين التفاصيل التي يمكن استقراءها من الموازنة. على سبيل المثال، فإن التقارير الشهرية لسنة 2016، لا تحتوي على أي ذكر لهذه المديرية.

وكل من الظواهر المبينة أعلاه، وغيرها، يحتاج إلى بحث وتمحيص لمعرفة حجمها الحقيقي، لأنها تساهم في تضخيم الاستفادة المالية التي تنعكس في الرواتب الفعلية المستلمة والثروات الإضافية لعاملين في الجهاز الحكومي ولشخصيات متنفذة، ومن ثم في التفاوت في الدخل في الجهاز الحكومي وفي المجتمع ككل.

¹⁰ ورد في تقرير صحفي نُشر في بداية 2024 ما يلي: "عضو مجلس النواب العراقي عن اللجنة المالية النيابية ... كشف عن أرقام صادمة تخص أعداد الموظفين الفضائيين وأعداد الموظفين مزدوجي ومتعددي الراتب في البلاد، مؤكداً أن أعدادهم تقترب من 600 ألف موظف ... وأضاف: أن "أرقام الموظفين الذين يتقاضون رواتب مزدوجة (راتبين) أو أكثر يتراوح ما بين 250 - 300 ألف موظف"، مبيناً أن "هؤلاء الموظفين مسجلون في أكثر من دائرة حكومية ويتقاضون رواتب شهرين منها في وقت واحد". أنظر: الموقع الإلكتروني الساعة (2024) "مئات آلاف الموظفين الوهميين أغلبهم في الأجهزة الأمنية... متى يوقف العراق هدر المليارات؟"، 31 كانون الثاني/يناير، <https://alssaa.com/post/show/22413>.

(3-4) رواتب ومخصصات كبار موظفي الدولة

بلغ عدد الدرجات الخاصة والمدراء العامون (الدرجتين الوظيفيتين أ وب) 5,541 في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021، وزاد إلى 6,117 في موازنة 2023. وفي كلا السنتين كانت هاتين الدرجتين تمثلان نسبة ضئيلة من عدد الموظفين الممولين في الموازنة الاتحادية. فلقد بلغت 0.17% (1.7 بالألف) في 2021 و0.15% في 2023؛ الجدول (4) أدناه. ولا تبين وثائق الموازنات العامة الاتحادية المنشورة في المجال العام بيانات عن قيمة وحصص الدرجات الوظيفية عموماً، لا سيما الدرجتين المشار إليهما، من الرواتب/تعويضات الموظفين. لذلك فإن قيمة وحصصهما من الرواتب في الموازنة يخضع للتقدير.

وعند تطبيق سلم الرواتب حسب قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008، على الدرجتين العليا (أ) و (ب)، البالغ عددهم 5,541، في الجدول (15) المتعلق بمؤشرات التفاوت لسنة 2021، في الملحق أدناه، يتبين أنه مع افتراض مخصصات 150-200% من الراتب الأسمي، الذي يبينه سلم الرواتب، من ناحية، والتعديلات التي أجريتها، باستخدام هذا السلم والمخصصات، والمشروحة في مصادر الجدول (15)، من ناحية أخرى، فإن مجموع رواتب موظفي هاتين الدرجتين لسنة 2021 يُقدَّر بحوالي 1,336 مليار دينار. وهذا يؤلف حوالي 2.5% من إجمالي رواتب الموظفين الواردة في موازنة 2021 والبالغ 53,840 مليار دينار (أي حوالي 4,487 مليار دينار شهرياً الواردة في الجدول 15). أي أن هاتين الدرجتين تستلمان حوالي 15 مرة بقدر نسبتها في عدد الموظفين، وهو رقم عالي. من جانب آخر، وكما أشير له آنفاً، فإن دخول موظفين في هاتين الدرجتين لا تقتصر على الرواتب والمخصصات التي يعكسها سلم الرواتب والمخصصات، وإنما ربما تشمل مخصصات إضافية، من ناحية، والاستفادة المالية والمادية التي يوفرها المنصب فيهما، من ناحية أخرى. وبالنتيجة تزداد نسبة دخولهما مقارنة بنسبتهما في عدد الموظفين عن 15 مرة بشكل ملموس.

ومن المناسب الإشارة إلى أنه ظهر في المجال العام "تخمينات" تتعلق بحصة هاتين الدرجتين زائداً حصة المناصب السيادية الأعلى من "إجمالي رواتب موظفي الدولة" (تعويضات الموظفين) يتسم بعضها بالافراط غير المعقول، بحيث وصل أحد التخمينات إلى 40% من إجمالي الرواتب في موازنة 2021.¹¹

¹¹ ورد في مقال منشور في 2021، ما يلي: "فضلاً عن عدد وكلاء الوزراء والمديرين العامين هناك 23 وزيراً و325 نائب وزير، مع الرؤساء الثلاثة ... ليكون المجموع 5.892 درجة يستهلكون قرابة 40% من إجمالي رواتب الدولة، تقسم على هيئة رواتب ومخصصات وحمايات أمنية وإيفادات سفر. ويبلغ الراتب [الشهري] الأساسي والمخصصات لوكيل الوزير 12 مليون دينار (8200 دولار) أما راتب المدير العام فيبلغ 8 ملايين دينار (5500 دولار)، وبحسب الأرقام المثبتة للدرجات الوظيفية لوكلاء الوزراء 511 وللمديرين العامين 5030 في الموازنة المالية 2021، فإن المجموع المالي لرواتب وكلاء الوزراء يبلغ شهرياً

(4-4) تبعات

تقود القضايا المعروضة آنفاً، إلى تخفيض درجة الثقة بما تبينه البيانات الرسمية المتوفرة والمؤشرات التي يمكن حسابها عن التفاوت بين دخول/رواتب الموظفين. لذلك فإن شمول المظاهر المتصلة بالفساد والاسترباح في مؤشرات تفاوت الدخل والثروات في العراق سيقود إلى قيمة أكبر من قيمة المؤشرات المستمدة من البيانات الموصوفة في هذه الورقة.

وغني عن القول، من جانب آخر، أنه بالرغم من حقيقة انتشار الفساد ووضوح العديد من مظاهره، في العراق، إلا أن البيانات عنه تتسم بالضبابية وعدم الدقة إلا في ما ندر وأشير له آنفاً. ويبقى، عموماً، بدون توثيق أكاديمي وطني، و/أو صحفي استقصائي جدي، رصينين من حيث حجمه، من ناحية، وكيفية توزيع غنائه، والفئات المستفيدة منه، من ناحية أخرى.¹² هذا بالرغم من ظهور بيانات دولية دورية عن الفساد المتصور في العراق *Perceived corruption Index* من قبل منظمة الشفافية الدولية *Transparency International*.

خامساً: البطالة والفقر في العراق

إن استمرار البطالة والفقر، بمستويات ملموسة، هو من العوامل التي تقود إلى تكريس التفاوت في الدخل والثروات والتأثير سلباً في الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية وبرز الظواهر السلبية الأخرى في المجتمع من اختلاف ونزاع، وفي مقدمتها ضмор الشعور الوطني والمواطنة. وتشير البيانات المُحدّثة للبطالة في العراق إلى ارتفاعها بحيث بلغت حوالي 16% خلال السنوات 2019-2022؛ هذا قبل انخفاضها في 2023، كما أشير له أعلاه. الجدول (2) أدناه. مع ملاحظة أن هذا الانخفاض غير قابل للاستدامة *unsustainable* كونه نابع من تضخم الجهاز الحكومي، المتخّم بالبطالة المقنعة أصلاً، والممول من عوائد النفط، وهو تمويل غير مستدام في الأمد الطويل، وربما حتى المتوسط.

من جانب آخر، بالرغم من قدمها النسبي، تشير المؤشرات المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء ومن البنك الدولي إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق تراوحت بين خمس ورُبُع السكان بين 2006 و2012. وهذه نسبة كبيرة في اقتصاد ريعي قائم على منظومة سياسية/مؤسسية شعبية، من ناحية، ولا تتناسب مع الحالة المتدنية للفقر في الدول النفطية، المجاورة، لا سيما الخليجية، من ناحية أخرى. ومن المناسب الإشارة

نحو 6 مليارات و132 مليون دينار، أما المجموع المالي لرواتب المديرين العامين فيبلغ 40 ملياراً و240 مليون دينار شهرياً".
أنظر: قناة الجزيرة (2021) "الوظائف العليا في العراق تستنزف 40% من رواتب الدولة، تعرّف على أعدادها"، 1 أيار/مايو،
<https://www.aljazeera.net/news/2021/5/1/في-العراق-511-وكيل-وزير-و-5030-مدير-عام>.

¹² تمثل الورقة التي كتبها سجّاد جواد خطوة مناسبة في هذا الاتجاه، أنظر: (2023) Jiyad.

أن هناك شيء من ضعف الاتساق حول هذه النسبة بين الجهاز المركزي للإحصاء، من ناحية، والبنك الدولي، من ناحية أخرى؛ كما بيَّنتُ في ملاحظة في هذا الخصوص، تحت الجدول (2) أدناه. مع ملاحظة أن مسح الفقر 2017-2018 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لا يتضمن مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر، بالرغم مما ورد فيه من هدف حساب هذه النسبة.¹³

سادساً: مؤشرات التفاوت المتاحة والمحسوبة في هذه الورقة

يُستخدم عادة عدد من المؤشرات لقياس التفاوت في الدخل أو الثروات أو في غيرها من المتغيرات في المجتمع الإحصائي. ولعل أوسعها انتشاراً، لا سيما بالنسبة لقياس التفاوت في الدخل/الثروات، مؤشر معامل جيني *Gini Coefficient* ومؤشر حاصل قسمة حصة العُشر أو الخمس الأعلى (الأغنى) من السكان إلى العُشر أو الخمس الأدنى (الأفقر)، الخ. ويقاس معامل جيني، الذي يتخذ قيمة بين الصفر والواحد، درجة عدم المساواة الواقعة بين هاتين القيمتين، حيث تتصاعد الدرجة بزيادة قيمة المؤشر. وتعني قيمة الصفر المساواة التامة في هذا المجتمع، حيث يحصل كل شخص (أو أسرة) فيه على دخل متساوي أو يملك ثروة متساوية مع الآخرين. بينما تعني قيمة الواحد أقصى قدر من عدم المساواة. إذ يحصل فرد واحد (أو أسرة واحدة) على كل الدخل (أو يملك كل الثروة) بينما لا يحصل أي من الآخرين على دخل أو يملك ثروة. أما حاصل قسمة حصة العُشر أو الخمس الأعلى للأدنى فيقيس عدد المرات التي تبلغها الحصة العليا إلى الدنيا. فكلما زاد عدد المرات زاد التفاوت، وبالعكس.

(1-6) موقع العراق بين دول العالم

تتوفر مؤشرات لتفاوت دخول السكان ككل في العراق خلال الفترة 2005-2012 متمثلة بمعامل جيني وحاصل قسمة العُشر أو الخمس الأعلى من السكان إلى العُشر أو الخمس الأدنى. مع العلم أنه بالرغم من توفر مسح للأنفاق والدخول (المسح الاقتصادي والاجتماعي) للنصف الأول من 2014 (قبل هجوم داعش) ولكنه لا يحتوي من توزيع الدخل فيه بما يسمح بحساب هذه المؤشرات.

وتبين المؤشرات المتاحة للسنوات 2005-2012 انخفاض التفاوت بين 2005 و2012. فلقد انخفض معامل جيني من متوسط يبلغ حوالي 0.345 خلال السنوات 2005-2007 إلى حوالي 0.295 في سنة 2012. وعلى نفس الشاكلة انخفض حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى من السكان من 8.8 مرة إلى 8.2 مرة خلال الفترة ذاتها.

¹³ أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء (بدون تاريخ) مسح رصد وتقييم الفقر في العراق 2017-2018، *SWIFT*، الصفحتين 123 و136.

وبالمعايير الدولية فإن هذه المؤشرات في السنوات 2005-2012 تبين تفاوتاً "معتدلاً، نسبياً. إذ بمقارنة العراق مع دول العالم، التي يتوفر لها مؤشرات جيني (لسنوات مختلفة)، يتبين من بيانات البنك الدولي التي تشمل 169 دولة (بما فيها مؤشر جيني للعراق لسنة 2012) أن متوسط هذه الدول يبلغ 0.374. إن كون معامل جيني للعراق، 0.295، أقل من "المتوسط العالمي"، من ناحية، وكون العراق يقع في الترتيب الخمسين بين الدول المشمولة، من ناحية أخرى، يبين أن العراق يعتبر، من الدول "معتدلة" التفاوت نسبياً. مع ضرورة الأخذ بالاعتبار الملاحظات الآتية حول مدى "شمولية" مؤشر التفاوت المتعلق بالعراق.¹⁴

(6-2) مؤشرات إضافية تكميلية

في ظل نقص البيانات والمؤشرات المتعلقة بتفاوت الدخل في العراق، لا سيما بعد سنة 2012، من الصعوبة تقديم صورة متسقة لهذا التفاوت خلال العقدين المنصرمين. لذلك حاولت في هذه الورقة سد جانب من هذا النقص بحساب مؤشرات تكميلية/إضافية لمتغير مقارب *proxy* نوعاً، بالرغم من أنه جزئي لا يغطي كل السكان، يتمثل بالتفاوت بين دخول/رواتب العاملين في الجهاز الحكومي، تمتد حتى سنة 2023. ويعود هذا الاختيار، كما أُشير له آنفاً، إلى أن الاستخدام في الجهاز الحكومي (مع العاملين في القطاع العام) يمثل حوالي نصف التوظيف (الاستخدام) الكلي في الاقتصاد، من ناحية، وحقيقة تزايد حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الأجور في التوظيف الحكومي في الأجور الكلية، من ناحية ثانية، وتتوفر البيانات حوله، من ناحية ثالثة.

وفي ضوء سلم الرواتب "الأسمية" للدرجات الوظيفية، في قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008، وقوانين وتعليمات مخصصات غلاء المعيشة (والخطورة) ومخصصات الشهادة العلمية والمراكز الوظيفية والمنطقة الجغرافية، التي تضاف للرواتب الأسمية، قمتُ بإعداد جداول للرواتب (الأسمية زائداً المخصصات المُقدرة)، مماثلة للجداول المأخوذة من مسوح الإنفاق والدخل. ومن هذه الجداول تم حساب مؤشرات جيني وحاصل قسمة حصة العُشر والخُمس الأعلى إلى العُشر والخُمس الأدنى للسنوات 2012-2023 في ما عدا السنوات 2014 و2020 و2022. فالسنتين 2014 و2022 لم تصدر لهما موازنات عامة اتحادية سنوية، والسنة 2020 لم يتوفر فيها كامل عدد القوى العاملة في قانون الموازنة. أنظر: الجداول (8) - (19) في الملحق أدناه. مع العلم أن الموازنات العامة السنوية قبل 2012 لا تبين تخصيصات تعويضات الموظفين، لذلك لم يكن بالإمكان إجراء حساب المؤشرات قبل 2012.

¹⁴ بيانات البنك الدولي عن مؤشر جيني للدول المشار إليها في المتن مُنزلة في 22 آذار 2024 من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?most_recent_value_desc=fal

ويتبين من النتائج إن معامل جيني للموظفين بقي منخفضاً نسبياً خلال كامل الفترة 2012-2023 مما يبين تفاوتاً منخفضاً لدخول موظفي الدولة التي تشمل الرواتب الأسمية والمخصصات التي يستلمها الموظفون. إذ بلغ متوسط معامل جيني 0.223 خلال الفترة 2012-2023. ومن حيث تطوره فإنه ارتفع من 0.194 في سنة 2012 إلى 0.228 خلال السنوات 2013-2021 لينخفض إلى 0.217 في سنة 2023. ويبين حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى نتائج مماثلة، حيث لم يزد حاصل القسمة، طيلة هذه الفترة، عن حوالي 3.4 مرة. الجدول (2) أدناه.

ولكن من المناسب الإشارة إلى أنه في توزيع الرواتب الاسمية، باستخدام جدول سلم الرواتب، من ناحية، والاجتهاد في نسب المخصصات،¹⁵ من ناحية أخرى، على الدرجات الوظيفية، في الحسابات أعلاه، نتج عنهما عدم إمكانية توزيع كامل الرواتب التي وردت في الموازنات. ولقد عالجت ذلك من خلال زيادة رواتب الدرجات الوظيفية "بالتناسب" ليساوي مجموعها مجموع الرواتب الكلية.¹⁶ وبالإضافة لحساب مؤشرات التفاوت حسب "الدرجات الوظيفية"، قُمت بحسابها أيضاً حسب "التشكيلات الإدارية" (رئاسة، وزارة، إدارة، مؤسسة، محافظة). ففي قوانين الموازنات تمثل الرواتب (تعويضات الموظفين) الواردة في الموازنة مجموع الرواتب الأسمية والمخصصات. ولقد تم حساب مؤشرات جيني وحاصل قسمة حصتي العُشر والخمس الأعلى إلى العُشر والخمس الأدنى، حسب التشكيلات الإدارية، لثلاث سنوات 2012 و2016 و2023. ويتبين من نتائج حساب مؤشرات التفاوت حسب التشكيلات الإدارية أن معامل جيني بلغ مستوى منخفضاً قدره 0.156 في سنة 2012 ليرتفع إلى 0.181 في 2016 ويعود إلى الانخفاض إلى 0.140 في 2023. ويبين حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى انخفاضاً مماثلاً في التفاوت، حيث كان حاصل القسمة يساوي 2.4 مرة في 2012 ليرتفع إلى 2.6 مرة في 2016 ويعود إلى الانخفاض إلى 2.2 مرة في 2023. الجدول (2).

وبهذا يلاحظ أن التفاوت حسب التشكيلات الإدارية يتوافق مع التفاوت حسب الدرجات الوظيفية. وكلاهما يبين تأثير القوانين الوظيفية في الرواتب الأسمية والعلاوات والمخصصات المختلفة في الحد من تفاوت الرواتب/الدخول.

¹⁵ بالرغم من وجود قوانين للمخصصات حسب سلم جداول الدرجات الوظيفية غير انها وردت بشكل عام من الصعب توزيعها بدون الاطلاع على الجداول التفصيلية التي تعد في وزارة المالية للموازنة التي تظهر في كل سنة. وفي ظل عدم توفر هذه الجداول في المجال العام لا بد من الاجتهاد كما تم القيام به في هذه الورقة. مع العلم أنه إذا كان يمكن القيام باجتهاد مناسب للدرجات الوظيفية 1-10 فإن الاجتهاد يصبح صعباً في ما يخص الدرجتين العليا (أ) و (ب) المتعلقة بالدرجات الخاصة والمدراء العامين. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للمناصب الأعلى.

¹⁶ أنظر الملاحظة حول "متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة" في مصادر الجداول (8) - (16) في الملحق أدناه.

ومن المناسب بيان أن حسابات مؤشرات التفاوت أعلاه (سواء للدرجات الوظيفية أو التشكيلات الإدارية) استخدمت تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية لتعويضات الموظفين (الرواتب والأجور) وليس تعويضات الموظفين الفعلية التي تنشرها وزارة المالية في تقاريرها الشهرية عن "تنفيذ" الموازنة. ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود تقابل بين تصنيف التشكيلات الإدارية التي تظهر في النفقات الفعلية في هذه التقارير وتصنيف التشكيلات الإدارية التي تظهر في قانون الموازنة العامة الاتحادية.

(3-6) الانتقال من تفاوت معتدل إلى تفاوت أكبر

بمقارنة مؤشرات التفاوت لسنة 2012 للموظفين مع نظيرتها للسكان ككل يتبين أنه بينما كان متوسط معامل جيني للموظفين (حسب الدرجات الوظيفية والتشكيلات الإدارية) يتراوح بين 0.156 و0.194 فإنه كان 0.295 للسكان ككل خلال السنة ذاتها. الجدول (2). ويمكن الاستنتاج من ذلك أن معامل جيني للسكان من غير الموظفين كان أعلى منه لمجموع السكان، مما يبين، بدوره، الأثر التخفيضي للتوظيف الحكومي على مؤشرات التفاوت للسكان ككل. ولكن من جانب آخر، فإن بقاء التفاوت منخفضاً في دخول موظفي الدولة خلال السنوات 2012-2023 لا يتضمن بقاء التفاوت للسكان ككل على نفس مستواه خلال السنوات السابقة. إذ إن تسبب العوامل المشار إليها، في الفساد والاستغلال غير المشروع لجزء مهم من الربح النفطي ومحاصصته، في تضخيم دخول وثرورات الفئات المستفيدة في القطاعين العام والخاص، من ناحية، وفي الدخول المولدة في الاقتصاد غير المنظم/الظلي (بما فيها التهريب والمخدرات، الخ)، من ناحية أخرى، قاداً، بأغلب الظن، إلى زيادة التفاوت في الدخول المستلمة فعلاً عما تبينه مؤشرات التفاوت للسكان ككل، حيث قد يكون العراق أنتقل من تفاوت معتدل نسبياً، بالمعايير الدولية، إلى تفاوت أكبر.

سابعاً: ملخص واستنتاجات

(1) بالرغم من تعدد وتشعب أسباب التفاوت الاقتصادي، تُركّز هذه الورقة على أثر العرض من والطلب على العمل، من ناحية، ودور الاسترباح *rent-seeking* لا سيما من الربح النفطي، والفساد، من ناحية أخرى، في تفاوت الدخول والثرورات في العراق. وفي كل من هذين البعدين يلعب الاستخدام في الجهاز الحكومي والقطاع العام، من ناحية، والإدارة العامة وسياساتها وممارساتها والمؤسسات التي تعمل من ضمنها، من ناحية أخرى، دور جوهري.

(2) بالرغم من الأهمية الكبيرة لتناول التفاوت غير أن المؤشرات حوله قليلة وغير منظمة في العراق. فبعد نشاط مناسب خلال العقد الأول بعد تغيير 2003 في إعداد مسح حول الدخول والإنفاق والفقر، والتي على أساسها تعد مؤشرات حول التفاوت في الدخول، تراجع هذا النشاط خلال العقد الأخير بحيث غاب،

فعلياً، إعداد مؤشرات منظمة حول التفاوت بعد عام 2012. أما في ما يخص التفاوت في الثروات فلا تتوفر عنها مؤشرات منظمة مباشرة، أصلاً. نتيجة ذلك أصبح تناول التفاوت في الدخل والثروات يعتمد بجزء مهم منه على تحليلات عامة اقتصادية واجتماعية بدون مؤشرات منظمة، كافية. هذا إضافة لتناوله بمقالات ونقاشات صحفية وفي وسائل التواصل الاجتماعي.

(3) نتيجة لغياب مؤشرات عن تفاوت الدخل بعد عام 2012، تم في هذه الورقة حساب مؤشرات أخرى تكميلية/إضافية لتفاوت الدخل تغطي السنوات 2012-2023، لممثل مقارب *proxy* ولكنه جزئي، وهو تفاوت الرواتب/الدخل في التوظيف الحكومي. وبالرغم من محدودية هذا المؤشر لأنه لا يغطي كل السكان ولكنه يغطي جزءاً واسعاً منه كونه يمثل حوالي نصف الاستخدام في العراق، من ناحية، وحقيقة تزايد حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الأجور في التوظيف الحكومي في الأجور الكلية، من ناحية ثانية، وتتوفر البيانات حوله، من ناحية ثالثة.

(4) هناك بُعد مهم في التوظيف الحكومي، يتمثل في أن نمط مخصصات غلاء المعيشة في سلم الرواتب الحكومية، في وجود نوع من العلاقة العكسية، عموماً، بين مستوى الراتب الاسمي ونسبة غلاء المعيشة، يساهم في تخفيف التفاوت بشكل مهم في هذا التوظيف. ولقد تغلب أثر هذه المخصصات على أثر مخصصات أخرى تدفع باتجاه زيادة التفاوت. هذا بالطبع إضافة لنفقات الرعاية الاجتماعية والحصة التموينية التي تؤثر باتجاه تخفيض التفاوت.

(5) تشير مؤشرات تفاوت الدخل لكل السكان خلال السنوات 2006-2012 ولموظفي الدولة خلال السنوات 2012-2023 تفاوتاً "معتدلاً"، نسبياً، في العراق، بالمعايير الدولية، سواء استُخدمت مؤشرات معامل جيني أو حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى (الأغنى) على العُشر الأدنى (الأفقر).

(6) غير أن هذه المؤشرات مأخوذة من بيانات لا تغطي، بشكل كافٍ، مجالين مهمين في المجتمع والاقتصاد. الأول هو الاقتصاد غير المنظم/الظل، *informal*، الذي يمثل نسبة مهمة من الاقتصاد الكلي والذي يتسم بتهرب ضريبي واستخدام نقدي أكبر، عموماً. أما المجال الآخر فيتمثل في الفساد الحكومي واستغلال المنصب، ومن ثم الربح النفطي، والذي يقود إلى تخطي الدخل الفعلية لفئة ملموسة من موظفي الدولة للرواتب التي يستلموها، سواء في الدرجات الوظيفية العليا، أو في الدرجات المتوسطة والدنيا. وتمتد الاستفادة من أموال الفساد واستخدام النفوذ، من خلال المحسوبية والمصالح المشتركة، إلى القطاع الخاص.

(7) وبالنتيجة فإن التفاوت الفعلي في العراق هو، بأغلب الظن، يتخطى، بدرجة أو بأخرى، المؤشرات الواردة في هذه الورقة؛ سواء في الداخل أو مقارنة بدول العالم.

الجدول (1) العاملون في الجهاز الحكومي والقطاع العام والاستخدام الكلي

2023	2022	2021	2019	2018	2017	2016	2014	2012	2007	
43.3	42.2	41.2	39.1	38.1	37.1	36.2	36.0	34.2	29.8	السكان، مليون
25.8	25.2	24.5	23.3	22.7	22.1	21.5	21.7	20.2	17.9	الفئات العمرية +15 في سن العمل، مليون
39.5%	39.5%	39.5%	40.9%	41.7%	42.4%	43.2%	42.7%	42.9%	43.2%	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي
10.19	9.94	9.69	9.53	9.45	9.37	9.29	9.28	8.66	7.75	قوة العمل (عرض العمل)، مليون
7.6%	15.5%	16.2%	15.1%	14.1%	13.0%	10.8%	10.6%	11.9%	11.7%	معدل البطالة
9.41	8.39	8.12	8.09	8.12	8.15	8.29	8.30	7.63	6.85	الاستخدام الكلي في الاقتصاد، مليون
4.07		3.26	2.94	2.89	2.89	2.90	3.00	2.75	2.06	العاملون في الجهاز الحكومي، مليون
0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	0.55	العاملون في منشآت القطاع العام، مليون
4.62		3.81	3.49	3.44	3.44	3.45	3.55	3.30	2.61	مجموع العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام، مليون
49.1%		47.0%	43.2%	42.3%	42.1%	41.7%	42.8%	43.3%	38.1%	نسبة العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام إلى الاستخدام الكلي
										مؤشرات الناتج، ترليون دينار بأسعار 2007
224.4	213.2	199.3	224.1	212.3	206.8	210.0	175.9	163.5	112.0	الناتج المحلي الإجمالي (بما فيه رسم الخدمة المحتسب)
119.7	129.4	115.5	133.0	127.9	129.6	135.1	90.2	83.8	59.0	الناتج النفطي (استخراج النفط الخام والغاز)
104.6	83.7	83.8	91.1	84.4	77.2	74.8	85.7	79.7	53.0	الناتج غير النفطي
24.3	16.5	19.5	18.2	17.8	17.0	16.7	17.3	16.4	12.1	من ضمنه الحكومة العامة

المصادر:

- (1) 2014-2007: مرزا (2018).
- (2) المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الثاني:
- 2023-2016: السكان والفئات العمرية في سن العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي. ولقد ورد في الجدول (2-1) في هذا الباب "ان الإسقاطات السكانية للفترة 2015-2023 محتسبة حسب فرضيات سكانية جديدة".
- 2022-2016: معدل البطالة.
- (3) العاملون في الجهاز الحكومي 2016-2023: قوانين الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المبينة في الجدول (عدا 2022 التي لم تصدر لها موازنة).
- (4) العاملون في القطاع العام. رقم ورد في مرزا (2018). ولم يختلف بين سنة وأخرى لتوقف التوسع في منشآت القطاع العام.
- (5) الناتج المحلي الإجمالي والنفطي وغير النفطي وناتج الحكومة العامة 2016-2022: مرزا (2023). أنظر أيضاً الجدول (3) أدناه.
- (6) إسقاط الناتج المحلي الإجمالي والنفطي وغير النفطي وناتج الحكومة العامة لسنة 2023: (أ) الناتج النفطي: أنخفض إنتاج النفط الخام (بما فيه الإقليم) من 4.45 م ب ب ي في 2022 إلى 4.12 م ب ب ي في 2023 (بيانات وزارة النفط)، أي بنسبة انخفاض 7.5% بين السنتين. ولقد استخدمت هذه النسبة لسنة 2022 لإسقاط الناتج النفطي لسنة 2023 مقاساً بأسعار 2007. (ب) ناتج الحكومة العامة: ارتفع عدد العاملين في الجهاز الحكومي الممولين في الموازنة العامة (كما يتبين في هذا الجدول) من 3.26 مليون في 2021 إلى 4.07 مليون في 2023، أي بنسبة نمو 24.8% بين السنتين. ولقد استخدمت هذه النسبة لسنة 2021 لإسقاط ناتج الحكومة العامة في سنة 2023 مقاساً بأسعار 2007. (ج) الناتج غير النفطي: في ضوء نسبة الناتج غير النفطي إلى ناتج الحكومة العامة في 2022، قدر الناتج غير النفطي لسنة 2023 بدلالة ناتج الحكومة العامة في 2023، مقاسين بأسعار 2007.
- (7) إسقاط معدل البطالة لسنة 2023: = (قوة العمل أو العرض الكلي للعمل - مجموع العاملين أو الطلب الكلي على العمل) / قوة العمل × 100.

ملاحظات:

- (أ) قوة العمل (العرض الكلي للعمل) = السكان في سن العمل × معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي.
- (ب) مجموع العاملين في الاقتصاد (الطلب الكلي على العمل) = (1- معدل البطالة) × قوة العمل.
- (ج) فيما يخص عدد العاملين في الجهاز الحكومي لسنة 2014 فإنه قُدر في مرزا (2018، ص 63) باستخدام مشروع الموازنة العامة الاتحادية 2014 لأن الموازنة العامة الاتحادية 2014 لم تصدر بسبب عدم اقرار المشروع.
- (د) لم تحتوي الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2020 على جدول للقوى العاملة وإنما للقوى العاملة الإضافية. أما سنة 2022 فلم تصدر فيها موازنة عامة اتحادية. لهذا السبب لم تشمل سنة 2020 في الجدول. أما سنة 2022 فلقد شملت وذلك لاستخدامها، بغية الانطلاق في إسقاط الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023 في ضوء نمو الإنتاج النفطي بين السنتين، من ناحية، ونسبة نمو الاستخدام في الجهاز الحكومي بين 2021 و2023 (الذي يمثل نسبة نمو القيمة المضافة الاجمالية للحكومة العامة بأسعار 2007، بين السنتين)، من ناحية أخرى.

الجدول (2) معدل البطالة ومؤشرات الفقر والتفاوت في الدخل في العراق

مؤشرات التفاوت في الدخل					نسبة السكان تحت خط الفقر %		نسبة تعويضات موظفي الجهاز الحكومي %		نسبة تعويضات العاملين (الأجور) %		معدل البطالة %		
حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى		معامل جيني <i>Gini Coefficient</i>	لموظفي الجهاز الحكومي	للسكان ككل	البنك الدولي \$6.85 شخص/يوم PPP2017	الجهاز المركزي للإحصاء	في مجموع تعويضات العاملين في الناتج غير النفطي	في مجموع تعويضات العاملين في الناتج المحلي الإجمالي	في الناتج غير النفطي	في الناتج المحلي الإجمالي			
حسب الدرجات الوظيفية	حسب التشكيلات الإدارية										للسكان ككل	للموظفي الجهاز الحكومي	للسكان ككل
											28.1	2003	
											26.8	2004	
		11.0		0.379			45.1	44.3	34.8	15.1	18.0	2005	
		6.1		0.286	26.4		51.4	50.7	37.8	17.3	17.5	2006	
		9.4		0.370		22.9	55.7	54.9	39.8	19.1	11.7	2007	
							59.8	58.8	47.5	21.7	15.3	2008	
							59.4	58.2	46.1	26.9	14.4	2009	
							54.1	53.1	45.3	25.5	13.5	2010	
							56.1	55.2	43.7	21.0	12.7	2011	
2.4	2.8	8.2	0.156	0.194	0.295	24.7	18.9	52.4	51.6	45.2	23.3	11.9	2012
	3.2			0.224				52.1	51.3	46.4	25.6	9.3	2013
								53.0	52.2	46.9	26.8	10.6	2014
	3.3			0.227				54.8	51.5	46.8	33.3	10.7	2015
2.6	3.4		0.181	0.231				52.4	49.2	46.8	32.9	10.8	2016
	3.4			0.229				51.9	49.4	46.6	29.7	13.0	2017
	3.4			0.232				55.1	52.9	44.6	25.9	14.1	2018
	3.4			0.229				56.3	54.9	45.4	27.5	15.1	2019
								56.3	54.8	48.5	35.3	16.2	2020
	3.3			0.225				55.2	52.2	49.3	28.4	16.2	2021
												15.5	2022
2.2	3.2		0.140	0.217								7.6	2023

المصادر:

(1) معدل البطالة: 2003-2008، 2012، المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023، الجدول 10/2 ب.

2013-2021: المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023، الجدول 10/2 ب، وبيانات البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>

مُنزلة في 2024/1/20.

2022: بيانات البنك الدولي، المشار لها أعلاه.

2023: إسقاط كما ورد في الجدول (1) أعلاه.

التفاوت الاقتصادي في العراق

2009-2011: توصيل بين سنتي 2008 و2012.

- (2) نسبة تعويضات العاملين في الناتج المحلي الإجمالي وغير النفطية ونسبة تعويضات موظفي الجهاز الحكومي من مجموع تعويضات العاملين في الناتج المحلي الإجمالي وتعويضات العاملين في الناتج غير النفطي: محتسبة من بيانات الجدول (3) أدناه.
- (3) السكان تحت خط الفقر حسب الجهاز المركزي للإحصاء:
- 2007: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (2009) تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- 2012: اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2013) النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013.
- (4) السكان تحت خط الفقر حسب البنك الدولي، بيانات البنك الدولي المشار لها أعلاه.
- (5) معامل جيني للسكان ككل:
- 2005 احتسبته من بيانات وردت في المجموعة الإحصائية السنوية 2014-2016 ويسري الأمر ذاته على حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى لهذه السنة. أنظر الجدول (6) في الملحق ادناه.
- 2007 احتسبته باستخدام بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي IHSES 2007، ويسري الأمر ذاته على حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى لهذه السنة. أنظر الجدول (7) في الملحق ادناه.
- 2006 و2012: وردا في بيانات البنك الدولي المشار لها أعلاه عن العراق. ويسري الأمر ذاته على حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى لهاتين السنتين.
- (6) معامل جيني لموظفي الدولة حسب الدرجات الوظيفية وحسب التشكيلات الإدارية 2012-2023: احتسبته لكل من هذه السنوات وحسب هاذين التقسيمين. ويسري الأمر ذاته على حاصل قسمة حصة العُشر الأعلى إلى الأدنى لهاتين السنتين. أنظر الجداول (8) - (19) في الملحق أدناه.

ملاحظات:

- (أ) الدرجات الوظيفية والتشكيلات الإدارية:
- الدرجات الوظيفية: الدرجة العليا (أ) والدرجة العليا (ب) وعشر درجات أخرى.
 - التشكيلات الإدارية: سيادية، وزارة، مؤسسة، إدارة، محافظة، الخ.
- (ب) هناك شيء من ضعف الاتساق في مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر بين الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي، في هذا الجدول. فالنسبة تختلف بين 2006 و2007 بهامش ملموس بالرغم من أن خط الفقر متساوي بين الجهاز المركزي والبنك الدولي، في هاتين السنتين، كما سأبينه في أدناه. أما لسنة 2012 فالنسبة تختلف بشكل ملموس أيضاً، بما يتخطى نسبة الاختلاف في خطي الفقر بين الجهتين، كما سأبينه في أدناه أيضاً.
- إن نسبة السكان تحت خط الفقر حسب الجهاز المركزي للإحصاء، لسنة 2007، محتسبة على أساس خط فقره يمثله عدد من السرعات الحرارية قدرها 2337 سعرة/شخص/يوم، في حين أن نسبة السكان تحت خط الفقر حسب البنك الدولي محتسبة على أساس خط فقر بقيمة \$6.85/شخص/يوم بقياس القوة الشرائية المعادلة PPP لسنة 2017 (PPP2017). وسأبين في ما يلي أن خطي فقر البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء، لسنتي 2006 و2007، متبايناً، متطابقين. فلقد استخدم الجهاز البيانات التالية لحساب خط الفقر لسنة 2007: استهلاك 2337 سعرة/شخص/يوم، بكلفة غذاء 34,250 دينار/شخص/شهر ومواد أخرى 42,646 دينار/شخص/شهر بمجموع لخط الفقر يساوي 76,896 دينار/شخص/شهر بأسعار 2007. أما بأسعار 2017 فأن خط الفقر يساوي 113,749 دينار/شخص/شهر (بضرب خط فقر 2007 بحاصل قسمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في 2017 إلى قيمته التقاوت الاقتصادي في العراق

في 2007، المأخوذان من بيانات البنك الدولي، والبالغ، أي حاصل القسمة، 1.4793) أي $1.4793 \times 76,896 = 113,749$ دينار/شخص/شهر بأسعار 2017. وبقسمة هذه الرقم على سعر صرف القوة الشرائية المعادلة (للاستهلاك الخاص في بيانات البنك الدولي) للدينار تجاه الدولار في سنة 2017 البالغ حوالي 555 دينار للدولار تبلغ قيمة خط الفقر حوالي \$205/شخص/شهر أو حوالي \$6.85/شخص/يوم بمقياس القوة الشرائية المعادلة لسنة 2017 PPP. وتبين هذه الحسابات أن خط الفقر المعبر عنه بالسعرات الحرارية والمقاس بالدينار لسنة 2007 يساوي أو يعادل خط الفقر المبين في بيانات البنك الدولي لسنة 2006. وبالرغم من اختلاف السنيتين من غير الواضح، في ضوء تساوي خط الفقر، لماذا الاختلاف الملموس لنسبة السكان تحت خط الفقر بينهما.

- أما بخصوص سنة 2012 فإن عدد السعرات التي استخدمت في حساب خط الفقر المبين في الجدول لم يُذكر في تقرير الفقر المشار له في النقطة (3) أعلاه. ولكن ورد فيه أن قيمة خط الفقر (الأغذية والمواد الأخرى) لسنة 2012 بلغت 105,500 دينار/شخص/شهر بأسعار 2012. أما بأسعار 2017 فإن حساباتي، المشابهة لحسابات 2007، تبين أن خط الفقر لسنة 2012 يساوي 99,163 دينار/شخص/شهر (بضرب خط فقر 2012 بحاصل قسمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في 2017 إلى قيمته في 2012 المأخوذان من بيانات البنك الدولي، والبالغ، أي حاصل القسمة، 1.0639) أي $1.0639 \times 105,500 = 99,163$ دينار/شخص/شهر بأسعار 2017. وبقسمة هذه الرقم على سعر صرف القوة الشرائية المعادلة (للاستهلاك الخاص في بيانات البنك الدولي) للدينار تجاه الدولار في سنة 2017 البالغ حوالي 555 دينار للدولار تبلغ قيمة خط الفقر حوالي \$179/شخص/شهر أو حوالي \$5.96/شخص/يوم بمقياس القوة الشرائية المعادلة لسنة 2017 PPP. وتبين هذه الحسابات أن خط الفقر المقاس بالدينار لسنة 2012، والذي يعادل \$5.96/شخص/يوم، هو أقل من خط الفقر المبين في بيانات البنك الدولي لسنة 2012 (\$6.85/شخص/يوم)، وكلاهما محتسب بالقوة الشرائية المعادلة لسنة 2017 PPP. غير أن الاختلاف في نسبة السكان تحت خط الفقر بين الجهتين تتخطى، بهامش ملموس، نسبة الاختلاف في خطي الفقر بينهما.
- إن 2337 سعرة/شخص/يوم كخط للفقر يعتبر عالياً. وعادة يستخدم 2000-2100 سعرة/شخص/يوم. إن استخدام 2000-2100 سعرة سيخفض نسبة من هم تحت خط الفقر.
- من المناسب التأكيد على أن الحسابات هنا استخدمت سعر صرف القوة الشرائية المعادلة للدينار العراقي تجاه الدولار الدولي 555 دينار للدولار في سنة 2017، وليس سعر الصرف الرسمي (النافذة/الأساس) الذي بلغ 1,184 دينار للدولار في سنة 2017.

الجدول (3) تعويضات العاملين/المشتغلين وفائض العمليات في الناتج المحلي الإجمالي
مليار دينار، بالأسعار الجارية

2013			2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			2005			الأنشطة الاقتصادية
القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	
13,046	8,556	4,490	10,485	6,876	3,609	9,918	6,503	3,415	8,366	5,525	2,842	6,833	4,471	2,362	6,042	3,978	2,064	5,494	3,605	1,889	5,569	3,667	1,902	5,064	3,322	1,742	الزراعة والصيد والغابات وتربية الاسماك
125,574	124,495	1,079	126,436	125,448	988	115,256	114,509	748	72,905	72,175	730	55,998	55,284	714	87,208	86,627	581	58,988	58,695	293	52,807	52,572	235	42,378	42,175	203	استخراج النفط والغاز
871	705	167	790	629	161	743	579	164	665	500	165	566	431	134	313	204	109	286	231	55	223	179	44	151	113	38	أنواع أخرى من التعدين
6,286	3,862	2,424	6,919	3,991	2,929	6,133	3,677	2,456	3,679	1,696	1,983	3,411	1,403	2,008	2,644	1,064	1,580	1,818	718	1,099	1,473	632	841	971	457	514	الصناعة التحويلية
4,904	3,189	1,715	4,441	2,721	1,719	3,443	1,959	1,484	2,910	1,330	1,580	2,312	992	1,320	6,586	2,894	3,692	973	341	631	779	306	473	588	235	354	تجهيز الكهرباء والماء
20,202	10,673	9,528	15,416	8,641	6,775	10,359	5,524	4,835	10,263	5,198	5,065	5,634	3,177	2,456	1,844	351	1,493	4,928	3,211	1,717	3,450	2,248	1,202	2,685	1,777	908	البناء والتشييد
20,532	17,210	3,322	19,637	16,361	3,277	14,116	12,357	1,759	12,459	10,908	1,551	10,309	9,017	1,292	8,393	7,646	747	6,973	6,348	625	6,350	5,892	458	4,199	3,833	365	تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والفنادق والمطاعم
18,088	9,377	8,711	14,440	7,628	6,812	10,176	6,662	3,514	9,452	6,199	3,253	8,520	5,147	3,373	8,574	5,780	2,794	7,333	4,891	2,443	6,743	4,556	2,187	5,888	4,386	1,501	النقل والتخزين والاتصالات
4,919	4,565	354	4,105	3,704	401	2,714	2,358	356	1,985	1,681	304	1,132	861	271	2,403	2,159	243	1,542	1,411	131	690	570	120	521	427	94	الوساطة المالية
16,341	16,256	86	15,569	15,487	81	15,241	15,238	3	13,382	13,379	3	12,248	12,248	0	11,027	11,027	0	9,322	9,322	0	7,255	7,255	0	4,955	4,955	0	ملكية دور السكن والأنشطة العقارية والإيجارية
40,101	4,076	36,025	34,345	3,678	30,667	27,600	2,271	25,329	24,101	2,021	22,080	21,233	718	20,515	20,920	707	20,213	12,146	411	11,735	8,690	294	8,396	5,116	173	4,943	الحكومة العامة
3,882	1,503	2,379	3,143	1,088	2,055	2,919	1,062	1,857	2,937	933	2,005	2,611	1,828	783	2,490	1,606	884	2,157	1,404	753	2,036	1,322	714	1,395	894	501	أنشطة مجتمعية وشخصية أخرى
274,746	204,467	70,279	255,727	196,251	59,476	218,618	172,699	45,919	163,105	121,544	41,561	130,806	95,578	35,228	158,444	124,043	34,401	111,961	90,590	21,372	96,067	79,493	16,574	73,911	62,747	11,164	المجموع حسب الأنشطة
125,574	124,495	1,079	126,436	125,448	988	115,256	114,509	748	72,905	72,175	730	55,998	55,284	714	87,208	86,627	581	58,988	58,695	293	52,807	52,572	235	42,378	42,175	203	الناتج المحلي (استخراج النفط والغاز)
149,172	79,972	69,200	129,292	70,803	58,488	103,361	58,190	45,171	90,200	49,369	40,831	74,808	40,293	34,514	71,236	37,416	33,819	52,973	31,895	21,078	43,260	26,921	16,339	31,533	20,572	10,961	الناتج غير النفطي

يتبع

المصادر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لنشرات مديرية الحسابات القومية والمجموعات الإحصائية السنوية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، المبينة في مرزا (2023)، الصفحات 24 و 25.

ملاحظة: حتى سنة 2009 كان نشاط (ملكية دور السكن والأنشطة العقارية والإيجارية) يشمل ملكية دور السكن فقط دون الأنشطة العقارية والإيجارية. لذلك ليس هناك تعويضات للعاملين بين 2005 و 2009 في هذا النشاط.

تابع الجدول (3) تعويضات العاملين/المشغلين وفائض العمليات في الناتج المحلي الإجمالي
مليار دينار، بالأسعار الجارية

2021			2020			2019			2018			2017			2016			2015			2014			الأنشطة الاقتصادية
القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	القيمة المضافة الاجمالية	الفائض	تعويضات المشتغلين	
9,971	6,673	3,298	13,131	8,612	4,519	10,411	6,826	3,586	7,572	4,959	2,613	6,598	4,324	2,274	7,832	5,133	2,699	8,161	5,348	2,813	13,129	8,762	4,367	الزراعة والصيد والغابات وتربية الاسماك
137,597	133,056	4,541	63,336	61,268	2,068	114,386	112,556	1,830	120,174	117,311	2,863	88,665	85,447	3,218	67,400	63,448	3,952	65,194	61,243	3,952	116,940	115,851	1,089	استخراج النفط والغاز
299	192	107	286	177	109	445	335	111	442	331	111	400	332	68	397	329	68	397	319	78	506	358	148	أنواع أخرى من التعدين
6,714	4,489	2,226	5,582	3,722	1,860	5,903	3,343	2,560	5,464	3,604	1,860	4,820	2,842	1,978	4,436	2,621	1,816	4,235	2,357	1,877	4,999	2,971	2,029	الصناعة التحويلية
4,829	1,799	3,030	5,550	3,215	2,336	7,355	5,252	2,103	7,150	5,458	1,692	6,486	4,768	1,719	6,451	4,772	1,679	5,928	4,283	1,645	5,847	4,063	1,784	تجهيز الكهرباء والماء
12,380	6,586	5,794	11,303	5,185	6,119	18,576	14,248	4,328	12,442	9,600	2,842	13,409	7,818	5,590	12,261	7,768	4,492	12,515	7,948	4,567	19,098	10,458	8,640	البناء والتشييد
20,716	17,092	3,624	19,636	16,171	3,464	23,035	19,671	3,364	24,502	21,100	3,402	20,072	16,651	3,421	18,594	15,112	3,481	21,327	17,839	3,487	20,932	17,339	3,593	تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والفنادق والمطاعم
30,260	16,966	13,294	22,723	12,093	10,631	23,906	11,583	12,323	25,467	11,026	14,441	23,982	11,163	12,819	22,619	10,997	11,622	20,801	10,077	10,723	19,453	10,009	9,444	النقل والتخزين والاتصالات
2,133	1,510	624	3,748	3,145	603	5,011	3,796	1,215	4,580	4,060	519	4,008	3,523	484	3,294	2,821	473	2,622	2,123	500	2,994	2,612	382	الوساطة المالية
17,796	17,716	80	17,594	17,441	153	17,318	17,247	72	16,706	16,636	70	15,183	15,171	12	14,506	14,494	12	13,794	13,792	2	17,617	17,526	91	ملكية دور السكن والأنشطة العقارية والإيجارية
53,028	8,181	44,847	49,352	7,280	42,072	48,422	6,165	42,256	43,030	5,683	37,347	37,293	4,412	32,881	36,479	4,270	32,209	34,799	1,177	33,622	41,651	4,265	37,385	الحكومة العامة
6,969	2,581	4,388	5,173	2,372	2,801	4,988	1,810	3,179	4,553	1,710	2,843	3,720	1,568	2,152	4,506	1,553	2,953	6,431	4,436	1,994	4,186	1,528	2,657	أنشطة مجتمعية وشخصية أخرى
302,692	216,839	85,853	217,414	140,680	76,733	279,758	202,831	76,927	272,084	201,480	70,604	224,636	158,019	66,617	198,774	133,319	65,456	196,203	130,943	65,260	267,351	195,740	71,610	المجموع حسب الأنشطة
137,597	133,056	4,541	63,336	61,268	2,068	114,386	112,556	1,830	120,174	117,311	2,863	88,665	85,447	3,218	67,400	63,448	3,952	65,194	61,243	3,952	116,940	115,851	1,089	الناتج النفطي (استخراج النفط والغاز)
165,095	83,783	81,312	154,078	79,413	74,665	165,371	90,275	75,096	151,910	84,168	67,741	135,972	72,572	63,399	131,374	69,871	61,503	131,009	69,700	61,309	150,410	79,889	70,521	الناتج غير النفطي

الجدول (4) عدد الموظفين (القوى العاملة) الممولين في الميزانية العامة الاتحادية بما فيه إقليم كردستان
ألف شخص

الدرجة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2021	2023
عليا أ	0.0	0.0	0.3	0.4	0.6	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7	0.6	0.5	0.5	0.5	0.8
عليا ب	3.0	3.4	3.3	3.5	3.7	4.1	4.0	4.5	4.4	4.8	4.4	4.4	4.8	5.0	5.3
1	14.5	13.0	12.4	13.3	15.6	18.0	19.1	38.3	43.2	43.7	43.4	46.1	48.4	49.0	51.8
2	26.4	24.8	24.8	25.3	30.5	35.9	36.6	99.0	111.6	115.6	116.1	121.5	128.9	127.3	153.7
3	91.0	92.9	95.2	96.2	99.0	99.0	97.6	123.6	126.9	124.2	121.8	122.5	127.3	129.5	141.5
4	119.4	124.1	122.2	132.8	138.5	160.3	156.9	200.8	201.4	212.2	216.1	220.8	232.3	240.5	279.7
5	172.9	180.7	202.0	203.4	218.7	233.4	224.7	257.5	253.8	265.5	271.5	295.4	305.8	317.3	360.5
6	232.3	256.8	285.6	290.3	293.6	261.3	261.3	276.0	282.0	274.2	276.3	290.8	333.8	355.5	471.6
7	443.4	526.1	590.2	607.2	582.4	459.2	505.2	515.6	490.4	497.0	468.8	448.2	514.8	546.1	789.5
8	212.5	230.5	297.5	308.5	348.6	343.3	349.2	323.2	323.3	338.7	368.0	347.8	460.5	495.3	574.5
9	192.9	193.3	235.9	233.2	260.5	322.7	390.7	423.7	436.8	415.7	552.1	564.4	486.4	564.4	520.8
10	404.3	414.6	394.5	406.2	476.9	720.1	704.3	644.8	752.5	612.9	446.7	423.3	298.5	433.4	724.9
المجموع	1,913	2,060	2,264	2,320	2,468	2,663	2,750	2,908	3,027	2,905	2,886	2,886	2,942	3,264	4,075

المصادر: قوانين الموازنات العامة الاتحادية السنوية لجمهورية العراق، كما ظهرت في أعداد جريدة الوقائع العراقية.

ملاحظة: لم تصدر موازنات للسنوات 2014 و2022، من ناحية، ولم تحتوي موازنة 2020 على كامل عدد القوى العاملة، من ناحية أخرى. أنظر أيضاً الملاحظة (ج) تحت الجدول (1) أعلاه.

الجدول (5) جدول الرواتب والمخصصات حسب الدرجات الوظيفية
ألف دينار/شهرياً

متوسط الراتب الشهري مع المخصصات (حسب قانوني 1960 و2008)	المخصصات نسبة من الراتب، %	الرواتب والعلاوات السنوية، حسب قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008											الدرجة	
		متوسط الراتب الشهري	سنوات الخدمة											
			11	10	9	8	7	6	5	4	3	2		1
8,484	200%	2,828	3,243	3,160	3,077	2,994	2,911	2,828	2,745	2,662	2,579	2,496	2,413	الدرجة العليا (أ) الوظائف ذات الدرجات الخاصة
4,788	150%	1,915	2,330	2,247	2,164	2,081	1,998	1,915	1,832	1,749	1,666	1,583	1,500	الدرجة العليا (ب) مدير عام
1,615	42%	1,139	1,148	1,128	1,108	1,088	1,068	2,048	1,028	1,008	988	968	948	1
1,195	42%	843	928	911	894	877	860	843	826	809	792	775	758	2
966	42%	681	741	729	717	705	693	681	669	657	645	633	621	3
792	42%	559	609	599	589	579	569	559	549	539	526	519	509	4
658	42%	464	499	492	485	478	471	464	457	450	443	436	429	5
556	42%	392	422	416	410	404	398	392	386	380	374	368	363	6
431	43%	301	356	350	344	338	332	326	320	314	308	32	296	7
418	58%	265	290	285	280	275	270	265	260	255	250	245	240	8
365	74%	210	235	230	225	220	215	210	205	200	195	190	185	9
361	95%	185	180	176	172	168	164	160	156	152	418	144	140	10

المصادر:

(1) جدول الرواتب والعلاوات السنوية، قانون سلم الرواتب 2008، جريدة الوقائع العراقية عدد 4074، 12 أيار 2008.

(2) مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة: قانون الخدمة الوطنية رقم 24 لسنة 1960، وقرار مجلس قيادة الثورة رقم 380 لسنة 1989 (مخصصات الخطورة)، وقرار مجلس الوزراء رقم 15 لسنة 2022.

(3) مخصصات المنصب والشهادة والموقع الجغرافي (نائية، ريفية، ناحية، قضاء): قانون موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008.

ملاحظة: المخصصات تمثل مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي حسب قوانين/قرارات 1960، 1989، 2008، 2022.

الملحق

جداول تفصيلية لحساب مؤشرات التفاوت في الدخل

في هذا الملحق يتم حساب قيمة مؤشرات تفاوت الدخل وهي:

(1) معامل جيني *Gini Coefficient*.

(2) حاصل قسمة العُشر أو الخُمس الأعلى (الأغنى) إلى الأدنى (الأفقر) من السكان.

وفي ما يلي معادلات حساب معامل جيني. أما معادلات حساب الأعشار والأخماس فلم ترد هنا لأن تفاصيل الحساب لم تُبيّن في الجداول التالية، في هذا الملحق، وإنما نتائجها فقط.

معادلات حساب معامل جيني G

يمكن استخدام أي من المعادلتين التاليتين (1) أو (2)، بالإضافة للمعادلتين الأخيرتين، في حساب معامل جيني:

$$(1)G = 1 - \left\{ f(x_1)x_1 + \sum_{i=1}^{n-1} [f(x_{i+1}) + f(x_i)](x_{i+1} - x_i) \right\},$$

$$(2)G = x_{n-1} - \left\{ \sum_{i=1}^{n-1} f(x_i)(x_{i+1} - x_{i-1}) \right\},$$

$$x_0 = 0.$$

$$f(x_n) = x_n = 1.$$

Where:

n : number of income brackets, (عدد فئات الدخل).

x_i : cumulative percentage value of number of individuals in income bracket i ,
(المتجمع الصاعد لنسب عدد الافراد عند كل فئة دخلية), $i = 1, \dots, n$.

$f(x_i)$: cumulative percentage value of income in income bracket i ,
(المتجمع الصاعد لنسب الدخل عند كل فئة دخلية), $i = 1, \dots, n$.

الجدول (6) مؤشرات تفاوت الدخل للسكان ككل 2005

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة الدخل الى المجموع	نسبة عدد الأفراد الى المجموع	الدخل الكلي مليون دينار/شهر	عدد الافراد	متوسط دخل الفرد ألف دينار/شهر	فئة متوسط دخل الفرد كما وردت في المجموعة الإحصائية السنوية ألف دينار شهرياً	تسلسل
	نسب الدخل $f(x_i)$	نسب الأفراد x_i							
0.0001	0.002	0.011	0.002	0.011	2.7	222	12	-10	1
0.0003	0.007	0.033	0.005	0.022	7.2	421	17	-15	2
0.0009	0.014	0.060	0.008	0.027	11.5	521	22	-20	3
0.0030	0.028	0.100	0.014	0.039	20.6	764	27	-25	4
0.0089	0.056	0.167	0.028	0.067	41.6	1,301	32	-30	5
0.0170	0.100	0.259	0.044	0.092	66.1	1,787	37	-35	6
0.0281	0.143	0.337	0.044	0.078	65.2	1,517	43	-40	7
0.0396	0.220	0.455	0.076	0.118	114.3	2,286	50	-47	8
0.0439	0.266	0.517	0.046	0.062	69.3	1,206	58	-54	9
0.0747	0.353	0.620	0.087	0.103	130.5	1,993	66	-62	10
0.0845	0.458	0.729	0.105	0.109	157.0	2,107	75	-70	11
0.0703	0.543	0.805	0.085	0.076	127.9	1,470	87	-80	12
0.0643	0.617	0.858	0.074	0.054	111.0	1,037	107	-95	13
0.0666	0.705	0.909	0.088	0.051	131.9	981	135	-120	14
0.0516	0.804	0.953	0.099	0.044	148.3	850	175	-150	15
0.0276	0.870	0.973	0.066	0.020	98.3	394	250	-200	16
0.0246	0.921	0.985	0.052	0.011	77.6	222	350	-300	17
0.0000	1.000	1.000	0.079	0.015	118.0	295	400	300 فأكثر	18
0.6060			1.000	1.000	1,499	19,374	77	المجموع/المتوسط	
GINI Coefficient G = 0.3788	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/أعشار السكان:					مؤشرات التفاوت:	
	6.5		خمس 1	خمس 2	خمس 4	خمس 5	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى		
	11.0		عشر 1	عشر 2	عشر 9	عشر 10	7.2% 11.2% 20.2% 46.3%		
			عشر 1	عشر 2	عشر 9	عشر 10	2.8% 4.4% 15.2% 31.1%		

المصدر: البيانات المستخدمة في هذا الجدول مأخوذة من المجموعة الإحصائية السنوية 2014-2016، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الخامس عشر، أحول المعيشة، الجداول (15-23) - (15-27).

ملاحظة: عدد الأفراد في هذا الجدول هو عدد أفراد العينة.

الجدول (7) مؤشرات تفاوت الدخل للسكان ككل 2007

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة الدخل الى المجموع	نسبة عدد الأفراد الى المجموع	الدخل الكلي مليار دينار/شهر	عدد الأفراد ألف	متوسط دخل الفرد ألف دينار/شهر	فئة متوسط دخل الفرد شهرياً، كما وردت في المسح	تسلسل	
	نسب الدخل $f(x_i)$	نسب الأفراد x_i								
0.0143	0.048	0.153	0.048	0.153	210.5	4,609	46	اقل من 60	1	
0.0350	0.120	0.296	0.072	0.143	315.1	4,308	73	79-60	2	
0.0590	0.214	0.443	0.094	0.147	409.8	4,429	93	99-80	3	
0.0698	0.314	0.572	0.100	0.128	435.8	3,856	113	119-100	4	
0.0718	0.401	0.666	0.086	0.094	377.2	2,832	133	139-120	5	
0.0707	0.491	0.751	0.090	0.085	393.5	2,561	154	159-140	6	
0.0563	0.562	0.810	0.072	0.059	312.6	1,778	176	179-160	7	
0.0837	0.620	0.851	0.057	0.041	249.7	1,235	202	199-180	8	
0.0928	0.779	0.945	0.159	0.094	695.3	2,832	246	299-200	9	
0.0465	0.844	0.970	0.065	0.025	284.8	753	378	399-300	10	
0.0000	1.000	1.000	0.156	0.030	679.9	904	752	400 فأكثر	11	
0.5999			1.000	1.000	4,364	30,097	145	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.3701	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/أعشار السكان:					مؤشرات التفاوت:		
	6.3		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	9.4		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			44.9%	21.0%	11.5%	7.2%				
			29.7%	15.2%	4.0%	3.1%				

المصدر: البيانات المستخدمة في هذا الجدول مأخوذة من الجدول 9-4 (ص 638) والجدول 9-39 (الصفحتين 717 و718) الواردة في:

COSIT, KRS, World Bank (2008) *Iraq Household Socio-Economic Survey*, IHSES 2007, Volume II.

ملاحظة: عدد الأفراد، ورد في مصدر البيانات، IHSES 2007، ص 34. ويبلغ عدد الأفراد في العينة 127.2 ألف شخص، ولقد "صُحِّمَ" *extrapolated*، حسب تعبير المصدر، إلى 30,097 ألف شخص (أي 30.1 مليون) ليساوي عدد سكان العراق. مع ملاحظة أن رقم 30.1 مليون، يختلف قليلاً عن رقم الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2007 في الجدول (1)، أعلاه، وهو 29.8 مليون.

الجدول (8) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2012 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0737	0.185	0.256	0.185	0.256	492,106	704,348	699	10	1	
0.0777	0.289	0.398	0.104	0.142	275,892	390,721	706	9	2	
0.1228	0.395	0.525	0.106	0.127	282,741	349,182	810	8	3	
0.1544	0.554	0.709	0.159	0.184	421,835	505,219	835	7	4	
0.1166	0.660	0.804	0.106	0.095	281,262	261,250	1,077	6	5	
0.1065	0.768	0.885	0.108	0.082	286,221	224,655	1,274	5	6	
0.0794	0.858	0.943	0.091	0.057	240,642	156,857	1,534	4	7	
0.0452	0.927	0.978	0.069	0.035	182,534	97,618	1,870	3	8	
0.0194	0.959	0.991	0.032	0.013	84,658	36,574	2,315	2	9	
0.0083	0.981	0.998	0.022	0.007	59,711	19,094	3,127	1	10	
0.0017	0.995	1.000	0.014	0.001	37,393	4,033	9,272	علياب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.005	0.000	12,668	771	16,431	خاصة، عليا أ	12	
0.8058			1.000	1.000	2,657,664	2,750,322	966	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.1939	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الداخلية لأخماس/أعشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:					مؤشرات التفاوت:		
	2.3		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
	2.8		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	14.5% 19.7% 14.7% 7.3%			
			عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	20.6% 13.6% 7.3% 7.3%			

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2012. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عدل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2012 ÷ 12 شهر.

الجدول (9) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2013 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية
بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0550	0.150	0.222	0.150	0.222	422,051	644,769	655	10	1	
0.0640	0.249	0.367	0.099	0.146	280,314	423,724	662	9	2	
0.0970	0.336	0.479	0.087	0.111	245,204	323,222	759	8	3	
0.1304	0.479	0.656	0.143	0.177	403,333	515,597	782	7	4	
0.1060	0.578	0.751	0.099	0.095	278,363	275,974	1,009	6	5	
0.1083	0.687	0.839	0.109	0.089	307,367	257,503	1,194	5	6	
0.0881	0.789	0.908	0.102	0.069	288,677	200,842	1,437	4	7	
0.0663	0.866	0.951	0.077	0.042	216,445	123,550	1,752	3	8	
0.0445	0.942	0.985	0.076	0.034	214,740	99,021	2,169	2	9	
0.0145	0.982	0.998	0.040	0.013	112,281	38,323	2,930	1	10	
0.0018	0.996	1.000	0.014	0.002	39,394	4,535	8,687	علياب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.004	0.000	11,022	716	15,394	خاصة، عليا أ	12	
0.7759			1.000	1.000	2,819,190	2,907,776	970	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2239	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/أعشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:					مؤشرات التفاوت:		
	2.6		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
	3.2		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	13.6%	14.0%	20.5%	35.9%
			عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	6.8%	6.8%	13.9%	22.0%

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2013. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدِلَ مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2013 ÷ 12 شهر.

الجدول (10) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2015 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0661	0.168	0.249	0.168	0.249	540,512	752,541	718	10	1	
0.0670	0.267	0.393	0.099	0.144	317,054	436,774	726	9	2	
0.0943	0.351	0.500	0.084	0.107	269,157	323,344	832	8	3	
0.1229	0.482	0.662	0.131	0.162	420,938	490,401	858	7	4	
0.1025	0.579	0.755	0.097	0.093	312,149	282,035	1,107	6	5	
0.1026	0.682	0.839	0.103	0.084	332,393	253,783	1,310	5	6	
0.0847	0.781	0.905	0.099	0.067	317,605	201,380	1,577	4	7	
0.0675	0.857	0.947	0.076	0.042	243,860	126,859	1,922	3	8	
0.0481	0.940	0.984	0.083	0.037	265,496	111,573	2,380	2	9	
0.0155	0.983	0.998	0.043	0.014	138,965	43,226	3,215	1	10	
0.0017	0.996	1.000	0.013	0.001	42,244	4,432	9,532	علياب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.004	0.000	12,179	721	16,891	خاصة، عليا أ	12	
0.7729			1.000	1.000	3,212,553	3,027,069	1061	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2269	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/عشر الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:							
	2.7		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	مؤشرات التفاوت:			
	3.3		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			22.4%	13.9%	6.8%	13.6%	6.8%			

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015 ÷ 12 شهر.

الجدول (11) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2016 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0495	0.140	0.211	0.140	0.211	456,140	612,935	744	10	1	
0.0612	0.236	0.354	0.096	0.143	312,677	415,730	752	9	2	
0.0936	0.325	0.471	0.090	0.117	292,127	338,707	862	8	3	
0.1223	0.461	0.642	0.136	0.171	442,022	497,014	889	7	4	
0.1035	0.557	0.736	0.096	0.094	314,447	274,209	1,147	6	5	
0.1098	0.668	0.828	0.110	0.091	360,294	265,497	1,357	5	6	
0.0896	0.774	0.901	0.106	0.073	346,729	212,183	1,634	4	7	
0.0701	0.850	0.943	0.076	0.043	247,321	124,175	1,992	3	8	
0.0514	0.937	0.983	0.087	0.040	284,949	115,574	2,466	2	9	
0.0164	0.982	0.998	0.045	0.015	145,523	43,688	3,331	1	10	
0.0019	0.996	1.000	0.015	0.002	47,414	4,801	9,876	علياب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.004	0.000	12,478	713	17,501	خاصة، عليا أ	12	
0.7692			1.000	1.000	3,262,122	2,905,226	1123	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2306	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/أعشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:				مؤشرات التفاوت:			
	2.7		أخمس 5	أخمس 4	أخمس 2	أخمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	3.4		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			22.4%	13.9%	6.7%	6.7%				

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2016. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُيِّل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2016 ÷ 12 شهر.

الجدول (12) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2017 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0354	0.102	0.155	0.102	0.155	305,222	446,725	683	10	1	
0.0734	0.230	0.346	0.128	0.191	381,226	552,085	691	9	2	
0.0951	0.328	0.474	0.098	0.128	291,400	368,001	792	8	3	
0.1178	0.456	0.636	0.128	0.162	382,785	468,800	817	7	4	
0.1052	0.554	0.732	0.098	0.096	290,850	276,255	1,053	6	5	
0.1128	0.667	0.826	0.113	0.094	338,297	271,524	1,246	5	6	
0.0909	0.776	0.901	0.109	0.075	324,192	216,088	1,500	4	7	
0.0702	0.851	0.943	0.075	0.042	222,810	121,847	1,829	3	8	
0.0519	0.939	0.983	0.088	0.040	262,901	116,143	2,264	2	9	
0.0163	0.984	0.998	0.045	0.015	132,859	43,444	3,058	1	10	
0.0017	0.997	1.000	0.013	0.002	39,587	4,366	9,067	عليا ب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.003	0.000	8,934	556	16,068	خاصة، عليا أ	12	
0.7708			1.000	1.000	2,981,063	2,885,834	1033	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2291	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الداخلية لأخماس/عشر الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:						مؤشرات التفاوت:	
	2.7		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	3.4		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			22.3%	13.9%	6.7%	6.6%				

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2017. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدِلَ مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2017 ÷ 12 شهر.

الجدول (13) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2018 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية
بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0328	0.096	0.147	0.096	0.147	278,245	423,322	657	10	1	
0.0712	0.225	0.342	0.129	0.196	374,915	564,384	664	9	2	
0.0873	0.317	0.463	0.091	0.121	264,918	347,768	762	8	3	
0.1121	0.438	0.618	0.121	0.155	352,028	448,155	786	7	4	
0.1096	0.539	0.719	0.102	0.101	294,503	290,770	1,013	6	5	
0.1184	0.662	0.821	0.122	0.102	354,115	295,443	1,199	5	6	
0.0918	0.771	0.898	0.110	0.077	318,677	220,799	1,443	4	7	
0.0715	0.846	0.940	0.074	0.042	215,514	122,511	1,759	3	8	
0.0544	0.937	0.982	0.091	0.042	264,615	121,516	2,178	2	9	
0.0172	0.984	0.998	0.047	0.016	135,523	46,065	2,942	1	10	
0.0017	0.997	1.000	0.013	0.002	38,781	4,446	8,723	عليا ب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.003	0.000	8,301	537	15,458	خاصة، عليا أ	12	
0.7681			1.000	1.000	2,900,134	2,885,716	1005	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2317	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/عشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:					مؤشرات التفاوت:		
	2.8		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	3.4		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			22.2%	14.0%	6.6%	13.2%	6.6%			
						36.2%	21.3%			

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2018. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2018 ÷ 12 شهر.

الجدول (14) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2019 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية
بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف			
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل		
0.0174	0.065	0.101	0.065	0.101	235,647	298,462	790	10	1		
0.0555	0.172	0.267	0.107	0.165	388,084	486,353	798	9	2		
0.0958	0.289	0.423	0.116	0.157	421,366	460,492	915	8	3		
0.1221	0.423	0.598	0.134	0.175	485,762	514,824	944	7	4		
0.1164	0.536	0.712	0.112	0.113	406,081	333,777	1,217	6	5		
0.1202	0.657	0.816	0.122	0.104	440,253	305,784	1,440	5	6		
0.0939	0.769	0.895	0.111	0.079	402,791	232,333	1,734	4	7		
0.0734	0.843	0.938	0.074	0.043	268,951	127,279	2,113	3	8		
0.0564	0.936	0.982	0.093	0.044	337,152	128,893	2,616	2	9		
0.0178	0.983	0.998	0.047	0.016	170,989	48,385	3,534	1	10		
0.0018	0.997	1.000	0.014	0.002	49,968	4,769	10,478	علياب	11		
0.0000	1.000	1.000	0.003	0.000	10,008	539	18,568	خاصة، عليا أ	12		
0.7707			1.000	1.000	3,617,052	2,941,890	1229	المجموع/المتوسط			
GINI Coefficient G = 0.2291	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الداخلية لأخماس/أعشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:				مؤشرات التفاوت:				
	2.8		خمس 5		خمس 4		خمس 2		خمس 1		
	3.4		عشر 10		عشر 9		عشر 2		عشر 1		
				35.9%		21.5%		14.3%		12.9%	
				22.0%		13.9%		6.5%		6.4%	

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدِل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019 ÷ 12 شهر.

الجدول (15) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2021 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية
بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0268	0.088	0.133	0.088	0.133	392,728	433,408	906	10	1	
0.0658	0.203	0.306	0.115	0.173	516,894	564,423	916	9	2	
0.1017	0.319	0.457	0.116	0.152	520,153	495,303	1,050	8	3	
0.1244	0.450	0.625	0.132	0.167	591,402	546,129	1,083	7	4	
0.1157	0.561	0.734	0.111	0.109	496,322	355,455	1,396	6	5	
0.1159	0.678	0.831	0.117	0.097	524,272	317,283	1,652	5	6	
0.0889	0.785	0.905	0.107	0.074	478,535	240,504	1,990	4	7	
0.0672	0.855	0.944	0.070	0.040	313,994	129,474	2,425	3	8	
0.0508	0.940	0.983	0.085	0.039	382,108	127,282	3,002	2	9	
0.0163	0.984	0.998	0.044	0.015	198,866	49,032	4,056	1	10	
0.0017	0.998	1.000	0.013	0.002	60,486	5,030	12,025	علياب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.002	0.000	10,889	511	21,310	خاصة، عليا أ	12	
0.7752			1.000	1.000	4,486,649	3,263,834	1375	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2247	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الدخلية لأخماس/أعشار الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:					مؤشرات التفاوت:		
	2.7		خمس 5	خمس 4	خمس 2	خمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	3.3		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			35.8%	21.0%	14.3%	13.3%				
			22.0%	13.7%	6.7%	6.6%				

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدِلَ مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021 ÷ 12 شهر.

الجدول (16) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2023 (في الميزانية الاتحادية) حسب الدرجة الوظيفية
بضمنها مخصصات غلاء المعيشة/الخطورة والمنصب والشهادة والموقع الجغرافي

حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)	المتجمع الصاعد		نسبة رواتب الفئة الى المجموع	نسبة عدد موظفي الفئة الى المجموع	الرواتب الكلية للفئة مليون دينار/شهر	عدد الموظفين	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	فئة متوسط راتب الموظف		
	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	نسب موظفي الفئة x_i						الدرجة	تسلسل	
0.0365	0.119	0.178	0.119	0.178	589,075	724,863	813	10	1	
0.0554	0.206	0.306	0.087	0.128	427,733	520,783	821	9	2	
0.1058	0.316	0.447	0.110	0.141	541,046	574,453	942	8	3	
0.1459	0.471	0.640	0.155	0.194	766,800	789,542	971	7	4	
0.1207	0.591	0.756	0.120	0.116	590,597	471,621	1,252	6	5	
0.1099	0.700	0.845	0.108	0.088	534,295	360,539	1,482	5	6	
0.0828	0.801	0.913	0.101	0.069	499,179	279,734	1,784	4	7	
0.0625	0.863	0.948	0.062	0.035	307,868	141,549	2,175	3	8	
0.0478	0.947	0.986	0.084	0.038	413,808	153,695	2,692	2	9	
0.0138	0.985	0.998	0.038	0.013	188,425	51,801	3,637	1	10	
0.0015	0.997	1.000	0.012	0.001	57,666	5,347	10,785	عليا ب	11	
0.0000	1.000	1.000	0.003	0.000	14,716	770	19,112	خاصة، عليا أ	12	
0.7827			1.000	1.000	4,931,208	4,074,697	1210	المجموع/المتوسط		
GINI Coefficient G = 0.2171	الأعلى إلى الأدنى		الحصص الداخلية لأخماس/عشر الموظفين حسب الدرجة الوظيفية:					مؤشرات التفاوت:		
	2.6		أخمس 5	أخمس 4	أخمس 2	أخمس 1	معامل جيني GINI Coefficient وحاصل			
	3.2		عشر 10	عشر 9	عشر 2	عشر 1	قسمة حصة الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى			
			21.7%	13.7%	6.8%	6.7%				

مصادر البيانات في الجدول:

عدد الموظفين: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2023. أنظر أيضاً الجدول (4).

متوسط الراتب الشهري للموظف في كل فئة: استُخدم سلم الرواتب ونسب المخصصات، الواردة في الجدول (5) أعلاه، في تحديد متوسط الراتب للموظف (بما فيها المخصصات) في كل فئة. ثم عُدل مجموع الرواتب الشهرية لكل فئة (وبالتبعية متوسط الراتب للموظف فيها)، بالتناسب، بحيث يساوي مجموع الرواتب الشهرية (في أسفل عمود "الرواتب الكلية للفئة") قيمته الواردة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2023 ÷ 12 شهر.

الجدول (17) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2012 (في الميزانية الاتحادية) حسب التشكيلات الإدارية

التسلسل	التشكيل الإداري	متوسط راتب الموظف الف دينار/شهر	عدد الموظفين	مجموع الرواتب الشهرية مليون دينار/شهر	نسبة عدد الموظفين إلى المجموع	نسبة الرواتب إلى المجموع	المتجمع الصاعد		حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)
							نسب موظفي الفئة x_i	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	
1	وزارة المهجرين والمهاجرين	440	1,742	767	0.001	0.000	0.001	0.000	0.0000
2	الهيئة العراقية للميطرة على المصادر المشعة	533	172	92	0.000	0.000	0.001	0.000	0.0001
3	إقليم كردستان	594	662,444	393,431	0.241	0.150	0.242	0.150	0.0362
4	وزارة حقوق الانسان	602	1,479	890	0.001	0.000	0.242	0.150	0.0004
5	وزارة الشباب والرياضة	615	6,392	3,930	0.002	0.001	0.244	0.152	0.0007
6	ديوان الوقف الشيعي مع مكتب المفتش	661	6,593	4,356	0.002	0.002	0.247	0.154	0.0014
7	ديوان الوقف السني مع مكتب المفتش	732	17,634	12,906	0.006	0.005	0.253	0.159	0.0011
8	مؤسسة الشهداء مع مكتب المفتش	763	1,708	1,304	0.001	0.000	0.254	0.159	0.0001
9	أمانة بغداد مع مكتب المفتش	779	140	109	0.000	0.000	0.254	0.159	0.0011
10	وزارة الموارد المائية	785	18,107	14,217	0.007	0.005	0.260	0.164	0.0028
11	وزارة العدل	814	28,442	23,158	0.010	0.009	0.271	0.173	0.0019
12	ج-هيئة دعاوى الملكية مع مكتب المفتش	865	1,771	1,533	0.001	0.001	0.271	0.174	0.0003
13	وزارة التخطيط	866	2,542	2,202	0.001	0.001	0.272	0.175	0.0011
14	وزارة الزراعة	867	15,363	13,323	0.006	0.005	0.278	0.180	0.0019
15	وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة	879	13,679	12,027	0.005	0.005	0.283	0.184	0.0017
16	وزارة المالية	880	11,166	9,824	0.004	0.004	0.287	0.188	0.0015
17	ب-الإدارات العامة والمحلية في المحافظات	881	10,602	9,340	0.004	0.004	0.291	0.192	0.0015
18	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	883	10,408	9,187	0.004	0.003	0.295	0.195	0.0015
19	وزارة العلوم والتكنولوجيا	892	11,087	9,884	0.004	0.004	0.299	0.199	0.0230
20	وزارة الدفاع	945	306,614	289,805	0.111	0.110	0.410	0.309	0.1021
21	وزارة التربية	974	601,164	585,338	0.219	0.223	0.629	0.532	0.1576
22	وزارة الصحة ووزارة البيئة	978	213,173	208,439	0.078	0.079	0.706	0.611	0.0480
23	وزارة التجارة	1,013	2,871	2,908	0.001	0.001	0.707	0.613	0.0025
24	وزارة الثقافة	1,020	8,430	8,597	0.003	0.003	0.710	0.616	0.0020
25	ديوان المسيحيين والأخرى مع مكتب المفتش	1,026	428	439	0.000	0.000	0.711	0.616	0.1433
26	وزارة لداخلية	1,083	639,485	692,717	0.233	0.233	0.943	0.880	0.2048
27	هيئات الاستثمار في المحافظات	1,085	827	898	0.000	0.000	0.943	0.880	0.0010
28	هيئة النزاهة العامة	1,160	2,257	2,619	0.001	0.001	0.944	0.881	0.0007
29	هيئة الحج والعمرة مع مكتب المفتش	1,161	69	80	0.000	0.000	0.944	0.881	0.0012
30	وزارة النقل	1,200	3,588	4,305	0.001	0.002	0.946	0.883	0.0012
31	مؤسسة السجناء مع مكتب المفتش	1,300	88	114	0.000	0.000	0.946	0.883	0.0001
32	المجمع العلمي العراقي	1,323	189	250	0.000	0.000	0.946	0.883	0.0034
33	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	1,427	10,317	14,719	0.004	0.006	0.949	0.888	0.0037
34	المحكمة الجنائية العراقية	1,490	1,008	1,502	0.000	0.000	0.950	0.889	0.0012
35	ديوان الرقابة المالية	1,501	2,595	3,896	0.001	0.001	0.951	0.891	0.0039
36	جهاز المخبرات الوطني مع مكتب المفتش	1,503	9,599	14,431	0.003	0.003	0.954	0.896	0.0033
37	كلية الامام الكاظم	1,564	524	820	0.000	0.000	0.954	0.896	0.0002
38	هيئة الأوراق المالية	1,585	92	146	0.000	0.000	0.954	0.896	0.0002
39	كلية الامام الأعظم	1,805	488	881	0.000	0.000	0.955	0.897	0.0325
40	وزارة لتعليم العالي والبحث العلمي	1,836	99,142	182,066	0.036	0.069	0.991	0.966	0.0350
41	وزارة الاتصالات	1,950	429	836	0.000	0.000	0.991	0.966	0.0034
42	مجلس القضاء الأعلى	1,965	9,342	18,354	0.003	0.003	0.994	0.973	0.0038
43	أمانة مجلس الوزراء	2,151	1,419	3,052	0.001	0.001	0.995	0.975	0.0006
44	جلس الأمن الوطني	2,186	323	706	0.000	0.000	0.995	0.975	0.0004
45	وزارة لصناعة والمعادن	2,240	873	1,956	0.000	0.000	0.995	0.976	0.0008
46	وزارة الكهرباء	2,382	1,463	3,484	0.001	0.001	0.996	0.977	0.0010
47	وزارة النفط	2,508	1,327	3,328	0.000	0.000	0.996	0.978	0.0007
48	الهيئة الوطنية للمسائلة والعدلة	2,568	513	1,317	0.000	0.000	0.996	0.979	0.0002
49	الهيئة العراقية العامة لخدمات البث مع مكتب المفتش	3,038	25	76	0.000	0.000	0.996	0.979	0.0005
50	رئاسة مجلس الوزراء	3,999	1,332	5,327	0.000	0.000	0.997	0.981	0.0015
51	المجالس المحلية في المحافظات	5,614	2,857	16,038	0.001	0.001	0.998	0.987	0.0011
52	الهيئة الوطنية للاستثمار	5,624	214	1,204	0.000	0.000	0.998	0.987	0.0006
53	مجلس النواب	5,806	1,482	8,604	0.001	0.003	0.998	0.991	0.0017
54	وزارة الخارجية	5,904	3,149	18,590	0.001	0.007	1.000	0.998	0.0015
55	رئاسة الجمهورية	6,356	986	6,267	0.000	0.000	1.000	1.000	0.0000
المجموع المتوسط									
مؤشرات التفاوت:									
GINI Coefficient $G = 0.1558$	الحصص النخيلية لأخماس/عشر الموظفين حسب التشكيلات الإدارية : الأعلى إلى الأدنى								
	أخمس 1		أخمس 2		أخمس 4		أخمس 5		
	12.7%		17.9%		21.9%		26.7%		2.1
	عشر 1		عشر 2		عشر 9		عشر 10		2.4
6.3%		6.4%		11.6%		15.1%			

مصدر البيانات في الجدول: عدد الموظفين والرواتب/التعويضات حسب التشكيلات الإدارية: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2012. ملاحظات: (1) استنتجت "مديرية نزع السلاح ودمج الميليشيات" و"مكتب القائد العام للقوات المسلحة" من هذا الجدول بسبب الارتفاع الاستثنائي لمتوسط الراتب لموظفيها في موازنة 2012.

(2) عند مقارنة هذا الجدول مع الجدول (8) الذي يقيس التفاوت حسب الدرجات الوظيفية لسنة 2012 يلاحظ فرق طفيف في عدد الموظفين ورواتبهم نتيجة لاستثناء التشكيلات الإدارية المذكورة أعلاه في هذا الجدول.

الجدول (18) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2016 (في الميزانية الاتحادية) حسب التشكيلات الإدارية

الترتيب	التشكيل الإداري	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	عدد الموظفين	مجموع الرواتب الشهرية مليون دينار/شهر	نسبة عدد الموظفين إلى المجموع	نسبة الرواتب إلى المجموع	المتجمع الصاعد		حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)
							نسب موظفي الفئة x_i	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	
1	مؤسسة الشهداء	542	5,282	2,865	0.002	0.001	0.001	0.000	0.0000
2	ديوان اوقف الديانات المسيحية والديانات الأخرى	601	427	257	0.000	0.000	0.000	0.000	0.0000
3	وزارة الشباب والرياضة	611	8,479	5,181	0.003	0.002	0.005	0.000	0.0000
4	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	615	179	110	0.000	0.000	0.000	0.000	0.0000
5	ديوان الوقف الشيعي	638	8,268	5,277	0.003	0.002	0.008	0.004	0.0000
6	وزارة الكهرباء	640	2,623	1,678	0.001	0.001	0.009	0.005	0.0012
7	إقليم كردستان	701	682,021	478,036	0.235	0.152	0.244	0.157	0.0369
8	وزارة المهجرين والمهاجرين	750	1,151	864	0.000	0.000	0.000	0.157	0.0010
9	وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة	768	17,881	13,725	0.006	0.004	0.250	0.162	0.0021
10	وزارة الموارد المائية	802	20,260	16,256	0.007	0.005	0.257	0.167	0.0020
11	وزارة الثقافة	807	13,813	11,146	0.005	0.004	0.262	0.170	0.0010
12	وزارة التخطيط	814	3,898	3,172	0.001	0.001	0.263	0.171	0.0020
13	وزارة العدل	846	30,226	25,573	0.010	0.008	0.274	0.179	0.0028
14	الإدرات العامة والمحلية في المحافظات	847	14,606	12,366	0.005	0.004	0.279	0.183	0.0018
15	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	856	14,609	12,511	0.005	0.004	0.284	0.187	0.0010
16	هيئة دعاوى الملكية	867	804	697	0.000	0.000	0.284	0.187	0.0013
17	ديوان الوقف السني	867	18,929	16,414	0.007	0.005	0.290	0.193	0.0013
18	مكتب مفتش عام امانة بغداد	892	129	115	0.000	0.000	0.290	0.193	0.0000
19	مكتب المفتش العام لمؤسسة الشهداء	928	142	132	0.000	0.000	0.291	0.193	0.0044
20	وزارة التربية	929	668,124	620,678	0.230	0.197	0.521	0.390	0.0899
21	هيئات الاستثمار في المحافظات	935	1,004	939	0.000	0.000	0.521	0.390	0.0354
22	وزارة الصحة ووزارة البيئة	942	262,589	247,307	0.090	0.079	0.611	0.469	0.0429
23	وزارة التجارة	964	3,079	2,969	0.001	0.001	0.612	0.470	0.0005
24	مكتب المفتش العام لهيئة دعاوى الملكية	979	64	63	0.000	0.000	0.612	0.470	0.0039
25	وزارة الزراعة	987	24,307	23,998	0.008	0.008	0.621	0.478	0.0042
26	مؤسسة السجناء السياسيين	1,006	1,025	1,031	0.000	0.000	0.621	0.478	0.0002
27	مكتب المفتش العام لديوان الوقف السني	1,007	257	259	0.000	0.000	0.621	0.478	0.0027
28	وزارة المالية	1,083	15,959	17,279	0.005	0.005	0.627	0.484	0.0027
29	مكتب المفتش العام للسجناء السياسيين	1,134	93	105	0.000	0.000	0.627	0.484	0.0007
30	وزارة النقل	1,184	4,067	4,814	0.001	0.002	0.628	0.485	0.0007
31	المجمع العلمي العراقي	1,201	191	229	0.000	0.000	0.628	0.485	0.0000
32	مكتب المفتش العام للديانات الأخرى	1,202	36	43	0.000	0.000	0.628	0.485	0.0004
33	وزارة لصناعة والمعادن	1,234	2,603	3,212	0.001	0.001	0.629	0.486	0.0004
34	مكتب مفتش عام هيئة الحج والعمرة	1,247	72	90	0.000	0.000	0.629	0.486	0.0000
35	مكتب المفتش العام لديوان الوقف الشيعي	1,252	95	119	0.000	0.000	0.629	0.486	0.0004
36	وزارة النفط	1,318	2,125	2,800	0.001	0.001	0.630	0.487	0.1002
37	وزارة لدالحلية	1,331	595,000	792,128	0.205	0.252	0.835	0.739	0.2290
38	وزارة الدفاع	1,548	305,000	472,120	0.105	0.150	0.940	0.889	0.0947
39	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	1,626	4,262	6,929	0.001	0.001	0.941	0.891	0.0016
40	كلية الامام الأعظم الجامعة	1,649	808	1,332	0.000	0.000	0.942	0.892	0.0031
41	مجلس الأمن الوطني	1,720	9,445	16,248	0.003	0.003	0.945	0.897	0.0392
42	وزارة لتعليم العالي والبحث العلمي	1,776	117,609	208,819	0.040	0.066	0.985	0.963	0.0401
43	ديوان الرقابة المالية	1,804	3,273	5,904	0.001	0.001	0.986	0.965	0.0013
44	وزارة الاتصالات	1,851	579	1,072	0.000	0.000	0.987	0.966	0.0034
45	جهاز المخابرات الوطني العراقي	1,894	9,694	18,363	0.003	0.006	0.990	0.971	0.0041
46	هيئة النزاهة العامة	1,928	2,544	4,905	0.001	0.002	0.991	0.973	0.0014
47	أمانة مجلس الوزراء	1,935	1,615	3,125	0.001	0.001	0.991	0.974	0.0008
48	كلية الامام الكاظم للعلوم الإنسانية الجامعة	1,948	686	1,336	0.000	0.000	0.992	0.974	0.0006
49	الهيئة الوطنية للمساواة والعدالة	2,005	1,047	2,099	0.000	0.000	0.992	0.975	0.0004
50	مكتب المفتش العام لجهاز المخابرات الوطني	2,061	128	264	0.000	0.000	0.992	0.975	0.0001
51	هيئة الأوراق المالية	2,115	102	216	0.000	0.000	0.992	0.975	0.0001
52	الهيئة الوطنية للاستثمار	2,265	235	532	0.000	0.000	0.992	0.975	0.0043
53	مجلس القضاء الاعلى	2,455	12,469	30,612	0.004	0.004	0.997	0.985	0.0043
54	مكتب المفتش العام الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والارسال	2,461	77	190	0.000	0.000	0.997	0.985	0.0004
55	رئاسة الجمهورية	3,446	1,068	3,680	0.000	0.000	0.997	0.986	0.0015
56	وزارة الخارجية	3,586	3,262	11,696	0.001	0.001	0.998	0.990	0.0011
57	مكتب رئيس مجلس الوزراء	3,721	52	193	0.000	0.000	0.998	0.990	0.0013
58	المجالس المحلية في المحافظات	3,757	3,743	14,063	0.001	0.001	0.999	0.995	0.0013
59	المفوضية العليا لحقوق الانسان	6,153	111	683	0.000	0.000	0.999	0.995	0.0007
60	مجلس النواب	8,907	1,850	16,478	0.001	0.005	1.000	1.000	0.0000
	المجموع/المتوسط	1,083	2,904,076	3,145,297	1.000	1.000			0.8188
	مؤشرات التفاوت:								
	معامل جيني GINI Coefficient وحصه الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى								
		حُص 1	حُص 2	حُص 3	حُص 4	حُص 5	الأعلى إلى الأدنى		
		12.9%	15.8%	23.7%	30.4%	16.8%	2.4		
		6.4%	6.5%	13.6%	16.8%	16.8%	2.6		
									0.1806

مصدر البيانات في الجدول: عدد الموظفين والرواتب/التعويضات حسب التشكيلات الإدارية: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2016.

ملاحظات: (1) استنثيت "مديرية نزع السلاح ودمج الميليشيات" و "الجهات الأخرى التابعة لرئاسة الوزراء وصندوق اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية" من هذا

الجدول بسبب الارتفاع الاستثنائي لمتوسط الراتب لموظفيها في موازنة 2016.

(2) عند مقارنة هذا الجدول مع الجدول (11) الذي يقيس التفاوت حسب الدرجات الوظيفية لسنة 2016 يلاحظ فرق طفيف في عدد الموظفين ورواتبهم نتيجة

لاستثناء التشكيلات الإدارية المذكورة أعلاه في هذا الجدول.

الجدول (19) مؤشرات تفاوت الرواتب الشهرية لموظفي العراق 2023 (في الميزانية الاتحادية) حسب التشكيلات الإدارية

الترتيب	التشكيل الإداري	متوسط راتب الموظف ألف دينار/شهر	عدد الموظفين	مجموع الرواتب الشهرية مليون دينار/شهر	نسبة عدد الموظفين إلى المجموع	نسبة الرواتب إلى المجموع	المتجمع الصاعد		حساب معامل جيني باستخدام المعادلة (2)
							نسب موظفي الفئة x_i	نسب رواتب الفئة $f(x_i)$	
1	محافظة الأنبار	217	6,775	1,470	0.002	0.002	0.002	0.000	0.0000
2	هيئات الاستثمار في المحافظات	536	2,054	1,101	0.001	0.001	0.001	0.001	0.0000
3	وزارة الثقافة	640	14,887	9,529	0.004	0.004	0.002	0.006	0.0000
4	محافظة البصرة	685	17,050	11,678	0.004	0.004	0.010	0.005	0.0001
5	نيوان الوقت السنوي	716	32,538	23,307	0.008	0.008	0.018	0.010	0.0001
6	محافظة النجف الأشرف	739	4,953	3,661	0.001	0.001	0.019	0.010	0.0000
7	محافظة بغداد	742	8,867	6,582	0.002	0.002	0.021	0.012	0.0001
8	نيوان الوقت الشهري	748	8,865	6,632	0.002	0.002	0.024	0.013	0.0000
9	نيوان اوقات الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئية المندائية	761	506	385	0.000	0.000	0.024	0.013	0.0000
10	محافظة ميسان	772	2,619	2,023	0.001	0.001	0.024	0.013	0.0000
11	المجالس المحلية في المحافظات	781	6,059	4,731	0.001	0.001	0.026	0.014	0.0000
12	وزارة المهجرين والمهاجرين	782	1,951	1,526	0.000	0.000	0.026	0.015	0.0000
13	مؤسسة الشهداء	799	6,093	4,867	0.001	0.001	0.028	0.016	0.0001
14	وزارة الموارد المائية	814	26,240	21,368	0.006	0.006	0.034	0.020	0.0002
15	محافظة واسط	823	5,862	4,827	0.001	0.001	0.036	0.021	0.0001
16	وزارة الشباب والرياضة	832	5,101	4,242	0.001	0.001	0.037	0.022	0.0001
17	وزارة الزراعة	833	19,992	16,645	0.005	0.005	0.042	0.025	0.0001
18	هيئة دعوى الملكية	835	937	782	0.000	0.000	0.042	0.025	0.0001
19	محافظة بابل	838	10,702	8,964	0.003	0.003	0.045	0.027	0.0001
20	وزارة النقل	845	2,930	2,475	0.001	0.001	0.045	0.028	0.0000
21	وزارة الاتصالات	846	1,616	1,368	0.000	0.000	0.046	0.028	0.0000
22	محافظة كربلاء	847	4,254	3,602	0.001	0.001	0.047	0.029	0.0001
23	محافظة ذي قار	848	3,308	2,805	0.001	0.001	0.048	0.029	0.0000
24	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	867	252	219	0.000	0.000	0.048	0.029	0.0000
25	وزارة التخطيط	887	5,824	5,163	0.001	0.001	0.049	0.030	0.0001
26	ب- الإدارات العامة والمحلية في المحافظات (- كركوك)	895	995	890	0.000	0.000	0.049	0.031	0.0000
27	محافظة النينوية	927	3,594	3,333	0.001	0.001	0.050	0.031	0.0000
28	سلطة الطيران المدني	941	1,893	1,781	0.000	0.000	0.051	0.032	0.0075
29	وزارة التربية	944	963,949	909,948	0.237	0.185	0.287	0.216	0.0773
30	وزارة الصحة ووزارة البيئة	947	491,858	465,697	0.121	0.094	0.408	0.311	0.0378
31	محافظة صلاح الدين	949	3,833	3,637	0.001	0.001	0.409	0.311	0.0004
32	مؤسسة السجناء المسبيين	969	1,375	1,333	0.000	0.000	0.409	0.312	0.0013
33	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	979	14,975	14,658	0.004	0.003	0.413	0.315	0.0015
34	محافظة نينوى	985	4,519	4,453	0.001	0.001	0.414	0.316	0.0006
35	وزارة التجارة	1,003	3,367	3,377	0.001	0.001	0.415	0.316	0.0007
36	محافظة ديالى	1,047	5,427	5,683	0.001	0.001	0.416	0.317	0.0030
37	وزارة العدل	1,097	33,548	36,787	0.008	0.008	0.424	0.325	0.0029
38	وزارة الصناعة والمعادن	1,125	3,178	3,575	0.001	0.001	0.425	0.326	0.0003
39	المجمع العلمي العراقي	1,143	248	283	0.000	0.000	0.425	0.326	0.0007
40	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	1,144	8,386	9,592	0.002	0.002	0.427	0.328	0.0536
41	اقليم كردستان	1,177	658,189	774,959	0.162	0.157	0.589	0.485	0.0783
42	د- هيئة الأوراق المالية	1,191	99	118	0.000	0.000	0.589	0.485	0.0003
43	وزارة النفط	1,192	2,025	2,413	0.000	0.000	0.589	0.485	0.0004
44	محافظة المثنى	1,202	1,370	1,647	0.000	0.000	0.590	0.486	0.0285
45	هيئة الحشد الشعبي	1,214	238,075	289,063	0.058	0.059	0.648	0.544	0.0320
46	كلية الامام الكاظم للعلوم الإنسانية الجامعة	1,276	1,738	2,217	0.000	0.000	0.649	0.545	0.0004
47	الفرقة الخاصة والجهات الأخرى التابعة لرئاسة الوزراء وصندوق الاعمار	1,352	961	1,299	0.000	0.000	0.649	0.545	0.0609
48	وزارة الدفاع	1,410	453,951	640,051	0.111	0.130	0.760	0.675	0.0754
49	كلية الامام الأعظم الجامعة	1,412	1,540	2,175	0.000	0.000	0.761	0.675	0.0007
50	هيئة المنافذ الحدودية	1,475	2,684	3,958	0.001	0.001	0.761	0.676	0.1168
51	وزارة داخلية	1,496	701,446	1,049,536	0.172	0.213	0.933	0.889	0.1858
52	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1,518	150,212	227,982	0.037	0.046	0.970	0.935	0.0372
53	جهاز المخابرات الوطني العراقي	1,617	11,840	19,146	0.003	0.004	0.973	0.939	0.0030
54	المفوضية العليا لحقوق الانسان	1,703	1,284	2,187	0.000	0.000	0.974	0.940	0.0024
55	هـ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	1,768	9,053	16,009	0.002	0.003	0.976	0.943	0.0021
56	الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الإيرادات الاتحادية	1,781	44	78	0.000	0.000	0.976	0.943	0.0009
57	نيوان الرقابة المالية	1,863	3,984	7,420	0.001	0.002	0.977	0.944	0.0022
58	وزارة الكهرباء	1,936	5,390	10,434	0.001	0.002	0.978	0.947	0.0046
59	مجلس الأمن الوطني	1,961	14,308	28,052	0.004	0.004	0.982	0.952	0.0034
60	مجلس الدولة	2,027	226	458	0.000	0.000	0.982	0.952	0.0003
61	الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	2,104	1,051	2,212	0.000	0.000	0.982	0.953	0.0003
62	الهيئة الوطنية للاستثمار	2,118	343	726	0.000	0.000	0.982	0.953	0.0007
63	هيئة النزاهة الاتحادية	2,328	2,864	6,667	0.001	0.001	0.983	0.954	0.0062
64	جهاز مكافحة الإرهاب	2,382	23,716	56,480	0.006	0.011	0.988	0.966	0.0060
65	أمانة مجلس الوزراء	2,406	1,518	3,653	0.000	0.001	0.989	0.966	0.0051
66	مجلس القضاء الأعلى	2,430	20,047	48,715	0.005	0.010	0.994	0.976	0.0048
67	و- صندوق اعمار محافظة ذي قار	2,647	12	32	0.000	0.000	0.994	0.976	0.0001
68	المحكمة الاتحادية العليا	2,883	264	761	0.000	0.000	0.994	0.977	0.0043
69	وزارة المالية	2,990	17,619	52,680	0.004	0.011	0.998	0.987	0.0045
70	رئاسة الجمهورية	3,410	1,117	3,809	0.000	0.001	0.998	0.012	0.0012
71	وزارة الخارجية	6,756	3,778	25,525	0.001	0.005	0.999	0.010	0.0010
72	مجلس الخدمة العامة الاتحادي	10,148	144	1,461	0.000	0.000	0.999	0.001	0.0001
73	هيئة التصنيع الحربي	12,171	88	1,071	0.000	0.000	0.999	0.006	0.0006
74	مجلس النواب	12,725	2,216	28,199	0.001	0.006	1.000	0.006	0.0006
75	مكتب رئيس مجلس الوزراء	25,352	121	3,068	0.000	0.001	1.000	1.000	0.0000
		1,210	4,074,697	4,929,242	1,000	1,000		0.8601	
مؤشرات التفاوت:		الحصص الدخلية لأخماس/عشر الموظفين حسب التشكيلات الإدارية : الأعلى إلى الأدنى							
معامل جيني GINI Coefficient وحصص الخمس أو العشر الأعلى إلى الأدنى		حُصص 1	حُصص 2	حُصص 3	حُصص 4	حُصص 5	1.9		
		14.8%	15.6%	22.8%	27.6%		2.2		
		حُصص 1	حُصص 2	حُصص 3	حُصص 4	حُصص 5	0.1399		
		7.0%	7.8%	12.4%	15.2%				

مصادر البيانات في الجدول: عدد الموظفين والرواتب/التعويضات حسب التشكيلات الإدارية: قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2023.

مصادر الورقة

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم، ناشرون، آب، بيروت.

مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (3).

Banerjee, A. (2024) 'The Future of Inequality', *World Knowledge Forum Lecture*, <https://www.youtube.com/watch?v=CeKWVKMUIEQ>. Streamed on YouTube on August 28, 2024.

Jiyad, Sajad (2023) *Corruption is the Lifeblood of Politics in Iraq*, LSE Middle East Centre Paper Series | 77 | November.

Kuznets, S. (1955) 'Economic Growth and Income Inequality', *The American Economic Review*, Volume XLV, March, 1955, Number One.

Maskin, E. (2024) 'Why Globalization has Failed to Reduce Inequality?' A lecture at United Nations University, Japan, January 18, 2024, streamed on YouTube on February 16, 2024, <https://www.youtube.com/watch?v=E3-s0oEa2yk>.

Piketty, (2014) *Capital in the Twenty First Century*, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts London, England.

Sen, A. (2017) 'What is Wrong with Inequality?' *Distinguished Lecture*, Ohio State Center for Ethics and Human Values, <https://www.youtube.com/watch?v=pe302zGGRT4>.

Stiglitz, J. (2012) *The Price of Inequality, How Today's Divided Society Endangers Our Future*, Penguin Book Ltd, UK.

_____ (2024) 'The Road to Freedom: Economics and the Good Society,' *LSE Event*, 30 April, streamed on 4 May, YouTube Video, <https://www.youtube.com/watch?v=NVhGkgbldwc>.

UNESCO (2019) *Assessment of the Labour Market & Skills Analysis - Iraq and Kurdistan Region-Iraq, Agriculture, 2019*.

World Bank (2005) *World Development Report 2006: Equity and Development*. ©2005 The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

ملاحظات على سوق الصرف في العراق في ضوء مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي¹

د. علي مرزا

أولاً: مشاورات المادة الرابعة مع الصندوق، 2024

في آذار 2024 جرت "مشاورات" المادة الرابعة السنوية *Article IV Consultation* بين العراق وبعثة من صندوق النقد الدولي. ولقد صدر تقرير عن هذه المشاورات في 16 أيار/مايو 2024. ومن بين قضايا متعددة حول التطورات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي والمالي للعراق خلال السنوات الماضية، لا سيما 2023، ورد ما يلي حول سوق الصرف في التقرير: "بعد بعض الاضطرابات الأولية التي أعقبت إدخال ضوابط جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بغية السيطرة على المدفوعات عبر الحدود، أدى تحسن الامتثال للنظام الجديد ومبادرات البنك المركزي العراقي لخفض وقت تنفيذ المعاملات [الطلب على الدولار] إلى انتعاش تمويل التجارة في النصف الثاني من عام 2023. وقد أمّن ذلك حصول القطاع الخاص على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي لأغراض الاستيراد والسفر". أنظر: (2024) IMF.

ويلاحظ أن ما يطلق عليه تقرير الصندوق، في الاقتباس المبين، بفترة "الاضطراب" إنما امتدت، في الواقع، لحوالي سنة؛ من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (وربما لا زالت بعض من تبعاتها ظاهرة). ولقد تبين ذلك في استمرار زيادة نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق، من 1.7% في تشرين الأول/أكتوبر 2022 حتى وصلت إلى 23.3% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وخلال هذه الفترة كما يبدو من الجدول (1)، والشكل (1) أدناه، زادت نسبة الفجوة بين العرض والطلب على "دولار النافذة" من صفر% في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى حوالي 57% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ولكن منذ كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى حزيران/يونيو 2024 أخذت نسبة الفجوة بين سعري الصرف بالانخفاض تدريجياً من 23.3% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حتى وصلت إلى 13.0% في حزيران/يونيو، 2024 (وارتفعت إلى 14.8% في تموز/يوليو) وهذا يتماشى، عموماً، مع ما ورد في بيان الصندوق. ولكن بعد تشرين الثاني 2023 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الفجوة بين سعري الصرف فأَنَّ نسبة الفجوة بين الطلب على "دولار النافذة" والعرض منه استمرت بالتزايد بحيث ارتفعت من حوالي 57% في

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 30 حزيران/يونيو 2024.

تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حتى وصلت إلى متوسط قدره حوالي 70% خلال نيسان-تموز 2024؛ الجدول (1)، العمود (7). وهنا يثار تساؤل مفاده كيف يمكن تفسير ما ورد في "المشاورات" من "تأمين" حصول القطاع الخاص على النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي لأغراض "الاستيراد والسفر" في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة الفجوة بين طلب القطاع الخاص على "دولار النافذة" و"العرض منه". إذ يبدو أن ذلك قاد إلى طلب "غير مشبع"، متزايد كما يتبين من الشكل (1) أدناه. هل هناك قناة عرض أخرى للدولار "الرسمي" متاحة غير قناة عرض النافذة؟ يبدو أن ذلك فعلاً هو الحال كما يتبين من الفقرة التالية.

ثانياً: قناة ثانية لعرض الدولار

(1-2) النافذة والمنصة

من المناسب ابتداءً الإشارة إلى أن بيانات البنك المركزي، المنشورة في موقعه الإلكتروني <https://www.cbi.iq>، لا زالت تشير بعبارة "النافذة" إلى "المنصة الإلكترونية للبنك المركزي CBI's Electronic Platform"، التي من خلالها تُقدّم المصارف المجازة طلبها للدولار؛ سواء لأرقام المبيعات اليومية، التي ينشرها البنك يومياً، أو أرقام المبيعات الشهرية في "الموقع الإحصائي"، ضمن الموقع الإلكتروني، التي ينشرها شهرياً. وفي أوراقي السابقة المنشورة، على سبيل المثال مرزا (2023)، كنت أشير إلى المجموع الشهري لأرقام المبيعات اليومية "بالطلب الشهري على دولار النافذة" في حين أشير إلى الأرقام الشهرية للموقع الإحصائي، ضمن الموقع الإلكتروني، "بعرض" النافذة الشهري من الدولار. ولكن في ضوء ظهور قناة إضافية لإشباع الطلب على الدولار من البنك المركزي، منذ حوالي الفصل الرابع من سنة 2023، سأشير للمجموع الشهري للأرقام اليومية للمبيعات "بالطلب الشهري على دولار المنصة"، في حين سأستمر بالإشارة للأرقام الشهرية من الموقع الإحصائي، ضمن الموقع الإلكتروني للبنك، "بعرض" النافذة الشهري من الدولار، كما سيتضح في الفقرة التالية. مع ملاحظة أي اضطرت للطلب على دولار المنصة الذي يُشبع من خلال خطابات ائتمان المصارف التجارية للقطاع الخاص خلال الفترة كانون الثاني/يناير 2022 - تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ليستمر بعد ذلك مع خطابات الائتمان عبر البنك المركزي للفترة حتى تموز/يوليو 2024. بعبارة أخرى، فإن مجموع المبيعات اليومية لشهر معين ومجموع خطابات الائتمان لهذا الشهر يمثل الطلب الشهري الكلي على الدولار في السوق "الرسمية".

(2-2) القناة الثانية

منذ أواخر 2023 ظهرت عوامل جديدة أثرت في تفاعل العرض والطلب الكلي على الدولار تمثلت بما يلي:

(1) التشدد الرسمي في سوق الصرف من خلال فرض التعامل بالدينار، في التعاقدات والمقاولات المتعلقة بالنشاط الحكومي، فيما يخص المشتريات وتنفيذ المشاريع، ومعاملات أخرى محددة، واستعداد البنك

المركزي تحويل كل أو جزء من قيمة هذه المعاملات إلى الدولار، بسعر الصرف الرسمي. بعبارة أخرى، يغطي هذا الاستعداد ما يطلق عليه المعاملات "القانونية" أو في بعض الأحيان "المشروعة".

(2) الرقابة الحكومية/الأمنية الصارمة في سوق الصرف "الموازية" في مراقبة التحويلات بحيث قيّد ذلك الطلب على الدولار فيها. ولقد قاد ذلك إلى طلب "مكبوت" *repressed demand* يمثل ذلك الجزء من الطلب غير المشبع على الدولار "الرسمي" الذي لم يتوجه إلى السوق الموازية. الشكل (1).

(3) أيجاد قناة إضافية/بديلة لتمويل الاستيرادات. يبدو من تقرير مشاورات المادة الرابعة 2024 أن إجراءات البنك المركزي في مراقبة تمويل الاستيرادات لا سيما الحدودية انطوت على إيجاد "قناة" أخرى مصدرها أيضاً البنك المركزي، بجانب قناة تحويلات النافذة، لعرض الدولار لمقابلة الطلب عليه (من خلال المنصة الإلكترونية التابعة للبنك المركزي، لغرض تمويل الاستيراد). فلقد ورد في المشاورات (ص ص 13-14) ما يلي: "حتى أوائل عام 2023، تمت تسوية معظم المدفوعات الخارجية بواسطة قناة CBI-Fed [أي من خلال نافذة البنك المركزي]. وفي العام الماضي [2023]، أتاح البنك المركزي العراقي قناة ثانية حيث يقوم البنك بتمويل الحسابات بالدولار الخارجي للبنوك التجارية المحلية التي لديها علاقات مصرفية مراسلة مع بنك سيتي لتمويل التجارة. وقد سمح ذلك بتسوية حصة متزايدة من المدفوعات الخارجية من خلال البنوك التجارية"؛ أنظر: IMF (2024, pp 13, 14). ويتضمن ذلك أن جزءاً ملموساً من المبيعات اليومية للنافذة/المنصة غير المشبعة (التي يمثلها الفرق بين مجموع المبيعات اليومية للنافذة لشهر معين مع ما منفذ منه فعلاً لذلك الشهر، والتي تتبين في الشكل 1 والجدول 1) يتم إشباعها من خلال القناة الثانية المشار لها. ولقد قاد ذلك إلى تضيق الفجوة بين الطلب على دولار النافذة/المنصة والعرض من النافذة، أي تضيق الفجوة بين الطلب على الدولار "الرسمي" والعرض منه، المبينة في الشكل (1) والجدول (1)، أدناه.

(4) بعبارة أخرى، وعلى سبيل التكرار، يمكن القول، مما تقدم، أن المنصة التي تُقدّم من خلالها طلبات تمويل الاستيرادات والنقد *transfers & cash* والتي لا زال يطلق، على ما يصادق عليها من قبل البنك المركزي، "المبيعات اليومية للنافذة"، يُشبع الجزء الغالب منها من قناتين. فالجزء الذي يُنقذ فعلاً من المبيعات اليومية، بعد مراجعته دولياً، يمثل "عرض" النافذة لإشباع الطلب النقدي وجزء من طلب تمويل الاستيرادات في المنصة. أما الجزء المتبقي فيقسم إلى قسمين. القسم الذي يُمول استيرادات فعلية ويشترط فيه أن يتم من خلال أسلوب خطابات ائتمان *LCS* بواسطة مصارف مراسلة محددة/معترف بها من قبل البنك المركزي (ومقبولة دولياً). والقسم الآخر يعتبر طلباً غير "قانوني" أو "غير مشروع". لذلك بالرغم من انخفاض عرض النافذة بشكل مستمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فإن تزايد عرض الدولار من القناة الثانية، عوض،

بجانِب مِلموس، عِن انخفاض عِرض النافذة هِذا، بِحِث قادت محصلته إلى تناقص نسبة الفجوة بين الطلب على دولار المنصة والعرض من القناتين. ولقد ساهم ذلك، بِدوره، بِتناقص نسبة الفجوة بين سعري الصِرف مقارِنة بِتزايدها قِبل ذلك الشهر، كما يَتبين من الشِكل (1).

(5) ولكن بالرغم من تنامي أهمية القناة الثانية لتمويل الاستيراد (عن طريق خطابات الائتمان) فإنها لم تُشبع كل طلب المنصة غير المُشبع من عرض النافذة. إذ استمرت نسبة فجوة طلب المنصة بحوالي 19% خلال نيسان-تموز 2024 بالرغم من انخفاضها الملموس عن تشرين الثاني 2023 (54%). ولقد قاد ذلك لاستمرار نسبة الفجوة بين سعري الصِرف، بحوالي 13.4% خلال نيسان-تموز، بالرغم من انخفاضها عنها في تشرين الثاني 2023. (23.3%). أنظر الشِكل (1) والجدول (1) العمودين (6) و(8). ولقد أشار تقرير المشاورات إلى هذه الحقيقة، عموماً، ولكنه "قلل" من أهميتها، حيث ورد فيه ما يلي: "مع تحسن الامتثال للمنصة الجديدة تدريجياً، تعافت طلبات المزادات البنكية إلى المستويات السابقة منذ منتصف عام 2023، مما يضمن وصول القطاع الخاص إلى العملات الأجنبية بأسعار [الصِرف] الرسمية للمعاملات الدولية الحالية. ومن المتوقع أن يكون للفارق المستمر بين أسعار الصِرف الرسمية وأسعار الصِرف في سوق الظل النقدي، الذي يعكس الطلب غير المشروع المتبقي على العملات الأجنبية - بما في ذلك التجارة مع البلدان الخاضعة للعقوبات، والمضاربة على العملة - تأثير طفيف على الاقتصاد الكلي". IMF (2024, p. 6).

ثالثاً: تمويل الاستيرادات: التحوّل من النافذة إلى خطابات الائتمان

تكررت الدعوة للتحوّل من أسلوب النافذة إلى أسلوب خطابات الائتمان، في تمويل كل أو الغالبية العظمى من الاستيرادات، من قبل عدة كُتّاب وباحثين ومهتمين، خلال العقد والنصف الماضية في العراق؛ أنظر، على سبيل المثال: محمود و مرزا (2017). ويعود ذلك إلى كفاءة أسلوب خطابات الائتمان، عموماً، مقارِنة بأسلوب النافذة، من الناحية المصرفية واللوجستية، في متابعة وتأمين وتدقيق عملية الاستيراد من المنشأ حتى تسليم البضاعة. كما أن أسلوب الخطابات الائتمانية يتيح فعالية أكبر في تجنب بعض الممارسات غير "القانونية" أو غير "المشروعة"، التي رافق بعضها أسلوب التمويل من خلال النافذة، بما في ذلك غسيل الأموال ومن ضمنها أموال الفساد، وتسرّب الدولار إلى السوق الموازية وما ينطوي عليه ذلك من عمليات مضاربة واسترباح تُخلل سوق الصِرف وتُوسّع الفجوة بين سعري الصِرف الرسمي والسوق، الخ.

وبالرغم من أن طريقة تقدير التمويل (العرض) بخطابات الائتمان، التي يمولها البنك المركزي مباشرة، في هذه الورقة أولية وبحاجة إلى تدقيق وتطوير، من حيث الحجم وتاريخ البدء، فإن الأرقام الناتجة عنها تبين أن حصة تمويل الاستيرادات من خلال خطابات الائتمان (عبر البنك المركزي والمصارف التجارية) مقارِنة

بحصة التمويل من خلال النافذة اتجهت للزيادة، بشكل ملموس، خلال الأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023 - تموز/يوليو 2024، مقارنة بالأشهر التي سبقتها. فقد ازدادت حصة خطابات الائتمان في تمويل الاستيرادات من حوالي 21%-32% خلال الشهرين كانون الأول 2023 وكانون الثاني 2024 إلى حوالي 61%-73% خلال الأشهر نيسان-تموز 2024؛ أنظر الشكل (1)، والجدول (3) أدناه.

ويتوافق هذا الزيادة، في حصة خطابات الائتمان، مع هدف البنك المركزي في إحلال أسلوب خطابات الائتمان، من خلال مصارف مراسلة محددة، في تمويل الاستيرادات، محل أسلوب النافذة، في سنة 2025، كما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة 2024 مع صندوق النقد الدولي. فلقد ورد في هذا التقرير ما يلي: "يخطط البنك المركزي العراقي للانتقال الكامل، في سنة 2025، إلى دور إشرافي في تخليص المدفوعات عبر الحدود. ولتسهيل هذا التحول، يساعد البنك المركزي العراقي البنوك التجارية على تأمين مراسلات مصرفية، بما في ذلك من خلال توفير التوجيه بشأن الشهادات المصرفية والتصنيف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وحتى الآن أنشأت ستة بنوك مراسلات مصرفية مع البنوك الأمريكية، والعديد من البنوك الأخرى لديها مراسلات مصرفية مع البنوك غير الأمريكية. ومن الضروري تعزيز هذه الجهود لضمان الانتقال الناجح إلى النظام الجديد لتمويل التجارة"؛ (IMF, 2024, pp 13, 14).

ومن المناسب ملاحظة أنه قبل فرض قواعد الامتثال وبعده، فإن المصارف التجارية منحت واستمرت في منح خطابات ائتمان (اعتمادات مستندية) LCS لتمويل استيرادات القطاع الخاص، ولكن هذه لم تكن بالتزام البنك المركزي بتمويلها. فلقد بلغ رصيد خطابات الائتمان التي منحتها المصارف التجارية للقطاع الخاص حوالي 1,791 مليون دولار في 2020 وازداد إلى حوالي 2,363 مليون دولار في 2021 ومن ثم إلى 4,240 مليون دولار في 2022 لينخفض إلى 3,789 مليون دولار في 2023 وإلى 3,406 مليون دولار في النصف الأول من 2024؛ الجدول (4) أدناه. وخلال السنوات 2020-2023 فإن حصة التمويل بخطابات الائتمان من استيرادات القطاع الخاص تراوحت بين 7.8% و14.7%؛ الجدول (5). وبالرغم من انخفاضها، نسبياً، فهذه نسب ملموسة.² ويظهر هذا التمويل، في الشكل (1) أدناه، في "الطلب المشبع بخطابات الائتمان LCS" خلال الفترة كانون الثاني/يناير 2022 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. أما بعد ذلك فإنه مدمج في الشكل (1) مع خطابات الائتمان الممولة من البنك المركزي. من جانب آخر، بينما تزايد تمويل المصارف التجارية قبل فرض قواعد الامتثال فإنه انخفض بحدّة بعده. حيث يلاحظ من الجدول (4) أنه بينما ازداد رصيد خطابات الائتمان من المصارف التجارية للقطاع الخاص في 2021 بحوالي 572 مليون دولار عنه في 2020 وبحوالي 1,877 مليون دولار في 2022، فإنه انخفض بحدّة برقم سالب بلغ حوالي -451 مليون دولار في 2023،

² إن توفر التمويل "السهل" من خلال النافذة، قبل تطبيق قواعد الامتثال، لم يكن يُحَفِّز المستورد العراقي لاستخدام أسلوب خطابات الائتمان. وربما كانت نسبة كبيرة من التمويل بهذا الأسلوب، حينئذ، هي لاستيرادات القطاع الخاص الأجنبي، والذي يمول نفسه، فعلياً، من خلال تحويلاته للداخل.

وحوالي -383 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2024.³ ويستتبع ذلك، في ضوء توقع تزايد استيرادات القطاع الخاص في 2024 (كما تشير له الأرقام الفعلية للفصل الأول من السنة) انخفاض حصة خطابات الائتمان من المصارف التجارية في تمويل استيرادات القطاع الخاص في 2024 عنها في 2023.⁴

ويبين هذا الانخفاض في رصيد خطابات ائتمان المصارف التجارية للقطاع الخاص في 2024، من ناحية، والارتفاع الكبير في استيرادات القطاع الخاص في الفصل الأول 2024، ومن ثم انخفاض نسبة ما تموله منها خطابات ائتمان المصارف التجارية، من ناحية أخرى، أن القفزة في مجموع التمويل بخطابات الائتمان لاستيرادات القطاع الخاص في شهر 2024، الظاهرة في الشكل (1)، كان مصدرها البنك المركزي. ومن الجدير ملاحظته في هذه الفقرة، وفي الورقة عموماً لا سيما الجدول (5)، أنه تمت مساواة رصيد خطابات الائتمان في نقطة زمنية لفترة معينة (منتصف السنة في هذه الورقة، عموماً) وذلك الجزء من مستوى الاستيرادات الذي مَوَّلَه هذا الرصيد خلال تلك الفترة. وعلى نفس الغرار، تمت مساواة/التغيير في رصيد خطابات الائتمان بين نقطتين زمنيتين في فترتين وذلك الجزء من مستوى التغيير في مستوى الاستيرادات، بين هاتين الفترتين، الذي مَوَّلَه هذا التغيير في الرصيد. أنظر في هذا المجال: (Crozet, et al (2022)، (Mehta (2024).

رابعاً: قناة ثالثة لعرض الدولار

قفز مجموع الاستيرادات، من السلع وخدمات الشحن والنقل والتأمين، في الفصل الأول 2024، إلى حوالي 21.9 مليار دولار مقارنة مع حوالي 12.1 مليار دولار في الفصل الرابع 2023. وفي الفترة ذاتها قفزت حصة القطاع الخاص من مجموع الاستيرادات إلى 86% (حوالي 18.8 مليار دولار) في الفصل الأول 2024 مقارنة مع 49% (حوالي 5.9 مليار دولار فقط) في الفصل الرابع 2023 (و59% لسنة 2023 ككل). أنظر الجدول (5) أدناه. وتشير هذه المؤشرات إلى اتجاه تزايد عرض الدولار الكلي ("الرسمي" والسوق الموازية)

³ استُخدِمتُ التغيير في رصيد خطابات الائتمان بين نهاية وبداية السنة على أنه يمثل الخطابات الممنوحة في تلك السنة (متغير تدفقي flow) ومن ثم يمثل تغيير مساهمة هذه الخطابات في تمويل الاستيرادات لتلك السنة مقارنة بالسنة التي تسبقها.

⁴ من المناسب الإشارة إلى أنه بينما أمكن، في الجدول (5)، تقدير مساهمة المصارف التجارية بخطابات الائتمان في تمويل استيرادات القطاع الخاص لأشهر السنوات قبل 2024، وذلك بسبب اكتمال بيانات الاستيراد ورصيد خطابات الائتمان لتلك السنوات، فإن اقتصار بيانات الاستيرادات على الفصل الأول ورصيد خطابات الائتمان على النصف الأول من 2024، تعرقل إمكانية تقدير هذه المساهمة لهذه السنة ومن ضمنها النصف الأول. ولكن بالرغم من ذلك، ولغرض التوضيح، لو افترضنا جدلاً استمرار ارقام استيرادات القطاع الخاص في فصول السنة الأخرى لسنة 2024 بنفس مستوى الفصل الأول واستمرار متوسط رصيد خطابات الائتمان في النصف الثاني بنفس مستوى متوسط رصيد النصف الأول من سنة 2024، فإن حصة خطابات ائتمان المصارف التجارية للقطاع الخاص في تمويل استيراداته ستبلغ 4.5% فقط في سنة 2024 (4.5% = 18,839 \ 3,406 \ 100 × 4). أي تتخفف الحصة من 14.7% في 2023 إلى 4.5% فقط في 2024.

المتاح لاستيرادات القطاع الخاص في شهر 2024 مقارنة مع أشهر 2023. وفي هذا المجال يُلاحظ ما يلي:

(1) عند مقارنة استيرادات القطاع الخاص في الفصل الأول 2024 البالغة حوالي 18.8 مليار دولار مع طلب هذا القطاع على الدولار "الرسمي" (في النافذة/المنصة) لغرض الاستيراد لهذا الفصل والبالغ حوالي 12 مليار دولار يتبين أن استيرادات القطاع الخاص بلغت أكثر من مرة ونصف طلب هذا القطاع في النافذة/المنصة. ويمثل الفرق طلب القطاع الخاص لا سيما الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الدولة في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية والمشاريع النفطية والخدمات الخ. وأغلب هذا الطلب تم تمويله من تحويلات هذه الشركات للدولار إلى العراق. ولا شك أن جزء من هذه الدولارات تسرب للسوق الموازية لتمويل احتياجات أخرى.⁵

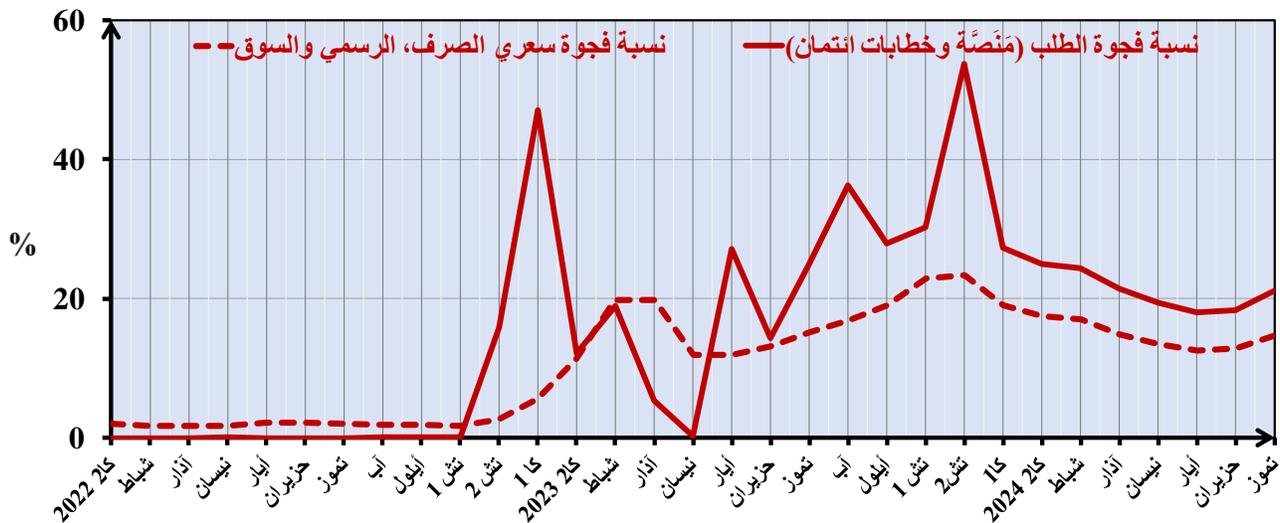
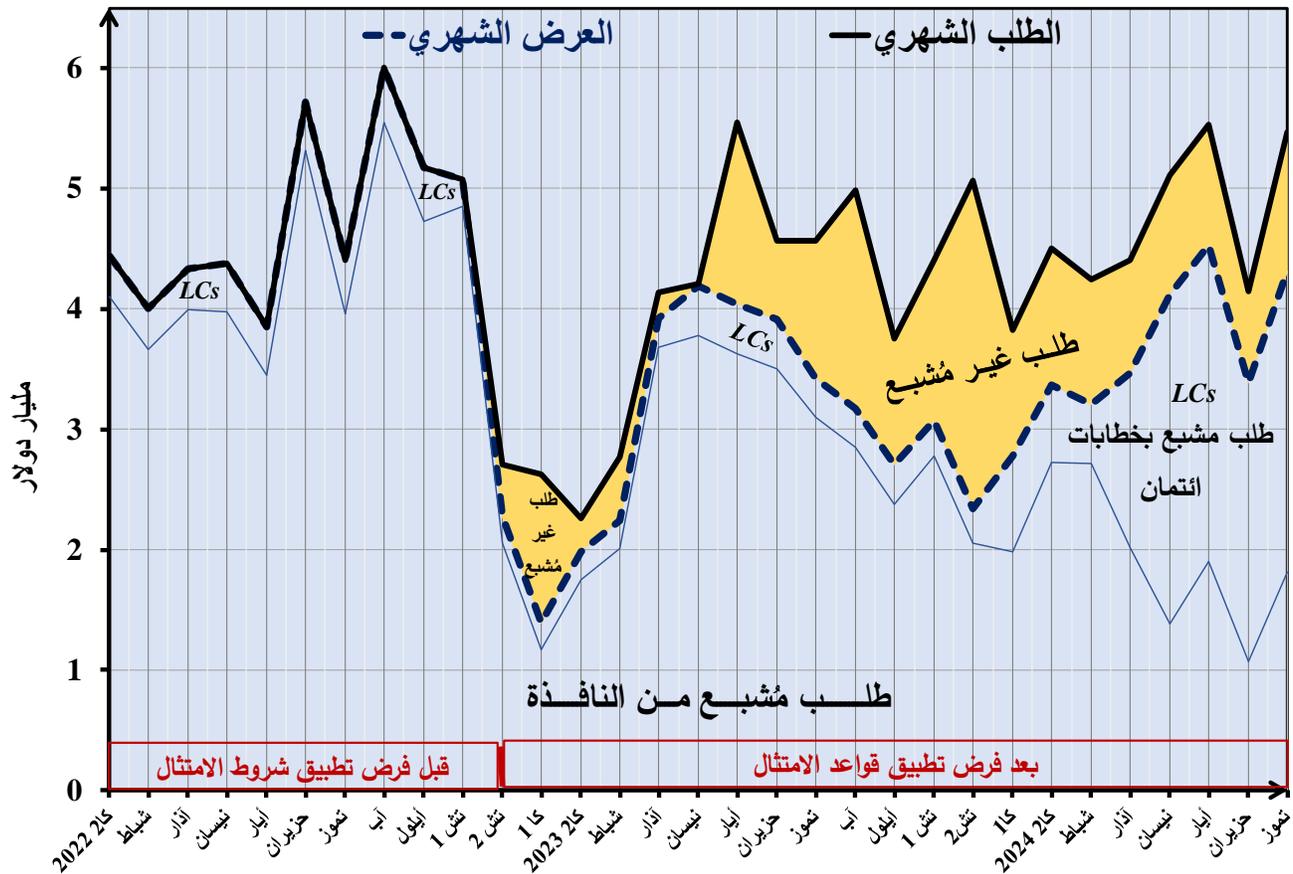
(2) أن طلب القطاع الخاص الاجنبي الذي مُول من تحويلاته للعراق هو الجزء الأساس للطلب/العرض خارج "الدولار الرسمي". ولقد تصاعدت هذه التحويلات بشكل كبير في 2024 مقارنة بالسنوات القليلة الماضية نتيجة لتساعد انشطة الانشاء واستكمال تنفيذ المشاريع المتأخرة والملكثة، الخ. يضاف إلى ذلك طلب القطاع الخاص الوطني لتمويل الاستيرادات والطلب الذي لم يُشبع في المنصة والطلبات الأخرى القانونية وغير القانونية، وهذه يتم اشباعها من عرض للدولار في السوق الموازية. ولقد اطلقت على مجموع هذه المصادر للعرض "القناة الثالثة"، التي يمثل معظمها تحويلات الشركات الأجنبية من الخارج مع متبقي يمول من العرض في السوق الموازية.

(3) إن استمرار نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق المبينة لأشهر سنة 2024، بالرغم من انخفاضها الملموس مقارنة بأشهر سنة 2023، يعود، بجانب أساس منه، إلى تفاعل العرض الكلي والطلب الكلي في سوق الصرف، ويتبين من النقطتين الأفتين أن هذا التوازن ما كان يمكن تحقيقه بسعر صرف يتطابق أو قريب من سعر الصرف الرسمي.

(4) تمنح مؤشرات التزايد الملموس لاستيرادات القطاع الخاص في الفصل الأول 2024 مقارنة مع الفصل الرابع 2023 إسناداً للتقديرات الواردة لحجم التمويل بخطابات الائتمان، لا سيما من خلال البنك المركزي، الواردة في هذه الورقة في الشكل (1) والجدولين (1) و(3)، أدناه. وكذلك تمنح اسناداً، للافتراض، الوارد في الملاحظة (ب) في الشكل (1)، وكذلك في مصادر الجدول (1)، من أن التمويل بخطابات الائتمان، من خلال البنك المركزي، بدأ في أواخر 2023 (كانون الأول/ديسمبر).

⁵ طلب المنصة لتمويل استيرادات القطاع الخاص في المتن للفصل الأول 2024 (حوالي 12 مليار دولار) مُحْتَسَب من تجميع المبيعات اليومية، "تحويل" *transfer*، للنافذة/المنصة للأشهر كانون الثاني/يناير-آذار/مارس 2024 (والتي تُنشر يوميا في الموقع الإلكتروني للبنك، https://www.cbi.iq/currency_auction). وهذا الرقم (حوالي 12 مليار دولار) هو جزء من الطلب الكلي على المنصة (تحويل ونقد) والذي يمكن حسابه للأشهر ذاتها من الجدول (1)، والبالغ حوالي 13.1 مليار دولار.

الشكل (1) الطلب الشهري على دولار المَنصَّة والعرض الشهري لدولار النافذة وخطابات الائتمان



المصادر: رُسم الشكلان على أساس بيانات الجدولين (1) و(2) أدناه.

ملاحظات: (أ) الطلب المشبع بخطابات الائتمان لتمويل الاستيراد من كانون الثاني/يناير 2022 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 يمثل خطابات الائتمان من المصارف التجارية للقطاع الخاص. أما من كانون الأول/ديسمبر 2023 وحتى تموز/يوليو 2024 فهو يشمل خطابات التمويل من المصارف التجارية وتلك الممولة من البنك المركزي، مع العلم أن معظمها خلال الفترة الثانية من البنك المركزي.

(ب) بالنسبة لفجوة الطلب خلال الأشهر كانون الثاني 2022-تشرين الثاني 2023 فهي تساوي نسبة فجوة الطلب الذي كان يشبع من النافذة زائداً خطابات ائتمان المصارف التجارية للقطاع الخاص. أما بعد ذلك فهي تشير إلى فجوة طلب المَنصَّة الذي يشبع من النافذة وخطابات الائتمان.

(ج) لتشخيص الطلب على والعرض من الدولار من نافذة البنك المركزي من المناسب مراجعة الملحق (1) في مرزا (2023). وفيما يخص تشخيص خطابات الائتمان بتمويل المصارف التجارية والبنك المركزي، خلال الفترة كانون الأول 2023 - تموز 2024، أنظر مصادر الجدول (1)، أدناه. ومن الجدير الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتمويل خطابات الائتمان عبر البنك المركزي فأني افترضت أنه بدء في كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول (1) المبيعات الشهرية لنافذة البنك المركزي والتمويل بخطابات الائتمان: الطلب والعرض

%		مليون دولار						رقم مجموع المبيعات اليومية للشهر
نسبة فجوة طلب المنصة (النافذة) وخطابات الائتمان $\frac{\{(5)-(2)\}}{100 \times (2)}$	نسبة فجوة طلب النافذة $\frac{\{(3)-(1)\}}{100 \times (1)}$	نسبة فجوة سعري الصرف (6)	العرض الشهري الكلي (النافذة) وخطابات الائتمان $(4) + (3)$	العرض الشهري الإضافي (خطابات الائتمان LCs) (4)	رقم الموقع الإحصائي للشهر (العرض) الشهري من (النافذة) (3)	الطلب الشهري على المنصة (النافذة) وخطابات الائتمان $(4) + (1)$	رقم	
0	0	2.0	4,441	342	4,099	4,440	4,099	2022، كانون الثاني
0	0	1.7	4,002	342	3,660	4,002	3,660	شباط/فبراير
0	0	1.6	4,335	342	3,993	4,335	3,993	آذار/مارس
0	0	1.6	4,378	398	3,980	4,378	3,980	نيسان/أبريل
0	0	2.1	3,847	398	3,449	3,847	3,449	أيار/مايو
0	0	2.2	5,715	398	5,317	5,715	5,317	حزيران/يونيو
0	0	2.0	4,407	453	3,954	4,406	3,953	تموز/يوليو
0	0	1.8	6,002	453	5,549	6,002	5,549	أب/أغسطس
0	0	1.8	5,177	453	4,724	5,177	4,724	أيلول/سبتمبر
0	0	1.7	5,072	221	4,851	5,072	4,852	تشرين الأول/أكتوبر
15.9	17.3	2.6	2,274	221	2,053	2,703	2,482	تشرين الثاني/نوفمبر
47.0	51.3	5.5	1,393	221	1,172	2,630	2,409	كانون الأول/ديسمبر
12.1	13.5	11.3	1,986	233	1,753	2,260	2,027	2023، كانون الثاني
19.0	20.7	19.8	2,241	233	2,008	2,765	2,532	شباط/فبراير
5.3	5.7	19.8	3,918	233	3,685	4,139	3,906	آذار/مارس
0.3	0.3	11.9	4,194	412	3,782	4,206	3,794	نيسان/أبريل
27.2	29.4	11.9	4,041	412	3,629	5,550	5,138	أيار/مايو
14.3	15.7	13.2	3,912	412	3,500	4,565	4,153	حزيران/يونيو
25.0	27.0	15.2	3,426	328	3,098	4,569	4,241	تموز/يوليو
36.3	38.9	16.8	3,175	328	2,847	4,988	4,661	أب/أغسطس
28.0	30.7	19.1	2,704	328	2,376	3,755	3,427	أيلول/سبتمبر
30.2	32.4	22.8	3,071	290	2,781	4,401	4,111	تشرين الأول/أكتوبر
53.8	57.0	23.3	2,344	290	2,054	5,069	4,778	تشرين الثاني/نوفمبر
27.3	48.0	19.1	2,778	792	1,986	3,821	3,821	كانون الأول/ديسمبر
25.1	39.5	17.5	3,372	652	2,720	4,499	4,499	2024، كانون الثاني
24.5	35.9	17.1	3,206	487	2,719	4,244	4,244	شباط/فبراير
21.4	54.1	14.9	3,465	1,443	2,022	4,406	4,406	آذار/مارس
19.4	73.0	13.5	4,121	2,741	1,380	5,111	5,111	نيسان/أبريل
18.1	65.5	12.6	4,533	2,627	1,906	5,532	5,532	أيار/مايو
18.6	74.2	13.0	3,377	2,308	1,069	4,148	4,148	حزيران/يونيو
21.1	66.8	14.7	4,315	2,500	1,815	5,471	5,471	تموز/يوليو

المصادر:

(1) المبيعات، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

رقم مجموع المبيعات اليومية للدولار، لكل شهر (الطلب الشهري على النافذة/المنصة): https://www.cbi.iq/currency_auction. بالنسبة لأشهر السنتين 2022 و2023 فلقد استخدمت في هذا الجدول الأرقام التي حدّتها البنك المركزي في أواخر 2023، فيما عدا أرقام تشرين الثاني/نوفمبر وكانون

الأول/ديسمبر 2022. إذ أن تحديث هذين الشهرين، بخلاف الأشهر الأخرى بعدها، انصب على استبدالها بما تم تنفيذه بعد إجراء التدقيق الدولي، أي أصبحت تمثل، في الأرقام المحدثة، العرض اليومي للدولار وليس الطلب عليه. لذلك فإن أرقام هذين الشهرين في هذا الجدول تمثل الأرقام قبل التحديث، والتي تمثل الأرقام قبل إجراء التدقيق الدولي، أي تمثل الطلب على الدولار. أما أرقام المبيعات اليومية للأشهر المبينة لسنة 2024، فهي أيضاً تمثل الطلب على دولار المتّصّة.

رقم الموقع الإحصائي، المبيعات الشهرية للدولار (العرض الشهري من النافذة): "الموقع الإحصائي" ضمن الموقع الإلكتروني:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy>.

العرض الشهري الإضافي (خطابات الائتمان LCs): في هذا الجدول يشمل عمود "العرض الشهري الإضافي" خطابات الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص من المصارف التجارية قبل كانون الأول/ديسمبر 2023 ومن المصارف التجارية والبنك المركزي منذ كانون الأول 2023.

من المصارف التجارية: كانون الثاني/يناير 2022 - تشرين الثاني/نوفمبر 2023: الأرقام محتسبة من توزيع رصيد خطابات الائتمان السنوي الظاهر في الجدول (5) على فصول 2022 و2023 بنسبها المبينة في الجدول ثم تقسيم مجموع كل فصل على 3. هذا عدا عن كانون الأول/ديسمبر 2023 الذي قُدِّرَ الرقم فيه مع الخطابات من البنك المركزي، المبين في أدناه

من البنك المركزي والمصارف التجارية: كانون الأول/ديسمبر 2023 - تموز/يوليو 2024: بسبب عدم وجود بيانات، في المجال العام، عن حجم التمويل من خلال خطابات الائتمان عبر البنك المركزي، وتاريخ البدء به تحديداً تم تقديره في هذا الجدول. ومن المناسب ابتداءً ملاحظة أن نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق، بعد أن وصلت أعلى مستوى لها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بواقع 23.3%، فأنها أخذت بالانخفاض بشكل مستمر بعد ذلك حتى وصلت إلى 13.0% في حزيران/يونيو (و14.7% في تموز/يوليو) 2024، كما يتبين في الجزء الأسفل من الشكل (1) أعلاه. لذلك افتُرضت أن التمويل بخطابات الائتمان عبر البنك المركزي، بدء في كانون الأول/ديسمبر 2023. في ضوء ذلك فإن الفجوة بين العرض والطلب الشهريين للدولار بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لا يمثلها الفرق بين رقم مجموع المبيعات اليومية لكل شهر، التي ينشرها البنك المركزي على موقعه الإلكتروني، يوميا، ومبينة في العمود الأول من هذا الجدول، من ناحية، ورقم العرض الشهري لمبيعات النافذة المنشور في "الموقع" الإحصائي في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي والمبين في العمود الثاني من هذا الجدول، من ناحية أخرى. ويعود ذلك إلى أن هذا الفرق "يبالغ" بحجم الفجوة، (بمقدار التمويل من خلال خطابات الائتمان). وفي ضوء غياب بيانات عن مقدار التمويل بخطابات الائتمان، عبر البنك المركزي، لجأت إلى تقدير نسبة فجوة الطلب "الفعلية" بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بدلالة متوسط حاصل قسمة نسبة فجوة الطلب على نسبة فجوة سعري الصرف خلال الأشهر كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبحساب نسبة فجوة سعري الصرف لكل شهر من الأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى تموز/يوليو 2024 يمكن تقدير متوسط نسبة فجوة الطلب "الفعلية" خلال هذه الأشهر، باستخدام متوسط حاصل قسمة النسبتين قبل كانون الأول/ديسمبر 2023. وبضرب نسبة فجوة الطلب هذه بمقدار الطلب الشهري لكل شهر خلال الفترة كانون الأول 2023 - تموز 2024 نحصل على حجم الفجوة (الفعلية) معبر عنها بملايين الدولارات، لهذه الأشهر. وبطرح هذه الفجوة من الفرق بين مجموع المبيعات اليومية لكل شهر والعرض الشهري حسب الموقع الإحصائي (أي الفرق بين العمودين الأول والثاني من هذا الجدول) يمكن اعتبار حاصل الطرح هو التمويل بخطابات الائتمان، عبر البنك المركزي والمصارف التجارية، للأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023-تموز/يوليو 2024 والمبين في العمود الثالث في هذا الجدول وكذلك في الشكل (1) أعلاه.

(2) نسبة فجوة سعري الصرف من الجدول (2) أدناه.

ملاحظة: مبيعات النافذة في هذا الجدول تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

الجدول (2) سعري الصرف الرسمي والسوق

نسبة فجوة سعري الصرف %	أسعار الصرف دنانير للدولار			
	السوق الموازية	الرسمي الأساس		
$100 \times \{1 - (1) \setminus (2)\}$ (3)	(2)	(1)		
2.0	1,479	1,450	كانون الثاني /يناير	2022
1.7	1,475	1,450	شباط /فبراير	
1.6	1,474	1,450	آذار /مارس	
1.6	1,474	1,450	نيسان /أبريل	
2.1	1,481	1,450	أيار /مايو	
2.2	1,481	1,450	حزيران /يونيو	
2.0	1,480	1,450	تموز /يوليو	
1.8	1,477	1,450	آب /أغسطس	
1.8	1,476	1,450	أيلول /سبتمبر	
1.7	1,475	1,450	تشرين الأول /أكتوبر	
2.6	1,488	1,450	تشرين الثاني /نوفمبر	
5.5	1,530	1,450	كانون الأول /ديسمبر	
11.3	1,614	1,450	كانون الثاني /يناير	
19.8	1,605	1,339	شباط /فبراير	
19.8	1,558	1,300	آذار /مارس	
11.9	1,455	1,300	نيسان /أبريل	
11.9	1,455	1,300	أيار /مايو	
13.2	1,471	1,300	حزيران /يونيو	
15.2	1,498	1,300	تموز /يوليو	
16.8	1,519	1,300	آب /أغسطس	
19.1	1,548	1,300	أيلول /سبتمبر	
22.8	1,597	1,300	تشرين الأول /أكتوبر	
23.3	1,603	1,300	تشرين الثاني /نوفمبر	
19.1	1,548	1,300	كانون الأول /ديسمبر	
17.5	1,527	1,300	كانون الثاني /يناير	2024
17.1	1,522	1,300	شباط /فبراير	
14.9	1,494	1,300	آذار /مارس	
13.5	1,476	1,300	نيسان /أبريل	
12.6	1,464	1,300	أيار /مايو	
13.0	1,469	1,300	حزيران /يونيو	
14.8	1,492	1,300	تموز /يوليو	

المصادر:

(1) سعر الصرف الرسمي الأساس، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>.

(2) سعر صرف السوق الموازية (في مدينة بغداد):

كانون الثاني 2022-شباط 2023: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>.

آذار 2023-حزيران 2024: تقرير أسعار صرف الدولار لشهر كانون الأول 2023 ولأشهر آذار، أيار، حزيران 2024

في محافظة بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

تموز 2024: متوسط الأرقام اليومية الواردة في الموقع الإلكتروني "شفق نيوز"، <https://shafaq.com/ar/>.

الجدول (3) عرض الدولار في السوق الرسمية لتمويل استيرادات القطاع الخاص

نسبة التمويل بالخطابات من العرض الكلي %	مليون دولار			تحويلات النافذة		
	العرض الكلي: خطابات ونافذة	خطابات ائتمان				
		تمويل البنك المركزي	المصارف التجارية			
9.8	3,472		342	3,130	كانون الثاني/يناير	2022
10.7	3,204		342	2,862	شباط/فبراير	
9.8	3,476		342	3,134	آذار/مارس	
10.8	3,668		398	3,270	نيسان/أبريل	
12.3	3,243		398	2,845	أيار/مايو	
8.1	4,905		398	4,507	حزيران/يونيو	
11.7	3,864		453	3,411	تموز/يوليو	
8.8	5,168		453	4,715	آب/أغسطس	
10.2	4,424		453	3,971	أيلول/سبتمبر	
5.1	4,314		221	4,093	تشرين الأول/أكتوبر	
13.0	1,697		221	1,476	تشرين الثاني/نوفمبر	
41.4	533		221	312	كانون الأول/ديسمبر	
26.5	880		233	647	كانون الثاني/يناير	
19.2	1,211		233	978	شباط/فبراير	
8.5	2,755		233	2,522	آذار/مارس	
12.3	3,350		412	2,938	نيسان/أبريل	
13.5	3,043		412	2,631	أيار/مايو	
12.7	3,239		412	2,827	حزيران/يونيو	
11.1	2,947		328	2,619	تموز/يوليو	
13.5	2,437		328	2,109	آب/أغسطس	
14.4	2,284		328	1,956	أيلول/سبتمبر	
10.5	2,759		290	2,469	تشرين الأول/أكتوبر	
14.2	2,051		290	1,761	تشرين الثاني/نوفمبر	
31.9	2,481	792		1,689	كانون الأول/ديسمبر	
21.5	3,037	652		2,385	كانون الثاني/يناير	2024
16.2	3,007	487		2,520	شباط/فبراير	
44.3	3,258	1,443		1,815	آذار/مارس	
70.2	3,904	2,741		1,163	نيسان/أبريل	
63.3	4,150	2,627		1,523	أيار/مايو	
72.9	3,175	2,316		859	حزيران/يونيو	
61.4	4,074	2,500		1,574	تموز/يوليو	

المصادر: (1) تحويلات النافذة: "الموقع الإحصائي" ضمن "الموقع الإلكتروني للبنك المركزي:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy>

(2) خطابات الائتمان: الجدول (1) أعلاه.

ملاحظة: مبيعات النافذة في هذا الجدول تشمل التحويلات *transfers* فقط ولا تشمل النقد.

الجدول (4) الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية حسب النوع والقطاع

مليون دولار			سعر الصرف الأساس (دينار للدولار)	مليار دينار								
خطابات الائتمان LCs				المجموع الكلي LCs + LGs	الحكومة المركزية والمؤسسات العامة			القطاع الخاص				
المجموع	الحكومة المركزية والمؤسسات العامة	القطاع الخاص			المجموع	خطابات الائتمان LCs	خطابات الضمان LGs	المجموع	خطابات الضمان LGs	خطابات الائتمان LCs		
11,592	9,801	1,791	1,192									2020
7,554	5,215	2,339	1,304	25,450	16,445	2,752	13,693	9,005	6,217	2,788		كانون الأول/ ديسمبر
6,949	4,586	2,363	1,450									2021
6,750	4,597	2,153	1,450	26,572	16,784	2,697	14,087	9,788	6,665	3,122		كانون الثاني/ يناير
7,071	4,529	2,541	1,450	27,284	17,031	3,093	13,938	10,252	6,567	3,685		شباط/ فبراير
7,346	4,844	2,502	1,450	27,208	16,556	2,992	13,564	10,652	7,024	3,629		آذار/ مارس
6,579	4,453	2,126	1,450	26,460	16,921	2,993	13,928	9,540	6,456	3,083		نيسان/ أبريل
6,683	4,491	2,192	1,450	26,787	17,096	2,945	14,151	9,691	6,512	3,179		أيار/ مايو
6,832	4,462	2,371	1,450	26,619	16,712	2,858	13,854	9,907	6,470	3,438		حزيران/ يونيو
6,637	4,507	2,130	1,450	26,449	16,825	2,835	13,990	9,624	6,535	3,089		تموز/ يوليو
6,784	4,404	2,381	1,450	26,766	16,929	2,876	14,053	9,837	6,385	3,452		أب/ أغسطس
7,149	4,541	2,608	1,450	27,292	16,926	3,032	13,894	10,366	6,584	3,782		أيلول/ سبتمبر
7,012	4,618	2,394	1,450	27,041	16,873	3,052	13,821	10,168	6,696	3,472		تشرين الأول/ أكتوبر
7,091	4,683	2,408	1,450	26,900	16,617	2,987	13,630	10,282	6,791	3,492		تشرين الثاني/ نوفمبر
7,451	4,907	2,544	1,450	27,644	16,840	2,986	13,854	10,804	7,115	3,689		كانون الأول/ ديسمبر
9,396	5,156	4,240	1,450									2022
7,882	4,775	3,107	1,450	28,848	17,420	3,127	14,292	11,429	6,923	4,505		كانون الثاني/ يناير
8,199	4,955	3,244	1,450	29,498	17,609	3,265	14,344	11,888	7,184	4,704		شباط/ فبراير
9,984	5,861	4,123	1,450	32,093	17,615	3,244	14,371	14,477	8,498	5,979		آذار/ مارس
9,375	5,562	3,813	1,450	30,880	17,285	3,189	14,097	13,594	8,065	5,529		نيسان/ أبريل
9,469	5,173	4,296	1,450	31,516	17,786	3,181	14,605	13,730	7,501	6,229		أيار/ مايو
10,511	5,115	5,396	1,450	33,202	17,960	3,185	14,775	15,242	7,417	7,824		حزيران/ يونيو
10,034	5,315	4,719	1,450	32,099	17,550	3,094	14,456	14,549	7,707	6,842		تموز/ يوليو
10,157	5,053	5,104	1,450	32,289	17,562	3,113	14,448	14,727	7,327	7,400		أب/ أغسطس
9,760	4,984	4,776	1,450	31,611	17,459	3,128	14,330	14,153	7,227	6,926		أيلول/ سبتمبر
9,604	4,951	4,653	1,450	31,342	17,416	3,104	14,312	13,926	7,179	6,746		تشرين الأول/ أكتوبر
9,306	5,045	4,261	1,450	31,571	18,078	3,077	15,001	13,493	7,315	6,178		تشرين الثاني/ نوفمبر
8,467	5,081	3,386	1,450	30,388	18,110	3,171	14,940	12,278	7,367	4,910		كانون الأول/ ديسمبر
9,513	5,724	3,789	1,316									2023
10,332	5,822	4,510	1,450	33,037	19,442	3,188	16,254	13,594	7,660	5,934		كانون الثاني/ يناير
9,817	5,387	4,430	1,339	31,140	18,223	2,868	15,355	12,917	7,088	5,829		شباط/ فبراير
9,752	5,553	4,199	1,300	30,783	17,952	2,830	15,121	12,831	7,306	5,525		آذار/ مارس
9,808	5,637	4,171	1,300	30,433	17,528	2,814	14,714	12,905	7,417	5,488		نيسان/ أبريل
9,696	5,674	4,021	1,300	29,792	17,035	2,727	14,308	12,757	7,466	5,291		أيار/ مايو
9,020	6,146	2,874	1,300	29,163	17,295	2,754	14,540	11,868	8,087	3,781		حزيران/ يونيو
9,085	5,575	3,510	1,300	28,412	16,458	2,731	13,728	11,954	7,336	4,618		تموز/ يوليو
9,919	5,952	3,966	1,300	29,246	16,196	2,694	13,502	13,050	7,832	5,218		أب/ أغسطس
10,135	6,181	3,954	1,300	29,751	16,416	2,605	13,811	13,335	8,132	5,203		أيلول/ سبتمبر
9,610	6,209	3,401	1,300	28,667	16,023	2,626	13,397	12,644	8,169	4,475		تشرين الأول/ أكتوبر
9,515	6,111	3,404	1,300	28,689	16,170	2,852	13,318	12,519	8,040	4,479		تشرين الثاني/ نوفمبر
7,462	4,438	3,024	1,300	26,403	16,585	2,844	13,741	9,818	5,839	3,979		كانون الأول/ ديسمبر
8,232	4,826	3,406	1,300									2024
8,877	5,002	3,875	1,300	28,932	17,393	2,852	14,541	11,540	6,502	5,037		كانون الثاني/ يناير
7,316	4,015	3,302	1,300	26,649	17,138	2,697	14,440	9,511	5,219	4,292		شباط/ فبراير
9,646	5,493	4,154	1,300	29,490	16,950	2,672	14,278	12,540	7,140	5,400		آذار/ مارس
7,789	4,476	3,312	1,300	26,934	16,809	2,699	14,110	10,125	5,819	4,306		نيسان/ أبريل
8,010	4,688	3,322	1,300	27,288	16,875	2,701	14,174	10,413	6,094	4,319		أيار/ مايو
7,756	5,285	2,471	1,300	27,001	16,919	2,694	14,225	10,082	6,870	3,212		حزيران/ يونيو

المصادر:

(1) الرصيد بالدينار :

2023-2020: النشرات الإحصائية السنوية، 2023-2020، البنك المركزي العراقي، الجدول (10).

2024: الموقع الاحصائي في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

<https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=95>.

مع العلم أن أرقام الموقع الاحصائي، بخلاف البيانات الواردة في النشرة الاحصائية السنوية، لا تُقَصِّل الارقام بين خطابات ائتمان وخطابات ضمان وإنما وردت مدمجة برقم واحد لكل شهر. ولقد تم فصلهما لكل شهر من أشهر 2024 باستخدام نسب خطابات الائتمان من مجموعها مع خطابات الضمان للأشهر المقابلة من سنة 2023 في هذا الجدول.

(2) الرصيد بالدولار: الرصيد الشهري بالدولار يساوي الرصيد الشهري بالدينار مضروباً بمتوسط سعر الصرف الاساس لأشهر السنة المعنية. وفي هذا الجدول يظهر متوسط سعر الصرف لأشهر السنة في خط السنة. ويساوي الرصيد السنوي بالدولار متوسط رصيد أشهر السنة.

(3) سعر الصرف الأساس: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1270>.

الجدول (5) الاستيرادات من السلع وخدمات الشحن والنقل والتأمين في العراق

نسبة الرصيد إلى استيرادات القطاع الخاص %	رصيد LCs من المصارف التجارية للقطاع الخاص مليون دولار	الأهمية النسبية %			الاستيرادات مليون دولار			
		المجموع	القطاع الخاص	الحكومية	المجموع	القطاع الخاص	الحكومية	
7.8%	2,363	100	74	26	40,736	30,304	10,432	2021
		100	62	38	4,937	3,077	1,861	الفصل الأول
		100	83	17	10,762	8,968	1,794	الفصل الثاني
		100	76	24	12,572	9,604	2,968	الفصل الثالث
		100	69	31	12,465	8,656	3,809	الفصل الرابع
11.2%	4,240	100	68	32	55,194	37,735	17,459	2022
		100	63	37	14,454	9,128	5,326	الفصل الأول
		100	71	29	14,991	10,622	4,369	الفصل الثاني
		100	81	19	14,967	12,097	2,871	الفصل الثالث
		100	55	45	10,782	5,888	4,894	الفصل الرابع
14.7%	3,789	100	59	41	43,739	25,745	17,994	2023
		100	52	48	9,091	4,746	4,345	الفصل الأول
		100	67	33	12,611	8,396	4,215	الفصل الثاني
		100	67	33	9,921	6,684	3,237	الفصل الثالث
		100	49	51	12,116	5,919	6,197	الفصل الرابع
								2024
		100	86	14	21,920	18,839	3,081	الفصل الأول

المصادر:

(1) الاستيرادات: بيانات ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/725>.

(2) رصيد خطابات الائتمان LC من المصارف التجارية للقطاع الخاص: الجدول (4) أعلاه.

مصادر الورقة

محمود، موفق و مرزا، علي (2017) "أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي: تحليل وتوصيات"، نُشرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *أحاديث الثلاثاء، كتابات لمتقنين عراقيين*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf*

مرزا، علي (2023) "استمرار اختلال توازن سوق الصرف في العراق"، *شبكة الاقتصاديين العراقيين*، 10 كانون الأول/ديسمبر، [Merza-Iraq-Exchange-Market-Disequilibrium](https://www.researchgate.net/publication/375123456). وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (4).

Crozet, M, Demir, B., Javorcik, B. (2022) 'International Trade and Letters of Credit: A Double-Edged Sword in Times of Crises', *IMF Economic Review* (2022) 70: 185–211, <https://doi.org/10.1057/s41308-021-00155-3>. Research Article.

IMF (2024) *Iraq - 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, May 16, <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/05/15/Iraq-2024-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-549028>.

Mehta, G (2024) 'Letter of Credit and Its Importance in International Trade', June 4, <https://www.linkedin.com/pulse/letter-credit-its-importance-international-trade-gaurav-mehta-jpi2c>

ذكريات عن د. بارق شُبْر وشبكة الاقتصاديين العراقيين¹

د. علي مرزا*

التقيت د. بارق شُبْر أول مرة في عمّان الأردن في النصف الثاني من سنة 1991 في وزارة التخطيط الأردنية، عندما كنت خبير اقتصادي في برنامج الأمم المتحد الإنمائي UNDP ومنسب للعمل في الوزارة. وكنت حينئذ اساهم، مع خبرات أردنية رفيعة المستوى بقيادة د. زياد فريز وزير التخطيط حينئذ، من بين عدة مهام، في اعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية 1993-1997. وعند لقائه كان د. بارق خبيراً اقتصادياً زائراً مبعوثاً من قبل وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ. في ذلك الوقت كان هو أيضاً مهتماً بقضايا عديدة من بينها ما يتعلق بالإطار الكلي للخطة الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي.

واستمر التواصل بيننا، لاسيما بوجود اهتمامات علمية/اقتصادية مشتركة. ومنذ ذلك الوقت كان د. بارق يثير مسألة تكوين منصّة platform تمثل الاقتصاديين العراقيين. وتكرّر ذلك بعد تغيير 2003، حيث تباحثنا بالأمر مجدداً في سنة 2004. وبالرغم من اتفاقنا لإنشاء ما أطلق عليه د. بارق، في حينه، على المنصّة، أسم "شبكة الاقتصاديين العراقيين" إلا أن النزاع في العراق خلال السنوات 2004-2008 كان يعرقل أي مجهود بهذا الاتجاه، لا سيما وأنا كنا نميل منذ البداية لأن يكون أحد الأعمدة الأساس هو مساهمة الاقتصاديين العراقيين في "داخل العراق" في الشبكة. بعد ذلك، ونتيجة للهدوء النسبي للأوضاع في العراق في نهاية 2008، وما تبعه من اتصال د. بارق بالعديد من الاقتصاديين والمهنيين والمهتمين العراقيين في الداخل والخارج أنشأت الشبكة بأسناد مجموعة رصينة من الاقتصاديين والمهتمين وكذلك الخبراء بشؤون النفط والطاقة وأطلق الموقع الالكتروني للشبكة في 2009. وكعادته وإندفاعه، كانت مساهمة د. بارق مساهمة بارزة في كل هذه الخطوات.

وكان الاتجاه منذ البداية والذي أنعكس في "التوجه الأساس" للشبكة هو تشجيع البحث والنشر فيما يتعلق بالسياسات والأستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع الأخرى المتصلة بها، لا سيما تلك التي تصب في تحقيق هدف التنوع الاقتصادي والتخلص من الأحادية الريعية، وما يتفرع من ذلك من توصيات، تتاح لمتخذ القرار العراقي، من قبل الاقتصاديين والمعنيين المهتمين العراقيين الراغبين، من مختلف التوجهات، وبدون أي تمييز، وعلى أساس مجّاني وطوعي.

¹ ورقة نُشرت ضمن ملف عن د. بارق شبر في مجلة "الثقافة الجديدة" في 5 أيلول/سبتمبر 2024.

وفي وقته كنت أكتب أوراقى ومنشوراتى الاقتصادية بالانكليزية. غير أن د. بارق كان يلحُ علي أن أكتب بالعربية لأن الهدف هو تكوين رأي عام اقتصادي يتعلق بالعراق، من ناحية، وضرورة التواصل مع الاقتصاديين العراقيين بالداخل والخارج، من ناحية أخرى. وهذا ما قمت به فيما يتعلق بالنشر في الشبكة، عموماً.

وخلال السنوات 2009-2013 نَجَحَ الموقع الإلكتروني للشبكة باستقطاب عدد كبير جداً من الاقتصاديين والمهنيين والمهتمين من مختلف الفروع التنموية، من ناحية، والاتجاهات الأديولوجية، من ناحية أخرى. وخلال هذه السنوات الأربع من تكوين الشبكة توفر ما يكفي لأمكانية انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاديين العراقيين.

مؤتمر الاقتصاديين العراقيين، بيروت: 30 آذار - 1 نيسان 2013

نشأت فكرة انعقاد المؤتمر بانديفاع ورغبة من قبل كافة أعضاء فريق أمناء الشبكة، وبالطبع في مقدمتهم د. بارق، والذي كان المنسق الأساس لهذه الجهود. وتم اقتراح عدد من الأماكن لانعقاد المؤتمر، ومن ضمنها بغداد. ولكن تم الاتفاق على بيروت، لا سيما وان سفر العراقيين إلى بيروت كان ميسراً. هذا إضافة للحصول على أسعار مناسبة للإقامة ووجود منظمة للأمم المتحدة فيها (اسكوا) ومقومات النشر والاعلام وغيرها. وكان د. بارق منسق لجنة المؤتمر الفنية.

ولقد حقق المؤتمر نجاحاً باهراً لا سيما وأن من حضره من الاقتصاديين والمهنيين، من مختلف الفروع الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الطاقة، فاق كل التوقعات، من ناحية العدد والمستوى والمكانة العلمية/المهنية والصدقية والتأثير. ولقد انصبت محاوره على جبهة واسعة من القضايا التي تتعلق بالتنمية والتنوع الاقتصادي، لا سيما المستدامين، والقضايا النقدية والمالية والمياه والبيئة والطاقة والنفط، الخ. ولقد اصدر المؤتمر توصيات في نهاية أعماله. كما أن كافة أوراق المؤتمر نُشرت في حينه في موقع الشبكة الإلكتروني وتقرعت عنها أوراق ومداخلات نُشرت في الموقع أيضاً وفي غيره من المواقع. مع العلم أن جميع من حضر المؤتمر، تحملوا كافة تكاليف السفر والطعام والإقامة والتنقل، الخ، على حسابهم الخاص.

موقف الشبكة أثناء الخلاف بشأن اقتراض وزارة المالية من البنك المركزي: 2009-2012

بعد وصول متوسط سعر تصدير النفط الخام العراقي إلى حوالي 123 دولار للبرميل في حزيران/يونيو 2008، تسببت الاضطرابات الاقتصادية الدولية التي انطوت على ظهور بوادر الأزمة المالية/المصرفية العالمية، في منتصف تلك السنة، وما تبعها من انخفاض حقيقي و/أو متوقع للطلب على النفط في العالم، إلى تدهور أسعار النفط حتى وصل متوسط سعر تصدير النفط الخام العراقي إلى 38 دولار للبرميل في شباط/فبراير 2009.

وهنا برزت مظاهر لخشية وزارة المالية العراقية من أن يقود ذلك إلى عدم امكانية تنفيذ نفقات الموازنة الاتحادية (العامة) القائمة أو المخططة. ووصل الأمر إلى ظهور دعوات لاستخدام الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بشكل غير مألوف وغير مهني؛ والتي لم تتحقق نتيجة للاعتراضات المهنية الرصينة التي أثرت في حينه على هذه الدعوات، لا سيما في موقع الشبكة. غير أن ما أثار الخلاف بين الإدارة الحكومية ومحافظ البنك المركزي في حينه (د. سنان الشبيبي)، والذي استمر خلال السنوات 2009-2012 (أي حتى إقالة المحافظ في تشرين الأول/أكتوبر 2012)، هو رفض المحافظ بأن يقوم البنك المركزي بإقراض وزارة المالية لتمويل العجز المتوقع او المحتمل في الميزانية الاتحادية/العامة. ويعود سبب الرفض إلى أن قانون البنك (الصادر في سنة 2004) يمنع مثل هذا الاقراض "مباشرة"؛ بالرغم من سماحه أن يتم ذلك من خلال "السوق الثانوية". من جانب آخر، لم يكن مثل هذا الاقراض حيويًا، في حينه ولا في السنوات الثلاث التي أعقبته، لأنه كان تحت تصرف وزارة المالية قناة تمويل بديلة تتمثل بفوائض ميزانية متراكمة ملموسة في صندوق تطوير العراق *Development Fund of Iraq, DFI* وصل مستواها في نهاية 2012، عند إقالة محافظ البنك المركزي، حوالي 18 مليار دولار (حسب تصريح صحفي لبعثة صندوق النقد الدولي للعراق في 25 آذار/مارس 2014). وبالنتيجة نشأ توتر وأزمة "مستمرة" بين الإدارة الحكومية والبنك المركزي. وكانت أهم دوافعها الخشية غير المبررة من عدم إمكانية تمويل عجز محتمل في الميزانية العامة، من ناحية، وعدم تحبذ استمرار استقلالية للبنك المركزي بمستوى لا يقبلها الهيكل المؤسسي في العراق، إلى وقتنا هذا، من ناحية أخرى. وعلى كل حال، بعد شباط 2009 أخذ سعر النفط بالارتفاع، بعد تنفيذ حزم انقاذ *bailing out* الوضع والجهاز النقدي/المالي في العالم، لا سيما من قبل الولايات المتحدة. إذ ساهم تنفيذ هذه الحزم في تحفيز النمو الاقتصادي في العالم، ومن ثم ارتفاع الطلب العالمي على النفط، ومعه أسعار النفط، حتى وصل متوسط سعر تصدير النفط الخام العراقي إلى 73 دولار للبرميل في كانون الأول/ديسمبر 2009. واستمر بالارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستويات عالية، خلال السنوات 2011 وحتى منتصف 2013، والتي تخطت المائة دولار للبرميل. وبذلك انتفت الحاجة لتمويل ملموس من خلال السحب من ودائع وزارة المالية في صندوق تطوير العراق (قبل إلغاءه في 2014) أو بتمويل إقراض مباشر من قبل البنك المركزي أثناء الفترة حتى نهاية 2012.

ومنذ ظهور الأزمة في 2009 وحتى إقالة المحافظ في 2012 نشط موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، بتتسيق فعّال من قبل د. بارق شُبْر، من خلال مداخلات وأوراق ومقالات مهنية رصينة، ببيان الإمكانيات والاحتمالات للتمويل. ولقد ساهمت، من جانبي، بعدد من الأوراق والمداخلات في هذا المجال. وعلى كل حال، كان من أهم دوافع الإدارة الحكومية، في الحقيقة، هو تقييد استقلالية البنك المركزي واستبعاد المحافظ، الذي أُقيل بطريقة متسارعة غير مناسبة، وهو الرجل المهني الوطني النظيف. ليعاد له اعتباره فيما بعد تغير الإدارة الحكومية.

كتب إلكترونية مجانية في موقع الشبكة

بالإضافة للأوراق والمقالات والمدخلات والتعليقات التي كانت تُنشر في موقع الشبكة حرص د. بارق على نشر ما يمكن من كتب مطبوعة، ورقياً، للعديد من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين قديمة وحديثة، وبعضها أصبح مفقوداً في السوق. وفي السنوات الأخيرة اقترحت عليه الترويج لنشر كتب "الإلكترونية" *online* مجانية. ولقد لاقى ذلك حماسة وتشجيعاً من قبله. ولقد بدأت من جانبي بتنفيذ هذا الاقتراح من خلال تجميع أوراق المنشورة في موقع الشبكة، وغيره من المواقع ووسائل التواصل البحثية والنقاشية، باللغة العربية. ولقد كان النشر في موقع الشبكة واحداً من أهم نشاطاتي خلال الفترة 2009-2024 والذي لا زال مستمراً (آخر ورقة نشرتها في 30 حزيران 2024) وبأسناد لا يكمل من قبل د. بارق حتى تاريخ وفاته. ولقد وُثِّقَتْ وجمعت أغلب الأوراق التي نشرتها باللغة العربية، بعد تحديث ومراجعة معظمها، في ثلاث مجلدات نُشرت في موقع الشبكة وهي متاحة في الموقع مجاناً. إنني اعتبر عملية التحديث، بالرغم من الجهد والوقت الذي تتطلبه، مظهراً أساسياً وعملية مثمرة للتفاعل بعد النشر، وذلك بغية الأخذ بالاعتبار الملاحظات والتعليقات التي ترد حول الأوراق المنشورة. إذ أنني مع معظم الأوراق التي أنشرها أعدُّ، لكل منها، ورقة مقابلة أطلق عليها تعبير "بعد النشر". ولحد نيسان 2023 أعدت نشر معظم أوراق التي نشرتها بالعربية، أساساً في الشبكة، بعد تحديث معظمها، في ثلاثة كتب إلكترونية مجانية صادرة عن الشبكة. ولقد بلغ عدد صفحات المجلدات الثلاث (حجم A4) أكثر من ألف صفحة. وفيما يلي الروابط الإلكترونية للمجلدات الثلاث:

المجلد الأول:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza Economic Energy Iraq Volume I.pdf>

المجلد الثاني:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza Vol 2 Economic Energy Iraq.pdf>

المجلد الثالث:

https://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/04/Merza-Iraq_the World Volume III.pdf

التفاعل والتباين والاختلاف

انطوت الأوراق والمدخلات والتعليقات والنقاشات في موقع الشبكة، منذ تأسيسه، على طيف واسع من التحليلات ووجهات نظر متشابهة ومتباينة. وهذه حالة صحية قادت إلى تحليلات ومناقشات ونتائج وتوصيات مثمرة وخالقة. ويحسب لمنسق الشبكة والمشاركين في البحث والنشر والنقاش ذلك. ولكن ثارت أيضاً بعض من خلافات شخصية، التي قادت، في بعض الأحيان، إلى تراشق غير مناسب، لا سيما خارج موقع الشبكة، خلال بعض السنوات من الفترة 2009-2014. غير أن هذا التراشق الشخصي، مع جدته في بعض الحالات، أمكن تلافيه لا سيما بمبادرة من شخصيات في فريق أمناء الشبكة وخارجها، لا سيما د. بارق، بحيث لم يؤثر ذلك

بشكل ملموس على نشاطات الشبكة وانجازاتها. ولكن بعض النتائج السلبية المحدودة تمثلت في انسحاب/امتناع بعض من الاقتصاديين والمهنيين المحترمين من المساهمة في موقع الشبكة، مما يؤسف له. ولكن بالرغم من هذه التعثرات القليلة والمحدودة فإن الشبكة استمرت رغم هذه الخلافات بتوجيهها المهني الرصين، وهذا يمثل انجازاً كبيراً وصفحة مشرقة.

خسارة جسيمة

من معرفتي به خلال أكثر من ثلاثة عقود تبين لي واضحاً أن د. بارق كان رجلاً متفانياً وإيجابياً ومثابراً في توجهاته المهنية (والحياتية)، عموماً، ومسانداً بإخلاص لاستمرار موقع الشبكة، خصوصاً. ولقد تبين جانب من ذلك في اتصالاته المستمرة بالمهنيين والاقتصاديين وغيرهم ودعوتهم إلى الكتابة مباشرة في موقع الشبكة أو إعادة نشر أوراقهم المنشورة، الخ. كما تبين، من جانب آخر، في توزيع الأوراق والمقالات والمدخلات المنشورة على قائمة واسعة من العناوين الالكترونية ودعوة الصحف والمواقع المختلفة لإعادة نشر ما ينشر في موقع الشبكة. ولا أدل على ذلك من احتفاظه بعناوين إلكترونية بريدية *Emails* لأكثر من 1,100 عنوان، يُحَدِّثُها باستمرار. وهي مقسمة إلى عناوين الاقتصاديين والمهنيين، الخ، حوالي ألف عنوان، والمتبقي عناوين الوزراء ومتخذي القرار ومجلس النواب وكبار موظفي الدولة في العراق. حيث كان، بعد نشر المقالات والأوراق والمدخلات والتعليقات، الخ، في موقع الشبكة يرسلها أيضاً لهذه العناوين في "نشرات بريدية" دورية.

من جانب آخر، نَظَّم د. بارق وساهم في العديد من عروض *presentations* زووم *Zoom* أثناء وبعد سنة كوفيد-19، 2020. وكان يحرص على الظهور والمشاركة والمساهمة في النقاشات في مختلف العروض. ولا أدل على نشاطه المتميز، وتفانيه المثير للأعجاب والتقدير، من اشتراكه في نقاشات العروض المختلفة وهو في فراش المرض وأنابيب الأوكسجين ظاهرة في انفه.

ولا يمكن أن أنسى أنه أتصل بي قبل أقل من أسبوع من وفاته، وهو في المستشفى وكان يصعب عليه الكلام، ليحثني على الاسراع بإنهاء ورقتين بغية نشرهما في موقع الشبكة، كنت اخبرته بأني أقوم بأعدادهما ووعده بنشرهما في موقع الشبكة. واحدة حول سوق الصرف وأخرى حول التفاوت الاقتصادي في العراق. مع العلم أنني نشرت الورقة حول سوق الصرف، في الموقع الإلكتروني للشبكة، بعد مرور حوالي أسبوعين على وفاته. أما الأخرى فأنا في سبيل نشرها، في موقع الشبكة أيضاً.

لقد خسرتنا في د. بارق شُبر، رجلاً قل نظيره، انساناً ومهنياً ووطنياً عالي الجناح.

* د. علي مرزا، باحث وكاتب اقتصادي.

ملاحظات على السمة الربعية للمنظومة الاقتصادية/السياسية والاجتماعية في العراق 1928-2022¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

سأعرض في هذه الورقة ملاحظات على السمة الربعية للمنظومة الاقتصادية/السياسية والاجتماعية في العراق خلال المائة سنة الأخيرة، أي منذ نشوء الدولة في سنة 1920، وسأعطي مختلف الفترات حتى سنة 2022، وهذه السنوات تتوفر عنها بيانات مناسبة. وفي هذا المجال سأعرض للفترة 1920-1958 بشكل أكثر تفصيلاً، نسبياً، من باقي الفترات. ويعود ذلك إلى سببين. الأول هو الانطباع، السائد تقريباً، في أن السمة الربعية إنما بدأت في العراق بعد تغيير تموز 1958. ولكن سيتضح من العرض أنها، في الأقل، بدأت قبل ذلك بحوالي عقدين ونصف. والثاني يعود إلى أنني تعرضت، صراحة أو ضمناً، للسمة الربعية للفترات الأخرى، بأكثر تفصيل مما تعرضت لفترة 1920-1958، في (2004) Merza وكتابي مرزا (2018) وعدد من أوراقى المنشورة خلال الأربع سنوات الماضية، لا سيما تلك المنشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين. لذلك سيلاحظ بعض التكرار، الذي لا يمكن تجنبه، في هذه الورقة، عن هذه الفترات. ولكن قبل ذلك سأعرض، في الفقرة التالية، وبتلخيص شديد، الخطوط العامة للتطورات المستقبلية المتوقعة لسوق النفط والطاقة العالمي، كخلفية للتبعات المتوقعة للعراق مستقبلاً.

ثانياً: التطورات المتوقعة لسوق النفط والطاقة العالمي

تسارعت الدعوة خلال العقدين الماضيين، إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في العالم، ومن ضمنه النفط والغاز الطبيعي، لا سيما من مناطق جيوسياسية مضطربة، كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمصلحة مناطق "آمنة" للنفط والغاز الطبيعي، من ناحية، وتطوير وتوسيع استخدام أنواع الوقود المتجدد للحفاظ على البيئة، من ناحية أخرى. وخلال العقد المنصرم حصل فعلاً أحلال ملموس لمصلحة الوقود المتجدد المستخدم لتوليد الكهرباء واستعمال السيارات الكهربائية. ولقد زاد ذلك من توقعات سرعة الاحلال مستقبلاً، من قبل منظمة الطاقة الدولية، على سبيل المثال، بحيث تتوقع المنظمة وصول الطلب العالمي على النفط قمته *demand peak* خلال المتبقي من هذا العقد، ليبدأ بعده بالانخفاض. ويعود أهم سبب لذلك، بنظر المنظمة، إلى توقع تنامي استخدام السيارات الكهربائية التي سيحل "وقودها"، المؤلّد من مصادر متجددة، محل الغازولين، لا سيما في الصين. أنظر منظورها *Outlook* الذي صدر حديثاً، (IEA 2024)، والمناظير السابقة. في المقابل، تذهب منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك، إلى أن هناك مبالغة في توقعات سرعة الاحلال. أنظر، على سبيل المثال، منظورها الصادر حديثاً، (OPEC 2024). وفي كلا

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المنظورين، فإن هذه توقعات بقدر ما تعتمد على اسقاطات لتوجهات مُشاهدة وموثقة ودراسات ومسوح رصينة، فهي أيضاً تعتمد على أجندات واهداف معروفة. فمُنظمة وكالة الطاقة الدولية، منذ تكوينها في 1974، تستهدف، قدر الإمكان، تأمين مصادر للطاقة بعيداً عن دول أوبك، أي تأمين امداداتها بأقل مخاطر جيوسياسية محتملة. ولقد امتزج ذلك منذ مؤتمر باريس، في 2015، حول البيئة، مع الدعوة "لإنقاذ" البيئة العالمية من ارتفاع في متوسط درجة الحرارة فيما لو استمر استهلاك الوقود الأحفوري مستقبلاً كما في السابق. هذا في الوقت الذي تستهدف منظمة أوبك إطالة أمد استخدام النفط والغاز الطبيعي في العالم. ومن نافلة القول، أن هذه الأهداف المتعارضة، في العديد من جوانبها، تُساهم في "توقعات" المناظير المستقبلية الصادرة من المنظمين.

وبالرغم مما يقرب من حتمية التحول نحو الطاقات المتجددة، من وجهة نظري، ولكن التجربة بينت أن التحول له مصاعبه. حيث تبيّن أن هناك مبالغة، وبالذات في الإعلام، في سهولته، لا سيما ما اتضح من عقبات توسيع البنى الأساسية للطاقة الكهربائية ومشاكل الحصول على المعادن (Copper, Lithium, Graphite, etc.) التي يتطلبها توسيع ونشر البنية الأساسية للوقود المتجدد، وخاصة تلك المستخدمة في تصنيع البطاريات، وعدم تطور طاقة خزن البطاريات كما كان متوقعاً، الخ. لذلك، بالرغم من اختلافهما، تتفق المنظمتان في مناظيرها على أن النفط والغاز الطبيعي سيستمران بأهميتهما في الاستهلاك العالمي للطاقة في الأمد المنظور. كما أن منظمة أوبك تعتقد أن استهلاكهما قد يستمر، بما يقارب حصتهما الحالية في الاستهلاك العالمي للطاقة، حتى سنة 2050.

ولكن بالرغم من ذلك فإن الاحلال آت مهما تأخر. وهنا يواجه العراق مشكلة أستطيع أن أبالغ وأقول إنها وجودية في ظل شبه غيابٍ للخطط والسياسات والتوجهات والدوافع التنموية وضعف التوجهات لملافاة التبعات الخطيرة للاستمرار بالمسار الحالي، الذي يعتمد على الربيع النفطي والذي سنتناقص قيمته، في الأمدين المتوسط والبعيد.

ثالثاً: الفترة 1920-1958 ومجلس الاعمار

إذا كان بالإمكان توصيف سمة العراق الريعية، باستخدام معيار ينطوي على شيء من التبسيط، ولكنه بالرغم من ذلك يمثل مقياس مناسب، وهو حصة الصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات النفطية، *petroleum*) من الصادرات الكلية للعراق، فإنه يمكن القول إن العراق أخذ يتسم بهذه الصفة منذ أن بدأ إنتاج النفط فيه في أوائل الربع الثاني من القرن العشرين.

(1-3) السنوات 1920-1958

يمكن ملاحظة البذور الأولى للسمة الريعية منذ بداية إنتاج النفط في سنة 1928. فحسب البيانات المتوفرة يلاحظ أن حصة النفط من الصادرات الكلية للسلع والخدمات بعد أن كانت تساوي 0% خلال السنوات 1920-1927 فقد قفز متوسطها إلى حوالي ربع الصادرات خلال السنوات 1934-1951. انظر الشكل

(1) أدناه. وهذه نسبة ملموسة بالرغم من أن الصادرات الزراعية أساساً بقيت هي المهيمنة في مجموع الصادرات، حينئذ. ولكن وجود مورد بهذا الحجم، للصادرات النفطية، يذهب كله لخزينة الدولة بدون حاجة لفرض ضرائب داخلية، كما هو الحال بالنسبة للضرائب التي تفرض على الدخل الزراعي (أو الأرض الزراعية)، كان يعني منح جهاز الدولة قَدْرَ ملموس من الاستقلالية المالية. بعبارة أخرى، فإن القول بأن السمة الريعية في العراق بدأت بعد تغيير 1958 أو بعد تأميم النفط في أوائل سبعينيات القرن الماضي ينطوي على تبسيط مُخِل. ذلك أن سمة الريعية بدأت منذ أوائل الإنتاج النفطي ثم تركزت، بعد ذلك، بشكل واضح بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح في 1952. إذ يلاحظ، من الشكل (1)، أن حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية قفزت من حوالي الربع خلال 1934-1951 إلى حوالي 79% خلال السنوات 1952-1958، وهذه النسبة هي أكبر منها خلال السنوات 1958-1971. مما يبين أن الاقتصاد العراقي، والمجتمع عموماً، أصبح، أو كان في طريقه لأن يصبح، ريعياً بامتياز قبل تغيير تموز 1958.

وهنا أود أن أعرض لفكرة، قد تكون خلافية ومثيرة للجدل، ولكنها جديرة بالنقاش، في مجال السمة الريعية. إذ يبدو لي أن النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، عموماً، في حينه، تأخرت في اعتبار التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنشوء هذا الاعتماد المتزايد على الريع النفطي. فلقد كان أساس القوة السياسية للعديد من الساسة في هذه النخبة، وفي مقدمتهم نوري السعيد، على سبيل المثال، هو بناء علاقات وثيقة مع شيوخ العشائر/ملاك الأراضي الزراعية وجهاز الإدارة الحكومية والأمنية والقوات المسلحة (الدولة العميقة).² وكان أحد الأسس المهمة في ذلك هو، منذ بداية الاحتلال البريطاني، تملك رؤساء العشائر المالية اقطاعات من الأراضي الأميرية وفرض قانون العشائر الذي صدر في فترة الاحتلال وأستبدل، فيما بعد، بقانون سنة 1924 وتعديلاته. وقد حافظ هذا القانون، عموماً، على الأعراف والقواعد العشائرية في الريف ودور السلطة التنفيذية في حل النزاعات. هذا إضافة للحفاظ على نفوذ رؤساء العشائر وملاك الأراضي.³ عباس وجماعته (2016)، وغالي (2021). مع ملاحظة أن هذه الأعراف والقواعد العشائرية، خلال ذلك الوقت والذي امتد إلى خمسينيات القرن الماضي، كانت أكثر قوة وصرامة في تأثيرها على أفراد العشائر منها في الفترات اللاحقة؛ داوود (2016). لقد كان أساس القوة السياسية هذا له بعد اقتصادي حيوي، وهو أن القطاع الزراعي كان المُمَوِّل الأهم لخزينة الدولة عن طريق الضرائب الزراعية والممول

² لقد ازداد نفوذ نوري السعيد بشكل مستمر في الدولة العراقية، لا سيما بعد وفاة الملك فيصل الأول في 1933، وحتى تغيير تموز 1958. فهو كرئيس وزراء، لتسع مرات، حَكَمَ، خلال السنوات 1930-1958، لفترة بلغت حوالي ثلث (33%) مجموع فترات حُكْم جميع رؤساء الوزارات خلال السنوات 1920-1958. وهذا لا يشمل دوره كوزير في بعض الوزارات التي لم يكن يرأسها. هذا بالإضافة إلى أن متوسط عمر الوزارة في وزارته كان حوالي 16.8 شهر مقارنة مع 9.5 شهر للوزارات ككل خلال السنوات 1920-1958. هذه المؤشرات محتسبة من بيانات وردت في عرضٍ في Wikipedia باسم "قائمة رؤساء وزراء العراق"، https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزارات_العراق.

³ أنظر مواد قانون العشائر في: المملكة العراقية (1924). وفي هذ القانون فأن "متصرف اللواء" (أي "محافظ المحافظة") أو من ينوب عنه كان هو القاضي في المحاكم التي تنظر دعاواه، فهو يمثل السلطين التنفيذية والقضائية في الوقت ذاته. وقانون 1924 يعتبر استبدالاً لقانون العشائر خلال الاحتلال البريطاني، والذي ألغى بعض فقراته. ومع تعديلاته اللاحقة، فأن قانون 1924 بقي نافذاً حتى تغيير تموز 1958.

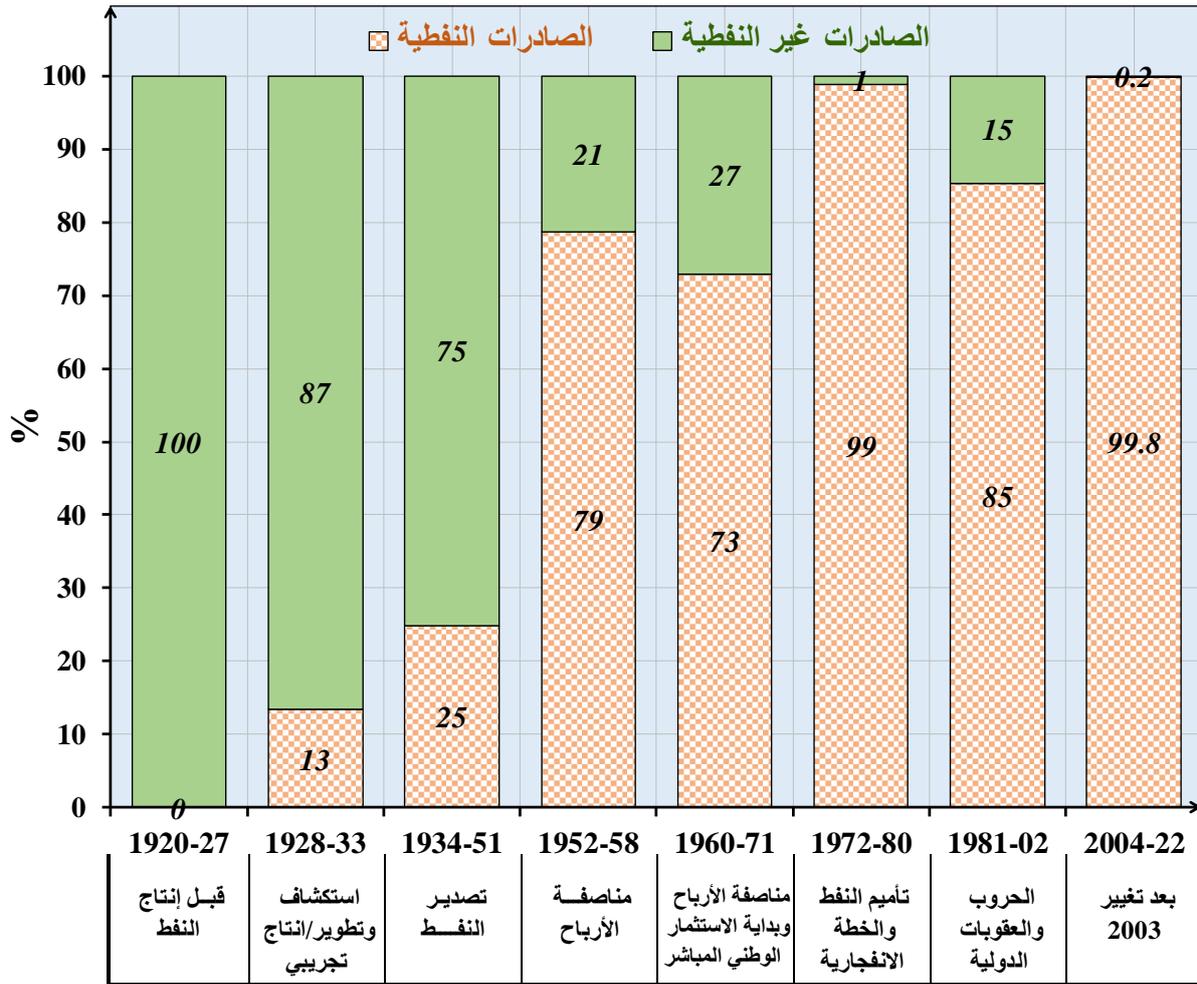
الأهم لمدفوعات ميزان المدفوعات عن طريق عائدات الصادرات الزراعية. وبالرغم من تنامي دور العوائد النفطية كما أسلفت خلال السنوات 1934-1951 غير أن القطاع الزراعي بقي هو الأكبر من الناحية المالية. لذلك كانت القوة السياسية التي يحصل عليها العديد من السياسيين، قبل 1952 لها أساس اقتصادي رصين.

ولكن بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح أخذت الصادرات النفطية تنامي بحيث أصبحت هي المصدر الأهم لتمويل خزينة الدولة ومدفوعات ميزان المدفوعات. ومع هذا التنامي في أهمية العوائد النفطية توسعت فئات اجتماعية من التجار والصناعيين والموظفين والمدرسين والعسكريين والسياسيين. كما تنامت الهجرة من الريف للمدن نتيجة، من بين عوامل أخرى، لارتفاع معدلات الأجور في المدن مقارنة بمعدل الأجر/الدخل الزراعي، بالرغم من قيود قانون العشائر. كما زادت تطلعات الفئات المختلفة لاستغلال الربح النفطي. في هذا الوقت يبدو أن العديد في النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، عموماً، كنوري السعيد مرة أخرى، لم يهتم لظاهرة ضعف الأساس الاقتصادي لجانب مهم من القاعدة السياسية المتمثلة بملك الأراضي/شيوخ العشائر. ولقد تبين ذلك في مقاومة أي تغيير في تركيبة مجلس النواب، خلال فترة الخمسينيات، بما قد يقلل من قوة ملاك الأراضي/شيوخ العشائر والمساندين التقليديين. ولعل نتائج انتخابات حزيران 1954 تبين ذلك. فلقد جرت هذه الانتخابات التي استُورز أرشد العمري، كرئيس وزراء، في 29 نيسان 1954، لأجرائها ووعدها بأنها ستكون انتخابات حرة. وفعلاً نتج عن الانتخابات فوز نواب من فئات خارج النواب "التقليديين" (بالذات من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ويساريين، والذين دخلوا في "جبهة وطنية"). وبالرغم من قلة عددهم نسبياً، 14 نائب من أصل 135 مجموع العدد في مجلس النواب، ولكن، بعد استقالة وزارة أرشد العمري، لم يقبل العديد من النخبة السياسية تكوين الوزارة في ظل مجلس النواب هذا، توقعاً لعرقلة عمل الوزارة من قبل نواب "الجبهة الوطنية". لذلك اتجهت النية لتأليف الوزارة إلى نوري السعيد. وبعد تكليفه بتأليف الوزارة حلّ مجلس النواب المُنتخب وحلّ جميع الأحزاب وأجرى انتخابات جديدة في أيلول 1954 التي أمّن فيها الجهاز الإداري أن يكون معظم الفائزين من مسانديه، بمن فيهم بالطبع، ملاك الأراضي/شيوخ العشائر.⁴ واستمرت وزارته هذه حتى حزيران 1957، وكانت أطول عمراً من أي وزارة أخرى خلال السنوات 1920-1958.

إن موقف العديد في النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، حينئذ، في تجنب التكيّف لتغيير الظروف لا سيما أن الدولة أصبحت أكثر استقلالاً مالياً، من ناحية، وصعود فئات اجتماعية، لا سيما توسع الطبقة المتوسطة والمتعلمين والموظفين، وظهور تطلعات في التمتع بالربح النفطي، من ناحية ثانية، وضعف أهمية أصحاب الأراضي/شيوخ العشائر، بجانب مهم منه نتيجة لانخفاض أهمية الإنتاج الزراعي في ردف ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، من ناحية ثالثة، ربما كانت من العوامل التي قد تكون ساهمت في الوصول إلى تغيير تموز 1958.

⁴ انظر: "مذكرات السفير الأمريكي W. Gallman في العراق من 1954 إلى 1959"، كما وردت في صفوة (1969)، وكذلك مذكرات احمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء قبل تغيير تموز 1958، في أحمد (1999).

الشكل (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022



المصدر: رُسم هذا الشكل باستخدام بيانات الجدول (1) أدناه.

ملاحظة: من المناسب الرجوع إلى تفاصيل مصادر الجدول (1) وملاحظاته، في أسفله.

(2-3) مجلس الاعمار

اتسم متوسط عمر الوزارات خلال الفترة 1920-1958 بالقصر، والذي بلغ، في المتوسط، حوالي 9.5 شهر⁵. ولقد ساهم ذلك في تواضع المدى الزمني للنظرة المستقبلية في مناهج الوزارات المختلفة، في ظل حاجات ومشاريع يحتاجها البلد وتتطلب نظرة مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى. وكان ذلك يتطلب، بدوره، وجود مؤسسة ذات وظيفة تنموية تتسم ببعدها نظرتها المستقبلية. مرزا (2018). من جانب آخر، في مقابل العوائد المحدودة، المتمثلة بإتاوة ثابتة مقابل كل طن نفط منتج فيها، الذي كانت تحصل عليه معظم الدول المصدرة من الشركات النفطية العاملة فيها في النصف الأول من القرن العشرين، تصاعدت بعد الحرب العالمية الثانية مطالبة هذه الدول، لا سيما فنزويلا والمملكة العربية السعودية، للمشاركة في أرباح إنتاج

⁵ احتُسب الرقم 9.5 شهر كمتوسط لعمر رئاسة الوزارة العراقية خلال السنوات 1920-1958 من وثيقة "قائمة رؤساء وزراء العراق"، المشار لها آنفاً. ومن هذه الحسابات ظهر أيضاً أن متوسط عمر رئاسة الوزارة بلغ حوالي 9.8 شهر خلال السنوات 1920-1950 وحوالي 8.5 شهر خلال السنوات المتبقية حتى تموز/يوليو 1958.

وتصدير النفط من قبل الشركات صاحبة الامتيازات النفطية فيها. ولقد طُبق هذا المبدأ بشكل "منصفة" الأرباح في فنزويلا في سنة 1948 وفي المملكة العربية السعودية في سنة 1950. ولقد كان من المتوقع أن يطبق هذا المبدأ أيضاً على جميع الدول المصدرة للنفط ومنها العراق. لذلك فإن الزيادة الكبيرة المتوقعة في عوائد النفط كانت تتطلب مؤسسة قادرة على تنظيم أنفاق هذه الزيادة في العوائد النفطية في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ظهرت هذه المؤسسة في العراق باسم "مجلس الاعمار"، الذي أنشأ في أوائل 1950.⁶ (Atiyyah (1973). ولقد طُبق مبدأ منصفة الأرباح، مع الشركات النفطية في العراق، في سنة 1952. (Yergin (1991, ch. 22).

وبعد أنشائه أخذ مجلس الاعمار بممارسة وظائفه الأساسية في رسم استراتيجية التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مستعيناً بتوصيات البعثات والخبراء الدوليين، ومن ضمنها بعثة البنك الدولي للعراق في 1952. كما امتد مجاله إلى تنظيم تمويل الانفاق التنموي في هذه القطاعات (قبل انشاء وزارة الأعمار في سنة 1953، التي أخذت منذئذ في تنظيم التمويل)، ابتداءً من منهاج/خطة الاعمار الأول المعدل 1951/52-1956، حتى منهاج 1955-1960. ولقد أُخذ بالاعتبار، في هذه المناهج، الزيادة المتوقعة في العوائد النفطية نتيجة لاتفاقية منصفة الأرباح مع الشركات النفطية. أنظر: (World Bank (1952)، و كچةچي (2002).

ومن المناسب أن يُذكر أن قانون مجلس الاعمار لسنة 1950 نصَّ (في المادة 4) على أن تُخصص جميع واردات الحكومة من النفط (100%) إلى ميزانية مجلس الاعمار زائداً موارد أخرى.⁷ ولكن في ظل الزيادة الكبيرة لعوائد النفط، من ناحية، والحاجة لتمويل النفقات الاجتماعية الجارية المتزايدة في الميزانية العامة، من ناحية أخرى، خُفض التخصيص، في قانون 1953 (الذي عدل قانون مجلس الاعمار واستحدثت وزارة للإعمار) إلى 70% من واردات الحكومة من النفط.⁸

وبعد تغيير تموز 1958، واستبدال مجلس "الأعمار" بمجلس "التخطيط"، خُفض تخصيص ميزانية مجلس التخطيط/وزارة التخطيط إلى 50% من عوائد النفط؛ كچةچي (2002، ص. 129). وفي قانون الموازنة العامة لسنة 1964 أُلغي تخصيص نسبة او مبلغ محدد من عوائد النفط؛ مرزا (2018).

⁶ أنشأ مجلس الاعمار بموجب قانون رقم 23 في 25 نيسان/أبريل، 1950، ونُشر في الجريدة الرسمية، الوقائع العراقية، عدد 2836، في 27 أيار/مايو، 1950. وكان رئيس الوزراء وقت صدور القانون توفيق السويدي.

⁷ ورد في المادة الرابعة ما يلي: "تكون للمجلس ميزانية خاصة وتتأتى وارداته من مجموع واردات الحكومة من النفط والمبالغ الأخرى التي يخصصها له مجلس الأمة من وقت لآخر وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق هذا القانون او تعقدها الحكومة بالنيابة عنه على ان يقوم المجلس بإطفاء تلك القروض وتسديد فوائدها وعمولاتها وسائر تكاليفها من ميزانيته".

⁸ صدر قانون آخر يتعلق بتعديل قانون مجلس الاعمار واستحداث وزارة للإعمار وهو قانون رقم 27 لسنة 1953، بعنوان "قانون مجلس الإعمار ووزارة الاعمار". نُشر في الوقائع العراقية العدد 3280 في 13 أيار/مايو 1953. كچةچي (2002). وكان رئيس الوزراء وقت صدور القانون جميل المدفعي.

رابعاً: الفترة 1958-1980

بعد تغيير تموز 1958 وحتى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، انصرفت الأنظمة المتعاقبة إلى أحداث تغييرات مؤسسية اجتماعية وسياسية، وفي بعض الأحيان اقتصادية، عميقة. هذا بالإضافة للاستمرار بالإنفاق التنموي وبدوافع وتوجهات تنموية واسعة وبمؤسسية تنموية استمرت بشكل مجلس التخطيط ووزارة التخطيط اللذان شملا وأضافا على مشاريع مجلس الأعمار ووزارة الأعمار، من ناحية، ووسعا دور القطاع العام، من ناحية أخرى. أنظر مرزا (2018، 2023).

(1-4) السنوات 1958-1971

استمرت السمة الريعية خلال الفترة 1958-1971، كما كانت خلال الفترة 1952-1958. فلقد بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية حوالي 73%، في الأولى، مقارنة مع حوالي 79% في الثانية. وعلى نفس الغرار، صدرت خطأً إنمائية مؤقتة وتفصيلية، خلال هذه الفترة، كان آخرها خطة التنمية الخمسية 1965-1969. واستمرت جميعها في إنشاء البنى الأساسية وأنشاء مشاريع صناعية عديدة في القطاع العام وتوفير التمويل للقطاع الخاص. من جانب آخر، استمرت النزاعات السياسية وعدم استقرار الحكم طيلة هذه الفترة مما قد يكون أثر سلباً على الأداء الاقتصادي.

ولعل في مقدمة التغييرات التي حدثت بعد تموز 1958 كان تغيير هيكلية/مؤسسي اقتصادي/سياسي في الريف (قانون الإصلاح الزراعي) انصرف إلى مصادرة وتوزيع "الاقطاعات" الكبيرة لشيوخ العشائر/ملاك الأراضي على الفلاحين وإلغاء قانون العشائر. كما انصرفت التغييرات إلى الخروج من ميثاق بغداد والمنطقة الإسترلينية. وامتدت، في القطاع النفطي، إلى إصدار قانون رقم 80 في سنة 1960 الذي ألغى شمول 99.5% من مناطق العراق في الامتيازات النفطية. ولقد مهد قانون 80 الطريق إلى تأسيس "شركة النفط الوطنية" في 1964، وبداية الاستثمار الوطني المباشر في القطاع النفطي. أنظر أيضاً الملاحظة (6) في أسفل الجدول (1). وفي سنة 1964 صدرت قرارات تأميم مؤسسات في القطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة وجميع المصارف الخاصة، الخ.

وهنا من الجدير الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية قانون الإصلاح الزراعي من الناحية الاجتماعية/السياسية وفي مجال إعادة توزيع الثروة لا سيما للفئات الفقيرة (الفلاحين)، إلا أنه لم يستطع من تنظيم الإنتاج الزراعي وزيادته؛ لا بل اعقبه انخفاضه.⁹ من جانب آخر، فإن تأميم 1964 قاد إلى

⁹ لعل من المناسب مقارنة الإصلاح الزراعي في العراق بذلك الذي حدث في الصين بعد سنة 1978. فلم تلجأ الصين إلى توزيع الأراضي الزراعية التي كانت عائدة للمزارع الجماعية. بدل ذلك، استبدلتها بنظام "الاستحقاق" *entitlement*؛ أنظر (Stiglitz (2018). وبذلك تجنبت الصين تدهور الإنتاج الزراعي الذي أدى إليه الإصلاح الزراعي في العراق نتيجة التغيير المؤسسي الذي يرافق تغيير الملكية. بعبارة أخرى، استمر دور الدولة في الصين في تقديم الخدمات الزراعية التي كانت تقوم به أثناء المزارع الجماعية وبذلك تجنبت التخلخل الذي واجهه العراق في إلغاء دور "الاقطاعي" بدون إيجاد بديل مناسب.

التأثير سلباً في الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص ومن ثم التأثير سلباً في دوره الاقتصادي. ويبدو كانت من أهم أهدافه اكتساب شعبية "قومية" تجاه الخصوم السياسيين، لا سيما وأن الدولة لم تكن بحاجة ملحة للإناء الضريبي لأصحاب الصناعات المؤممة بسبب توفر الربح النفطي.

(2-4) تأميم النفط "والخطة الانفجارية" 1972-1980

بعد تأميم النفط خلال السنوات 1972-1975 زادت عوائد تصدير النفط بشكل درامي، لا سيما وأن النزاع الذي نشأ مع الشركات النفطية، نتيجة للتأميم، أمكن تسويته بنهاية سنة 1975. وخلال السنوات 1972-1980 بلغ اعتماد العراق أشده على النفط حيث بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية متوسطاً قدره حوالي 99%؛ الشكل (1). وخلال هذه الفترة تدهورت الصادرات غير النفطية، لا سيما الزراعية، بشكل لافت للنظر، بجزء مهم منها، نتيجة للهجرة من الريف إلى المدن التي كان معدل الأجور فيها أعلى كثيراً من الريف، من ناحية، وزيادة الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية، من ناحية أخرى. أنظر الجدول (1). ولكن من جانب آخر، بلغت الجهود التنموية (النفقات الاستثمارية) مستوى عال، من خلال الخطة الانفجارية. ولعل ذلك، كان نتيجة لتوفر توجهات ودوافع تنموية قوية لدى القيادة السياسية. ولقد كان ذلك، بجزء مهم منه، نتيجة محاولة نظام البعث مقابلة خصومه السياسيين، من ناحية، ولأرضاء الأحزاب الأخرى في "الجبهة الوطنية التقدمية"، وفي ذات الوقت محاولة عزلها عن "الجماهير"، من ناحية أخرى. وكما بينت في مرزا (2023) كانت النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة من أعلى النفقات الاستثمارية في تاريخ العراق. وبالإضافة للنفقات التنموية قام النظام بنفقات اجتماعية واسعة لاكتساب "رضى الجماهير".

ومن الجانب السياسي/الأمني، فإن توفر الربح النفطي لتمويل نفقات تنموية واجتماعية واسعة، من ناحية، وفي أتباع قبضة أمنية صارمة، من ناحية أخرى، أديا إلى "ترويض" المجتمع وجهاز الحزب الحاكم والسماح لتركيز الحكم في قبضة نائب الرئيس، الذي أصبح رئيساً في 1979، والذي بلغ قمته في التغيير الذي بدأ في قاعة الخلد في تموز/يوليو في تلك السنة، والذي نتج عنه قيادة متفردة تخلت عن التوجهات والدوافع التنموية. وبدلاً من الالتزام بتوفير المناخ اللازم لإعطاء النفقات التنموية خلال السنوات 1972-1980 فرصتها للتحويل إلى "قاطرة" لنمو اقتصادي مستدام، فإن هذه القيادة تحولت إلى مغامرات جيوسياسية/إقليمية أدخلت العراق في نفق طويل من التدمير والمعاناة والعقوبات الدولية. ومن الصعب تصور حدوث هذه التقلبات/التغيير "الحاد" في التوجهات والدوافع بدون توفر الربح النفطي الذي أفقد الصلة بين الحاكم والمحكوم، من حيث استقلال الحاكم عن المحكوم، مالياً.

خامساً: الحروب والعقوبات الدولية 1981-2002

خلال الحرب العراقية-الإيرانية وحرب احتلال الكويت والعقوبات الدولية التي اعقبتها، أدى انخفاض عوائد تصدير النفط نتيجة لظروف القتال في الحرب الأولى ثم القيود على تصديره بعد الحرب الثانية، من ناحية، وتأخر العراق في الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء (حتى سنة 1997)، من ناحية أخرى، إلى انخفاض حصة الصادرات النفطية من 99% خلال السنوات 1972-1980 إلى 85% خلال السنوات 1981-2002. وفي هذا السياق، فإن ارتفاع حصة الصادرات غير النفطية خلال سنوات الحروب والعقوبات إلى 15% كان محصلة لعوامل عدة. فبالرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض تصدير النفط والأنشطة المرتبطة به، نشأ بعد "إيجابي" تمثل في التوجه العام لإيجاد بدائل محلية عن تلك المستوردة من ناحية، كما نشأ، أحياناً، شيء محدود من الفائض الزراعي ومواد أخرى للتصدير، مما انعكس إيجاباً على زيادة مستوى وحصة الصادرات غير النفطية خلال فترة الحروب والعقوبات الدولية، مقارنة بالفترات التي قبلها، لا سيما فترة التأميم والخطة الانفجارية. بالطبع فإن الفترات الفرعية خلال السنوات 1980-2002 نفسها اختلفت من ناحية حصة الصادرات النفطية، كما يتبين من الجدول (1). من جانب آخر، اختلف التوجه الجيوسياسي الدولي والإقليمي، من أسناد خلال الحرب الأولى إلى فرض العقوبات خلال الحرب الثانية والفترة التي اعقبتها.

وبالرغم من ظروف القتال، في الحرب الأولى، و"محاصرة" العراق بالعقوبات والانعزال عن العالم، من ناحية، وتقسيمه، بين الجزء العربي والجزء الكردي "المستقل" فعلياً، من ناحية أخرى، عقب الحرب الثانية، فإن النظام استمر باستخدام ما يتوفر من الربح النفطي في مكافأة الولاء ومعاينة المعارضة. وبهذا ساهم ذلك في تشرذم المجتمع واختفت التوجهات والدوافع التنموية وزادت الهجرة إلى الخارج، وأصبح العراق يوصف بأنه "دولة فاشلة"، *failed state*.

سادساً: بعد تغيير 2003

بعد تغيير 2003 استمر الاعتماد على الربح النفطي بأكبر من السابق لا سيما وقد تواضعت التوجهات والدوافع التنموية للأحزاب والمجموعات المختلفة، والإدارة الاقتصادية والسياسية عموماً. وخلال الفترة 2004-2022 بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية حوالي 99.8% وهي تساوي، تقريباً، نسبتها خلال السنوات 1972-1980. غير أنها تراكمت مع انخفاض النفقات الاستثمارية غير النفطية بشكل واضح، مقارنة بتلك الفترة. ولكن في كلاهما استمر اعتماد العراق شبه الكامل على ما "تجود به الطبيعة".

لقد تناولت السمة الربعية للعراق بعد تغيير 2003 في أوراق عديدة إضافة لما تناولته في كتابي مرزا (2018)، كما أشرت آنفاً، بحيث من غير المنسب تكرار ذلك هنا. ولكن يكفي ان أكرر أن مسألة انتشار الفساد في استغلال الربيع النفطي وتواضع درجة الحوكمة وكفاءتها، تخطى مستواه في فترات ما قبل 1980. كما ان من المناسب تكرار أن هذا الاعتماد شبه الكامل على الربيع النفطي سيقود العراق إلى تهديد وجودي حينما ستخفض العوائد النفطية مستقبلاً.

وقبل مغادرة هذه الفقرة أود أن أشير إلى أنه كما يتبين من الجدول (1)، أدناه، فإن قيمة الصادرات غير النفطية بعد تغيير 2003 انحصرت في قيم صغيرة بلغ متوسطها خلال السنوات 2004-2022 حوالي 132 مليون دولار سنوياً، فقط.¹⁰ وهذا الرقم يختلف عن متوسط قيمة "الصادرات السلعية"، في أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، في إحصاءات التجارة الخارجية، والتي يشير لها الجهاز ب "الصادرات غير النفطية"، لنفس الفترة. ويعود ذلك إلى أنه منذ سنة 2012، أخذت فقرة ("وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قار، شموع معدنية، الخ) ضمن "الصادرات السلعية"، في أرقام الجهاز، بالتزايد السريع. ولكن هذه الفقرة تُعتبر، بمعظمها، من المنتجات النفطية، والتي بلغ متوسط قيمتها بين 2019 و2022 حوالي 3.7 مليار دولار سنوياً. لذلك قُمت بحذف هذه الفقرة من "الصادرات السلعية" (أي من الصادرات "غير النفطية" حسب تصنيف الجهاز) وأضفتها إلى "الصادرات النفطية"، للسنوات 2012-2022، في الجدول (1) أدناه. أنظر الملاحظة (5) في أسفل الجدول.

سابعاً: استنتاجات - المؤسسية والتشابه والاختلاف بين الفترات الربعية

كما أسلفْتُ، وكما هو ملاحظ في الشكل (1) فإن السمة الربعية للعراق بدأت منذ تكوين الدولة الحديثة في العراق، تقريباً، وحتى قبل ان ينال العراق استقلاله. وخلال فترة المائة سنة الأخيرة أنقل العراق من انتفاء السمة الربعية/النفطية، عموماً، خلال السنوات 1920-1927، إلى سمة ربعية شبه "كاملة"، بمفهوم هيمنة

¹⁰ شملت "الصادرات غير النفطية" خلال السنوات 2004-2022 ما يلي: "فواكه وثمار صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ. ملح، كبريت، أتربة وأحجار، جص، كلس وإسمنت. صابون، عوامل سطح عضوية (غواصل عضوية)، محضرات غسيل، محضرات تشحيم، شموع اصطناعية وشموع محضرة، محضرات صقل أو تلميع، شموع إضاءة وأصناف مماثلة. معاجين لصنع النماذج، "شموع طب الأسنان" ومحضرات طب الأسنان أساسها الجص. سجاد واغطية ارضيات اخرى من مواد نسيجية. منتجات كيميائية متنوعة. منتجات أخرى من أصل حيواني غير منكورة ولا داخلة في حبوب وثمار زيتية وبزور وثمار متنوعة. نباتات للصناعة أو للطب، قش علف. سكر ومصنوعات سكرية. عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليولوزية أخرى. ورق وورق مقوى (نفايا وفضلات) بغرض إعادة التصنيع وأخرى". ومن المناسب ملاحظة أنني لم اشم هنا فقرة ("وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قار، شموع معدنية، الخ) ضمن الصادرات غير النفطية.

الصادرات النفطية شبه الكاملة، لا سيما خلال السنوات 1972-1980 وسنوات ما بعد تغيير 2003، لحد الآن. وخلال الفترة التي سبقت إنتاج النفط كانت الصادرات الزراعية هي المهيمنة والتي شملت التمور والشعير والحنطة والجلود والصوف بدون صادرات صناعية حديثة تُذكر؛ حسن (1965). أي أن العراق أنتقل من مُصدِّر لمنتجات أولية إلى أخرى. غير أن الفرق الجوهرى بينهما هو أن المنتجات/الصادرات الزراعية تتطلب جهود عمل وعلاقات اجتماعية وسياسية معقدة، تطورت خلال السنين، إلى منتجات أقرب إلى أن تكون مَنَّة من الطبيعة تُستخرج بأقل الجهود وخاضعة لسيطرة الدولة.

ويثار هنا تساؤل هو: هل كان للسمة الريعية تأثير في خلق مؤسسية معينة، من ناحية، وتوجهات ودوافع تنموية، من ناحية ثانية، وعلاقات اجتماعية، من ناحية ثالثة، وعلاقات جيوسياسية، الخ، من ناحية رابعة، مختلفة، فيما بين فتراتها، المبينة في الشكل (1) أعلاه والجدول (1) أدناه، و/أو عما قبلها؟ وفي هذا الخصوص يمكن إثارة الملاحظات العامة التالية:

(1) في كل الفترات الريعية وشبه الريعية وغير الريعية أتم العراق، من ناحية الحوكمة *Governance*، بضعف الاتفاق العام على شكل الحكم والسلطة. فخلال الفترة 1920-1958 كانت الحركات القومية واليسارية المؤثرة تخاصم النظام، عموماً، بحجة التبعية. وامتزجت هذه التوجهات مع الخلافات العشائرية والطائفية والاثنية في تقويتها للموقف السلبي من السلطة. وبعد تغيير تموز 1958، ثار الخلاف بين حلفاء الأمس وهم القوميون واليساريون مَساندين بالخلافات الطائفية والاثنية والأيدولوجية. واستمر الحال ذاته تحت القبضة الأمنية المفرطة خلال السنوات 1968-2002 والتي كانت السلطة خلالها في نزاع دائم ضد معارضة غير معترف بها من قبل الدولة. وبعد تغيير 2003 استمر النزاع والموقف تجاه السلطة، عموماً، بالرغم من وجود انتخابات ديمقراطية. وبدلاً من أن يؤدي النظام الانتخابي إلى تكوين توافق عام حول السلطة والسلام الاجتماعي استمر النزاع. وبهذا لم تغير السمة الريعية، بفتراتها المختلفة، من مشكلة "الشرخ الاجتماعي" الذي تواجد عند تكوين الدولة في العراق في سنة 1920.

(2) التوجهات والدوافع التنموية. لا يبدو أن التوجهات والدوافع التنموية اختلفت بتبديل شكل الحكم خلال التاريخ الريعي في العراق حتى سنة 1980. فعند انشاء الدولة الحديثة يتضح من رسالة الملك فيصل الأول، المثيرة للإعجاب والتقدير، (إلى وزرائه)، توجهات ودوافع واضحة في التنمية والتحديث. وبالإضافة للرغبة في تكوين بلد موحد، تقوّت هذه التوجهات والدوافع، بجانب منها، بتوقع توفر الربيع النفطي لا سيما وأن تاريخ الرسالة كان 15 آذار 1932 في الوقت الذي كانت مفاوضات الحصول

على الامتيازات النفطية في سنة 1931 مكتملة وعوائد النفط في طريقها للتنامي.¹¹ وكانت رسالة الملك أساساً لاستمرار التوجه التنموي في السنوات التالية. ولكن حتى سنة 1950 لم تكن هناك مؤسسية واضحة، فيما عدا مناهج الوزارات قصيرة العمر. غير أن مثل هذه المؤسسة أنشأت بشكل مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في 1950 و1953، تبعاً، وذلك لمعالجة مشكلة قُصر عمر الوزارات، من ناحية، وتوقع زيادة عوائد النفط، من ناحية أخرى. واستمرت هذه المؤسسة باسم مجلس ووزارة التخطيط بعد تغيير تموز 1958 واستمر عملها الفعّال حتى توقف، فعلياً، في أواخر الثمانينات، بعد أن ضعف دورها ووظيفتها منذ قيام الحرب العراقية الإيرانية في 1980. ويبين ذلك أن تصاعد "درجة" سمة الريعية، بحد ذاته، لم يؤثر سلباً على الإنفاق التنموي، طالما كانت التوجهات والدوافع التنموية للمؤسسية السياسية قوية، بحيث أن النفقات التنموية وصلت أعلى مستوى لها حين وصلت سمة الريعية اقصاها خلال السنوات 1972-1980، حيث كانت هيمنة الصادرات النفطية شبه كاملة (99% من الصادرات). ولكن في ظل نفس هذه الدرجة من الريعية، حينما سيطر صدام حسين على السلطة الكاملة وتغيرت توجهاته ودوافعه في 1979، تغيرت توجهات ودوافع المؤسسة السياسية، من تحقيق التنمية والتقدم إلى مغامرات جيوسياسية/إقليمية، بحيث ضمرت مؤسسات التنمية، لا سيما مجلس التخطيط، خلال السنوات 1981-2002. وبعد 2003 عندما عادت سمة الريعية بنفس مستواها خلال السنوات 1972-1980 لم تكن هناك توجهات ودوافع تنموية قوية للمؤسسية السياسية (الأحزاب والقيادات والإدارات الحكومية، الخ). كما لم تُفَعّل مؤسسة تنموية كمجلس التخطيط.

(3) ولكن في كل هذه الفترات، وحتى تلك التي تصاعد فيها النشاط التنموي، لم يتم في العراق التأسيس لنمو مستدام *sustainable*. وكان ذلك أما بمساهمة تواضع التوجهات والدوافع التنموية ومن ثم الإنفاق التنموي، من ناحية، وتواضع التوافق الاجتماعي والسياسي، من ناحية أخرى، كما هو الحال بعد تغيير 2003، أو بمساهمة الخلاف الاجتماعي والسياسي، كما هو الحال خلال السنوات 1920-1980، أو بمساهمة الدخول في مغامرات جيوسياسية/إقليمية، بعد ذلك، زعزعت آفاق استغلال نتائج النشاط التنموي العالي الذي تم خلال 1972-1980، وكان يمكن أن يُستغل لتكوين أساس لمسار تنموي مستدام بعد 1980.

¹¹ نُشرت الرسالة كمقدمة في كتاب الحسني (2008) الذي صدرت طبعته الأولى في تموز/يوليو 1948.

الجدول (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022

متوسط الفترة	نسبة الصادرات النفطية من مجموع Petroleum % الصادرات، سنوي	سعر الصرف دولارات لكل باوند/دينار	مجموع الصادرات مليون دولار	الصادرات غير النفطية مليون دولار	صادرات النفط والمنتجات النفطية مليون دولار		
						0	13
	0	3.66	14	14	0	1920	قبل إنتاج النفط
	0	3.85	15	15	0	1921	
	0	4.43	17	17	0	1922	
	0	4.58	24	24	0	1923	
	0	4.42	12	12	0	1924	
	0	4.83	18	18	0	1925	
	0	4.86	22	22	0	1926	
	0	4.86	22	22	0	1927	
	10	4.87	20	18	2	1928	فترة استكشاف/ تطوير وإنتاج "تجريبي" (حد أدنى من الإتاوة)
	10	4.86	20	18	2	1929	
	15	4.86	13	11	2	1930	
	14	4.54	13	11	2	1931	
	24	3.51	8	6	2	1932	
	16	4.24	10	9	2	1933	
	18	5.04	22	18	4	1934	فترة تصدير النفط
	24	4.90	19	14	4	1935	
	26	4.97	23	17	6	1936	
	15	4.94	39	33	6	1937	
	34	4.89	27	18	9	1938	
	37	4.44	27	17	10	1939	
	35	3.83	23	15	8	1940	
	32	4.03	23	16	7	1941	
	31	4.04	26	18	8	1942	
	22	4.04	47	37	10	1943	
	24	4.04	49	37	12	1944	
	24	4.03	52	39	12	1945	
	20	4.03	64	51	13	1946	
	19	4.03	69	56	13	1947	
	25	4.03	41	31	10	1948	
	24	3.69	55	41	13	1949	
	27	2.80	77	56	21	1950	
	27	2.80	104	76	28	1951	
	64		145	53	93	1952	مناصفة الأرباح
	73		197	53	144	1953	
	76		212	50	162	1954	
	82		251	45	206	1955	
	84		230	37	193	1956	
	79		173	36	137	1957	
	85		263	40	224	1958	
	68		654	209	445	1960	مناصفة الأرباح: تسعير النفط بالدولار
	75		662	163	499	1961	
	72		692	192	500	1962	
	74		781	202	579	1963	
	75		840	206	634	1964	
	75		882	222	660	1965	
	75		934	236	698	1966	
	74		822	212	610	1967	
	73		1,039	284	755	1968	
	74		1,045	276	769	1969	
	72		1,098	310	788	1970	
	70		1,555	472	1,083	1971	

99	93		1,101	74	1,027	1972	تأميم النفط والخطة الانفجارية
	95		1,942	100	1,842	1973	
	99		6,602	68	6,534	1974	
	99		8,298	71	8,227	1975	
	99		9,273	72	9,201	1976	
	99		9,650	90	9,560	1977	
	99		11,064	151	10,913	1978	
	99		21,572	190	21,382	1979	
	99		26,349	253	26,096	1980	
85	91	99	10,140	101	10,039	1981	الحرب العراقية الإيرانية
		99	10,033	101	9,933	1982	
		83	9,298	1,598	7,699	1983	
		79	11,501	2,406	9,095	1984	
		96	11,788	529	11,259	1985	
		93	7,396	483	6,913	1986	
		87	12,813	1,701	11,112	1987	
	88	91	12,388	1,072	11,315	1988	فترة الانتقال من حرب إلى أخرى
		99	15,017	207	14,810	1989	
		72	13,710	3,778	9,933	1990	
	79	16	1,730	1,454	276	1991	حرب الكويت والعقوبات الدولية
		18	2,108	1,728	380	1992	
		18	1,794	1,464	330	1993	
		17	1,720	1,428	292	1994	
18		1,963	1,613	350	1995		
24		2,765	2,106	659	1996		
72		6,385	1,776	4,609	1997		
78		7,428	1,611	5,817	1998		
91		13,067	1,117	11,950	1999		
98		18,743	423	18,319	2000		
90	12,872	1,287	11,585	2001			
92	12,219	973	11,246	2002			
	77	9,711	2,185	7,526	2003	التغيير	
99.8	99.6	17,810	80	17,730	2004	بعد تغيير 2003	
	99.5	23,697	118	23,579	2005		
	99.2	30,529	230	30,299	2006		
	99.6	41,268	172	41,096	2007		
	99.7	61,273	200	61,073	2008		
	99.7	41,792	137	41,655	2009		
	99.6	52,483	196	52,287	2010		
	99.7	83,226	220	83,006	2011		
	99.7	94,392	285	94,106	2012		
	99.8	89,742	178	89,564	2013		
	100.0	84,506	6	84,500	2014		
	100.0	49,403	18	49,385	2015		
	100.0	43,774	5	43,769	2016		
	99.9	60,022	34	59,989	2017		
	99.9	85,182	100	85,082	2018		
	99.8	83,101	173	82,928	2019		
	100.0	47,894	16	47,878	2020		
99.8	83,835	207	83,628	2021			
99.9	124,766	140	124,626	2022			

المصادر:

أولاً- الصادرات:

1933-1920: حسن (1965، ص ص 534، 535)، قيمة الصادرات مقاسة بالدينار. مع ملاحظة أن الصادرات

خلال السنوات 1933-1928، في هذا المصدر، وردت كمجموع ولم تُفصل بين صادرات نفطية (مدفوعات

الإتاوة) وغير نفطية. لذلك قَدَّرْتُ العوائد النفطية (الإتاوة المدفوعة من قبل شركات النفط) لتلك السنوات في ضوء كمية الإنتاج النفطي الوارد لهذه السنوات في: *OPEC's Annual Statistical Bulletin 2005*, p. 56. أنظر أيضاً الملاحظتين (2) و(4) أدناه.

1958-1934: احتُسبت من الجدول (1) في كتابي مرزا (2018، ص 124). مع بعض التصحيحات إذ تم في الكتاب جمع عوائد النفط قبل التسوية، للسنوات 1951-1934، مع الشركات النفطية، في حين كان ينبغي جمعها بعد التسوية. مع الإشارة إلى أن أحد المصادر المهمة التي استخدمت في ذلك الجدول هو حسن (1965)، لا سيما الجدول في الصفحتين 534 و535، فيه.

2006-1960: ملفين اكسيل ملحقة مع *OPEC's Annual Statistical Bulletin 2024*. وهما: ملف اكسيل يحوي الجدول 2.4 لقيمة صادرات السلع والخدمات، وملف اكسيل يحوي الجدول 2.5 لقيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية *Petroleum*، كلاهما مقاسين بالدولار. أنظر أيضاً الملاحظة (5) أدناه.

2022-2007: الجهاز المركزي للإحصاء: التقارير السنوية للصادرات 2011، ...، 2022. والمجموعات الإحصائية السنوية 2009-2008، ...، 2023-2022.

ثانياً- أسعار الصرف 1951-1920:

Officer, L. (2024) "Dollar-Pound Exchange Rate From 1791," MeasuringWorth, URL: <http://www.measuringworth.com/exchangepond/>.

ملاحظات:

(1) الأرقام للسنوات 1951-1920 في هذا الجدول محولة من بيانات معدة بالدينار، في جداول خلفية غير مبينة في الورقة، إلى الدولار بسعر صرف الباوند/الدينار تجاه الدولار المبين لكل سنة، خلال هذه الفترة، في الجدول. ومن المناسب بيان أن استخدام 4 شلن-ذهب/طن كإتاوة تدفعها الشركات للحكومة كانت بناء على طلب الجانب العراقي (في مفاوضات اتفاقية امتياز 1925، التي استُبدلت بامتياز 1931 فيما بعد، عن النفط المُصدَّر، واتفاقية امتياز 1931 عن النفط المُنتج) تحسباً لانخفاض سعر صرف الباوند/الدينار، لا سيما تجاه الدولار. وفعلاً تمت تسويات اشير لها أعلاه في مصادر بيانات 1934-1958، نقلاً عن كتابي مرزا (2018)، وتعود للسنوات 1951-1934 تتعلق بجانب منها بتغيير سعر الصرف. أما حساباتي لعوائد النفط في هذه الورقة للسنوات 1933-1928، فمن الواضح، من الجدول، أن سعر صرف الباوند/الدينار تجاه الدولار في هذه السنوات، بالرغم من تغييره الطفيف نسبياً، كان، في المتوسط، قريب منه في 1931 (سنة الامتياز) فيما عدا سنة 1932. لذلك فأن استخدامه للتحويل من الباوند/الدينار إلى الدولار، لهذه السنوات، بما في ذلك استخدام سعر صرف 1931 لإتاوة 1932، يتطابق، عموماً، مع هدف الجانب العراقي، في الحفاظ على "قيمة" الإتاوة.

(2) فيما بين 1928 و1951 فإن تعبير "الصادرات النفطية" يشير في الحقيقة إلى مدفوعات شركات النفط للحكومة العراقية بشكل إتاوة والتي كانت حسب اتفاقية امتياز 1931 (وقبلها امتياز 1925) تساوي 4 شلن (ذهب) للطن، كما أشرت آنفاً. مع العلم أن الباوند كان يساوي 20 شلن.

(3) خلال السنوات 1951-1932 كان الدينار يعادل باوند استرليني واحد بسبب ارتباط الدينار بالمنطقة الإسترلينية. ولقد افترضتُ، لغرض الحساب، ان الباوند يساوي دينار أيضاً خلال السنوات 1931-1920 بالرغم من أن الدينار كعملة عراقية صدرت، بعد هذه الفترة، في آذار/مارس 1932 عن مجلس العملة *Currency Board* العراقي (وهو يمثل بنك مركزي بسيط يستبدل الباوند بالدينار وبالعكس)، وكان العراق يتعامل بالريبية الهندية قبل ذلك.

(4) ورد في اتفاقيات الامتيازات 1925 و 1931 أن الإتاوة لا ينبغي أن تقل عن 400 ألف باوند (دينار) سنوياً إذا كان حاصل ضرب الإتاوة لكل طن، في امتياز 1931 بمجموع الإنتاج (وفي امتياز 1925 بمجموع التصدير)، لأي سنة يقل عن 400 ألف باوند (دينار) لتلك السنة. ولقد تحقق ذلك لجميع السنوات 1928-1933. ويلاحظ في هذا الجدول أن الإتاوة مقاسة بالدولار وليس بالدينار/الباوند حيث حوّلت إلى الدولار، كما أشير في النقطة (1) أعلاه، باستخدام سعر الصرف السائد في حينه بين الباوند/الدينار والدولار كما مبين في الجدول. وبسبب تقارب سعر صرف الدولار للسنوات 1928-1933 مع سعر صرف 1931 (عدا 1932 التي استخدم فيها سعر صرف 1931 لتحويل قياس الإتاوة، من الدينار إلى الدولار) يلاحظ، مع التقريب، ثبات الإتاوة السنوية أيضاً عند قياسها بالدولار. مع العلم أنه لتحويل الصادرات غير النفطية لسنة 1932 من الدينار إلى الدولار استخدم سعر صرف 1932 المبين في الجدول. لمصادر المعلومات، حول الامتيازات، أنظر: (1988) Metz, (1991) Yergin, الحسني (2008)، مرزا (2018).

(5) الصادرات. يلاحظ من قائمة المصادر، أعلاه، استخدام أرقام منظمة أوبك للفترة 1960-2006 وأرقام الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2007-2022. مع العلم أن بيانات أوبك تتوفر لكامل السنوات 1960-2023، بشكل مستمر. وهي مأخوذة أصلاً من المصادر الرسمية العراقية. أما بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإنها لا تتوفر، في المجال العام، بشكل منسجم ومستمر، قبل سنة 2007، ولا تتوفر لسنة 2023. ويعود سبب عدم استخدام بيانات منظمة أوبك لكامل الفترة 1960-2023، في هذه الورقة، إلى أنني لاحظت أنه اعتباراً من سنة 2012، في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، أخذت فقرة بعنوان "وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية، *Mineral fuels, mineral oils and products*، *of their distillation; bituminous substances; mineral waxes*" ضمن "الصادرات السلعية"، بالتزايد السريع. وحسب تصنيف الجهاز فإن "الصادرات السلعية" تمثل "الصادرات غير النفطية". (وبالتبعية فإن أرقام منظمة أوبك، أيضاً، لا تشمل الفقرة المذكورة في الصادرات النفطية، أي النفط الخام والمنتجات النفطية *petroleum*). ولكن الغالبية العظمى من هذه الفقرة هي منتجات نفطية، كما يستدل على ذلك من مؤشر للبنك الدولي عن العراق.¹² وقد يكون شمول فقرة "الوقود المعدني ... الخ"، تم قبل سنة 2012 أيضاً، ولكنها كانت صغيرة القيمة كما يستدل من أرقام الجهاز للسنوات 2007-2011. لهذا السبب قمت بطرح فقرة "الوقود المعدني، ... الخ" من "الصادرات السلعية" وأضفتها إلى صادرات "المنتجات النفطية" (وبالنتيجة أصبحت تساوي، مع النفط الخام، "الصادرات النفطية")، حسب تصنيف الجهاز. لذلك، بدلاً من تعديل أرقام أوبك للسنوات 2007-2022 (التي أيضاً لا تشمل فقرة "الوقود المعدني ... الخ" ضمن صادرات المنتجات النفطية) استخدمت بدلها أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، التي عدلتها، في هذا الجدول للسنوات 2007-2022.

(6) خلال السنوات 1960-1971، يشير تعبير "بداية الاستثمار الوطني المباشر"، إلى الإيرادات المتحققة لشركة النفط الوطنية، بعد تأسيسها في 1964، نتيجة لعملياتها الاستخراجية وغيرها، والتي كانت تتم بعقود خدمة مع شركات نفطية "مستقلة" (عن الشركات النفطية الكبرى، صاحبة الامتيازات) كالعقد مع شركة إيراب الفرنسية، في 1968، والعقد مع شركة ماشينو اكسبورت السوفيتية في 1969، وغيرها من العقود. من جانب آخر، بعد اتفاقيات طرابلس وطهران في 1969 و 1970 أصبحت حصة الحكومة في مناصفة الأرباح مع شركات الامتيازات 55%، بدلاً من 50%.

(7) لم تُشمل سنة 1959 في الجدول لعدم توفر بيانات عنها.

¹² في أرقام البنك الدولي عن العراق، فإن مؤشر "نسبة الوقود في مجموع الصادرات، *fuel exports (% of merchandise exports)*" يشمل كل أنواع الوقود في "الصادرات النفطية" بما في ذلك الوقود الذي يستثنيه الجهاز المركزي للإحصاء ويشمله في "الصادرات السلعية"، والتي يعتبرها "الصادرات غير النفطية" (كما هو الحال في أرقام منظمة أوبك). وفي أرقام البنك الدولي يرد المؤشر في سلسلة تبدأ من سنة 1963 وتنتهي في سنة 2016، إلا أنها متقطعة بشكل كبير، أي انقضاء وجود أرقام لعدد كبير من السنوات. أنظر: <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>.

المصادر

- احمد، كمال (1999) *مذكرات احمد مختار بابان: آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الجبوري، غالي (2021) "العشائر العراقية ودورها في التكامل السياسي والحضاري في العراق حتى نهاية الحكم الملكي عام 1958"، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والاجتماعية والصرفة لكلية التربية للبنات - جامعة القادسية، 30-31 آب، 2021.
- داوود، هشام (2016) "القبائل العراقية في أرض الجهاد"، *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 15 - المجلد الرابع - شتاء 2016.
- الحسني، عبد الرزاق (2008) *تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول*، الطبعة السابعة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت (الطبعة الأولى تموز/يوليو 1948).
- حسن، محمد سلمان (1965) *التطور الاقتصادي في العراق - التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958*، الجزء الأول، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت.
- كچةچي، صباح (2002) *التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته*، الجزء الأول، للفترة 1921-1980، بيت الحكمة، بغداد.
- المملكة العراقية (1924) *قانون تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1924*، 28 كانون الأول/ديسمبر، 1924.
- مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.
- مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (3).
- صفوة، نجدة فتحي (1969) *العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب*، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

عباس، ب.، حسين، ا.، عباس، ع. (2016) "الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية"،
دفا تر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان/حزيران.

Atiyyah, H. (1973) *The Iraqi Development Board (1950-1958)*, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the Political Science and Public Administration Department of the American University of Beirut, November, <https://archive.org/details/the-iraqi-development-board-1950-1958/mode/2up?view=theater>.

International Energy Agency, IEA (2024) *World Energy Outlook 2024*, 16 October.

Merza, A. (2004) 'Reconstruction of Iraq: Debt, Construction Boom, and Economic Diversification', *Middle East Economic Survey*, Vol. XLVII Issue #28, 12 July.

Metz, H., editor (1988) *Iraq: A Country Study*, Library of Congress, Washington.

OPEC (2024) *2024 World Oil Outlook 2050*, September.

Stiglitz, J. (2018) 'How Did China Succeed', *Lecture at Norwegian Business School*, September 14, <https://www.youtube.com/watch?v=Iaw4n9IZDdc>.

Yergin, D. (1991) *The Prize, the Epic Quest for Oil, Money, & Power*, Free Press, New York.

World Bank, WB (1952) *The Economic Development of Iraq*, Report of a Mission organized by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) at the request of the Government of Iraq. Published for IBRD by the Johns Hopkins Press, February.

الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية والدين العام في العراق مع إشارة للفساد وأثره في القرار الاقتصادي¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تَزَايَدَ خلال السنوات الماضية رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ورصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية، والذي كان من أهم مصادر تنامي هذه الاحتياطيات. ولكن في ذات الوقت تَزَايَدَ رصيد الدين العام *public debt* (الحكومي) الداخلي. لذلك يثار، في هذا السياق، تساؤل حول أسباب التزايد في رصيد الدين في ذات الوقت الذي تنامي فيه رصيد الفائض، الذي، بدوره يتضمن، من بين عوامل أخرى، قابلية وزارة المالية على تمويل العجز أو معظمه في الميزانية الاتحادية. مع ملاحظة أنه بينما بدأ العراق، بعد تغيير 2003، برصيد كبير للدين العام الخارجي ورصيد متواضع للدين العام الداخلي فأنتهما اقتربا من بعضهما خلال السنوات الأخيرة.

وفي سياق هذه الاتجاهات تستعرض الورقة العوامل التي قادت إلى التناقض الظاهري الذي ينطوي على تزايد رصيدي الدين العام الداخلي والفائض بنفس الاتجاه. وبالذات خلال العقد المنصرم.

ثم تتناول الورقة دور فائض الميزانية الاتحادية في ردف رصيد الاحتياطيات الدولية. ويتم ذلك من خلال المعادلة الموصوفة في مرزا (2018)، التي تبين ميزانية القطاع العام (ومن ضمنه الميزانية الاتحادية) وميزانية القطاع/العائلي الخاص، من جهة، والتغير في الاحتياطيات الدولية، في الجهة الأخرى. وتُطبَّق هذه المعادلة تحليلياً ورقمياً على الفترة 2004- أيلول/سبتمبر 2024.

وتتعرض الورقة، أيضاً، إلى مآل عوائد تصدير النفط في الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية. فمن ناحية المبدأ، ينبغي أن تشمل الميزانية الاتحادية في إيراداتها قيمة تصدير النفط. وهذا فعلاً ما حصل خلال السنوات 2008-2013. واقتربا المتغيران من بعضهما جداً في 2007 و2014. ولكن خلال السنوات الباقية اختلفا بالموجب غالباً وفي السالب أحياناً. وفي هذا المجال بسبب عدم توفر قيمة تصدير النفط بعد كانون الثاني/يناير 2024، بسبب توقف وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو *SOMO* عن نشرها، في الوقت الذي استمرت فيه وزارة المالية في نشر أرقام الإيرادات النفطية في الميزانية، تستخدم هذه الورقة نتائج تقدير أعدده الكاتب لقيمة النفط المُصدَّر للفترة شباط/فبراير-أيلول/سبتمبر 2024.²

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024.
² بعد أن كانت وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو تنشران، في موقعيهما الإلكترونيين، كمية وقيمة عوائد تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية لكل شهر في بداية الشهر الذي يليه، وكذلك تعديل قيمة التصدير في أواخر الشهر، فأنتهما توقفتا عن ذلك بعد كانون الثاني/يناير 2024. إذ بعد ذلك الشهر اقتصر النشر في الموقعين على كمية تصدير النفط الخام دون القيمة. وبعد فترة أصبح نشر كمية التصدير نفسه يتأخر شهراً أو أكثر عن الشهر المعني تنشره شركة تصدير النفط سومو.

وأخيراً تُعَرَّج الورقة، باختصار، على آثار تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية، بالإضافة لاحتوائها على أموال الفساد، كما في الميزانية الاتحادية، على الحساب والقرار الاقتصادي في القطاعين العام والعائلي/الخاص، لا سيما في مدى توجه هذه القرارات نحو الإنفاق والاستثمار التنموي المنتج، من ناحية، أو السلوك الربيعي *rent-seeking*، من ناحية أخرى.

ولكن قبل تناول هذه القضايا، سأعرض في الفقرة التالية الفرق بين قيمة تصدير النفط، من ناحية، والإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى.

ثانياً: الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة تصدير النفط الخام

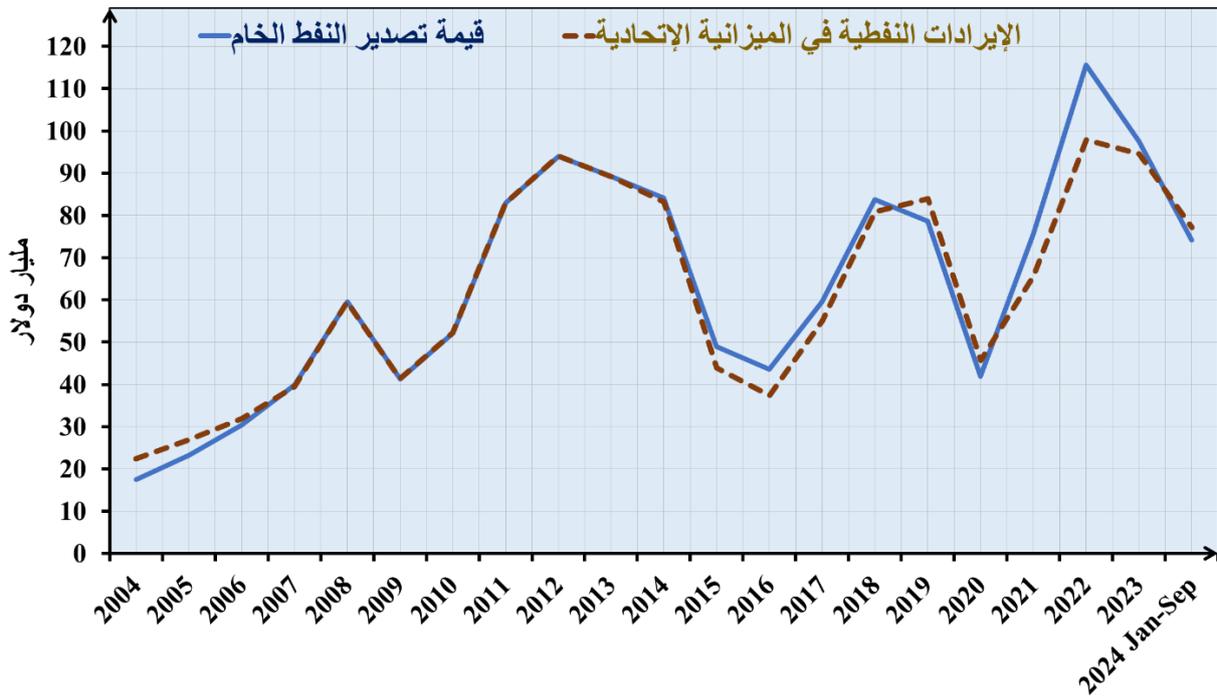
بالرغم من ظهور معظم قيمة تصدير النفط الخام، بشكل إيرادات نفطية للميزانية الاتحادية، في "التقارير الشهرية لحساب الدولة" الصادرة من وزارة المالية، للإيرادات (والنفقات) الفعلية، غير أن هذه الإيرادات لا تساوي بالضرورة كامل (وفي أحيان لا تقتصر على) قيمة تصدير النفط التي ينشرها موقعي وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو. هذا بالإضافة لتأخر نشر تقارير وزارة المالية وتأخر إصدار حسابات ختامية لتنفيذ الميزانية. فخلال السنوات 2008-2013 كانت فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية، لسنة/فترة معينة، تساوي قيمة النفط الخام المُصدَّر، لتلك السنة/الفترة. كما كانت القيمتان متقاربتين جداً في السنتين 2007 و2014. أنظر الشكل (1) أدناه. ولكن قبل سنة 2007 وبعد سنة 2014 فإن قيمة النفط الخام المصدر سنوياً/شهرياً كانت غالباً تتخطى الإيرادات النفطية لنفس السنة/الشهر في الميزانية. وفي بعض السنوات تخلفت عنها. ويتضمن تخطي قيمة التصدير للإيرادات النفطية في الميزانية "حجب" جزء من قيمة تصدير النفط عن الميزانية الاتحادية، في حين تتضمن الحالة الثانية تمويل الميزانية من "تخطي" سابق و/أو تحقق "إيرادات نفطية أخرى" تتعلق بجولات التراخيص أو المنتجات النفطية، أو غيرها؛ أنظر الملاحظة (أ) في الجدول (1) أدناه.

من جانب آخر، يلاحظ أنه قبل سنة 2007 وبعد سنة 2014 أن نسبة الفرق بين قيمة تصدير النفط وإيرادات الميزانية منها تتقلب بدون نمط واضح. فبينما بلغت رقماً سالباً قدره -13% خلال السنوات 2004-2006 عادت للتساوي لتبلغ نسبة الفرق حوالي 0% خلال السنوات 2007-2014، ثم تزداد إلى 12% خلال السنوات 2015-2017 ثم تتحدر بحدة إلى -7% خلال السنوات 2019-2020 وتعود لتقفز إلى 16% خلال السنوات 2021-2022 وتنخفض إلى 3% في 2023. الجدول (1).

وبسبب عدم توفر بيانات قيمة تصدير النفط الخام بعد كانون الثاني/يناير 2024، فلقد قمتُ بتقدير قيمة التصدير للمتاح من أشهر 2024، بعد كانون الثاني، اعتماداً على كمية التصدير، من ناحية، وتقدير سعر التصدير بدلالة خامات "الإشارة *Benchmarks*" برنت ودبي ووسيط غرب تكساس *WTI*، من ناحية أخرى.³ ويبين الشكل (1)، أدناه، الأرقام للفترة 2004-أيلول/سبتمبر 2024، والتي تشمل نتائج التقدير.

³ غالباً ما يباع النفط الخام العراقي من خلال عقود طويلة الأجل. وتستخدم عدة خامات إشارة في التسعير. إذ يُستخدم خامي دبي وعُمان في عقود العراق التصديرية إلى آسيا ويُستخدم نفط برنت *Dated Brent* في تصديره إلى أوروبا ووسيط

الشكل (1) قيمة تصدير النفط الخام والإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (1).

ثالثاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية

يمكن إرجاع "حجب" جزء من قيمة تصدير النفط الخام عن الميزانية الاتحادية، المشار له في الفقرة السابقة، إلى عدة أسباب. واحد منها، على سبيل المثال، يعود لتخصيص الفرق أو جانب منه لتمويل نفقات "خارج" الميزانية الاتحادية. ويعود السبب الثاني إلى ردف الاحتياطيات الدولية تحت تصرف البنك المركزي أو ودائع لوزارة المالية، كلاهما بالعملة الأجنبية، إلى آخره. وفي حالة وجود فرق ملموس سينتج عن ردف الاحتياطيات/الودائع، مباشرة، إلى تعقيم *sterilization* أثر الجزء المحجوب على العرض النقدي، بالدينار، ومن ثم تجنب تأثيره التضخمي في الاقتصاد. أما الفرق السالب (أي زيادة الإيرادات النفطية للميزانية على قيمة النفط الخام المصدر) فقد يعني تمويل الميزانية من ودائع وزارة المالية في الجهاز المصرفي (نتيجة لفائض سابق). وبالفعل هذا ما يبدو أنه حَدَثَ في بعض السنوات بعد سنة 2008. أما خلال السنوات 2004-2006، المبينة في الشكل (1)، فمن غير الواضح كيف تم تمويل الفرق السالب.

ومن المناسب الإشارة إلى أنه، في غياب معلومات تفصيلية، من الصعوبة متابعة مصير الفرق الموجب أو السالب من حيث تأثيره على الاحتياطيات الدولية، لأن هناك عوامل أخرى أهم من هذا الفرق في ردف الاحتياطيات. أولها، مقدار الفائض/العجز في الميزانية الاتحادية، وثانيها صافي المقبوضات والمدفوعات الخارجية للقطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية، التي تُمَوَّل "ذاتياً"،

غرب تكساس *WTI*، ثم *Argus Sour Crude Index*، في تصديره للولايات المتحدة؛ أنظر: (Fattouh (2011, p. 25). ويتم تطبيق الخصومات *discounts* أو "العلاوات" *premiums* بناء على اختلاف الخواص/الجودة عن خامات الإشارة هذه وظروف السوق.

وغيرهما. وعلى كل حال، فإن هذين العاملين وما يُحجَب عن الميزانية أو يضاف إليها بمحصلتها تقرر، من خلال ميزان المدفوعات، التغيير في الاحتياطيات الدولية، كما مبين في المعادلات أدناه.

ولكن من الواضح أن المتجمع من فائض/عجز الميزانية الاتحادية يبقى هو العامل الأهم في مستوى الاحتياطيات الدولية. فلقد بلغ حجم المتجمع من الفائض/العجز، خلال السنوات 2003-أيلول 2024، حوالي 116 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه الاحتياطيات الدولية 110 مليار (ناقصاً 1 مليار دولار في نهاية 2002). الجدول (2). أي أن ما تجمع من الاحتياطيات الدولية خلال تلك الفترة يبلغ حوالي 109 مليار دولار. ويبين الشكل (2) أدناه الارتباط الوثيق بين رصيد/متجمع الاحتياطيات الدولية ورصيد/متجمع فائض الميزانية خلال الفترة 2004-أيلول 2024. ويمكن "تفسير/تشخيص" التفاوت بين الرصيدين (*stocks*) من خلال المعادلة (التدفقية *flow*) التالية الواردة في مرزا (2018، ص. 422)، لتتحول، بعد "جمعها" للفترة 2003 - أيلول 2024 في المعادلة (4) أدناه، إلى معادلة أرصدة/متجمعة:

$$(1) \text{ ميزانية القطاع العائلي/الخاص} + \text{ (الحكومة المركزية/الميزانية الاتحادية)} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية.}$$

ميزانية القطاع العام
والمؤسسات العامة، الخ

والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

$$(2) \text{ ميزانية القطاع العائلي/الخاص} + \text{ الميزانية الإتحادية} + \text{ ميزانية المؤسسات العامة، الخ} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية.}$$

وبعد ملاحظة أن كلمة "ميزانية" تعني، في هذه المعادلات، الفرق بين الإيرادات والنفقات (أي فائض أو عجز)، من ناحية، و"تحريك" حدود المعادلة (2) بين الجانبين، من ناحية أخرى، يمكن وضعها كما يلي:

$$(3) \text{ فائض/عجز القطاع العائلي} + \text{ فائض/عجز المؤسسات العامة، الخ} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية} - \text{ فائض/عجز الحكومة الإتحادية.}$$

و"بتجميع" هذه المعادلة لفترة معينة (عدة سنوات) فإنها تتحول إلى معادلة للمتجمع من فائض/عجز الميزانيات الثلاث ومتجمع (التغيير في) الاحتياطيات الدولية لهذه الفترة. وبالتعويض فيها للمتجمع من فائض/عجز الميزانية الاتحادية والمتجمع من الاحتياطيات الدولية الواردين في الجدول (2)، فإنها تصبح معادلة تبين حدودها الأرصدة المتجمعة للفترة 2003-أيلول 2024، وكما يلي:

$$(4) \text{ متجمع فائض/عجز القطاع العائلي} + \text{ متجمع فائض/عجز المؤسسات العامة، الخ} = \text{متجمع الاحتياطيات الدولية} - \text{ متجمع فائض/عجز الحكومة الإتحادية} = (1-110) - (14.2+116.5) = -21.7 \text{ مليار دولار.}^4$$

⁴ بالإضافة لفائض الميزانية الاتحادية المتجمع (116.5 مليار دولار) ينبغي إضافة 14.2 مليار دولار. ويساوي رقم 14.2 مليار دولار مجموع الفرق بين قيمة تصدير النفط والإيرادات النفطية في الميزانية؛ أي مجموع قيمة تصدير النفط ناقصاً مجموع "الإيرادات النفطية الإجمالية" في الميزانية خلال الفترة 2003-أيلول 2024. أنظر الجدول (1) والملاحظات فيه.

وتبين المعادلة (4) أن القطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة، الخ الممولة ذاتياً، كانا، فيما بينهما، في عجز بلغ، خلال السنوات 2003-2024، 21.7 مليار دولار يقابله فائض في الميزانية الاتحادية بهذا المقدار.

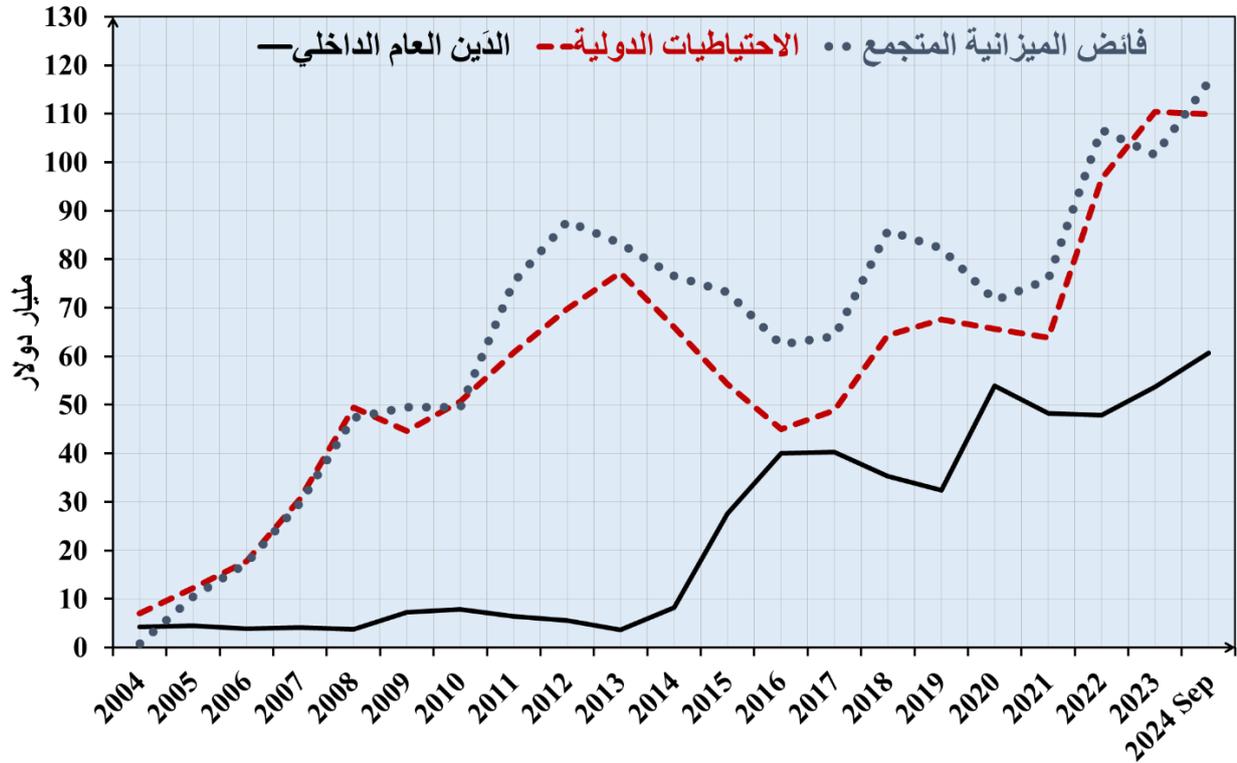
من جانب آخر، تتضمن المعادلة (4) أن "عجز" الميزانيتين القطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة، الخ، تم "سده/تمويله" من فائض الميزانية الاتحادية. ويمكن اقتراح الوسائل أو الآليات التالية لسد/تمويل هذا العجز، من ناحية، والعوامل التي قد تكون أثرت في قياسه، من ناحية أخرى:

(1) الاقتراض من الجهاز المصرفي بضمانة أو بتسديد الدولة.

(2) مدفوعات وتحويلات عامة. وتتمثل هذه التحويلات، على سبيل المثال، بإعانات للمؤسسات العامة، ومدفوعات لوحدات من الجهاز الحكومي، من ناحية، وتحويلات ومدفوعات للقطاع العائلي/الخاص من ناحية أخرى. وهذه الإعانات والتحويلات والمدفوعات لا تظهر في الميزانية الاتحادية وإنما بميزانيات و/أو حسابات أخرى "خارج الميزانية *extra-budgetary*". ويمكن أن يندرج في هذه الميزانيات أو الحسابات، خارج الميزانية الاتحادية، أموال الفساد أيضاً. على سبيل المثال، على غرار ما يمكن أن تشمل الميزانية الاتحادية من أموال الفساد، من خلال تضخيم تكاليف المشاريع والمشتريات الحكومية، إلى آخره، يمكن أن تشمل النفقات خارج الميزانية الاتحادية مثل هذه الأموال، من خلال تضخيم الإعانات والتحويلات والمدفوعات، وغيرها، إلى آخره. لا بل أن يُعدها عن الرقابة في المجال العام، نتيجة لعدم نشرها، يجعلها أكثر عرضة لتمرير الفساد.

(3) يتأثر قياس فائض أو عجز ميزانيات القطاع العائلي/الخاص والقطاع العام، بمشكلة القياس في المدفوعات الداخلية والخارجية، عموماً. على سبيل المثال، فإن فقرة *errors and omissions* في ميزان المدفوعات العراقي ذات حجم كبير، عادة، والذي ينطوي على بخس و/أو مبالغة في تقدير فقرات الحسابين الجاري ورأس المال في ميزان المدفوعات، مما يساهم، بدوره، في التأثير في حجم الفائض/العجز "وتوزيعه" بين هذه الميزانيات. كما أن تواضع الشفافية في إدارة وأرقام الموارد النفطية لها تأثير كبير على قياس إيرادات الميزانية الاتحادية والميزانيات الأخرى، الخ. لذلك فإن "العجز" المحتسب لمجموع القطاع العائلي/الخاص وقطاع المؤسسات العامة، الخ، الناتج عن تطبيق المعادلة (4)، قد يكون مبالغ به لأسباب تتعلق بالمبالغة المساوية في حساب الفائض في الميزانية الاتحادية. وهذا لا يؤثر على صحة المعادلة وإنما يشير إلى عدم توفر البيانات التفصيلية الكافية لحساب فائض الميزانية الاتحادية بدقة، والذي ينعكس في "عجز" (أو فائض أخفض) لمجموع القطاع العائلي/الخاص وقطاع المؤسسات العامة، الخ، في ضوء رقم الاحتياطات الدولية في الجانب الآخر من المعادلة. فهذه المعادلة تبقى صحيحة سواء تواجدت ميزانيات أو حسابات خارج الميزانية الاتحادية و/أو اتسمت بالفساد أو لا. فهي تصف "التوازن"، ومن ثم الترابط، بين الفائض/العجز لجميع الميزانيات، من خلال "التحويلات" (بالإقراض/الاقتراض و/أو "بالهبات والعطايا" أو "بالاستيلاء") فيما بينها، وتأثير حصيلتها في مستوى الاحتياطات الدولية، سواء كانت بالموجب أو بالسالب.

الشكل (2) ارسدة الاحتياطات الدولية وفائض الميزانية الاتحادية المتجمع والدين العام الداخلي في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدولين (2) و(3).

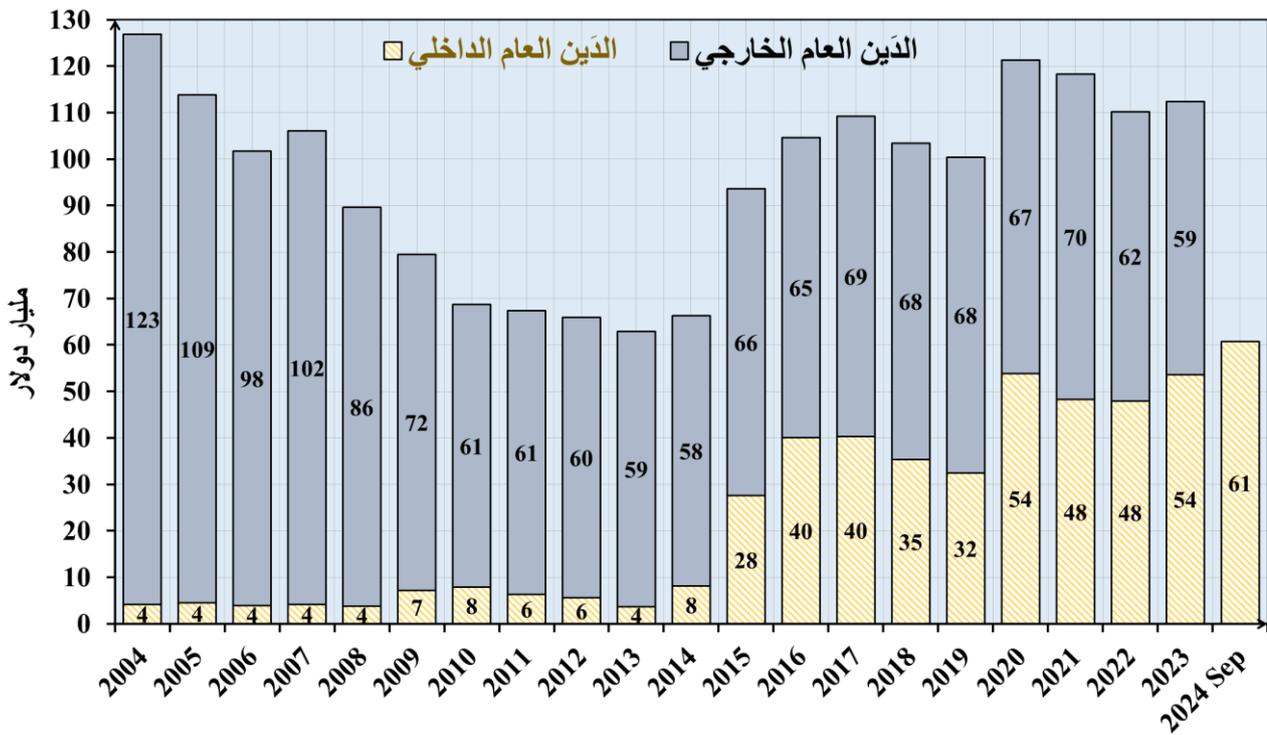
رابعاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والدين العام

(1-4) الدين العام الداخلي والخارجي

يرتبط الدين العام ارتباطاً وثيقاً بفائض/عجز الميزانية الاتحادية، والذي يرتبط بدوره بفائض/عجز ميزان المدفوعات (التغير في الاحتياطات الدولية) كما تبيّن من المعادلات الواردة في الفقرة ثالثاً أعلاه. وخلال السنوات الأولى، بعد تغيير 2003، التي استغرقت حوالي 4-5 سنوات، تم "إعادة هيكلة" القروض العامة (الحكومية) الخارجية التي تراكمت منذ الحرب العراقية-الإيرانية، والتي تخطى رصيدها في نهاية 2003 حوالي 142 مليار دولار، بحيث تم تخفيضها إلى حوالي 123 مليار دولار في نهاية سنة 2004. وكان ذلك من خلال مبادرات نادي باريس للقروض من الحكومات، من ناحية، وتخفيضها من خلال شراءها بسعر أقل بمبادرات نادي لندن للقروض من السوق المالية العالمية والشركات الاجنبية، الخ، من ناحية أخرى. الجدول (3). واستمر التخفيض من خلال المبادرات المذكورة (بالإضافة لتسديد جزء من أصول المتبقي منها) ليصل رصيد الدين العام الخارجي إلى حوالي 86 مليار دولار في نهاية سنة 2008. بعد ذلك قاد التسديد، مع عدم زيادة الاقتراض العام الخارجي بشكل ملموس، إلى انخفاض تدريجي حتى وصل الرصيد حوالي 59 مليار دولار في نهاية سنة 2023. ويشمل هذا الرصيد ديون "موروثه legacy" والتي تبلغ حوالي 40 مليار دولار حسب (IMF (2024. p. 36). وهذه اغلبها ديون خليجية، والتي يشار، عادة، منذ عقدين من الزمن إلى أنها لن تسدد، بالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي حول ذلك مع الدول الخليجية

وغيرها. وبينما كان الدين العام الخارجي هو الذي يكوّن أغلب الدين العام بحيث بلغت حصته من مجموع الدين العام حوالي 97% (ومن الناتج المحلي الإجمالي 335%) في 2004 فإن حصته من مجموع الدين العام انخفضت إلى 57% (وإلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2022. في المقابل، خلال العقدين الماضيين، ارتفعت الأهمية النسبية للدين العام الداخلي من مجموع الدين العام من 3% في 2024 إلى حوالي 43% في 2022 (الجدول (3)). ولقد كانت محصلة انخفاض الدين العام الخارجي وارتفاع الدين العام الداخلي استمرار مجموع الدين العام بمستوى مرتفع نسبياً، ليلبغ 110 مليار دولار في سنة 2022، وليكوّن حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2015-2022. مع ملاحظة أنه بالرغم من عدم وجود بيانات للدين العام الخارجي في سنة 2024 فإن قراءة لاتجاه تطور الأرقام في الشكل (3) والجدول (3) تشير إلى أن مستواه قد اقترب من الدين العام الداخلي الذي وصل إلى حوالي 61 مليار دولار في أيلول 2024.

الشكل (3) رصيد الدين العام في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (3).

(2-4) الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات

بالرغم من انخفاضه في بعض السنوات فإن رصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية كان باتجاه تصاعدي واضح خلال العقد والنصف الماضية. في المقابل، تصاعد رصيد الدين العام الداخلي خلال الفترة ذاتها. كما مرت الإشارة له. الشكل (2) والجدول (2). فلقد أزداد رصيد الدين العام الداخلي من متوسط قدره حوالي 6.7 ترليون دينار سنوياً خلال السنوات 2004-2014 إلى متوسط قدره 56.0 ترليون دينار سنوياً

خلال السنوات 2015-2024، ووصل إلى 78.9 ترليون دينار في أيلول/سبتمبر 2024. وهذه قفزة كبيرة؛ كما يبدو من الشكل (3) والجدول (3). ولكن تصاعد فائض الميزانية الاتحادية المتجمع يفترض أن وزارة المالية ليست بحاجة "ماسة" لهذه القروض. ويمكن اقتراح العوامل المسببة لعدم الاتساق الظاهر بين تزايد رصيد الفائض، وفي الوقت ذاته، تزايد رصيد الدين العام (لا سيما الداخلي) كما يلي:

(أ) تقييد قابلية وزارة المالية في استخدام رصيد الفائض المتجمع، لا سيما بعد سنة 2014.

(ب) تحقق نفقات عامة خارج الميزانية الاتحادية، التي أشير إليها في ثالثاً أعلاه، أي لا تظهر في "تقارير حساب الدولة" للنفقات (والإيرادات) الفعلية الصادرة شهرياً من وزارة المالية. ويتضمن ذلك أن مقدار العجز الفعلي المالي "الحكومي" قد يكون أعلى، أو الفائض أقل، مما هو محتسب من الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية الاتحادية في هذه التقارير، والمستخدم في هذه الورقة. ويقود ذلك، بدوره، إلى أن رصيد الفائض المتجمع قد يكون أقل من ذلك المحتسب في هذه الورقة. أنظر أيضاً (IMF (2024).⁵

(ج) استخدام الاقتراض "كرأس مال تشغيل" تحتاجه وزارة المالية، لسد الفجوة الزمنية بين استلام الإيرادات وصرف النفقات.

(د) المبالغة في تقدير العجز عند "تخطيط" الموازنة الاتحادية للسنة التالية، والذي أصبح ممارسة تقليدية في العراق؛ مرزا (2018). إن قرار الاقتراض، بالرغم من اتخاذه بسبب العجز، فإنه يُتخذ أيضاً بناء على "توقع العجز"، لا سيما بسبب المبالغة في تخصيص الانفاق بأكبر مما تستطيع الميزانية الاتحادية تنفيذه، من ناحية، والبخس في إسقاط الإيرادات، لا سيما النفطية، من ناحية أخرى. إذ يُتخذ قرار الاقتراض لسد العجز "المخطط" مقدماً قبل التنفيذ. لذلك يلاحظ أن الاقتراض الفعلي يتخطى العجز

⁵ تكررت الإشارة في تقارير صندوق النقد الدولي، في مشاوراته مع العراق إلى ضرورة توحيد حسابات الحكومة والتخلي عن الحسابات والميزانيات خارج الميزانية الاتحادية بعد تغيير 2003. ولقد كان آخرها ما ورد في مشاورات المادة الرابعة *Article IV* في 24 شباط/فبراير 2024. إذ ورد، من بين توصيات مالية ونقدية عديدة، ما يلي:

'Directors agreed that ... a full implementation of the Treasury Single Account, and a strict control and limit of the use of extrabudgetary funds and government guarantees are key to support fiscal consolidation'; IMF (2024, p.2).

أنظر في هذا الخصوص أيضاً، على سبيل المثال: IMF (2019, p. 7), IMF (2016, p. 21).

ومن المناسب ملاحظة أن أرقام الفائض والعجز في تقارير مشاورات الصندوق تختلف عادة عن أرقام الفائض والعجز التي تُحتسب من "التقارير الشهرية لحساب الدولة" المستخدمة في هذه الورقة. ولكن بسبب أن الأرقام الواردة للفائض والعجز في تقارير مشاورات الصندوق لا تُفصل فقرات الميزانية بشكل مناسب، من ناحية، وأن الأرقام الواردة فيها توضع كنسب من الناتج المحلي الإجمالي ونادراً ما تُبيّن بوحدات نقدية، من ناحية أخرى، فإنه لا يمكن تحديد مصادر الاختلاف بين أرقام تقارير المشاورات وأرقام "تقارير حساب الدولة" الصادرة عن وزارة المالية. إضافة لذلك، تقتصر الأرقام في تقارير المشاورات على سنوات معدود تسبق تاريخ المشاورات. كما أن الأرقام والنسب لنفس السنوات قد تتغير بين تقرير المشاورات في سنة معينة وتقرير المشاورات الذي يعقبه في السنة أو السنوات التالية.

الفعلي في بعض السنوات، لا بل أنه تزامن مع الفائض في سنوات أخرى؛ كما يبدو من الشكل (4) والجدول (2) أدناه. إن تكرار هذه الممارسة خلال العقدین الماضیین یبین أن الاقتراض العام يتم، في المتوسط، بأكثر من حاجة وزارة المالية.

(هـ) كما يتضح من الشكل (4) والجدول (2)، فإن التسديد، لا سيما بالنسبة للدين العام الداخلي، لا يتم بما يتناسب مع (أقل من) الاقتراض مما يساهم في تفسير جزء من تنامي رصيد الدين العام الداخلي. ويثير ذلك بدوره تساؤلاً حول سبب التأخر في أو عدم تسديد الأصل بالرغم من تزايد "عبء" خدمة الدين بما فيها الفائدة المستحقة على رصيد الدين. إذ تبين المؤشرات المتاحة تزايد خدمة الدين (الداخلي والخارجي) المُستحق على وزارة المالية من 5.8 ترليون دينار في 2021 إلى 8.1 ترليون دينار في 2022 وإلى 9.8 ترليون دينار في 2023 ولما أقره بحوالي 11.5 ترليون دينار في 2024.⁶

وفيما يتعلق بقابلية وزارة المالية في استخدام الفائض المتجمع، يلاحظ قبل سنة 2015، لا سيما أثناء وجود صندوق تطوير العراق *DFI*، كان للوزارة حساب مستقل ضمن الاحتياطات الدولية تستطيع اللجوء إليه لتمويل العجز. أما بعد ذلك يبدو أن مثل هذا الحساب قد تم تقييده، بعد نقل أصول صندوق تطوير العراق إلى البنك المركزي في 2014. ويبدو أن أغلب الفوائض السنوية للميزانية، أصبحت توجه، بعد 2014 إلى الاحتياطات الدولية تحت تصرف البنك المركزي، مباشرة، بدون وجود جانب ملموس منها تحت تصرف وزارة المالية. وأصبح ما يتاح للوزارة منها يتم بشكل غير مباشر عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (الذي هو بذاته يتم أيضاً بشكل غير مباشر عن طريق السوق المالية الثانوية) والجهاز المصرفي عموماً. أنظر أيضاً (IMF (2024, Annex VI).

أما فيما يتعلق بالقروض الخارجية (من ضمن الدين العام)، كالاستثمار النفطي، على سبيل المثال، فإنه يتم بجزء كبير منه بقروض من الشركات المقاوله لیتم تسديده من عوائد النفط (من خلال الميزانية). وامتد الأمر إلى الاتفاق مع الصين، من خلال "مبادرة الحزام والطريق *Belt and Road Initiative*"، المتعلق بقيام الشركات الصينية باستثمارات البنى التحتية، مقابل التسديد بالنفط. هذا قبل، حسب ما ورد

⁶ لا تتوفر مؤشرات تفصيلية، في المجال العام، حول مدفوعات الميزانية الاتحادية للفائدة، وخدمة الدين عموماً، على الدين العام الداخلي أو الخارجي. ولكن أصبحت تتوفر منذ 2021 بيانات عن خدمة الدين ككل (أي تسديد الأصل والفائدة) ولمجموع الدين العام الداخلي والخارجي في "تقارير حساب الدولة" الصادرة من وزارة المالية شهرياً. إذ تبين هذه التقارير زيادة خدمة مجموع الدين (الداخلي والخارجي) المُستحق على وزارة المالية من 5.8 ترليون دينار في 2021 إلى 8.1 ترليون دينار في 2022 وإلى 9.8 ترليون دينار في 2023 ولما أقره بحوالي 11.5 ترليون دينار في 2024 (ويساوي حوالي 8.6 ترليون دينار حتى أيلول 2024 مضمراً بالرقم 9\12). أما قبل 2021 فتُدمج هذه التقارير خدمة الدين مع نفقات المنح والإعانات لوزارة المالية بين 2016 و2020. وقبل عام 2016 لا تتوفر "تقارير حساب الدولة" من وزارة المالية، بل يمكن الرجوع للنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي. ولكن يلاحظ، في هذه النشرة، دمج خدمة الدين مع نفقات المنح والإعانات لمجموع الوزارات، أي حتى ليس هناك تفصيل لوزارة المالية.

في الاعلام، "توقف" الاتفاق مؤخرًا.⁷ ويندرج تحت الاقتراض العام الخارجي ايضاً التسهيلات الائتمانية التي يتيحها صندوق النقد الدولي تحت تسمية القروض التحوطية *precautionary* منذ تغيير 2003، ومن ضمنها، فيما بعد، برنامج الصندوق مع العراق خلال السنوات 2016-2019 والذي أعقب الانخفاض الشديد في عوائد تصدير النفط خلال تلك الفترة. وكان العراق يستخدم هذه القروض بحذر نسبياً مع أنه استخدمها بشكل ملموس خلال السنوات 2016-2019.⁸ وكان هدف قروض صندوق النقد الدولي المساهمة في سد العجز المتوقع والفعلي للميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات.

النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن الاقتراض العام في العراق، بالرغم من تنامي رصيده، لاسيما الداخلي منه بشكل ملموس، يتقرر بمنظور قصير الأمد؛ وهو يتعلق بتوفير السيولة لوزارة المالية في الوقت اللازم لسد عجز الميزانية. بعبارة أخرى، فإن الوزارة (بالإضافة لودائعها في الجهاز المصرفي) لديها تمويل أساس مهيمن يتمثل بعوائد تصدير النفط وبالفائض المتجمع حتى ولو تحول هذا الفائض إلى احتياطات دولية. إذ في هذه الحالة يكون التمويل من خلال قروض من البنك المركزي والجهاز المصرفي، والقروض الداخلية الأخرى المبينة في الجدول (3). وفي ذات السياق تصب ترتيبات صندوق النقد الدولي للقروض التحوطية. ولكن ستثار المشكلة الاستراتيجية طويلة المدى، المتمثلة بانخفاض الإيرادات النفطية، عند انخفاض عوائد تصدير النفط مستقبلاً، في ظل تواضع المنظور متوسط/طويل الأمد الذي نتج عنه تجنب تبني مسار للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

خامساً: الفساد والقرار الاقتصادي

من المناسب تكرار الإشارة إلى إن تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية وبعيدة عن الرقابة في المجال العام، تكون أكثر عرضة لتمرير الفساد في المالية العامة. ويساهم ذلك، بالإضافة لحالة تضخيم الفساد لنفقات الميزانية الاتحادية نفسها، جدياً، في عرقلة الحساب والقرار الاقتصادي/التموي الرشيد. إذ أن انتشار الفساد يحفز التوجه نحو السلوك الريعي *rent-seeking* بعيداً عن الاستثمارات التنموية المستدامة وبحلقة مفرغة متفاعلة *vicious circle* بين القطاعين العام والعائلي/الخاص. فالقرارات والخطط التنموية المستدامة العامة تعتمد، من بين عوامل عديدة، على الشفافية، من ناحية، وغياب الفساد من ناحية أخرى. هذا إضافة لتوفر الدوافع التنموية الوطنية والحوكمة والمؤسسات الرشيدة، الخ. مرزا (2023). وتمثل حالة وجود نفقات خارج الميزانية الاتحادية وغير متاحة للرقابة في المجال العام (تواضع الشفافية)، لا سيما المتسمة بالفساد فيها، أحد المؤشرات المهمة على التوجه الريعي وتواضع التوجه التنموي. وقد تبين ذلك خلال العقدين الماضيين في غياب خطط جدية للاستثمار المنتج والتنمية المستدامة. لا بل أن تواضع

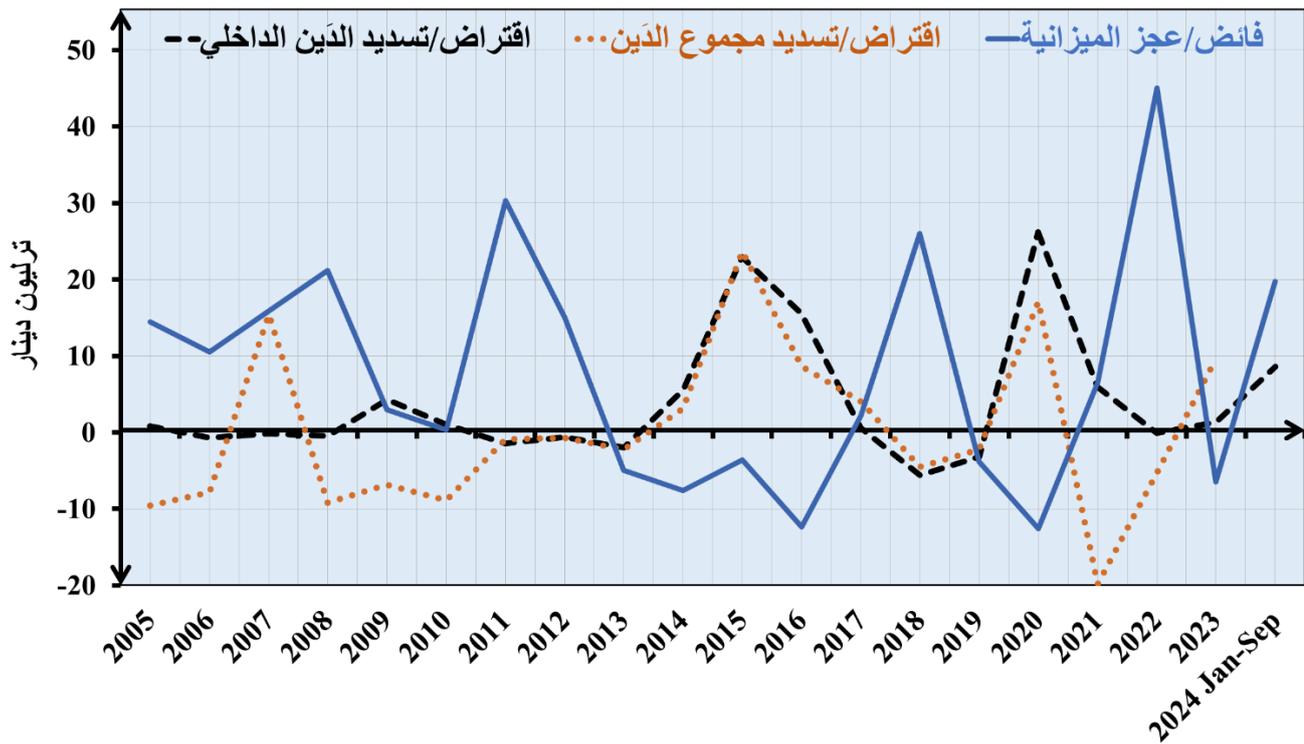
⁷ حول "توقف" *suspension* الاتفاق أنظر المصدر التالي:

Al-Auqaili (2024) 'Why Did Iraq Suspend a \$10 Billion Deal with China?', *The Diplomat*, November 22.

⁸ حول برنامج الصندوق مع العراق 2016-2019، أنظر: مرزا (2018) الفصل السادس عشر، و(2016, 2019) IMF.

القرار التنموي امتد إلى كيفية التصرف بفائض الميزانية الاتحادية المتجمع. على سبيل المثال، خلال العقدين المنصرمين، تجنبت الإدارة الاقتصادية في العراق الاستثمار في صندوق سيادي *sovereign fund* جدياً، والذي كان يمكن من خلاله تحقيق عوائد أعلى مما يمكن الحصول عليه من عوائد الزيادة، فوق حد ضروري، للاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي؛ (Merza (2011). وربما كان من دوافع هذا العزوف الاهتمام باستمرار "استدامة" النفقات الجارية، المتأتي من احتياطيات "جاهزة" لإسناد الإنفاق (بشكل غير مباشر عن طريق الاقتراض)، على حساب الاستثمارات التنموية المنتجة. من جانب آخر، فأن كون الفائض أو العجز في ميزانية القطاع العائلي/الخاص يعتمد على جهود هذا القطاع و/أو معتمداً على تحويلات من المال العام بما فيه الفساد، يقود إلى قرارات اقتصادية متباينة. ففي الحالة الأولى يكون توجه القطاع العائلي/الخاص، عموماً، نحو جهود تنموية مثمرة، في حين يميل التوجه نحو السلوك الربيعي غير المنتج، بالتوافق والتفاعل مع توجهات قد تكون متماثلة في القطاع العام، في الحالة الثانية. الخ.

الشكل (4) اقتراض/تسديد الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدولين (2) و(3) بعد توحيد قياس مجموع الدين العام (الداخلي والخارجي) بالدينار.

ملاحظة: منحني الاقتراض/التسديد فوق المحور الأفقي يمثلان الاقتراض وتحت المحور يمثلان التسديد، خلال السنة/الفترة المبينة عليه. ومنحني الفائض/العجز يمثل الفائض فوق المحور الأفقي والعجز تحت المحور، خلال السنة/الفترة المبينة عليه.

سادساً: استنتاجات

- (1) بعد تغيير 2003 بدأ العراق بمستوى عالٍ لرصيد الدين العام (الحكومي) الخارجي والذي كان يُكوّن حوالي 97% من مجموع الدين العام في الوقت الذي كان الدين العام الداخلي يُكوّن 3% فقط. ولكن خلال هذين العَقدَين تناقص الدين العام الخارجي وتنامى الدين العام الداخلي بحيث أقترب مستواه في السنوات الأخيرة.
- (2) وفي ذات السياق يتبين أن الدين العام في العراق أصبح، في سنة 2022، يُكوّن حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي (الداخلي 18% والخارجي 24%). هذا مقارنة مع نسبة 346% في سنة 2004 (الداخلي 11% والخارجي 335%).
- (3) خلال العَقدَين المنصرمين تنامي رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ورصيد الفائض المتجمع للميزانية للاتحادية بشكل متوازٍ. وفي ضوء علاقة ميزانيتي القطاع العام والقطاع العائلي/الخاص، من ناحية، والتغير في الاحتياطيات الدولية، من ناحية أخرى، يتبين أن زيادة رصيد الفائض الميزانية الاتحادية كان من أهم روافد زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية.
- (4) يثير تزايداً لجوء وزارة المالية للاقتراض الداخلي، لا سيما بعد سنة 2014، في الوقت الذي تنامي فيه رصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية، تساؤلاً، فيما إذا كان بالإمكان، بدلاً من تزايد الاقتراض، تمويل الجزء الأكبر من العجز الذي حصل، خاصة في سنوات انخفاض العوائد النفطية، من خلال الفائض المتجمع.
- (5) تقدم الورقة اسباباً محتملة أو ممكنة لتنامي الدين العام الداخلي، بالرغم من تزايد الفائض المتجمع، من ناحية، وتزايد عبء خدمة الدين، من ناحية أخرى، لا سيما في السنوات الأخيرة. وينصرف جانب أساس من هذه الاسباب إلى المبالغة في تقدير العجز في الموازنات الاتحادية "المخططة"، من ناحية، واحتمال عدم دقة احتساب فائض/عجز الميزانية الاتحادية نتيجة النقص في شمول كافة نفقات "الدولة" في "تقارير حساب الدولة" الشهرية الصادرة عن وزارة المالية، من ناحية ثانية، وإضافة جزء أساس من

فائض الميزانية الاتحادية إلى الاحتياطات الدولية تحت تصرف البنك المركزي مباشرة، من ناحية
ثالثة، الخ.

(6) تشير الورقة إلى صعوبة توثيق جميع مجالات استخدام قيمة تصدير النفط للسنوات بعد سنة 2014
(وقبل سنة 2008) بسبب أن الإيرادات النفطية للميزانية لا تساوي قيمة التصدير خلالها. من جانب
آخر، فإن توقف نشر قيمة صادرات النفط، من قبل وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو، بعد كانون
الثاني/يناير 2024، يساهم في زيادة عدم اليقين في توثيق هذا الاستخدام.

(7) تشير الورقة إلى أن تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية والتي لا تظهر في "التقارير
الشهرية لحساب الدولة" وتكون بعيدة عن الرقابة في المجال العام (تواضع الشفافية)، تكون أكثر عرضة
لتمرير الفساد. ويساهم الفساد في هذه الميزانيات والحسابات، كما في الميزانية الاتحادية، في عرقلة
الدوافع التنموية الوطنية وبناء المؤسسات المواتية للنمو المستدام والحوكمة الرشيدة، ومن ثم يساهم في
عرقلة الحساب والقرار الاقتصادي الرشيد في القطاعين العام والعائلي/الخاص، وبالنتيجة زيادة
احتمال حفز التوجه نحو السلوك الريعي *rent-seeking* على حساب الانفاق المنتج/التنموي.

(8) إن الاقتراض العام في العراق، بالرغم من تنامي رصيده، لاسيما الداخلي منه بشكل ملموس، يتقرر
بمنظور قصير الأمد؛ وهو يتعلق بتوفير السيولة لوزارة المالية في الوقت اللازم لسد عجز الميزانية.
بعبارة أخرى، فإن الوزارة (بالإضافة لودائعها في الجهاز المصرفي) لديها ممول أساس مهيمن يتمثل
بعوائد تصدير النفط وبالفائض المتجمع حتى ولو تحول هذا الفائض إلى احتياطات دولية. إذ في هذه
الحالة يكون التمويل من خلال قروض من البنك المركزي والجهاز المصرفي، وقروض داخلية أخرى.
وفي ذات السياق تصب ترتيبات صندوق النقد الدولي للقروض التحوطية. ولكن ستثار المشكلة
الاستراتيجية طويلة المدى، المتمثلة بانخفاض الإيرادات النفطية، عند انخفاض عوائد تصدير النفط
مستقبلاً، في ظل تواضع المنظور متوسط/طويل الأمد الذي نتج عنه تجنب تبني مسار للتنوع
الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الجدول (1) الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة الصادرات النفطية في العراق

سعر الصرف الرسمي (متوسط الفترة) دنانير للدولار	الفرق بين قيمة الصادرات النفطية الخام والإيرادات النفطية في الميزانية مليون دولار	"الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية		قيمة الصادرات النفطية الخام مليون دولار	
		مليار دينار	مليون دولار		
1,896				5,080	2003 حزيران- كا
1,453	-4,899	32,593	22,429	17,530	2004
1,469	-3,588	39,449	26,858	23,270	2005
1,467	-1,546	46,873	31,946	30,400	2006
1,255	334	49,557	39,500	39,834	2007
1,193	4	71,031	59,536	59,540	2008
1,170	0	48,356	41,329	41,329	2009
1,170	0	61,076	52,202	52,202	2010
1,170	0	97,096	82,988	82,988	2011
1,166	-1	109,649	94,026	94,025	2012
1,166	0	104,032	89,221	89,221	2013
1,166	878	97,072	83,252	84,130	2014
1,167	5,067	51,313	43,957	49,024	2015
1,182	6,146	44,267	37,451	43,597	2016
1,184	4,530	65,156	55,030	59,560	2017
1,183	2,966	95,620	80,845	83,811	2018
1,182	-5,344	99,216	83,939	78,596	2019
1,192	-3,790	54,449	45,672	41,882	2020
1,450	9,905	95,270	65,704	75,609	2021
1,450	17,615	142,032	97,953	115,569	2022
1,316	3,005	124,429	94,569	97,574	2023
1,300	-3,013	100,312	77,163	74,150	2024 كا-أيلول
	28,268				مجموع الفرق
	13,988-				- تصحيح
	14,280				مجموع الفرق بعد التصحيح

المصادر:

(1) قيمة الصادرات النفطية الخام:

2003 - كانون الثاني/يناير 2024: المواقع الإلكترونية لوزارة النفط وشركة تصدير النفط SOMO،

و مرزا (2018).

شباط//فبراير-أيلول/سبتمبر 2024: تقدير قمت به وسأوثق نتائجه ومنهجية التقدير، بعد اكتمال بيانات

أشهر 2024، في ورقة مستقلة.

(2) "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية:

2004-2015، 2018: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq/>

2016، 2017، 2019 - أيلول 2024: "التقارير الشهرية لحساب الدولة للموازنة الاتحادية"، الموقع

الإلكتروني لوزارة المالية العراقية، <https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

(3) سعر الصرف الرسمي (السعر الأساس): الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

<https://cbi.iq/news/view/1270>

ملاحظات:

(أ) في "التقارير الشهرية لحساب الدولة للموازنة الاتحادية" (المتاحة من 2016 فما بعد) لأشهر السنوات 2016 - أيلول/سبتمبر 2024: هناك فترتين للإيرادات النفطية. الفقرة الأولى، "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية"، والفقرة الثانية، "إجمالي الإيرادات النفطية". والفقرة الثانية أعلى من الفقرة الأولى بهامش صغير. وليس في هذه التقارير تشخيص واضح لهذا الفرق. ولكن في تحليل للإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية، ظهر في تقرير "حساب الدولة لغاية كانون الأول/ديسمبر 2024 للموازنة الاتحادية"، الصادر من وزارة المالية في 2 حزيران/يونيو 2025، يتبين أن فقرة "إجمالي الإيرادات النفطية" تزيد على فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" بمقدار "حصة الخزينة من أرباح القطاع النفطي". وحسب هذا التحليل تتكون فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" مما يلي: "إيرادات تصدير النفط الخام، الإيرادات النفطية الخاصة بالاتفاقية الصينية، جولات التراخيص، إيرادات مقايضة نفطية، [تصدير] المنتجات النفطية". من جانب آخر، في النشرات السنوية للبنك المركزي تظهر في جدول إيرادات الميزانية الاتحادية فقط فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية". لذلك لغرض التوحيد استُخدمت في هذا الجدول فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية".

(ب) فقرة التصحيح: بالإشارة للنقطة السابقة، تُبيّن "تقارير حساب الدولة"، للسنوات 2016 - أيلول/سبتمبر 2024، أن "إيرادات الميزانية النفطية الإجمالية" هي أكبر بحوالي متوسط قدره 1.6% من "إيرادات الموازنة النفطية والثروات المعدنية". وبتجميع الفرق بين "إيرادات الميزانية الإجمالية" و"الإيرادات النفطية والثروات المعدنية"، للسنوات 2016-أيلول 2024، مع إضافة حاصل ضرب 1.6% بمجموع إيرادات الموازنة النفطية والثروات المعدنية" للسنوات 2003-2007 و2008 و2014 (والتي لا تنطبق خلالها قيمة تصدير النفط مع إيرادات الموازنة النفطية)، ينتج حوالي 14 مليار دولار والذي يمثل "التصحيح" المبين في هذا الجدول (السطر قبل الأخير). وبطرح التصحيح من 28.3 الوارد في هذا الجدول، والذي يمثل الفرق بين "مجموع قيمة تصدير النفط" و"مجموع الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" للموازنة، ينتج حوالي 14.2 مليار دولار، والذي يمثل الآن الفرق بين قيمة تصدير النفط و"إجمالي الإيرادات النفطية" في الميزانية الاتحادية وهو الرقم الذي ينبغي أن يضاف للفائض المتجمع 2003-أيلول/سبتمبر 2024 في المعادلة (4) في المتن.

(ج) ورد في "تقرير حساب الدولة لشهر آب 2024" في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أن "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" للميزانية تساوي 78.3 ترليون دينار لمجموع الأشهر كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس 2024. وفي "تقرير حساب الدولة لشهر أيلول 2024"، في نفس الموقع، وردت قيمة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" بمقدار 100.3 ترليون دينار لمجموع الأشهر كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر 2024 وهي الظاهرة في هذا الجدول. ومن غير المعقول أن تكون "إيرادات الميزانية النفطية والثروات المعدنية" لشهر أيلول/سبتمبر هي حاصل طرح الرقمين أي حوالي 22 ترليون دينار. وأغلب الظن فإن 22 ترليون دينار، بالإضافة للإيرادات النفطية لشهر أيلول/سبتمبر، تشمل تسويات، أي إضافات، للإيرادات النفطية للأشهر السابقة من سنة 2024: كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس.

الجدول (2) فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية في العراق

الاحتياطيات الدولية وفائض/عجز الميزانية المتجمع، نهاية السنة		الميزانية الاتحادية (فعلية)						
الاحتياطيات الدولية		المتجمع من فائض/عجز الميزانية	الفائض أو العجز (الإيرادات - النفقات)		الاقتراض الداخلي السنوي	النفقات	الإيرادات	
مليار دولار	ترليون دينار		مليار دولار	ترليون دينار				
1.1	2.2	0.2	0.2	0.4		2.0	2.3	2003 حزيران- كا1
7.0	10.1	0.8	0.6	0.9		32.1	33.0	2004
12.2	17.8	10.4	9.6	14.1	0.5	26.4	40.5	2005
17.8	26.2	17.4	7.0	10.2	-0.9	38.8	49.1	2006
30.6	38.4	29.8	12.4	15.6	-0.5	39.0	54.6	2007
49.4	59.0	47.3	17.5	20.8	-0.7	59.4	80.3	2008
44.6	52.2	49.5	2.3	2.6	4.0	52.6	55.2	2009
50.7	59.3	49.6	0.0	0.0	0.7	70.1	70.2	2010
60.8	71.1	75.3	25.7	30.0	-1.7	78.8	108.8	2011
69.7	81.3	87.8	12.6	14.7	-0.9	105.1	119.8	2012
77.3	90.1	83.3	-4.5	-5.3	-2.3	119.1	113.8	2013
66.0	77.0	76.6	-6.7	-7.9	5.3	113.5	105.6	2014
54.3	63.4	73.2	-3.4	-3.9	22.6	70.4	66.5	2015
44.9	53.1	62.5	-10.7	-12.7	15.2	67.1	54.4	2016
48.9	57.9	64.1	1.6	1.9	0.3	75.5	77.4	2017
64.3	76.0	85.8	21.7	25.7	-5.9	80.9	106.6	2018
67.6	79.9	82.3	-3.5	-4.2	-3.5	111.7	107.6	2019
65.7	78.3	71.5	-10.8	-12.9	25.9	76.1	63.2	2020
63.8	92.5	75.8	4.3	6.2	5.7	102.8	109.1	2021
96.6	140.1	106.7	30.9	44.7	-0.4	117.0	161.7	2022
110.4	145.3	101.5	-5.1	-6.8	1.1	142.4	135.7	2023
110.0	143.0	116.5	15.0	19.5	8.3	94.9	114.3	2024 كا2-أيلول

المصادر:

- (1) الإيرادات والنفقات في الميزانية الاتحادية: أنظر المصادر المبينة في الجدول (1) أعلاه.
- (2) الاقتراض الداخلي السنوي: يساوي رصيد الدين العام الداخلي في السنة المعنية ناقصاً الرصيد في السنة السابقة في الجدول (3) أدناه.
- (3) الاحتياطيات الدولية:

2003: IMF (2005, *Statistical Appendix*, p. 10)، مقاسة بالدولار.

2004-2024: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، مقاسة بالدينار،

<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>

ملاحظة: يشمل هذا الجدول متغيرات رصيدية *stock* (الاحتياطيات الدولية والفائض المتجمع) والمتغيرات الأخرى تدفقية *flow*. وعادة يستخدم سعر الصرف في نهاية الفترة لتحويل القياس من الدينار للدولار بالنسبة للمتغير الرصيدي في حين يُستخدم سعر الصرف في متوسط الفترة للتحويل من الدينار للدولار للمتغير التدفقي. ولكن لتجنب التشويش استخدمت سعر الصرف في متوسط الفترة، الوارد في الجدول (1) أعلاه، لكلا النوعين من المتغيرات.

الجدول (3) رصيد الدين العام في العراق

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الدين العام (الداخلي والخارجي)، نهاية السنة مليارات دولار			الدين العام الداخلي، نهاية السنة											
							ترليون دينار											
							المجموع	السندات Bonds	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي	قروض المصارف الحكومية	ديون وزارة المالية	حوالات الخزينة الإلكترونية	قروض المؤسسات المالية				
متوسط الفترات	السنوات	الخارجي	الداخلي	مليار دولار	ترليون دينار	المجموع	الخارجي	الداخلي	المجموع	السندات Bonds	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي	قروض المصارف الحكومية	ديون وزارة المالية	حوالات الخزينة الإلكترونية	قروض المؤسسات المالية		
							142.4											2003
186	346	335	11	36.6	53.2	126.9	122.7	4.2	6.1		0.9			5.1				2004
	227	218	9	50.1	73.5	113.8	109.3	4.5	6.6		1.2			5.4				2005
	156	150	6	65.1	95.6	101.7	97.9	3.8	5.6		0.3			5.4				2006
	119	115	5	88.8	111.5	106.0	101.9	4.1	5.2		0.5			4.7				2007
40	68	65	3	131.6	157.0	89.6	85.8	3.7	4.5		0.5			4.0				2008
	71	65	6	111.7	130.6	79.5	72.3	7.2	8.4		4.5			4.0				2009
	50	44	6	138.5	162.1	68.7	60.9	7.8	9.2		5.2			4.0				2010
	36	33	3	185.7	217.3	67.4	61.0	6.4	7.4		3.9			3.6				2011
	30	28	3	218.0	254.2	65.9	60.3	5.6	6.5		3.4			3.2				2012
	27	25	2	234.6	273.6	62.9	59.3	3.6	4.3		1.5			2.8				2013
	29	25	4	228.5	266.4	66.3	58.1	8.2	9.5		7.1			2.5				2014
53	56	40	17	166.8	194.7	93.6	66.1	27.5	32.1	0.0	13.1	6.2		2.4			10.5	2015
	63	39	24	166.6	196.9	104.7	64.6	40.1	47.4	1.7	16.5	16.2		2.4			10.5	2016
	58	37	22	187.2	221.7	109.3	69.0	40.3	47.7	2.7	16.1	16.2		2.2			10.5	2017
	46	30	16	227.4	268.9	103.5	68.1	35.4	41.8	2.0	13.5	14.9		2.0			9.5	2018
	43	29	14	233.6	276.2	100.4	68.0	32.4	38.3	1.9	11.9	14.1		1.8			8.7	2019
	67	37	30	180.9	215.7	121.3	67.4	53.9	64.2	1.9	5.7	40.5		1.6			14.7	2020
	57	34	23	207.7	301.2	118.3	70.1	48.2	69.9	2.1	5.8	44.5		1.6			16.0	2021
42	24	18	264.2	383.1	110.2	62.3	47.9	69.5	2.0	5.7	44.5		1.6			15.8	2022	
						112.3	58.7	53.6	70.6	3.3	5.1	42.6	3.0	1.3			15.3	2023
							60.7		78.9	8.5	9.0	39.1	6.0	0.8	2.0		13.4	أيلول 2024

المصادر:

- (1) الدين العام الداخلي مقاس بالدينار: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، Central Bank Of Iraq.
- (2) الدين العام الخارجي مقاس بالدولار: الأرقام مجمعة من تقارير صندوق النقد الدولي السنوية مع العراق للسنوات 2005-2024، <https://www.imf.org/en/Countries/IRQ>. أنظر، على سبيل المثال، (2005، 2008، 2016، 2019، 2024) IMF.
- (3) الناتج المحلي الإجمالي مقاس بالدينار: مرزا (2023). مع ملاحظة أن أرقام السنتين 2021 و2022 أولية. وحتى الانتهاء من اعداد هذه الورقة، في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم ينشر الجهاز المركزي للإحصاء بيانات نهائية (فعلية"، بتعبير الجهاز) لهاتين السنتين ولا أية أرقام للناتج المحلي الإجمالي للسنتين 2023 و2024.

ملاحظة: استخدم متوسط سعر الصرف السنوي، الوارد في الجدول (1) أعلاه لتحويل القياس من الدينار إلى الدولار في هذا الجدول.

المصادر

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.

مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (3).

Fattouh, B. (2011) *An Anatomy of the Crude Oil Pricing System*, The Oxford Institute of Energy Studies, January, <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2011/03/WPM40-AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf>

IMF (2005) *Iraq - 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq, and Statistical Appendix*, IMF Country Report No. 05/294, August.

_____ (2008) *Iraq - Second Review Under the Stand-By Arrangement and Financing Assurances Review—Staff Report; Staff Supplement; Press Release on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 08/383, December.

_____ (2016) *Iraq - First Review of the Three-Year Stand-By Arrangement and Financing Assurances Review, Requests for Waivers of Non-observance and Applicability of Performance Criteria, Modification of Performance Criteria, and Rephasing of the Arrangement—Press Release; Staff Report; and Statement by The Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 16/379, December.

_____ (2019) *Iraq - 2019 Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 19/248, July.

_____ (2024) *Iraq - 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 24/128, May.

Merza (2011) 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq,' *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, Volume 5 Number 1.

ملاحظات على الإطار الاقتصادي/الكلّي لخطة التنمية الوطنية 2024-2028¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

أُتيح لي مؤخراً الاطلاع على مجلد خطة التنمية الوطنية 2024-2028 التي صدرت في 4 أيار/مايو وأطلقت في 4 آب/أغسطس 2024. وقبل ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2023، استلمت طلباً من وزارة التخطيط، لأبداء تعليقاتي على "مسودة الإطار الاقتصادي الكلّي للخطة" والمكوّنة في حينه من 39 صفحة، على أساس تطوّعي. لذلك قدّمتُ، في كانون الثاني/يناير 2024، تعليقات من عشر صفحات على مسودة الإطار الاقتصادي الكلّي وعلى قضايا عديدة متعلقة بإعداد الخطة ومداها الزمني ومنهجية إعدادها، الخ.²

وفيما عدا تأكيد استلام التعليقات، في حينه، لم يصلني أي شيء عن الخطة حتى أوائل كانون الثاني/يناير 2025، حيث تسنى لي أن أطلع على مجلدها (PDF) في الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.³ ويتبين من المجلد أن محتويات الإطار الاقتصادي الكلّي "وزعت" على فصول الخطة، من ناحية، مع تحديث بياناته، من ناحية أخرى.

ومن نافلة القول أن الخطة هي أوسع من الإطار الاقتصادي الكلّي، حيث، بالإضافة له، فأنها تحتوي على عناصر وقضايا مهمة عديدة، تتراوح من أهداف كمية واجتماعية وفنية وبيئية، الخ، من ناحية، ووسائل متابعة وتقييم، الخ، من ناحية أخرى. ولعل في مقدمة الأهداف تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال عدة وسائل وإجراءات، تتراوح من "الإصلاح" الاقتصادي والمؤسسي إلى ترصين وتوسيع دور القطاع الخاص، الخ. ولا شك أن الجهد المبذول في إعداد الإطار والخطة، يستحق الثناء والتقدير.

ومن الجدير بالملاحظة، أنه ورد في مجلد الخطة ما يبين تبنيها لبعض من الأبعاد/النقاط والتوصيات والأرقام التي أثارها و/أو ذكرتها في تعليقاتي المرسلة للوزارة، ولكن لا زالت هناك أبعاد/نقاط جوهرية وأساسية تستحق المتابعة في الخطة، وكنت قد تعرّضتُ لجانب منها في تعليقاتي المقدمة للوزارة. ولعل في مقدمة هذه الأبعاد/النقاط ما يلي:

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 19 شباط/فبراير 2025.

² استلمت طلب الوزارة، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023، من خبير اقتصادي ضمن فريق إعداد الخطة، والذي ذكر أن الطلب تم بالتشاور مع الجهة المختصة بالوزارة. ولقد أرسلتُ تعليقاتي، المذكورة في المتن، في 10 كانون الثاني/يناير، 2024، بالبريد الإلكتروني، لكل من الجهة المختصة بالوزارة والخبير المعني.

³ <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-12/khlast-khtt-altnmyt-2.pdf> مع العلم أن وثيقة الخطة غير متاحة في الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط.

(1) إن مدى منظور خطة لمدة خمس (وربما حتى عشر) سنوات لا يكفي لرسم مسار جاد لتحقيق التنوع الاقتصادي. ففي ضوء اعتبار تطوير النشاط السلي غير النفطي، لا سيما الصناعة التحويلية لغرض التصدير، كأهم محرك للتنوع الاقتصادي، من وجهة نظري، يُلاحظ أن الحفاظ على الهيكل الإنتاجي السلي غير النفطي (لا سيما للصناعة التحويلية والزراعة) في سنة "الهدف" 2028، كما هو في سنة "الأساس" 2022، الذي ورد في مجلد الخطة، لا يتوافق مع هدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من الفخ الريعي.

(2) خلو الخطة من قائمة مشاريع محددة في القطاعين العام والخاص. إن خلو الخطة من قائمة مشاريع محددة يسلبها واحد من أهم الوسائل لإمكانية تحقيق مستهدفاتها. وكذلك يسلبها من أهم الوسائل اللازمة للمتابعة والتقييم. فبالرغم من أن المتابعة والتقييم يمكن أن تجري للسياسات والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، الخ، كما ورد بعضها في مجلد الخطة، ولكن بدون قائمة مشاريع من الصعوبة قياس الأثر الإنتاجي والتنموي للسياسات والإصلاحات، الخ.

(3) قضايا ومساءل وتوجهات أخرى سأعرض لها في الفقرات التالية من هذه الورقة.

لذلك سأقوم في هذه الورقة بتحديث التعليقات التي قدمتها في كانون الثاني/يناير 2024، من خلال تعديلها وإضافة إليها وحذف بعض من التعليقات التفصيلية فيها لتتناسب التغييرات التي حدثت في الإطار الاقتصادي الكلي ضمن مجلد الخطة (حتى أيار/مايو 2024 وهو وقت الانتهاء من أعداد الخطة)، من ناحية، وبعض التغييرات الاقتصادية وتحديث البيانات، حتى الآن، من ناحية أخرى.

ثانياً: سنة الأساس والموازن الاقتصادية ومنظومة الأسعار

(1-2) سنة الأساس

(1) استُخدمت سنة 2022، في خطة التنمية الوطنية 2024-2028، كسنة "أساس" يتم الانطلاق منها في رسم وتحديد مسار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وغيرها، كالناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والمقاييس المعيارية للخدمات والبنى الأساسية والاشارة للتغير المنشود في الخلفية المؤسسية والاجتماعية والبيئية، الخ، حتى سنة "الهدف"، 2028. غير أن الانتقال من سنة 2022 إلى فترة الخطة التي تبدأ بسنة 2024 ينبغي أن يمر بسنة 2023 وذلك لاستكمال استمرارية المسار. ولكن معظم مؤشرات سنة 2023، لا سيما ما يتعلق بالإطار الاقتصادي الكلي، غير موجودة في مجلد الخطة. صحيح أن إعداد الخطة بدأ في أواخر 2023 والتي لم تكن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، للناتج المحلي الإجمالي بأنشطته المختلفة، وغيره من بيانات ومؤشرات، حينئذ، مكتملة ككل لتلك السنة. لا بل أن الجهاز

لا زال لحد كتابة هذه السطور (النصف الثاني من آذار/مارس 2025) لم ينشر اية أرقام لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي ولا تكوين رأس المال، الخ، لسنة 2023. ولكن، على سبيل المثال، في ضوء حقيقة أن الجهاز يقوم في كل سنة بتقدير الناتج المحلي الإجمالي لكل من الفصول الأربعة للسنة المعنية، يمكن الاستنتاج أن الجهاز لا بد أنه كان لديه في أواخر سنة 2023 تقديرات بعض فصولها، في الأقل. فقياساً على سنة 2024 فإن الجهاز المركزي للإحصاء نشر في كانون الأول/ديسمبر 2024، في نشرة على موقعه الإلكتروني، تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، بأنشطته الاقتصادية المختلفة، للفصول الثلاثة لسنة 2024.⁴ ومما يجلب الانتباه بانه في هذه النشرة هناك إشارة للناتج المحلي الإجمالي للفصل الثالث لسنة 2023. وفي ظل حقيقة أنه نشر بيانات فصول ثلاثة لسنة 2024 فلا بد أنه كان قد أنتهى من تقدير كافة فصول 2023 قبل أن يبدأ بتقدير فصول سنة 2024. ومما يساند هذا الاستنتاج فإن البنك المركزي العراقي في بياناته للناتج المحلي الإجمالي نشر في موقعه الإلكتروني (في "الموقع الإحصائي")، في أواخر 2024، قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023 ككل، مقاساً بالأسعار الجارية وبأسعار 2007.

(2) في ضوء ما تقدم، كان يمكن في الإعداد للإطار الاقتصادي الكلي لخطة 2024-2028 استخدام المتاح من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لفصول 2023، لدى الجهاز المركزي للإحصاء، لأسقاطها على سنة 2023 ككل وجعل السنة 2023 هي سنة الأساس بدلاً من سنة 2022.

(3) من جانب آخر، مما يحتاج إلى تفسير هو كيف ينشر الجهاز بيانات الناتج المحلي الإجمالي لفصول ثلاثة لسنة 2024 في الوقت لا زال لم ينشر تقديرات فصول 2023 أو للسنة ككل حتى الآن؟

(4) إن استعمال بيانات مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بدون أن يقوم الجهاز بنشرها، غير مقتصر على سنة 2023. إذ يشير مجلد الخطة إلى بيانات لسنة 2022 تختلف عن البيانات الأولية المنشورة، لحد الآن، في الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء لناتج 2022. مع العلم أن مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، التي أرسلت لي للتعليق، استخدَمت البيانات الأولية للناتج لسنة 2022. إن اختلاف بيانات الناتج لسنة 2022 في مجلد الخطة الصادرة في أيار 2024 وتلك الواردة في مسودة الإطار الكلي المعد في كانون الأول 2023 يثير استنتاجاً مفاده أن بيانات الناتج لسنة 2022 في مجلد الخطة هي بيانات مُعدّلة تختلف عن البيانات الأولية المنشورة في الموقع الإلكتروني للجهاز. ويساند هذا الاستنتاج بيانات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 المنشورة في الموقع الإلكتروني (في الموقع الإحصائي) للبنك المركزي العراقي. إذ أنها تختلف عن البيانات الأولية المنشورة في موقع الجهاز. وبهذا فإن كلا الاستخدامين

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء (2024) التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة من سنة 2024، مديرية الحسابات القومية، كانون الأول/ديسمبر.

في الخطة وفي موقع البنك المركزي يشيران إلى وجود بيانات "معدلة" (أو بتعبير الجهاز المركزي للإحصاء "فعالية") لسنة 2022 ولكنها غير منشورة لحد الآن.⁵

(5) في ضوء حقيقة أن كلاً من خطة التنمية الوطنية 2024-2028 والموقع الإلكتروني للبنك المركزي لا يشيران إلى مصادر بياناتهما حول الناتج المحلي الإجمالي (بالرغم من أن المعلوم أنه الجهاز المركزي للإحصاء)، وفي ذات الوقت لا ينشر الجهاز بياناته حول الناتج، فإن هذا يثير تشويشاً عن دقة ومصدر البيانات والتسلسل الزمني لتوفرها.

(2-2) الموازين الاقتصادية ومنظومة الأسعار

(1) الموازين الاقتصادية/المالية: ينطوي الإطار الاقتصادي الكلي للخطة، عادة، على رسم موازين اقتصادية/مالية "مترابطة" عديدة. على سبيل المثال، موازنة الأنفاق والناتج والدخل، الميزانية الاتحادية، ميزانية القطاع العائلي/الخاص، موازين المؤسسات العامة المستقلة، ميزان المدفوعات، الخ. غير أن مجلد الخطة يفقر لعرض منظم وشامل لهذه الموازين. بدلاً من ذلك عُرض بعض منها بشكل عام غير منهجي، من ناحية، ومنعزلة عن بعضها، عموماً، من ناحية أخرى. وبالنتيجة لا يحتوي مجلد الخطة موازين مترابطة تؤمن الانسجام في الاقتصاد الكلي. وأقصد بالانسجام هنا تأمين "ربط" الموازين الاقتصادية/المالية بعلاقات ومعادلات وتتبع آثارها خلال فترة الخطة، في إطار من التوازن الاقتصادي الكلي (لا سيما ذلك الذي تصفه منظومة الحسابات القومية). على سبيل المثال، فإن واحداً من المعادلات الأساسية، التي تؤمن جانب من هذا الانسجام، هي تلك التي وردت في كتابي مرزا (2018، ص 422) واستخدمتها في الحساب في مرزا (2024-ب)، وهي كما يلي:

$$\text{التغير في ميزانية القطاع العام} = \text{ميزانية القطاع العائلي/الخاص} + \text{الحكومة المركزية/الميزانية الاتحادية} = \text{الاحتياجات الدولية. والمؤسسات العامة، الخ}$$

⁵ بعد نشر النسخة الأولى من هذه الورقة في 19 شباط/فبراير 2025، توفرت في المجال العام بيانات للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2021-2023، حسب الأنشطة الاقتصادية، مقاسة بالأسعار الجارية وبأسعار 2007، بملف اكسيل مزود من قبل الجهاز المركزي للإحصاء. وفيه يتبين أن أرقام 2021 تتطابق مع ما هو منشور في الموقع الإلكتروني للجهاز فيما عدا نشاط التنمية الاجتماعية ونشاط الخدمات الشخصية، مع تطابق مجموعهما. أما لسنة 2022 فهي تختلف عن الأرقام الأولية المنشورة في موقع الجهاز ولكنها تنطبق على بيانات 2022 بأسعار 2007 الواردة في الجدول (1) في ص 46 في مجلد خطة التنمية الوطنية 2024-2028. هذا بالإضافة لأرقام سنة 2023 "الأولية" غير المنشورة في موقع الجهاز. ويؤكد وجود هذه التقديرات ما ورد في المتن. كما أنه يؤكد التساؤل الوارد في المتن أيضاً حول أسباب تداول أرقام هذه السنوات، في المجال العام، ومصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، ومع ذلك لم تنشر، لحد الآن، في موقع الجهاز.

والمقصود "بالميزانية"، في هذه المعادلة، هو الفائض أو العجز فيها. مع العلم أن التغيير في الاحتياطات الدولية يمثل فائض أو عجز ميزان المدفوعات. وهو يساوي حاصل جمع: فائض/عجز الحساب الجاري زائداً فائض/عجز حساب رأس المال زائداً فائض/عجز الحساب المالي (عدا التغيير في الاحتياطات الدولية)، في ميزان المدفوعات.

(2) منظومة الأسعار المستخدمة في الخطة: تنطوي الموازين المشار إليها آنفاً على منظومة محددة للأسعار التي ينبغي أن تُستخدم بشكل متسق. فالموازين وغيرها من المتغيرات يمكن أن تُقاس بالأسعار الثابتة، وهي عادة أسعار سنة الأساس، أو بالأسعار الجارية المتوقعة لسنوات الخطة، أو بكلاهما. غير أن استخدام الأسعار في مجلد الخطة لا ينطوي على طريقة واضحة ومتسقة. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) في الجدول (1) صفحة 46 تُعرض بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية "بالأسعار الثابتة"، بدون ذكر إلى أي سنة تعود هذه الأسعار. ومن تتبع البيانات في مجلد الخطة ومقارنتها بما هو منشور في الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء يتبين أن "الأسعار الثابتة" يُقصد بها أسعار سنة 2007. وبالرغم من أن هذا الاستخدام ممكن وصحيح، ولكن من المعتاد في الخطط (والمناظير *outlooks* الاستشرافية) استخدام أسعار سنة الأساس لقياس قيمة المؤشرات في سنوات الخطة "بالأسعار الثابتة". أي إذا كانت سنة الأساس هي 2022 (أو 2023) فإن أسعار فترة الخطة يُفضّل أن تكون أسعار سنة الأساس 2022 (أو 2023). في هذه الحالة تكون المؤشرات المقاسة بالأسعار الجارية لسنة الأساس هي نفسها المقاسة بالأسعار الثابتة.

(ب) ورد في ص 47 ما يلي: "من المتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة 485.1 مليار دولار. وباعتماد سعر صرف 1300 دينار دولار فإن تقديرات إجمالي الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة ستبلغ 630.8 ترليون دينار، وكما يوضحها الجدول (3)". من جانب آخر، ورد في ص 48 ما يلي: "تم تقدير الإيرادات غير النفطية على أساس المتحقق من هذه الإيرادات خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 وترجيحها إلى ما تبقى من بقية العام، كما تم احتساب التقديرات المخمّنة من الإيرادات غير النفطية لبقية سنوات الخطة على أساس تناسب معدل نموها مع معدل نمو الناتج للأنشطة غير النفطية والذي تم تقديره في الخطة والبالغ 5.73 %، استناداً إلى ذلك فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال مدة الخطة 79.1 ترليون دينار منها 21 ترليون دينار ضرائب مباشرة و16.8 ترليون دينار ضرائب غير مباشرة، في حين من المتوقع أن يكون إجمالي

بقية أنواع الإيرادات غير النفطية 41.3 ترليون دينار وكما هو موضح في الجدول (4). ويلاحظ من هذه الاقتباسات انطلاق تقدير الإيرادات النفطية وغير النفطية ليس من سنة الأساس 2022 وإنما من السنة الأولى للخطة، 2024. هذا في الوقت الذي كانت أرقام الإيرادات النفطية وغير النفطية متاحة لسنة الأساس عند البدء بإعداد الخطة. من جانب آخر، في كلا النوعين من الإيرادات لا يتبين من العرض بأي أسعار مقاسة؛ هل هي بأسعار سنة 2007 أو بأسعار سنة الأساس 2022، أو بأسعار سنة 2024 أو بالأسعار الجارية المتوقعة لسنوات الخطة؟ ثم عند مقارنتها بإنفاق الميزانية كيف تم التعامل مع الإنفاق وبأي أسعار تم قياسها؟ لا بل أن الاقتباس أعلاه يشير إلى نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة نمو ناتج الأنشطة غير النفطية المحسوبة انطلاقاً من 2022 وبالأسعار الثابتة (أسعار 2007). مع ملاحظة أن نسبة النمو المركبة، لناتج الأنشطة غير النفطية الواردة في مجلد الخطة، هي 4.8% سنوياً بين 2022 و2028، كما يمكن احتسابها من الجدول (1) ص 46 في المجلد، والجدول (1) أدناه، وليس 5.73% [سنوياً] التي لم يُبين كيف احتُسبت. إن هذا الخط وعدم الوضوح وضعف الاتساق، لا سيما بين القياس بالأسعار الجارية والثابتة مع عدم بيان أساس الأسعار الثابتة واختلاف سنة الانطلاق في الحساب، يشير إلى عدم اتباع طرق منهجية واضحة وإنما اتباع حسابات جزئية غير مترابطة. هذا التضارب وعدم الوضوح يقود إلى تشويش وعدم يقين مما يقود بدوره إلى صعوبة ربط كل هذه المؤشرات بكل منسجم.

(ج) من المناسب الإشارة إلى أنه في الخطط المعدة في العراق سابقاً، لا سيما منذ ستينيات القرن الماضي، من ناحية، وتلك المتاحة للعديد من دول المنطقة العربية والعالم، من ناحية أخرى، يشار عادة بشكل متسق إلى أي سنة أساس تعود الاسعار. ولا يقتصر ذلك على الخطط التنموية وإنما يمتد إلى الخطط القطاعية وحتى إلى المناظير *outlooks* الاستشرافية، لا سيما تلك المعدة في مؤسسات الطاقة العالمية، التي تتطوي، بشكل مشابه *analogous* للخطط، على تحديد مسارات أو سيناريوهات يمثل بعضها مسارات مستهدفة، إضافة للمسارات المتوقعة. ويبرز في هذا المجال التقرير السنوي "آفاق الطاقة العالمية *World Energy Outlook*" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية والتقرير السنوي "آفاق النفط العالمية *World Oil Outlook*" الصادر عن منظمة أوبك. على سبيل المثال، ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة سعر النفط الخام في العالم، المتوقع للسنوات 2030-2050، مقاساً بدولار سنة 2023. وكذلك ورد استهلاك الطاقة في العالم مقاساً بوحدات حرارية، لكل وحدة ناتج محلي إجمالي عالمي مقاسة بالقوة الشرائية المعادلة (*Purchasing Power Parity, PPP (\$International 2023)*).

وسنة 2023 هي سنة الأساس في المنظور الصادر عن الوكالة، في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛
 6. IEA (2024, pp 25, 90)

ثالثاً: الهيكل الإنتاجي في سنة 2028 مقارنة بسنة 2022

بالإضافة للأهداف العامة الأفقية، تنطلق مسودة الإطار الكلي وكذلك مجلد خطة التنمية الوطنية 2024-2028، من بين عدة خلفيات وافتراضات، من منطلقين أساسيين، "يقيدانها" خلال سنوات الخطة الخمس. الأول، هو هيمنة عوائد تصدير النفط على تمويل الميزانية العامة/الاتحادية وميزان المدفوعات، وأهمية استمرارها بنسبة متنامية أثناء فترة الخطة. والثاني، هو توجه الإدارة الاقتصادية الحكومية لتأمين تقديم الخدمات العامة. لذلك فإن من أهم الأنشطة في الخطة، فعلياً، هما نشاط استخراج النفط الخام/الغاز الطبيعي، ونشاط "الخدمات الاجتماعية" أو بالأحرى "الاستخدام في الجهاز الحكومي"، الذي يقدم هذه الخدمات من خلال هذا الجهاز. وسيتبين في هذه الفقرة أن هذه المنطلقات تقود إلى "زيادة الاعتماد" على النفط الخام في نهاية فترة الخطة.

(1-3) النفط الخام والغاز الطبيعي

بالرغم من أن نسبة نمو قيمة ناتج (أي القيمة المضافة الإجمالية) لنشاط النفط الخام والغاز الطبيعي، مقاسة بالأسعار الثابتة، الواردة في الخطة (الجدول 1، ص 46) هي 2.7% سنوياً بين 2022 و 2028 إلا أن هذه النسبة لا تتوافق مع هدف زيادة كمية إنتاج النفط الخام إلى 6.5 مليون برميل/يوم وإنتاج الغاز الطبيعي إلى 4,250 مغمق (مليون قدم مكعب قياسي)/يوم في 2028، وهي الأهداف التي وردت في مجلد الخطة في الجدول (13، ص 87). مع ملاحظة أنها وردت في هذا المجلد بالمقارنة مع سنة 2023 (4.2 مليون برميل/يوم و 3,000 مغمق/يوم، على التوالي) وليس مع سنة الأساس 2022. فإذا قارنا، بدلاً من ذلك، الكميات المستهدفة

⁶ لا يبين المنظور الصادر عن منظمة أوبك *World Oil Outlook* في أيلول/سبتمبر 2024 إسقاطاً للأسعار للسنوات المستقبلية. ولكنه عندما يُعَارَن مقاييس الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقتها باستهلاك الطاقة في العالم، للسنوات بعد سنة 2023 وحتى 2050، فإنه يقيس الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالقوة الشرائية المعادلة PPP "الدولار الدولي 2021" وليس "الدولار الدولي 2023". هذا بالرغم من أن سنة الأساس فيه هي 2023؛ (OPEC (2024, pp 40, 85). ويعود ذلك إلى أن قياس "سعر صرف القوة الشرائية المعادلة PPP" الذي تستخدمه المنظمة هو الذي يعده البنك الدولي، وأن أحدث تقدير له يتعلق بالدولار الدولي 2021. أما بالنسبة لووكالة الطاقة الدولية في استخدامها لقياس القوة الشرائية المعادلة الدولار الدولي 2023، في (IEA (2024, p. 25)، فلم يبين مصدره صراحة.

لكمية إنتاج النفط والغاز لسنة 2028، المشار إليها، مع كميات سنة 2022 المستقاة من المجموعة الإحصائية السنوية 2023/2022 الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء (الجدول 2/18) والبالغة حوالي 4.45 مليون برميل/يوم للنفط الخام وحوالي 2,950 مغمق/يوم للغاز الطبيعي (الحر والمصاحب) نجد أن نسبة النمو بين 2022 و 2028 تبلغ حوالي 6.52% سنوياً للنفط الخام و6.14% سنوياً للغاز الطبيعي. ويبلغ المتوسط الموزون لنمو مجموع إنتاجهما حوالي 6.50% سنوياً.⁷ لذلك فأن النص في الجدول (1)، ص 46، في مجلد الخطة على نمو ناتج (القيمة المضافة الإجمالية) نشاط استخراج النفط والغاز بنسبة 2.7% سنوياً فقط، خلال فترة الخطة، لا يتوافق مع نسبة نمو 6.5% التي تتطوي عليها أهداف زيادة كمية الإنتاج للنفط الخام والغاز الطبيعي لسنة 2028، الواردة في مجلد الخطة نفسها، الجدول (13) ص 87، مقارنة بسنة 2022.⁸ وبالرغم من أنه بصورة عامة لا تتطابق نسبة نمو القيمة المضافة الإجمالية (مقاسة بالأسعار الثابتة)، من ناحية، ونسبة نمو كمية الإنتاج، من ناحية أخرى، بالضرورة، غير أن نموها متلازم ومتقارب بشكل كبير. وتتعد نسبتتي النمو عن بعضهما تبعاً لتغير تكنولوجيا الإنتاج/الاستخراج الذي يقود إلى تغير حصة قيمة مستلزمات

⁷ بسبب عدم توفر أرقام منفصلة عن القيمة المضافة الإجمالية لاستخراج النفط الخام، من ناحية، والغاز الطبيعي، من ناحية أخرى، في سنة 2022، لاستخدامهما في حساب المتوسط الموزون لنسبة نمو مجموعهما، تم حساب المتوسط الموزون باستخدام أوزان القيمة الحرارية *BTUs* للإنتاج اليومي للنفط الخام و"الاستخدام" اليومي للغاز الطبيعي في سنة 2022. ولقد استعملت في الحساب 5.8 مليون وحدة حرارية *BTU* لكل برميل نفط منتج و1,000 وحدة حرارية *BTU* لكل قدم مكعب غاز مُستخدم. ويعود السبب في عدم شمول إنتاج الغاز الطبيعي جميعه، في الأوزان، ولكن المُستخدم منه فقط، وذلك لأن المتبقي من الغاز الطبيعي غير المستخدم يُحرق. والغاز المحروق لا يساهم في قيمة إنتاج الغاز ومن ثم لا يساهم في القيمة المضافة الإجمالية. مع العلم أن إنتاج الغاز الطبيعي كان في 2022 يساوي 2,973 مغمق/يوم، كما أشير له في المتن، أما الكمية المستخدمة فكانت حوالي 1,573 مغمق/يوم والمستقاة من المصدر المشار له في المتن.

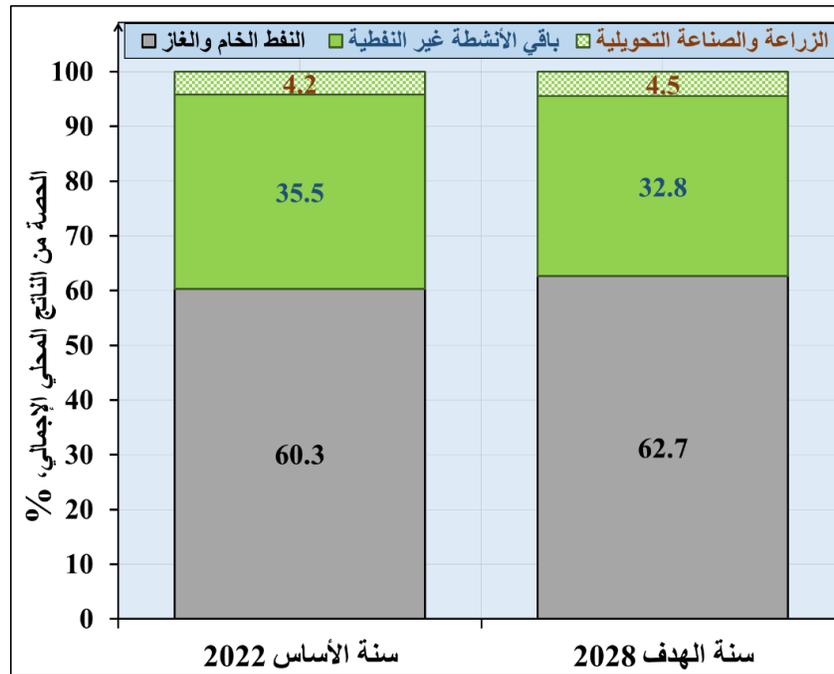
⁸ لا يتضح من مجلد الخطة، الصادرة في أيار 2024، لماذا تم تبني نسبة نمو ناتج (القيمة المضافة الإجمالية) لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بمقدار 2.7% سنوياً في الوقت الذي تبلغ نسبة نمو كمية إنتاج النشاط حوالي 6.5% سنوياً. وفي هذا المجال قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن نسبة نمو ناتج هذا النشاط في مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، المعدة في أواخر 2023، المشار لها في هذه الورقة، بلغت 3.2% سنوياً (بين 2023 و2028، ص. 15-39 من المسودة). ولم يرد في المسودة هدف لنمو كمية إنتاج نشاط النفط والغاز ولكن ورد في ص. 12-39 هدف نمو كمية التصدير (للنفط الخام) بحوالي 3.4% سنوياً بين 2003 و2028. وتبين هذه الأرقام أنه بينما يتناسب هدف نمو القيمة المضافة الإجمالية لنشاط النفط والغاز مع هدف نمو كمية التصدير (على افتراض أن هدف نمو كمية التصدير يعكس هدف نمو كمية الإنتاج) في مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، فأنهما يختلفان بشكل واضح في مجلد الخطة، كما مبين في المتن.

الإنتاج (باستثناء تعويضات العاملين) *input* في قيمة الإنتاج بين سنة الأساس وسنة الهدف (كلاهما مقياس بالأسعار الثابتة). ولكن في ظل عدم توقع تغيير تكنولوجيا استخراج النفط والغاز خلال الخمس سنوات حتى 2028، فمن غير المتوقع أن تختلف حصة مستلزمات الإنتاج في قيمة الإنتاج (كلاهما مقياس بالأسعار الثابتة)، ومن ثم من المتوقع أن تتساوي نسبة نمو القيمة المضافة الإجمالية لنشاط استخراج النفط والغاز مع نسبة نمو كمية إنتاج النفط والغاز عند 6.5% سنوياً وليس 2.7% سنوياً. مع ملاحظة، أن زيادة استخدام الغاز بتقليل الكمية المحروقة ستزيد وزن الغاز في نسبة نمو ناتج (القيمة المضافة الإجمالية) للنشاط ككل. ولكن تقارب نسبي نمو كمية إنتاج الغاز الطبيعي وإنتاج النفط الخام (6.1% و 6.5% سنوياً، على التوالي) سوف لن يغير نسبة نمو ناتج النشاط ككل عن 6.5% سنوياً خلال فترة الخطة، بهامش ملموس.

لذلك لو تم استخدام نسبة نمو حوالي 6.5% سنوياً للقيمة المضافة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجدول (1) ص 46 من الخطة، بدلاً من 2.7% سنوياً، مع ابقاء القيم المضافة الإجمالية للأنشطة الأخرى على حالها، كما تم القيام به في الشكل (1) والجدول (1) أدناه، سنرى فعلياً انخفاض حصتي الزراعة والصناعة التحويلية، من الناتج المحلي الإجمالي، في سنة 2028 بحيث تقتربان وتكادان أن تنطبقان على حصتهما في 2022 الواردة في الجدول. في الوقت ذاته تنخفض حصة الناتج غير النفطي ككل من 39.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 إلى 37.3% في 2028، من ناحية، وتزداد حصة استخراج النفط والغاز من 60.3% في 2022 إلى 62.7% في 2028، من ناحية أخرى؛ كما في الشكل والجدول.

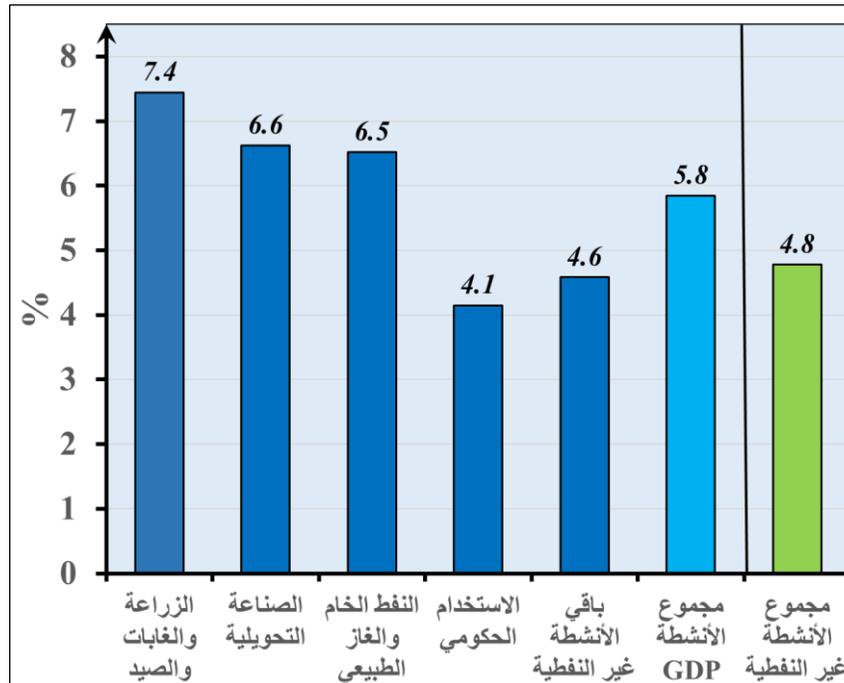
وبالنتيجة، يلاحظ أن خطة التنمية الوطنية 2024-2028 ينتج عنها في 2028 ذات الهيكل الإنتاجي في 2022، وربما أسوأ، من حيث زيادة حصة نشاط استخراج النفط الخام والغاز في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التوسع في الاستخدام الحكومي (أنظر الفقرة التالية)، من ناحية، والنمو المعتدل في الأنشطة السلعية غير النفطية، لا سيما الصناعة التحويلية، من ناحية أخرى. مع ملاحظة أن نمو القيمة المضافة الإجمالية لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بأسرع مما ورد في الخطة سيقود إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8% سنوياً بدلاً من 3.5% سنوياً المحتسبة من الجدول (1) في الخطة، والمبينة أيضاً في الشكل (2) والجدول (1) أدناه، مما يساهم في النتيجة المذكورة في هذه الفقرة.

الشكل (1) الهيكل الإنتاجي لسنتي الأساس والهدف في خطة التنمية الوطنية 2024-2028
بعد تصحيح نسبة نمو نشاط استخراج النفط والغاز



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (1). مع ملاحظة أن عناوين الأنشطة اختُصرت لتتناسب المجال المحدود فيه.

الشكل (2) نسبة النمو السنوية للأنشطة الاقتصادية في خطة التنمية الوطنية 2024-2028
بعد تصحيح نسبة نمو نشاط استخراج النفط والغاز



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (1).

(2-3) الاستخدام الحكومي

ورد في مسودة الإطار الكلي، المعدة في نهاية 2023 (ص 22)، ما يؤشر التوجهات الضارة في تضخيم الاستخدام في الجهاز الحكومي وما يؤدي له ذلك من "تحميل الموازنة أعباء إضافية لا يمكن تخفيفها خلال الأمد الزمني القصير عند حدوث صدمة في أسعار النفط وتأثر إيرادات الموازنة جراء ذلك مما سيعرض الموازنة الحكومية الى مستوى مرتفع من الهشاشة". ولمعالجة ذلك ورد في مجلد خطة 2024-2028، ص 25، ما يلي: "الانتقال إلى مسارات معززة للنمو تعمل على تنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة إسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال شركات فاعلة مع القطاع الخاص في بيئة أعمال محفزة قادرة على استيعاب الحجم المتنامي للقوى العاملة، وتوفير مصادر تمويل جديدة للتنمية بعيداً [هكذا وردت] على الإنفاق العام". وكذلك وردت فقرة في ص 92 من المجلد بعنوان "تقليل عدد القوى العاملة في القطاع العام وتحويل الفائض إلى القطاع الخاص". ولكن كل هذه الأهداف "المرغوبة" لا تتوافق مع المؤشرات الواردة في مجلد الخطة التي تتضمن ارتفاع الاستخدام في الجهاز الحكومي (الذي لا يشمل "المؤسسات الإنتاجية العامة") بين سنتي الأساس والهدف بشكل ملموس. إن نمو نشاط "الخدمات الاجتماعية" بنسبة 4.1% سنوياً، كما ورد في الجدول (1) من مجلد الخطة والظاهرة أيضاً في الجدول (1) أعلاه، في ظل تواضع كفاءة الأداء، والبطالة المقنعة فيه، وتواضع الجهود لترشيد الاستخدام الحكومي وزيادة إنتاجيته، يقود إلى نمو هذا الاستخدام بهذه النسبة. وبذلك سيزداد عدد العاملين في الجهاز الحكومي (الممولين من الميزانية الاتحادية، ولا يشملون العاملين في المؤسسات العامة وغيرها) من 3.3 مليون في سنة 2021 (والذي أُقَدِر أنه لم يتغير كثيراً في سنة الأساس 2022) إلى 4.1 مليون في 2023 (كما ورد في الموازنة الاتحادية لسنة 2023، الجدول ج)، وإلى حوالي 5.0 مليون في 2028.⁹

(3-3) استمرار وتركيز الهيكل الإنتاجي

(1) في ضوء منطلقات/توجهات الخطة الآنف ذكرها، وفي ظل عدم احتواءها على قائمة مشاريع محددة للسنوات الخمس 2024-2028، من ناحية، ولا سياسات وإجراءات تفصيلية محددة ومرتبطة مباشرة بالأهداف الإنتاجية على الأصعدة الإجمالية والجزئية، لا سيما الأساسية، من ناحية أخرى، فإن خطة

⁹ لم تُقَر موازنة اتحادية لسنة 2022 لذلك لا تتوفر بيانات عن عدد العاملين في الجهاز الحكومي (الممولين من الموازنة الاتحادية) لتلك السنة. ولكن في مرزا (2024-أ) يتبين أن الاستخدام الكلي في الاقتصاد ككل (عام وعائلي/خاص) في سنة 2022 زاد بحوالي 270 ألف شخص عن سنة 2021 معظمهم في القطاع العائلي/الخاص؛ أنظر: مرزا (2024-أ)، الجدول (1). وبذلك يمكن الاستنتاج أن عدد العاملين في الجهاز الحكومي في سنة 2022 لم يختلف كثيراً عنه في سنة 2021.

2024-2028 تكون ذات فائدة محدودة، إذ تصبح، في أحد جوانبها الأساسية، وثيقة تصف استمرار الهيكل الإنتاجي للأنشطة الاقتصادية القائم على الاعتماد على نشاط النفط الخام/الغاز الطبيعي، بعيداً عن التنوع الاقتصادي، ووسيلة لاستمراره كذلك خلال الخمس سنوات القادمة.

(2) إن أحد الأسس المهمة في التخطيط التنموي في العراق ينبغي أن يكون إحداث تغيير جوهري في الهيكل الإنتاجي على طريق التنوع الاقتصادي، وذلك بتطوير نشاطات سلعية وغير سلعية تقود إلى تقليل الاعتماد المفرط على نشاط استخراج النفط الخام/الغاز الطبيعي، في الأمد المتوسط، وفي الوقت ذاته البدء بإحلال أنشطة مستدامة محله في الأمد البعيد. ومن وجهة نظري، فإن أحد أهم الخطوات في هذا التغيير، بالإضافة لتطوير وإقامة بنى أساسية ومؤسسية وتشريعات ملائمة ومحاببة للنمو، الخ، هو زيادة حصة نشاط الصناعة التحويلية (لا سيما لغرض التصدير) في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ملموسة. فذلك هو الطريق المُجرب، الذي يُستشف من دراسة التاريخ الاقتصادي التنموي العالمي، لتحقيق نمو مستدام، بمفهوم وجود طلب متنامي مستدام على الإنتاج، والذي توفره لفترة طويلة إمكانية التصدير، عموماً. وهو باعتقادي الطريق الذي يساهم، أكثر من غيره، في تقليل الاعتماد على تصدير النفط/الغاز في الأمد البعيد (والذي ستخفف أهميته في الاستهلاك العالمي للطاقة مستقبلاً لمصلحة الوقود المتجدد وما يجر إليه من انخفاض تصديره وبالنتيجة العوائد منه)، من ناحية، ولتوفير مصدر مهم ومستدام للتشغيل، في الأقل لفترة العقدين أو الثلاثة القادمة، من ناحية أخرى. لاحظ على سبيل المثال، في مقابل حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 2.5% في 2002 لتتخفف إلى 1.8% في 2022 في العراق، بلغت هذه الحصة في تركيا حوالي 13% في 1960 لترتفع إلى حوالي 22% في 2022. وفي الصين بلغت حوالي 32% في 2004/2005 لتتخفف تدريجياً إلى 28% في 2022. ويلاحظ في مراحل التطور الاقتصادي، عموماً، أنه بعد ارتفاع حصة الصناعة التحويلية في مراحل التقدم الأولى، عادة، تتخفف هذه الحصة نتيجة لغلبة أنشطة الخدمات في المراحل التالية (بالإضافة لما حصل من "ترحيل" بعض الصناعات للصين ودول شرقي آسيا، وغيرها). على سبيل المثال، بينما بلغت حصة الصناعة

التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة حوالي 16% في 1997 فأنها انخفضت إلى حوالي 11% في 2021.¹⁰

(3) في ضوء ما تقدم في النقطة السابقة، يصبح من الصعوبة تبني خطة تستهدف، فعلياً انخفاض حصة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي الأساس وسنة الهدف (في الحقيقة ارتفاعها قليلاً من 39.7% في عام 2022 إلى 42.6% في 2028 قبل تصحيح نسبة نمو نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، وانخفاضها في 2028 إلى 37.3% بعد التصحيح). وفي ذات السياق ما يتعلق ببقاء حصة مجموع نشاطي الصناعة التحويلية والزراعة وكذلك حصة الصناعة التحويلية وحدها، على حالها تقريباً بين السنتين. لذلك فأن المطلوب، للسير في طريق التنويع الاقتصادي، ليس كما ورد في مجلد خطة 2024-2028، وهو فعلياً الإبقاء على حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بمستوى متدني، ثابت تقريباً، وإنما تحقيق زيادة ملموسة، كأن تزداد حصتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%-10%، على سبيل المثال. ولا يهم إن كان من يقوم بالنشاط الصناعي "الإضافي" هو القطاع الخاص أو القطاع العام أو كلاهما، طالما يكون بالإمكان تحقيق الكفاءة الاقتصادية في نشاطهما. لاحظ أن زيادة حصة الصناعة التحويلية من 1.8% في 2022 إلى 7.5% في الناتج المحلي الإجمالي (بدلاً من حوالي 2%، الوارد في الخطة) في 2028 يتطلب أن يكون متوسط نسبة النمو لناتج (القيمة المضافة الإجمالية) الصناعة التحويلية (مقاساً بالأسعار الثابتة) بين 2022 و2028 هو حوالي 32% سنوياً (وليس 6.6% سنوياً الوارد في مجلد الخطة). وهذا بالطبع يتطلب تغييراً جوهرياً في تخصيص الاستثمارات وتغييراً في التوجه التنموي للنظام الاقتصادي، الذي يواجه تحديات في تحقيقه ضمن الإطار المؤسسي القائم.

(4) لذلك قد يكون من الأنسب، من بين متطلبات أخرى، أن يتم إعداد خطة تنمية عشرية في الأقل، من ضمن خطة ذات مدى أبعد.

¹⁰ حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنتين 2002 و2022، محتسبة من الجدول (5) في مرزا (2023). أنظر أيضاً الجدول (1) في المتن. أما حصة الصناعة التحويلية للدول الأخرى فمحتسبة من "صفحات" هذه الدول في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، <https://data.worldbank.org/country/>.

الجدول (1) الهيكل الانتاجي لسنتي 2022 و 2028 ونسبة النمو السنوية بينهما في خطة التنمية الوطنية 2024-2028

القيم بأسعار 2007

هيكل سنة 2028 بعد التصحيح حسب أهداف الخطة في كميات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي			هيكل سنة 2028 الوارد في الخطة			هيكل سنة الأساس فعلي		الأنشطة الاقتصادية
نسبة النمو السنوية 28-2022	2028		نسبة النمو السنوية 28-2022	2028		2022		
	الأهمية النسبية	القيمة المضافة الإجمالية مليار دينار		الأهمية النسبية	القيمة المضافة الإجمالية مليار دينار	الأهمية النسبية	القيمة المضافة الإجمالية مليار دينار	
7.4	2.6	7,764	7.4	2.9	7,764	2.4	5,046	الزراعة والغابات والصيد
6.6	1.9	5,754	6.6	2.2	5,754	1.8	3,916	الصناعة التحويلية
6.5	62.7	189,046	2.7	57.4	151,502	60.3	129,425	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
4.1	7.0	21,051	4.1	8.0	21,051	7.7	16,494	خدمات التنمية الاجتماعية (الاستخدام الحكومي)
4.6	25.9	77,967	4.6	29.5	77,967	27.8	59,593	باقي الأنشطة
5.8	100	301,582	3.5	100	264,037	100	214,474	مجموع الأنشطة (الناتج المحلي الإجمالي بما فيه رسم الخدمة المحاسب)
4.8	37.3	112,536	4.8	42.6	112,536	39.7	85,049	الأنشطة غير النفطية

المصادر:

(1) أرقام سنة 2022 وسنة 2028 الواردة في مجلد الخطة: مجمعة من الجدول (1) في مجلد الخطة، ص 46.
(2) الأرقام المصححة: تعديل الأرقام الواردة في مجلد الخطة بما يتعلق بنسبة النمو السنوية لنشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بموجب الأهداف الواردة للنفط والغاز في مجلد الخطة، الجدول (13) صفحة 87. ومن ثم إعادة احتساب نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية (بما فيها استخراج النفط والغاز) بموجب ذلك.

ملاحظة: في هذا الجدول يشير "الهيكل الانتاجي" إلى الأهمية النسبية (أو حصص) الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: عدم كفاية المدى الزمني للخطة وغياب قائمة مشاريع محددة فيها

كما أشرت له في نهاية الفقرة السابقة، قد يكون من الأنسب أن يتم إعداد خطة تنمية عشرية (عشر سنوات) في الأقل، من ضمن خطة بعيدة المدى، ذات أهداف تنموية/مستدامة واضحة، بالإضافة لسياسات/إجراءات وتغييرات مؤسسية *institutional* واجتماعية، الخ، متفق عليها. واقصد متفق عليها، من قبل المجتمع عموماً، وبين الفئات والجماعات والنخب السياسية، الخ. وأن يكون تبني الخطة بقيادة رئيس الوزراء ومشاركة وزارات

الدولة في رسمها وتنفيذها ومتابعتها لتصبح خطة ملزمة تحتوي قائمة مشاريع استثمارية وسياسات وتوقيتات لتنفيذ السياسات/الإجراءات والمشاريع ومتابعتها وتقييمها. ويتطلب ذلك أيضاً استحداث/تفعيل مجلس أعلى تنسيقي "كمجلس تخطيط" برئاسة رئيس الوزراء. كما ينبغي تبني معايير وطنية ومهنية رصينة، في توظيف الخبرات المتاحة، بعيداً عن المحاصصة والمحسوبية والفساد وتوفير دراسات ومسوحات جديدة، اقتصادية واجتماعية وبيئية وفنية، الخ. أنظر: مرزا (2023)، ومرزا (2018).

(1-4) المدى الزمني للخطة

للموائمة بين المتطلبات "الآنية" لأعداد خطة أو منهاج تستهدي به الإدارة الاقتصادية الحكومية سواء كخطة خمسية أو عشرية، من ناحية، ورسم مسار استراتيجي تنموي مستدام، من ناحية أخرى، ينبغي أن يجري إعداد الخطة الخمسية، أو المفضل العشرية، بالترافق أو يسبقه إعداد خطة بعيدة المدى تكون الخطة الخمسية، أو العشرية، من ضمن مسارها. إن إعداد خطط بمديات بعيدة المدى يساعد على تكوين منظور ومسار استراتيجي يمكن من ضمنه ترتيب اهداف زيادة حصة الأنشطة السلعية غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بالاعتبار مقيداتها خلال الأمد القصير، بغية زيادتها في الأمد الأبعد. بما في ذلك تضمين صناعات استراتيجية لاسيما التصديرية. هذا بعد القيام بمسح للطاقات القائمة، من ناحية، وتشخيص صناعات ومشاريع استراتيجية واعدة لتحقيق نمو مستدام، من ناحية أخرى. ويتبين ذلك من تجربة التخطيط بعيد المدى في العراق خلال فترة سبعينيات القرن الماضي حيث تواجدت هيئة للخطة بعيدة المدى في وزارة التخطيط وتم فيها أعداد دراسات استشرافية وخطط قطاعية متعددة للصناعة ككل بما فيها المنتجات النفطية والبتروكيماوية وكذلك للزراعة والري والإسكان والصحة والتعليم، الخ. هذا بالإضافة لإعداد إطار اقتصادي كلي بعيد المدى. ولقد امتد مدى هذه الخطط، عموماً إلى حوالي 20-25 سنة للمستقبل. ولقد ساهمت هذه الخطط بجدية في خلق مسار عام للنشاط الاستثماري خلال السنوات 1970-1980 كان يمكن، من ناحية المبدأ وبجهود ودوافع تنموية جادة وسياسات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية/سياسية جامعة وملائمة، تحويله لمسار مستدام للنمو على المدى الأبعد بعد سنة 1980، لولا اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية وما تلاها من حروب وعقوبات دولية وكوارث.

(4-2) استثمارات الخطة وغياب قائمة مشاريع محددة

جاء تقدير مجموع الاستثمار في خطة 2024-2028 بموجب طريقة عامة تربط بين الزيادة (المستهدفة) في الناتج المحلي الإجمالي وما يسمى مُعامل رأس المال *capital-output ratio*؛ كما ورد في ص 18 في مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، ولكن لم تُذكر في مجلد الخطة. ويُفترض عادة أن تقدير مُعامل رأس المال هذا، احصائياً، يتم على أساس العلاقة بين الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية، والاستثمار (الجديد) وذلك المعوض عن اندثار رأس المال، أي المعوض عن اندثار الطاقة الإنتاجية)، من ناحية أخرى، خلال السنوات المنصرمة. ولم يذكر الإطار في حينه قيمة هذا المُعامل. وبالرغم من أن هذه الطريقة في تقدير مجموع الاستثمار ككل، أو تقدير الاستثمارات حسب الأنشطة المُكوّنة للناتج المحلي الإجمالي باستخدام معاملات رأس مال لكل منها بالعلاقة مع الزيادة في القيمة المضافة الإجمالية لكل نشاط، هي طريقة مبررة، فهي أنما خطوة أولية ينبغي أن يستتبعها ترجمة مجموع الاستثمار (أو استثمارات الأنشطة المُكوّنة للناتج المحلي الإجمالي) إلى مشاريع محددة وموزعة على هذه الأنشطة. ويتم ذلك من خلال نقاش وتفاعل واسع بين وزارة التخطيط والوزارات المختلفة لبيان حاجاتها الاستثمارية في ظل الأهداف الإنتاجية المبينة في مسودة الإطار الاقتصادي الكلي/الخطة. وبموازاة ذلك يجري، أيضاً، استطلاع ونقاش مع القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية لبيان توجهاته في المشاريع التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص والحوافز التي يمكن أن تقدمها الإدارة الاقتصادية لدفعه إلى تنفيذ مشاريع استراتيجية (لتحقيق التنوع الاقتصادي وغيره من الأهداف) بجهوده و/أو بالمشاركة مع القطاع العام. وفي ضوء كل هذه النقاشات والتفاعلات يتم إعداد قائمة مشاريع في القطاعين العام والخاص لفترة الخطة. كما أنه في ظل هذا التفاعل يجري تعديل نواتج الأنشطة الاقتصادية (القيم المضافة الإجمالية) المستهدفة لفترة الخطة في ضوء الاستثمارات في قائمة المشاريع، إلى آخره من التعديلات التي تنتج عن هذا التفاعل الذي عادة ما ينتج عنه، بدوره، تعديل قيمة مجموع الاستثمار (أو استثمارات الأنشطة الاقتصادية) المُقدَّر/المُقدَّرة في البداية. غير أن من الواضح أن مثل هذه النقاشات والتفاعلات لم تجري في مرحلة إعداد خطة 2024-2028. وبالنتيجة تبقى الخطة بتقديرات أولية للاستثمارات بدون قائمة مشاريع.

لذلك فإن خلو الخطة من قائمة مشاريع محددة يسلبها من أهم الوسائل لإمكانية تحقيق مستهدفاتها. وكذلك يسلبها من أهم الوسائل اللازمة للمتابعة والتقييم. وبالرغم من أن المتابعة والتقييم يمكن أن تجري للسياسات والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كما ورد بعضها في مجلد الخطة، ولكن بدون قائمة مشاريع من الصعوبة قياس الأثر الإنتاجي والتنموي للسياسات والإصلاحات، الخ.

خامساً: منهجية إعداد الخطة والدراسات والوثائق والبيانات الخلفية لإعدادها

(1) من الواضح من مسودة الإطار الاقتصادي الكلي ومجلد الخطة، وكما تمت الإشارة له فيما يخص الاستثمارات في الفقرة السابقة، أن إسقاط/تقدير نواتج ومن ثم الهيكل الإنتاجي للأنشطة الاقتصادية والاستثمارات المتعلقة بها في خطة 2024-2028، جرى بتقديرات مكتبية، وبجزء ملموس منها قائمة على تقديرات "حسابية" لم توضح فيها القواعد والمعايير التي تم الاسقاط/التقدير بموجبها. فهي غير مرتبطة بأهداف إنتاجية وخدمية تفصيلية صريحة ولا مشاريع استثمارية محددة للأنشطة في القطاعين العام والخاص، ولا بمسار لأمد أبعد، من ناحية، كما انها لا تبدو معتمدة على مسح مَحَدَّث للإمكانيات الإنتاجية القائمة للمنشآت الإنتاجية والخدمية في هذين القطاعين، من ناحية أخرى.

(2) من جانب آخر، لا يبدو أن هناك حسابات ووثائق خلفية متاحة في المجال العام لمعرفة طرق الإسقاط/التقدير من ناحية، ولا البيانات التفصيلية التي استُخدمت، من ناحية أخرى، في إعداد الخطة. هذا في الوقت الذي ينحو العديد من وثائق الخطط والمناظير الاستشرافية في العالم إلى إتاحة جانب أو كل هذه الوثائق في المجال العام. وفيما يلي مثالين على ذلك. المثال الأول، يتعلق بتجربة التخطيط بعيد المدى في العراق المشار لها آنفاً. حيث كانت الهيئة تقوم بإعداد وثائق خلفية للخطط بعيدة المدى المعدة من قبلها. وتشمل الوثائق الخلفية، المنهجيات والنماذج المُتبعة والبيانات التفصيلية المُستخدمة والدراسات الفرعية المُساندة. والمثال الثاني يتعلق بالمنظورين السنويين لوكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك، المشار إليهما آنفاً أيضاً. إذ مع كل منظور سنوي يتم توفير جداول ودراسات (بتفاصيل مختلفة بين المنظمتين، مع توسع وكالة الطاقة الدولية بدرجة ملموسة في هذا المجال) التي استُخدمت في إعداد المنظور بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية المستخدمة في الإسقاط/التقدير أو في تحديد المسارات أو السيناريوهات المعدة والتي يمثل بعضها مسارات مستهدفة، إضافة للمسارات المتوقعة.

(3) ومما يشير إلى تواضع الاتساق، من ناحية، وضعف جهود تحديث بيانات "فترة" الأساس التي امتد مداها، فعلياً، من سنة 2022 إلى أوائل 2024 (أي حتى صدور الخطة في أيار 2024)، من ناحية أخرى، في إعداد الخطة، أن مجموع حصتي الزراعة والصناعة التحويلية، في الناتج المحلي الإجمالي، أزداد فعلياً في سنة 2024 (أولى سنوات الخطة) إلى مستوى يفوق ذلك المستهدف للسنة النهائية 2028 البالغ 5.1% (4.5%، بعد التصحيح)؛ الجدول (1) أعلاه. فلقد بلغ المجموع الفعلي للحصتين في سنة 2024 (الفصول الثلاثة الأولى) حوالي 6.7% لو احتسبت الحصص على أساس أسعار 2007، كما مبين في الجدول (2) أدناه، وحوالي 7.8% لو احتسبت على أساس الأسعار الجارية.¹¹

¹¹ الحصص مقاسة بالأسعار الجارية، احتُسبت مباشرة من الأرقام الواردة في: "التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة من سنة 2024"، المنكورة في مصادر الجدول (2)، في المتن.

الجدول (2) الهيكل الإنتاجي لسنتي 2022 و 2024 ونسبة النمو السنوية بينهما

أرقام فعلية بأسعار 2007

نسبة النمو السنوية 2024-2022 %	2024			2022		الأنشطة الاقتصادية
	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة الإجمالية مليار دينار		الأهمية النسبية %	القيمة المضافة الإجمالية مليار دينار	
		السنة ككل	ثلاثة فصول			
28.0	3.7	8,267	6,200	2.4	5,046	الزراعة والغابات والصيد
28.9	2.9	6,504	4,878	1.8	3,916	الصناعة التحويلية
0.2	58.7	129,915	97,436	60.3	129,425	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
7.2	8.6	18,959	14,219	7.7	16,494	خدمات التنمية الاجتماعية (الاستخدام الحكومي)
-1.8	26.0	57,525	43,144	27.8	59,593	باقي الأنشطة
1.5	100	221,169	165,877	100	214,474	مجموع الأنشطة (الناتج المحلي الإجمالي بما فيه رسم الخدمة المحتسب)
3.6	41.3	91,254	68,441	39.7	85,049	الأنشطة غير النفطية

المصادر:

(1) 2022: الجدول (1) أعلاه.

(2) 2024:

ثلاثة فصول: الجهاز المركزي للإحصاء (2024) التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة من سنة 2024، مديرية الحسابات القومية، كانون الأول/ديسمبر.

السنة ككل: الأرقام الواردة في عمود "ثلاثة فصول" مضروبة بالرقم 3.14.

سادساً: ملاحظات أخرى

(1) لم ألاحظ في مجلد الخطة 2024-2028 تناول كافٍ للمسألة المهمة المتعلقة بمعالجة تبعات التقلب

المتوقع لعوائد تصدير النفط مستقبلاً، في الأمدين المتوسط والبعيد، على الإنفاق العام والنشاط والتنوع

الاقتصادي، عموماً، لا سيما ما يتعلق بالقضايا التالية، بشكل مترابط:

(أ) دور السياسة المالية في تمهيد تقلب الإنفاق العام.

(ب) دور سياسة سعر الصرف في تأمين استقرار الأسعار، من ناحية، وتأمين تجنب تبعات المرض

الهولندي *Dutch Disease* (ارتفاع سعر صرف الدينار بما يؤثر سلباً في التنافسية في السوق

الدولية)، من ناحية أخرى. في هذا السياق، من المناسب تناول المسألة التالية أيضاً: في ظل التقلب

المتوقع للعوائد النفطية هل من المناسب استمرار ربط الدينار بالدولار أو اتباع شكل من أشكال تعويم

سعر الصرف الرسمي المدار *managed floating*؟

(ج) دور صندوق أجيال (سيادي) *sovereign fund* في استيعاب فوائض إيرادات الميزانية الاتحادية، وتوفير عائد مُجزٍ لهذه الفوائض، من ناحية، وتوفير تمويلٍ لعجزٍ قابلٍ للاستدامة *sustainable* في الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى.

(2) وفي سياق متصل لبعض ما ورد في النقطة السابقة حول سعر الصرف، يلاحظ اختصار التعرض لسوق الصرف في مجلد الخطة، مقارنة بما ورد في مسودة الإطار الاقتصادي الكلي المعدة في كانون الأول/ديسمبر 2023. فهناك نقاط مهمة تَعَرَّضَتْ لها في تعليقاتي على مسودة الإطار الاقتصادي الكلي، في مجال سوق الصرف، ولم يتناولها مجلد الخطة. على سبيل المثال، مستقبل مبيعات "نافذة/منصة" البنك المركزي، والذي من المفروض أن العمل بها توقف، فيما يخص تمويل الاستيراد، ليستخدم بدله أسلوب الاعتمادات المستندية (خطابات الائتمان) *letters of credit* في بداية 2025، وكذلك استمرار الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي وأسبابها، وغير ذلك من القضايا في سوق الصرف.

(3) من المناسب، لفت الانتباه إلى أن بعض توصيات البنك الدولي التي تدفع باتجاه تخلي القطاع العام عن "المجال الإنتاجي" لمصلحة القطاع الخاص، يميل تطبيقها أو الدعوة للالتزام بها في العراق، في العديد من الأحيان، إلى التوسع غير المدروس جدياً. وفي هذا المجال، يمكن إثارة بعض القضايا التي تتعلق بالقطاع الخاص في العراق. تتصرف الأولى إلى أنه خلال العقدين الماضيين لم يتبين أن القطاع الخاص كان أكثر نشاطاً من القطاع العام، لا سيما في مجال الاستثمار في الصناعة التحويلية. فخلال هذين العقدين لم يثبت القطاع الخاص مقدرته في تطوير نشاطات تصديرية وإنما كان معظم توسعه في أنشطة خدمية (غير متاجر بها) لم تستطع من التأثير في الهيكل الإنتاجي باتجاه التنوع الاقتصادي، وكذلك في أنشطة ريعية *rent-seeking*. وتتصرف الثانية، إلى تواضع الدراسات والمسوح الحديثة، من جانب الإدارة الاقتصادية العامة، حول ما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في العراق في مجال الاستثمار الواعد وبالذات في الصناعة التحويلية.

(4) لذلك ينبغي التدقيق في دور القطاعين العام والخاص، في المجال الإنتاجي، بشكل متأنٍ وموضوعي وتقرير دور كل قطاع سواء بمفرد كل منهما أو التعاون الممكن بينهما بحيث تحقق أفضل النتائج في ذات الوقت الذي يكافح فيه الفساد ويتم التخلي عن المحاصصة. وهذا الأمر يتسم بالأهمية في بلد نفطي تمتلك الدولة فيه مصدراً مالياً مهيماً (عوائد النفط). لقد كان من نتيجة الالتزام بتوصيات البنك الدولي، حول دور القطاع العام، من بين عوامل أخرى، وبالتوافق مع تزايد العوائد النفطية، في معظم الأحيان وإلى زمن قريب، تركيز الإدارة الاقتصادية العامة على الإنفاق الجاري لا سيما التوظيف في الجهاز الحكومي، وغيره من فروع النفقات الجارية، وتواضع الالتفات جدياً للاستثمار في تطوير وبناء البنى الأساسية والمؤسسية ومعها بعض المشاريع الإنتاجية. لا بل وصل الأمر عند الاستثمار في النشاط النفطي إلى أن تقتصر وزارة النفط

من الشركات المقاوله، لتسد هذه القروض مع دفع الفوائد، والذي لم يكن له مبرر غير تواضع الدوافع والتوجهات التنموية.

(5) من المناسب الإشارة إلى أن الشواهد تشير إلى زيادة الاهتمام بالجانب الاستثماري في الإنفاق العام، بعد سنة 2022، من قبل الإدارة الاقتصادية الحكومية الحالية. إذ يلاحظ أن إنفاق الميزانية الاتحادية الاستثماري الفعلي أزداد من حوالي 1.0 ترليون دينار/شهرياً في 2022 إلى 2.0 ترليون دينار/شهرياً في 2023 وإلى 2.2 ترليون دينار/شهرياً خلال العشرة أشهر الأولى من 2024.¹² ومن الجانب الإنتاجي، يشير الجدول (2)، أعلاه، إلى نمو القيمة المضافة الإجمالية (مقاسة بأسعار 2007) للصناعة التحويلية والزراعة، بنسب ملموسة، بين 2022 و2024، بلغ متوسطها حوالي 28.5% سنوياً. ومن الصعوبة التحقق من مصادر هذا النمو الكبير، في الصناعة التحويلية تحديداً، في الوقت الذي لم تكتمل فيه الإحصاءات الصناعية، التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء، لما بعد سنة 2022، بحيث يمكن معرفة دور القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة التحويلية ومدى مساهمة الإدارة الاقتصادية الحكومية في هذا النمو، ودرجة دقة هذه الأرقام للصناعة وكذلك للزراعة.¹³ وتثير هذه الأمثلة مسألة موانع وعقبات إمكانية المتابعة والتقييم والتدقيق، في ظل عدم اكتمال بيانات المتابعة وتأخر تحديثها ونشرها باستمرار.

¹² أرقام الإنفاق الاستثماري الشهري للميزانية الاتحادية مأخوذة من تقارير "حساب الدولة" المنشورة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، للأشهر كانون الأول/ديسمبر 2022، وكانون الأول/ديسمبر 2023، وتشيرين الأول/أكتوبر 2024. مع ملاحظة أن كل تقرير يحتوي مجموع نفقات وإيرادات الميزانية منذ بداية السنة وحتى الشهر المعني.

¹³ تتوفر في الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، بعض التقارير الزراعية (لا تشمل إقليم كردستان) تتعلق بإنتاج الحنطة (القمح) والشعير للسنتين 2023 و2024 والدواجن لسنة 2023، وتقارير صناعي (يشمل إقليم كردستان، فيما يبدو) يتعلق بالصناعات الصغيرة في القطاع الخاص فقط لسنة 2023. وبالنسبة للزراعة يمكن القول أولاً أن البيانات المتوفرة تشير إلى تقلب كبير في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة بحيث اتسمت 2022 بإنتاج منخفض، لا سيما بالنسبة للشعير. فلقد انخفض إنتاج الشعير بشدة من 2.76 مليون طن في سنة 2020 إلى 145 ألف طن فقط في 2022، ثم عاد للارتفاع قليلاً إلى 164 ألف طن في سنة 2024، بنسبة نمو 6.5% سنوياً بين 2022 و2024. وأنخفض إنتاج الحنطة من 6.24 مليون طن في سنة 2020 إلى 2.77 مليون طن في سنة 2022 ليعود إلى الارتفاع حتى وصل 5.24 مليون طن في سنة 2024، بنسبة نمو 38% سنوياً بين 2022 و2024. أما الدواجن فلقد ازدادت كمية إنتاج لحم الدجاج بنسبة 6.0% وانخفضت لبيض المائدة بنسبة 4.6% بين 2022 و2023. لذلك فإن ما تشير له بيانات الناتج المحلي الإجمالي، في المتن، فيما يتعلق بالنمو الكبير للزراعة في 2024 مقارنة بسنة 2022، له بعض ما يبرره من هذه الشواهد الجزئية. البيانات المتعلقة بالزراعة مأخوذة من، الجهاز المركزي للإحصاء (2024) إنتاج الحنطة والشعير 2024، "تقرير الدواجن لسنة 2023". أما ما يتعلق بالصناعات الصغيرة في القطاع الخاص فتبين البيانات أن القيمة المضافة الإجمالية، بالأسعار الجارية، زادت من حوالي 1.19 ترليون دينار في 2022 إلى 1.28 ترليون دينار في 2023 بنسبة نمو 7.8%. غير أن هذه الزيادة تتطوي على تغيرات سعرية وكمية في جانب من الصناعات في القطاع الخاص، وهي لا ترقى للنمو الذي تعكسه النسبة الكبيرة للنمو السنوي (الكمي) في الصناعة

(6) لا زال عرض العلاقة بين إقليم كردستان والسلطات الاتحادية، سواء ما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية أو تنفيذ السياسات المشتركة، لا سيما الجمركية، أو غيرها، غير كافٍ في الخطة، ولم يتم التطرق إليها (عدا عن البيانات الديمغرافية) بتفصيل مناسب، وإنما بإشارات عامة. على سبيل المثال، بالرغم من أن مجلد الخطة يشير إلى شمول مستهدفات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في العراق لإقليم كردستان (ص. 84) ولكن ليس هناك تقسيم واضح فيما يتعلق بكميات إنتاج/تصدير النفط والغاز لكل منهما، من ناحية، ولا مدى مساهمة عوائد تصدير نفط الإقليم، في إيرادات الميزانية الاتحادية خلال فترة الخطة، من ناحية أخرى.

(7) وردت في مجلد الخطة توصيات حول تنمية الإنتاج المحلي، تنصرف إلى حماية المنتجات الزراعية والمنتجات الأخرى عموماً (الصفحتين 84 و91 في المجلد) بما في ذلك حماية منتجات الصناعة التحويلية "كمياً" (تحديد حصص كميات الاستيراد وفق حاجة السوق المحلي؛ الصفحتين 52 و152 في المجلد). من جانب آخر، فإن العراق هو الآن عضواً مراقباً في منظمة التجارة الدولية *WTO* وأن مفاوضاته معها تجددت في تموز/يوليو 2024 (بعد توقف منذ 2008) للحصول على العضوية الكاملة.¹⁴ لذلك هناك بعض من عدم التوافق بين توصيات الحماية (لاسيما الكمية)، من ناحية، والعمل على الحصول على العضوية الكاملة في المنظمة، من ناحية أخرى. ويعود ذلك إلى أن واحداً من أهم شروط الانضمام للمنظمة هو التخلي عن الحماية الكمية ورخص الاستيراد. صحيح، هناك استثناءات للدول النامية، يمكن أن يتمتع بها العراق عند حصوله على العضوية الكاملة، ولكن هذه "استثناءات" وغير المقصود منها الدوام، وإنما لفترة محدودة.

(8) ورد في مجلد الخطة (ص 53) ما يلي: "منح الإعانات المناسبة للتعويض عن الخسائر المتحققة لاسيما المنتجات التي لا تحقق الربح". هنا يثار التساؤل لماذا ينبغي إعانة منتجات/صناعات خاسرة؟ هل هي منتجات/صناعات أساسية لمنتجات/صناعات أخرى؟ هل هي أساسية للدفاع عن البلد، الخ؟ إن تقديم التوصية بهذا الشكل العام بدون تقديم مبررات مقنعة يمكن أن يقود لتواضع الكفاءة الاقتصادية وتبذير للعوائد النفطية، في ظل استخدامات متنافسة كثيرة.

التحويلية ككل الواردة في المتن، التي إذا كانت صحيحة، فلا بد أنها حدثت في الصناعات الكبيرة في القطاعين العام والخاص. وفي غياب بيانات عنها لسنتي 2023 و2024، لا يمكن الحكم على دقتها وتوزيعها بين صناعات القطاع العام والخاص ومن ثم تقييم دور الإدارة الاقتصادية الحكومية في تحقيقها. البيانات الصناعية مأخوذة من نشرة "أحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنتي 2022، 2023". الأولى صادرة في 2024، والثانية بدون تاريخ، كلاهما من الجهاز المركزي للإحصاء. Lucente, A. (2024) 'After 20 years, is Iraq making progress in bid to join WTO?', Al-Monitor. ¹⁴ July 16.

المصادر

- وزارة التخطيط (2024) خطة التنمية الوطنية 2024-2028، أيار/مايو.
- مرزا، علي خضير (2018) الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.
- مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (3).
- _____ (2024-أ) "التفاوت الاقتصادي في العراق"، حزيران/يونيو، ورقة غير منشورة سابقاً ونشرت ضمن هذا المجلد، الورقة رقم (5).
- _____ (2024-ب) "الميزانية الاتحادية والاحتياجات الدولية والدين العام في العراق - مع إشارة للفساد وأثره في القرار الاقتصادي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 24 كانون الأول/ديسمبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في هذا المجلد؛ الورقة رقم (9).
- International Energy Agency, IEA (2024) *World Energy Outlook 2024*, 16 October.
- OPEC (2024) *2024 World Oil Outlook 2050*, September.

سيرة ذاتية مختصرة

د. علي خضير مرزا خبير اقتصادي اكتسب خبرة واسعة في قضايا إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والتخطيط في المنطقة العربية في آسيا وأفريقيا. وله اهتمام خاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبنى المؤسسية والسياسات التنموية في العراق والدول العربية الأخرى المنتجة للنفط. ولقد قام بنشر البحوث والمقالات في مجلات مهنية وعامة وفي مؤتمرات علمية ومواقع إلكترونية عديدة، لا سيما شبكة الاقتصاديين العراقيين". كما نشر كتابين ورقيين واحد عن ليبيا (2012) وآخر عن العراق (2018) والمجلدين الأول والثاني من هذا الكتاب الإلكتروني عن العراق (2021) والمجلد الثالث (2023). ولقد عمل سابقاً في وزارتي النفط والتخطيط العراقية وكبير مستشارين في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيرمنغهام البريطانية.